

حافظ إسماعيلي علوي امحمد الملاح

قضايا إبستمولوجية في اللسانيات



قضايا إستمولوجية في اللسانيات

الدكتور حافظ إسماعيلي علوي

الدكتور امحمد الملاح



منشورات الاختلاف
Editions El-Ikhtlaf

الدار العربية للعلوم ناشرون ش.م.ل
Arab Scientific Publishers, Inc. SAL

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الطبعة الأولى

1430 هـ - 2009 م

ردمك 9-569-87-9953-978

جميع الحقوق محفوظة للناشرين

منشورات الاختلاف
Editions Elkhitlef

149 شارع حسيبة بن بو علي

الجزائر العاصمة - الجزائر

e-mail: editions.elikhitlef@gmail.com

الدار العربية للعلوم ناشرون
Arab Scientific Publishers, Inc.



عين التينة، شارع المفتي توفيق خالد، بناية الريم

هاتف: 786233 - 785108 - 785107 (1-961+)

ص.ب: 13-5574 شوران - بيروت 1102-2050 - لبنان

فاكس: 786230 (1-961+) - البريد الإلكتروني: bachar@asp.com.lb

الموقع على شبكة الإنترنت: <http://www.asp.com.lb>

يمنع نسخ أو استعمال أي جزء من هذا الكتاب بأي وسيلة تصويرية أو إلكترونية أو ميكانيكية بما فيه التسجيل الفوتوغرافي والتسجيل على أشرطة أو أقراص مقروءة أو أي وسيلة نشر أخرى بما فيها حفظ المعلومات، واسترجاعها من دون إذن خطي من الناشر.

إن الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن رأي الناشرين

للتضيد وفرز الألوان: أجد غرافيكس، بيروت - هاتف 785107 (1-961+)

الطباعة: مطابع الدار العربية للعلوم، بيروت - هاتف 786233 (1-961+)

إهداء

إلى آسيا وإشراق

عرفانا وتقديرا

المحتويات

التقديم.....	11
المقدمة.....	17
مدخل عام تحديداً مصطلحية.....	21
أولاً. الإستمولوجيا.....	21
ثانياً. طبيعة الممارسة الإستمولوجية.....	22
ثالثاً. إستمولوجيا اللسانيات.....	26

1

بعض الاستراتيجيات التأويلية لفهم اللغويات العربية

2

بعض الاستراتيجيات التأويلية لفهم النظريات اللسانية

1.2. مفهوم مستويات اللغة الواصفة.....	63
2.2. مفهوم برنامج البحث العلمي المتسق.....	78

3

مقاربات إستمولوجية في اللسانيات التوليدية

1.3. الأسس العامة للنظرية التوليدية.....	91
1.1.3. أسس التنظير والنمذجة الصورية.....	91
2.1.3. النماذج والقيود الصورية على بنائها.....	98
1.2.1.3. تبرير الأنحاء.....	98
2.2.1.3. مساطر التقويم.....	99
3.2.1.3. النحو التوليدي بين مساطر تقويم الأنحاء ومساطر تقويم	
الاشتقاقات.....	100
2.3. العناصر والسمات البردايمية للأنموذج التوليدي.....	114

120	3.3. نماذج إيستمولوجية
120	1.3.3. جوليا كريستيفا
130	2.3.3. رودولف بوطا: الإستمولوجيا الوضعية
131	1.2.3.3. الوضع الميتودولوجي للدليل الخارجي في اللسانيات التوليدية
148	2.2.3.3. الأسلوب الغاليلي في النظرية التوليدية
	1.2.2.3.3. بعض الخصائص الإستمولوجية للأسلوب الغاليلي في
158	النظرية التوليدية
164	3.3.3. جيرالد هولطن: الدلالة الإستمولوجية للمحاور
	1.3.3.3. الأبعاد والوظائف الميتودولوجية والإستمولوجية للتحليل
165	المحوري للسانيات التوليدية
	4.3.3. كاستون كرانجر: من إيستمولوجيا اللسانيات إلى إيستمولوجيا
178	الأنساق الرمزية للغات
183	1.4.3.3. حدود تأسيس إيستمولوجيا عامة للأنساق الرمزية

4

مقاربات إيستمولوجية في اللسانيات العربية

187	1.4. إيستمولوجيا اللسانيات العربية: المنطلقات والتوجهات
187	1.1.4. الكتابة النقدية العامة
189	2.1.4. الكتابة النقدية الخاصة
194	3.1.4. الكتابة النقدية المؤسسة
199	2.4. إيستمولوجيا اللسانيات العربية: قراءة في بعض التجارب
199	1.2.4. إيستمولوجيا اللسانيات عند أحمد العلوي
200	1.1.2.4. القرآن منبع المعرفة
204	2.1.2.4. مراتب القول
206	1.2.1.2.4. بين القول الطبيعي والقول النظري
208	2.2.1.2.4. اللغة بين القول الطبيعي والقول النظري
211	3.2.2.4. العقل العقلان: مصدرية القول

216	3.1.2.4. التأويل: نحو مجاوزة كيانية العبارة إلى حديثها
218	4.1.2.4. النحو العربي قراءة إبستمولوجية
220	1.4.1.2.4. أقوال عن السيويهيية: (تساوير السيويهيية)
226	2.4.1.2.4. الجرجاني من نحو الكلام إلى نحو المتكلم
231	3.4.1.2.4. مرجعيات النحو العربي
235	4.4.1.2.4. تفكيك المفاهيم ونقدها
237	5.1.2.4. إبستمولوجيا اللسانيات الحديثة
237	1.5.1.2.4. تمام حسان مناقشا
241	2.5.1.2.4. محمد أركون مناقشا
246	3.5.1.2.4. النظرية والتمثال: (تمثال اللسانيات)
250	4.5.1.2.4. أقوال عن التوليدية
262	2.2.4. القوام الإبستمولوجي في تجربة مصطفى غلفان
262	1.2.2.4. أسس التقويم الإبستمولوجي وأهدافه
273	2.2.2.4. من تجليات التحليل النقدي في الكتاب
273	1.2.2.2.4. السمات المنهجية للكتابة اللسانية التمهيدية
276	2.2.2.2.4. لسانيات التراث
284	3.2.2.2.4. لسانيات العربية
284	1.3.2.2.2.4. الكتابة العربية الوصفية
288	2.3.2.2.2.4. الكتابة التوليدية العربية
291	3.3.2.2.2.4. الكتابة التداولية الوظيفية العربية
301	عود على بدء
311	ببليوغرافيا
311	المراجع العربية
313	الدوريات
315	بحوث جامعية
316	المراجع المترجمة
316	المراجع الأجنبية

التقديم

القضايا التي طرحتها الفلسفة اليونانية ثم العربية بعد ذلك لم يكن من بينها في جوهرها السؤال عن مالك الكون وعن بدايته ونهايته ومقداره أو عن مصيره. كانت تلك الفلسفة في أساسها تمثيلية أو تمثالية أو تصويرية تصويرية. الألفاظ هنالك تتعادل. لا فرق بين التصور والتصوير. كل متصور مصور وكل مصور متصور خلافا لرينان الذي زين له أن يميز بين الشعوب المائلة إلى التصوير والشعوب المائلة إلى التصور. يمكن أن يقال إن التجربة المدنية الحالية هي أول تجربة ابتعدت جزئيا عن السقوط في حمأة التصوير. جزئيا في جانبها التكنولوجي الذي هو في حقيقته اطلاع خبري عن المادة وخصائصها والصلات بين أنواعها. لكن ينبغي أن يقال إن أول من قام في وجه التفكير التصوري التمثيلي الذي ارتفع شأنه في الحضارات القديمة كلها ودعا إلى المعرفة الخبرية برتبها هو محمد بن عبد الله القرشي. لم يقم أحد قبله في الجيل البشري الحالي بمناهضة العلم المزيف الذي وجد أبين صورة له في جانب كبير من العلم الأرسطي والأفلاطوني والأفلوطيني. وانتظر الناس قرونا إلى أن انتفضت في الغرب جماعة عليه في صورته اليونانية واليسوعية وفتحت بابا للمعرفة الخبرية وكان انتفاضا جزئيا إذ لم تمح أبدا من الشارع المعرفي ملامح الفكر التصوري التمثالي. وبما أن موقفه العلمي امتزج بإظهار الكتاب - الأصل وصاحب سيطرة الفكر التصوري فإن الفوائد العلمية التي كان للبشرية أن تستخلصها من تعاليمه سد الطريق إليها أمران:

الأول: عجز أهل المعرفة في عهده وبعده عن معرفة مقاصده
المعرفية وعن الاستفادة المعرفية من الكتاب - الأصل الذي أظهره.
وهو عجز سببه آثار السيطرة الطويلة للفكر التصوري التمثالي على
النفوس.

الثاني: سيطرة جماعات سياسية واجتماعية على حق تفسير
الكتاب - الأصل وإنتاج تفاسير له منتمة إلى مذاهب مختلفة ولكنها
متفقة على العمى عن جوهره المعرفي.

إن التمثيل له أشكال فقد يكون في الرخام والحجر وقد برز من
الرومان واليونان نحاتون مهرة مازالت آثارهم معلومة إلى عهدنا وقد
يكون في غير ذلك. قد تكون مادته الفكر نفسه. في الحالة الأولى
نجد أصلا وفرعا. الأصل هو فلان أو فلان من البشر أو الحيوان أو
غير ذلك والفرع هو الأثر الفني. أما في الحالة الثانية فأمامنا فرع هو
الصورة التي يقدمها الفيلسوف عن الكائن مطلقا أو عن الكائن
اللغوي أو عن الكائن الجسمي وليس أمامنا أصل مستقل منفصل.
أمامنا أصل مبني كما يقولون اليوم أو متخيل كما ينبغي أن يقال.
بالنسبة إلى الكائن اللغوي الذي هو موضوع اللسانيات والذي
يجعلها مرتبطة عن استحقاق بالخطاب الفلسفي في معناه العلمي لا
المدرسي الإداري، بالنسبة إليه نجد يقدم مثلا بليغا عما سقناه هنا.
اللغة التي يدرسها اللساني كائن لغوي لا يتمتع بالكون > أو
الوجود < إلا بحكم من اللغوي نفسه أي بحكم نظري. بلغة أخرى:
تفرض النظرية القيام الكوني للكائن اللغوي المدعو عندها باللغة ثم
تقيم تحاليلها عليه. ما الحقيقة؟ هي أن العالم فيه متكلمون وليس فيه
لغة أصلا. فيه متكلمون ذوو مقدار من العمر والكلام والمشي والنوم
الخ. فيه متكلمون نشاطهم لا ينحصر في الكلام ولكنه يمتد إلى أمور

أخرى. ليس في العالم متكلم لا شغل له إلا الكلام. أما في النظرية اللغوية المعاصرة والقديمة التي تفرض قياما كونيا <انطولوجيا، إن شئنا> لكائن نظري هو اللغة فإن الأصول العامة التي تقترحها هي - إن صحت - أصول كلام متكلم لا شغل له إلا الكلام. هذا يبين إلى أي درجة تبتعد النظرية اللغوية والفلسفية عموما عن واقع الأشياء. تبتعد لأنها تصنع تماثيل لنشاط مادي اسمه الكون الكلامي في خصوص اللغويين أو اسمه الكون مطلقا عند الفلاسفة أو اسمه الكون التاريخي عند فلاسفة التاريخ الخ. التماثيل تفرض حضور ممثل ساكن. لا يستطيع النحات اليوناني أن يرسم في المرمر صورة رجل عدا. لا بد أن يوقفه ولو استطاع أن يوقف نفسه لكان خيرا لجودة النحت والتصوير. أما النشاط الكلامي فليس ساكنا ولا حاضرا. إنما يرى اللساني شاشاته التي هي المتكلمون ذوو الأنشطة المختلفة والمنخرطون في قصصهم وقصة العالم التي منها قصتهم. هل يستطيع أحد أن يعرف علم الأفلام وما وراءها من أموال ومرافق وعقود وتقنيات وعلوم بمجرد النظر إلى شريط؟ الجواب معروف.

هذه كلمة لا بد منها لمن يقدم كتابا في مثل خصوبة هذا الكتاب وكان في الوقت نفسه من جملة المدعين الذين أتى الكاتبان الفاضلان على دعاويهم المعرفية. كان لا بد منها لإبراء الذمة لأن الفكر التصوري ما زالت عاصفته تضرب شواطئ الجزيرة اللغوية والفكرية عموما. ثم إن الكاتبين الفاضلين قدما أول كتاب في ما أظن لا يقوم على الخلال <الزبونية في اللغة الدارجة> ولا على المحاباة ولا على النخاسة الفكرية. لم أحس وأنا أقرأ الكتاب القراءة الأولى أنهما كتبا إرضاء لأحد ولا تقربا من جهة. ولقد كنت أترصد ذلك بحكم تجربتي في الميدان وطول معرفتي للجماعة الفكرية.

ترى الكتابات تترى في الصحف والمجلات ثم تقرأها فلا تجد فيها حلاوة الصدق وتحس بمرارة الزيف. لا ينحصر الأمر في جيل دون جيل. هل من دليل؟ أكبر دليل هو الإحاطة بالموضوع. كل شأن تعرضا له لم يفعل إلا عن إحاطة شاملة. وبما أنني كنت من بين الذين درست أعمالهم فإنني في كثير من الأحيان أعدت - وأنا أقرأ - أتعلم استدلالات لي نسيتهما بفعل الزمن حتى وجدتها ماثلة في فصولهما. وحين نظرت في الفصول الأخرى قبل ذلك أحسست أن الكاتبين لم يتصديا للقضايا الاستمولوجية إلا بعد مران واجتهاد وجهاد. لكن هناك أمرا آخر. هذا الكتاب يختلف عن غيره مما صدر من قبل في تاريخ القضية اللغوية في كونه صدر عن لغويين. اعتدنا منذ عمل شوقي ضيف رحمه الله على كتابات عن اللغويات يكتبها غير لغويين. الفرق أن اللعبة اللغوية لها قواعدها كالنرد والشطرنج وليس من يؤرخ للعبة لا يحسنها كالذي يؤرخ لها وهو أحد المتمتعين بالخوض فيها. تحس وأنت تقرأ هذا الكتاب أن كاتبه من أهل الدار. ولست هنا بمحتاج إلى أن أضرب المثل بكثير مما نشر عن القضية اللغوية تاريخا ووصفا مما أنشئ في الساحة الجامعية أو في الشارع الفكري فإن كثيرا منه كتبه قوم مؤرخون ولكنهم مؤرخو قضايا لا يحسنون الخوض فيها ولو خاضوا لغرقوا أو لعلهم خاضوا فغرقوا ثم كتبوا والغرقى لا قول لهم. هناك أمر ثالث. الكتاب الذي يكتبون صنفان الأول تشعر وأنت تقرأه بأنه يقتحم بك لجة طريق ترابية متبذلة الحصى متتابعة الشناقيب وأنه طريق لم يكن يعرف المؤلف بدايته ولا نهايته. هذا الكاتب لو لم يكتب لأراح نفسه ولأراح الناس. هذا الكتاب الذي بين أيدينا ينتمي إلى الصنف الثاني. تحس وأنت تقرأ فصوله أن كاتبه كانا يعرفان قضاياها في

لباسها المعنوي قبل صبها في مساحتها اللفظية. لذلك تحس بالفوز وأنت تقرأه لأن العقد القرائي بينك وبين كاتبه لم يتعرض لخيانة ولا لخداع. بين القارئ والكاتب عقد؛ القارئ يقرأ بشرط الاستفادة والكاتب يعد بالإفادة. ذلك العقد عقد أوفى به الكاتبان أحسن إيفاء وأجملا فيه القصد ولم يخلا فيه بما يوجب لهما الثناء من طلاب المعرفة.

أحمد العلوي

أستاذ التعليم العالي

رئيس اتحاد اللسانيين المغاربة

2008/10/27م

الرباط

المقدمة

يفتح الاختبار الإستمولوجي المجال لفقهاء الذات، بصياغة جديدة للأسئلة في خصوص النظر اللساني وحدوده وأشكاله ورسومه، فكما تتساءل اللسانيات عن أحوال اللغة وطرائق جريانها، لتصفها وتفسرها وتكشف عن منطق تصريفها...، تتساءل إستمولوجيا اللسانيات عن هذا الخطاب (الميتالغوي) ذاته، بقصد الكشف عن أصوله ومنطقه واستلزاماته ومناهج تحقيقاته⁽¹⁾، لذلك كان من الطبيعي أن تفرز الممارسة اللسانية خطابا إستمولوجيا موازيا يسائل ويفسر ويكشف ويقوم وينتقد...

غير أن تقويم هذا المسار لا يخلو من صعوبات، فالنماذج المعتمدة لا تنتمي إلى إطار نظري واحد، ولا تستوحي مبادئ وأساسا ميتودولوجية واستدلالية موحدة، كما لا تنتمي إلى حقبة زمنية واحدة... ولذلك لا مناص من اعتماد تقويم أفقي وعمودي يزوج بين استحضار الاعتبارات التاريخية لنمو الممارسة اللسانية وشروط تلقيها التاريخية، وبين الاعتبارات السنكرونية.

إن هذا المسلك التقويمي يستحضر التراكم النظري الذي عرفته فلسفة العلوم في السنوات الأخيرة، وهذا يسمح باجتراح أدوات تحليلية متعددة تعتمد لغة العلم وأساليب بناء النماذج واستراتيجيات الوصف

(1) محمد وهابي، "فقه اللسانيات: أسئلة التأسيس"، ص 9. (نشير إلى أننا سنكتفي في الإحالات بالإشارة إلى اسم المؤلف والعنوان والصفحة وسيجد القارئ توثيقا كاملا في قائمة المصادر والمراجع).

والتفسير وفحص تماسك الجهاز الافتراضي وآليات العبور من الفرضيات والنماذج المبنية إلى وصف المعطيات والوقائع واستصراح الاستراتيجيات والافتراضات المطوية في ثنايا الاستدلال، ورصد التقاطعات المعرفية التي تسمح بوصف عبور المفاهيم وآليات التحليل والاستدلال من علم إلى آخر، علاوة على فهم أشكال تلقي المعرفة اللسانية وحدود استيعاب أسسها ومبادئها في الثقافة العربية المعاصرة.

وسيلاحظ قارئ الكتاب أننا لم نستند إلى مرجعية ابستمولوجية محددة، فأدوات القراءة تمتح من مرجعيات نظرية وفلسفية متعددة المشارب بدءاً من نسق فوكو في (حضريات المعرفة)، مروراً بـ "الفلسفة الوضعية" و"فلسفة العلوم"، وصولاً إلى "الابستمولوجيات المعاصرة" والنقاش الذي تشهده ابستمولوجيا اللسانيات حول مجموعة من القضايا مثل تشابك البراديمات وأساليب النمذجة وتقنيات الوصف والتفسير وآليات فحص القوة التفسيرية للنظريات من قبيل التقييس الحاسوبى والتنبؤ وتوسيع ميادين الاكتشاف ونقل القوانين والفرضيات من مجال تفسيري إلى آخر...

وقد سعينا إلى ربط المقاربة التقويمية بمدخل تصنيفية لأشكال الكتابة اللسانية العربية. يستند مبدأ التصنيف إلى مسوغات منهجية ومعرفية؛ مفادها أن تراكم المعارف اللسانية العربية عبر عقود من الزمن لم يتم ولا يتم في مجال واحد؛ فقد شكّل تنوع مجالات الممارسة اللسانية القاعدة لا الاستثناء، وظلت اللسانيات العربية تتحرك في فضاء استدلالى متشعب يجمع بين التراث اللغوي العربى واتجاهات البحث اللسانى الحديث والتناول الابستمولوجى رغم محدوديته. وقد شكل تفاعل المعارف المستند إلى مرجعيات مختلفة: تراثية ومعاصرة مصدر ثراء وعائق بحث فى الآن نفسه من بين عوائق ابستمولوجية

وإيديولوجية أخرى، حالت في أحيان كثيرة دون تخصيص النقاش في قضايا مختلفة تحتاج إلى تناول علمي وإبستمولوجي لإقرار أشكال الاتصال والانفصال بين النحو واللسانيات، وبين مفاهيم التراث وآليات النمذجة والتفسير والبناء المفهومي في اللسانيات الحديثة...

نقدم في هذا الكتاب طائفة من المفاهيم الدالة في فهم الممارسة اللسانية، مع الحرص على ربطها بإطار معرفي أعم؛ يتعلق الأمر بطرائق التنظير والاستدلال والتفسير المعمول بها في الخطاب العلمي المعاصر؛ لأن المسألة لا تنحصر في استصراح خطاب لساني غربي معزول عن ارتباطاته المعرفية بقواعد العقل العلمي المعاصر، ولهذا الربط نتائج بالغة الأهمية بالنسبة إلى اللسانيات العربية التي ينبغي أن تستحضر في نقاشاتها مفاصل تفاعل السياقات المعرفية في التفكير اللساني المعاصر، فغياب هذا الاستحضار يمثل مصدر سوء فهم ومغالطات وتأويلات زائفة وقراءات سطحية لللسانيات الغربية.

إننا ندرك جيدا أن صياغة ترسيمة مضبوطة لمجالات البحث اللساني العربي يمثل ورشا علميا يستدعي تضافر جهود الدارسين لإرساء مداخل متعددة، وحسبنا أننا عملنا من أجل إرساء مدخل للقراءة الإبستمولوجية، وفضيلة المداخل المعرفية، كما هو معروف، تكمن في رسم المعالم الكبرى وإثارة الأسئلة الشائكة وإضاءة مسالك العبور نحو الموضوع.

وإذا كان ثمة شيء نسعى إلى تنبيه القارئ إليه فليس سوى الحث على ضرورة بناء الذاكرة التاريخية لللسانيات في الثقافة العربية، وتقويم مسارها؛ وقد كان هذا، مسعانا بالأساس، عندما عرضنا لبعض التجارب المتعلقة بإبستمولوجيا اللسانيات العربية، دون أن يعني ذلك أننا نتبنى كل طروحاتها.

وفي الختام نتوجه بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى كل من أسهم في إخراج هذا العمل، ونخص بالذكر الزميلين العزيزين الدكتور محمد غاليم والدكتور أحمد يوسف، وإلى الزميلين العزيزين الدكتور عبد المجيد الزهير والأستاذ محمد أسيداه كل التقدير على مراجعتهما لمسودة الكتاب.

ولأساتذتنا الأجلاء الذين رسموا لنا مسالك العبور ورسخوا في تكويننا هاجس البحث الاستمولوجي واجب الامتنان ووافر العرفان، ونخص بالذكر: الدكتور عبد القادر الفاسي الفهري، والدكتور أحمد المتوكل، والدكتور مصطفى غلفان، والدكتور محمد الأوراغي، والدكتور محمد آيت الفران، والدكتور محمد وهابي، والدكتور عبد العزيز العماري، والدكتور حنون مبارك... والترتيب عفوي.

وإلى الدكتور مولاي أحمد العلوي، الذي تفضل بمراجعة الفصل المخصص لمشروعه الاستمولوجي والتعليق عليه، وكذلك بالتقدم لهذا الكتاب كلمة شكر وعرفان وتقدير.

والله الموفق

مدخل عام تحديدات مصطلحية

أولاً. الإبستمولوجيا:

مصطلح الإبستمولوجيا *Epistémologie* مصطلح جديد (...). صيغ من كلمتين يونانيتين *Epistémé* ومعناها: علم، و *logos*، ومن معانيها: علم ونقد ونظرة ودراسة... وبذلك تكون الإبستمولوجيا، من حيث الاشتقاق اللغوي، هي "علم العلوم" أو "الدراسة النقدية للعلوم"... وهذا ما يختلف كثيرا عن معناها الاصطلاحي⁽¹⁾.

يحدد أندري لالاند *André Lalande* مصطلح إبستمولوجيا بالقول: «تعني هذه الكلمة فلسفة العلوم، ولكن بمعنى أكثر دقة فهي ليست دراسة خاصة لمناهج العلوم؛ لأن هذه الدراسة موضوع للميتودولوجيا وهي جزء من المنطق، كما أنها ليست أيضا تركيبا أو توقعا حدسيا للقوانين العلمية (على الطريقة الوضعية)، إنها، بصفة جوهرية، الدراسة النقدية للمبادئ والفرضيات والنتائج العلمية، الدراسة الهادفة إلى بيان أصلها (المنطقي لا النفسي) وقيمتها الموضوعية، وينبغي أن نميز الإبستمولوجيا عن نظرية المعرفة، بالرغم من أنها تمهيد لها، وعمل مساعد لا غنى عنه، من حيث إنها تدرس

(1) محمد عابد الجابري، مدخل إلى فلسفة العلوم، الجزء 1، ص 13.

المعرفة بتفصيل، وبكيفية بعدية في تنوع العلوم والموضوعات لا في وحدة الفكر»⁽¹⁾.

ونقرأ في (قاموس أكسفورد) التعريف الآتي: «تركز الاستمولوجيا على طبيعة وأصل وحيز المعرفة، وهكذا تفحص العناصر المحددة للمعرفة ومصادرها وحدودها... إنها دراسة لطبيعة المعرفة وآليات تبريرها، وعلى وجه التخصيص دراسة لـ:

- المكونات المحددة للمعرفة؛
- شروطها ومصادرها الجوهرية؛
- حدودها وآليات تبريرها»⁽²⁾.

ثانياً. طبيعة الممارسة الاستمولوجية:

إن الوقوف على طبيعة الممارسة الاستمولوجية يمكن من الكشف عن أوجه التداخل بينها وبين بعض الحقول المعرفية المتاخمة لها ومن ذلك: 'فلسفة العلوم'، و'نظرية المعرفة' و'الميتودولوجيا' و'تاريخ العلوم'... ففي ضوء هذا التداخل بين هذه الفروع المعرفية يمكن الاهتداء إلى طبيعة الممارسة الإستمولوجية عامة وإستمولوجيا اللسانيات خاصة⁽³⁾.

(1) A. Lalande, Vocabulaire technique et critique de la philosophie, 9^o éd, voir Epistémologie

(والترجمة لمحمد وقيدي، ما هي الاستمولوجيا؟، ص 8)

(2) The Oxford Handbook of epistemology, pp. 3-4.

(3) نشير إلى أننا اعتمدنا في صياغة هذه التعريفات المراجع التالية:

محمد عابد الجابري: مدخل إلى فلسفة العلوم.

عبد السلام بن عبد العالي وسالم يفوت: درس الإستمولوجيا.

محمد وقيدي: ما هي الإستمولوجيا؟

أ. الميتودولوجيا: من اليونانية *Méthodos*، ومعناها الطريق إلى...
المنهاج المؤدي إلى... هي علم المناهج، والمقصود تحديداً منهاج
العلوم. والمنهاج العلمي هو جملة من العمليات العقلية، والخطوط
العملية، التي يقوم بها العالم، من بداية بحثه حتى نهايته من أجل
الكشف عن الحقيقة والبرهنة عليها؛

ب. نظرية المعرفة: *Gnoséologie* وتختص بالبحث في إمكانية قيام
معرفة ما عن الوجود بمختلف أشكاله ومظاهره. وإذا كانت المعرفة
ممكنة، فما هي أدواتها، وما هي حدودها، وما قيمتها؟

ج. تاريخ العلوم: يستوجب كل بحث عن الأسس التي يقوم عليها
الفكر العلمي بحثاً في تاريخ العلوم. يقول بوترو *Boutroux*: «إن
تاريخ العلوم، مدروس بشكل ملائم، يزيد من حظوظنا في
اكتشاف أسس التفكير العلمي واتجاهاته»⁽¹⁾.

د. فلسفة العلوم: لا يمكن تعريف المقصود بـ "فلسفة العلوم"
تعريفاً محددًا، ومع ذلك يبقى كل تفكير في العلم، أو في أي
جانب من جوانبه، في مبادئه أو فروضه أو قوانينه، في نتائجه
الفلسفية أو قيمته المنطقية والأخلاقية، هو بشكل أو آخر
"فلسفة للعلم".

منهج وتقنيات البحث العلمي: مقاربة إبستمولوجية.

J. Kristeva: Les épistémologies de la linguistique.

J. Piaget:

- Logique et connaissance.

- Introduction à l'épistémologie génétique.

R. Blanché, L'épistémologie.

P. Boutroux, L'idéal scientifique des mathématiques. (1)

فما هي علاقة الإبستمولوجيا بهذه التحديدات؟

تتكامل الإبستمولوجيا مع المجالات المعرفية السابقة، على النحو الآتي⁽¹⁾:

- ترتبط الإبستمولوجيا بالميتودولوجيا من جهة تناولها لمناهج العلوم، ليس من الزاوية الوصفية التحليلية وحسب، بل وبالأنحص، من زاوية نقدية وتركيبية أيضا؛
 - وترتبط بنظرية المعرفة بمعناها العام من حيث إنها تدرس طرائق اكتساب المعرفة وطبيعتها وحدودها، ولكن ليس من زاوية التأمل الفلسفي المجرد، بل من زاوية فحص المعرفة العلمية والتفكير العلمي فحصا علميا ونقديا قوامه الاستقراء والاستنتاج معا؛
 - وهي ترتبط بتاريخ العلوم من حيث إنها تدرس تاريخ العلم، لا لذاته، بل من زاوية كونه مسلسلا لنمو الفاعلية البشرية، الفكرية خاصة، التي هي عبارة عن تحقق إمكانيات الذات في فهم العالم وتغييره، وبالتالي تحقق إمكانيات وعي الذات بنفسها وقدراتها وحدودها.
- إنها إذن، "فلسفة للعلم"، تتلون بلون المرحلة التي يجتازها العلم في سياق تطوره وتقدمه، وبلون الفلسفات التي تقوم خلال كل مرحلة، أو عقبها مباشرة.

باعتبار ما سبق تكون الإبستمولوجيا، والأبحاث الأخرى المحاقلة لها، بمثابة حد واحد، وكل فصل بينها يبقى فصلا غير واضح كما هو الحال في التقليد الفرنسي (كونت، وباشلار، وكانغيلم...)، والأمر نفسه يلاحظ أيضا عند بعض الكتاب الأنكلوساكسونيين⁽²⁾.

(1) محمد عابد الجابري، مدخل إلى فلسفة العلوم، ج1، ص 58 - 59.

(2) J.Kristeva, Les épistémologies de la linguistique, p. 4.

غير أن هذا التداخل لا يحول دون وجود بعض التعريفات التي تحاول أن تضع مياسم تحديدية واضحة للإبستمولوجيا؛ كأن تجعلها تخصيصا للمعايير التي توصل إلى أشكال المعرفة⁽¹⁾، أو فرعا من فروع الفلسفة يهتم بطبيعة وأهداف المعرفة، وبمسلماتها، وأسسها...⁽²⁾.

ونجد من يعتبر الإبستمولوجيا فلسفة بشكل خالص، لأنها تسائل العلم بواسطة مقولات فلسفية⁽³⁾. وهي أيضا خطاب عقلائي عن المعرفة بالمعنى الذي تكون فيه المعرفة تقنية، في مقابل الرأي *L'opinion* أو الاعتقاد *Croyance*، وهي "نظرية المعرفة"؛ أي طبيعة المعرفة الإنسانية وميكانيزمها ومداهما⁽⁴⁾. كما نجد من يربط الإبستمولوجيا بالمنطق «من حيث إنها كالمنطق تدرس شروط المعرفة الصحيحة. ولكنها تختلف عنه من حيث إن المنطق يعنى بصورة المعرفة فقط. في حين أنها تهم بصورة المعرفة ومادتها معا، وبالأخص بالعلاقة القائمة بينهما»⁽⁵⁾.

وعموما يمكن القول إن المتابعة الدقيقة للكتابات التي تروم حصر الممارسة الإبستمولوجية وفهم آليات اشتغالها وحدودها، تكشف عن مرونة واضحة في حصر هذا المفهوم، ولذلك وجب التمييز في تلك الكتابات بين زاويتين مختلفتين:

أ. زاوية تاريخية: تكشف عن رؤية نوعية لهذه الممارسة انطلاقا من منظور إبستمولوجي وارتباطه بمدرسة معينة؛

(1) Ibid, p. 4.

(2) Ibid, p. 4.

(3) L. Mayet, Invitation à l'épistémologie, p. 3.

(4) Ibid

(5) محمد عابد الجابري، مدخل إلى فلسفة العلوم، ج1، ص 58.

ب. زاوية معرفية: تعكس مرونة المفهوم وصعوبة حصره في تعريف جامع مانع، وهي مرونة مستمدة من طبيعة الممارسة الإستمولوجية وارتباطها الجدلي بالمعرفة العلمية.

- لا نروم من التحديدات السابقة وضع تحديد ماهوي، بقدر ما يهمننا الجانب العلائقي في التعريفات. وعلى هذا الأساس نشير إلى أن أهم المياسم التحديدية التي يتم التركيز عليها في تعريف الإستمولوجيا:
- التمييز بين دراسة مناهج العلوم، باعتبارها دراسة وصفية، وبين الإستمولوجيا من حيث إنها دراسة نقدية تدرس أسس العلوم ونتائجها؛
 - التمييز بين الإستمولوجيا من جهة وبين الميتودولوجيا وفلسفة العلوم، بمعناها العام، من جهة أخرى؛
 - الإستمولوجيا دراسة نقدية موضوعها المعرفة العلمية من حيث فرضياتها، ومبادئها ونتائجها.

ثالثا. إستمولوجيا اللسانيات:

استنادا إلى التحديدات السابقة تكون إستمولوجيا اللسانيات مقاربة تهم بصورة المعرفة اللسانية، بغية تقويمها من جهة أسسها ومبادئها المصرح بها أو المسكوت عنها.

إن تأطير عمل ما في خانة التحليل الإستمولوجي يقتضي أن تكون مقدمة الانطلاق هي الكشف عن المقدمات الاستلزامية للنظر الإستمولوجي، وهي مقدمات نهتدي بواسطتها إلى استخلاص العبر المعرفية والقيم الإستمولوجية لللسانيات مادامت الإستمولوجيا تقويما لنوع خاص من المعارف هو المعرفة العلمية⁽¹⁾.

(1) عبد السلام بن عبد العالي وسالم يفوت، درس الإستمولوجيا، ص 8.

فما هي المقومات التي تخول لمعرفة ما امتلاك حجية النظر
الإبستمولوجي في مجال معرفي محدد مثل اللسانيات؟

مبدئياً، يمكن أن نعتبر مجموعة من القضايا التي تطرح في التنظير
اللساني مثل: التجريب والصورة والترييض وروايز التجريب
ومستويات التفسير ومصداقية الحجة والدليل ووحدة العلوم وتقاطع
الاختصاصات العلمية أو تداخلها، ذات امتدادات إبستمولوجية في
الفيزياء وعلم الأحياء والرياضيات...

في إطار التخصيص المفاهيمي لهذه القضايا يمكن أن نجد اختلافات
ترتبط بخصوصية كل مجال علمي على حدة، غير أن ذلك لا يمنع من
وجود قواسم إبستمولوجية عامة، يمكن فرزها في مستوى من مستويات
التخصيص.

وسنعمل فيما يلي على تقديم الخطوط العريضة للبرنامج الذي
قدمه أليكس باربر⁽¹⁾ Alex Barber بخصوص إبستمولوجيا اللسانيات
تحديداً، وهو برنامج تتكرر محاوره بصيغ متنوعة ومختلفة في معظم
الأبحاث المنجزة في هذا المجال.

يحدد باربر Barber مجالات تدخل الإبستمولوجيا في الدراسات
اللسانية في مجالين أساسيين:

أ - مستوى التخصص بالمعنى الضيق *Discipline level*:

في هذا الإطار من الضروري بناء قرارات نظرية ومنهجية حول
كيفية البحث في خصائص اللغة الطبيعية، وآليات وصفها، وصياغة القيود
المنهجية التي تضبط هندسة الأوصاف اللسانية، وتسويغ هذه القيود،
وتحديد مستويات التسويغ، هل يتم في المستوى المعرفي *Cognitive level*

A. Barber, Epistemology of language, pp. 1-25. (1)

أو في المستوى الإبستمولوجي *Epistemological level*.

إن البحث الإبستمولوجي مدعو إلى تحديد الأسئلة الدالة في البحث اللساني، لمعرفة ما إذا كان هناك تقدم في طرح الإشكالات، وتقدم في الإجابة عنها. وهنا ينبغي حصر المجالات الاستكشافية الجديدة التي يفتحها البحث اللساني المعاصر لتطوير مجاله.

ب - مستوى مستعمل اللغة *Language user level*:

إن الإنسان، كائن لغوي بامتياز، يستعمل اللغة للتواصل والتعبير والتحاجج، ويعتبر السؤال عن الكيفية التي استطاع بها الإنسان أن يطوع جهازه اللغوي ليجعله جهازاً مرناً يمتد نحو وظائف متعددة، سؤالاً إبستمولوجياً بالأساس، مثلما أن التساؤل عن قدرة البشر على صياغة معرفة منظمة عن العالم الواقعي، من خلال وساطة الإدراك، سؤال ذو مغزى إبستمولوجي.

لا ينفى باربر *Barber* أن الإجابة عن هذه الأسئلة تقع ضمن مجالات علمية متخصصة، مثل العلوم المعرفية، لكنه يعتبر القضايا المعرفية التي تثار في المقاربات الإبستمولوجية للغة تمتد نحو مجالات أخرى غير لغوية؛ من خلال الانشغال بهذه القضايا، في سياق علمي محدد، مثل اللسانيات، يمكن أن نتعلم أشياء ذات دلالة عن المعرفة الإنسانية وعن اللغة في الآن نفسه.

كما يعتبر باربر *Barber* مجموعة من القضايا التي أثرت في مجال استعمال اللغة قد انبثقت من التحولات المعرفية للسانيات التوليدية، بإثارتها لمسائل من قبيل المعرفة اللغوية الفطرية وفق المنبه.

إن التفاعل بين الإبستمولوجيا واللغة في المجال الأول، قد انبثق عن تطوير البحث في قضايا ذات منحى ميتودولوجي، مثل الوضع

الاعتباري للوسائل التجريبية في الاستدلال اللساني، وما يتصل بذلك من قيمة إبستمولوجية للصورنات اللسانية، والحدود التفسيرية لأدوات القياس التجريبي، والمفاضلة بين الحجج لتقويم كفاية الاستدلالات... وقد تم صهر المجال الأول والثاني في أعمال تشومسكي التي تأسست على مسلمتين:

المسلمة الأولى: ترى أن مستعمل اللغة يملك بنيات معرفية عبارة عن نسق مركب من مجموعة من القواعد والمبادئ؛
المسلمة الثانية: مضمونها أن الدراسة العلمية للغة ينبغي أن تعمل على استصراح المعرفة اللغوية الضمنية.

ويقدم باربر *Barber* بردايم *Paradigms* سعيا في الفصل بين المسلمتين، ويعكس هذا الفصل صراع البردايمات اللسانية المعاصرة:
البردايم الأول: يرى أن اللسانيات علم تجريبي يدرس خصائص البنيات اللغوية بمعزل عن الواقع النفسي، ففي مسار البحث يمكن أن نكتشف وقائع لا تمت بصلة للواقع النفسي للمتكلم، وبالمثل يمكن فرز وقائع نفسية حول القدرة اللغوية، لا تنتمي بالضرورة إلى المستوى اللساني بحصر المعنى، مرتبطة بسرعة المعالجة الذهنية للبنيات اللسانية أو ترتيبها. وبالتالي يمكن أن نتصور اللسانيات حقا معرفيا مستقلا غير تابع لعلم النفس.

ينعت باربر *Barber* هذا التصور بـ "الاختزالي"؛ لأنه يتعارض مع الممارسة العلمية كما تتم في حقول علمية متعددة، فحصر الحجة الواردة بالنسبة إلى التنظير اللساني في المجال اللساني الداخلي، بمعزل عن حقول معرفية أخرى، يعتبر تصورا اختزاليا، فمنطلق الحجة في الاستدلال اللساني يجب أن يكون شموليا *holistic*، يمكن بموجبه للاستدلال في مجال محدد أن يستند إلى كشوفات ونتائج حقول معرفية

مجاورة، فالتصور الذري للحقول العلمية لم يعد معمولاً به في فلسفة العلوم؛ لأن المباحث العلمية أنساق مفتوحة وليست أنظمة مغلقة؛

البردايم الثاني: يزعم أن البحث في اللسانيات لا يمكن أن يكون إلا في إطار منحنى تقاطعي، فالظاهرة اللغوية ذات امتدادات في علوم مختلفة، وقد نجحت العلوم المعرفية المعاصرة في خلق برديات *Paradigms* موحدة مكنت من توحيد البحث في مسائل كانت تدرس، إلى وقت قريب، في مباحث علمية متفرقة، لا توحيدها وحدة التصور ولا وحدة الأطر النظرية أو الوسائل التجريبية.

ومن القضايا التي توحد الانشغال بها، في إطار المنحنى التقاطعي للعلوم المعرفية، قضية اكتساب اللغة والتطور الأحيائي للملكة اللغوية وعلاقة الملكة اللغوية ببقية الملكات الذهنية... وقد وُلد الانشغال بهذه القضايا أسئلة إبستمولوجية مثل: وحدة العلم *Unity of science* ووحدة البرديات *Unification of paradigms* وتقاطع مستويات الاستدلال وحدود استعمال الاختصاصات المتقاطعة للغة علمية متجانسة *Unity of language of science*...

1

بعض الاستراتيجيات التأويلية

لفهم اللغويات العربية

دأب الباحثون في مجال المعارف النظرية على إقامة طرائق لتأويل الخطابات العقلانية، وتحديد مياسم منهجية لمقاربتها، غير أننا نرى أن كل قراءة تنطلق من مسلمات دوغمائية وعقائد مسبقة، ولا تخضع أدواتها الإجرائية وجهازها المفاهيمي للنقد وإعادة النظر، تسقط في مثالب وهفوات معرفية. ويبدو للمتأمل في المناهج التي قرئ بها التراث العربي (لغة وفلسفة وكلاما وفقها...)، أنها لا تخرج عن أطر نظرية نحدد خصوصياتها على النحو الآتي:

أ. **مناهج فيلولوجية:** لا تتجاوز حدود فحص النصوص والوقوف على آليات النقد اللغوي والتحقيق المضموني والتنقيب عن النصوص الغائبة التي تترك أثرها في الكتابات الحاضرة بين يدي الفيلولوجي، وربط المعارف بالحضارة؛

ب. **تاريخ الأفكار:** وقد كان لهذا العلم تأثير في الجامعات الأوروبية ويعنى بـ: «المبادلات التي تتم بين الميادين المعرفية وهجرة الأفكار بين بعضها البعض، وذلك من خلال إبراز كيف تنتشر المعرفة العلمية وتكون مناسبة لولادة مفاهيم فلسفية وتفصح عن نفسها أحيانا، وعند الاقتضاء في الآثار الأدبية، كيف تماجر

المشاكل والمفاهيم والأفكار المحورية من الحقل الفلسفي الذي تشكلت فيه إلى خطابات علمية أو سياسية، يربط الآثار بالمؤسسات والعادات وأنواع السلوك الاجتماعية والتقنيات والحاجيات والممارسات الصامتة»⁽¹⁾.

إلا أن هذا الفرع المعرفي يشدد على ميتافيزيقا الأصل، والأثر والتأثير، لذلك نعتقد أن الممارسات النظرية لا توصف بمفاهيم حفزية تنقب عن أصل تكونها ونشأتها وهجرتها وتأثيرها في ممارسات خطابية معينة، إنما ينبغي أن نعتد بالمساطر الحجاجية والإبستمولوجية التي تثوي وراء المعارف، وبأسئلة الشرط التاريخي، وبالتساؤلات المغيبة في المنظورات اللغوية وغير اللغوية، وبالأصول المعرفية القائمة وراء كل نظر يزعم لنفسه الكشف عن القوانين الكلية أو الجزئية المنظمة للواقع أو الموصوف؛

ج. الاستدلال البنيوي: المفترض النظري الذي يتأسس عليه التحليل هنا، هو الاهتمام بالأدوات المنتجة للمعرفة وليس بمنتجاتها؛ أي حصر التحليل في البنية الداخلية للمعرفة، فالسائد في الأدبيات الإبستمولوجية، المراهنة على حصر المبادئ والقواعد التي نعتمدها في استدلالنا، والتي تختلف من عصر إلى آخر «إنه (العقل) منظومة القواعد المقررة والمقبولة في فترة تاريخية ما، والتي تعطى لها خلال تلك الفترة قيمة مطلقة»⁽²⁾.

(1) ميشال فوكو، حفريات المعرفة، ص 127.

(2) محمد عابد الجابري، تكوين العقل العربي، ص 15.

وحاصل الأمر عندنا أن المجال الأصل لتطبيق مبادئ ومفاهيم الإبستمولوجيا هو تاريخ المعرفة العلمية، وحين تنقل إلى مجال العلوم الإنسانية ينبغي الاستدلال على قوتها الإجرائية من ذلك مفهوم القطيعة الإبستمولوجية وإن

تأسيسا على هذا الطرح، أمكن لبعض الباحثين التمييز بين أنظمة معرفية تشيد رؤيتها للظواهر الموصوفة على مناهج أكسيومية كالقول ببيانية وبرهانية وشرعانية وعرفانية بعض الأطر المعرفية في الثقافات القديمة، انطلاقا من خصوصية تلك النظم المعرفية⁽¹⁾.

غير أن هذه المقاربات تنتهي إلى اختزال علوم متعددة في أطر نظرية ضيقة، كأن تعتبر البلاغة والنحو وعلم الكلام والأصول...، علوما تشيدها آلية معرفية موحدة. والحال أن العلوم العربية لا تقوم على هذا الاختزال؛ إذ لا ينبغي الاكتفاء بالبحث في المياسم المعرفية المشتركة بينها فحسب، بل من المفروض الكشف عما يميزها في طرائق الاستدلال، وعلى تشقيق الأقوال في كل علم والوقوف على جزئياته وتدقيق النظر فيها.

إن هذه القراءات، في نظرنا، لا تسلك مسلك التحقيق في مسائل التراث، كما تفتقر إلى المعرفة الشاملة بمناهج القدماء في بناء معارفهم واستدلالاتهم.

ولتجاوز مثالب القراءات السابقة، لا بد من تأسيس نظر يقوم على استثمار عدة مفاهيمية تنتمي إلى أحياز القول الإستمولوجي المعاصر، بحيث تكون القراءة واعية بمحدودها وشروط اشتغالها؛ كما ترتبط بموضوع له خصوصياته التي تقتضي التأمل في الجهاز الواصف قبل الانتقال إلى تفكيك الممارسات الخطابية.

كان مفيدا في تحليل تاريخ العلوم الصلبة، فالأمر في نطاق المعارف الإنسانية يطرح إشكالات متعددة من بينها أن تاريخ العلوم الإنسانية لا يحتوي على قطائع معرفية تامة، بل يتعلق الأمر بطبيعة وخصوصية العلوم الإنسانية وبالعوائق الإستمولوجية التي تشهدها. (للمزيد من التفاصيل ينظر: محمد وقيدي، العلوم الإنسانية والإيديولوجيا، ص ص 78 - 107).

(1) يمكن أن نشير هنا على سبيل التمثيل إلى مشروع محمد عابد الجابري، ومشروع طه عبد الرحمن.

وأهم المفاهيم التي سنوظفها في مقارنة المنظورات اللغوية:

أ. مفهوم التقاطع المعرفي والتجاورات العقلانية

نعني بالتقاطع المعرفي أن المعارف النظرية قد تقوم في فترة من الفترات على مساطر معرفية مشتركة، لاشتراكها في مقارنة موضوع موحد - هذا شأن نشأة العلوم الإسلامية في مرحلة التدوين - مما يؤدي إلى فرز مبادئ موحدة في تحليل الظواهر اللغوية وغير اللغوية، وهو أمر لا يمكن أن يفسر إلا بالنظر إلى طبيعة النظام المعرفي المتحكم في الثقافات القديمة، والذي يجعل علومها تتداخل وتتكامل فيما بينها، وأيضا بالنظر إلى خصوصية الشرط التاريخي وأسئلته.

ب. مفهوم الفضاء الاستدلالي والمساطر

أما مفهوم الفضاء الاستدلالي فهو أداة مفهومية لحصر الأصول الاستدلالية؛ ونعني بذلك الآليات العقلانية المتوافرة في عصر ما لتحليل الظواهر: وصفا أو تفسيرا، وإذا صح عندنا: «... أن النقاش النظري اقتتال من أجل فرض صيغ خطائية ومساطر برهانية»⁽¹⁾، تعين مقصد كل مقارنة تقيم نظرا على النظر؛ إذ ينبغي أن تتغيا وصف المساطر الاستدلالية والحجج المقيمة للنظر.

ج. مفهوم النظام المعرفي

يفضي التحليل الإبستمولوجي إلى ضرورة التوقف عند اللحظات الحاسمة في تشكل العلوم والمعارف ما دام العلم لا ينشأ

(1) J. Derrida, Y a-t-il une langue philosophique?, Entretien avec Derrida, pp. 30-32.

مكتملا دفعة واحدة، وإنما يمضي أشواطاً في طريق تحديد موضوعه وتكوين مفاهيمه وصلقلها، إضافة إلى المجالات التي يقيم بينها علاقات التكامل والتفاعل؛ لأنها وإن استقلت بقطاعات وحقول اختصاص محددة، تتقاطع أجهزتها المفاهيمية والاصطلاحية بحكم النشأة والأهداف المشتركين⁽¹⁾.

إن ربط الفكر بالمجالات المحاقلة له، والمؤثرة فيه أو المتفاعلة معه، ليس ضرورة منهجية فحسب ولكنه، علاوة على ذلك، سبيل إلى تلمس الظواهر في بعدها المعرفي، وطريق إلى تحقيق شرط الشمول المتوخى في أية قراءة تتغيا الفاعلية والمردودية...

أما الاستدلال على إجرائية المنظور الإبستمولوجي فيقع عندنا من زاوية إعادة النظر في مسألة تحقيق تاريخ اللسانيات؛ إذ لم يعد الأمر محصوراً في إسطار تحقيق زمني خارجي؛ ينزع بموجه أغلب المصنفين - مصنفو التيارات والمدارس اللسانية - إلى إقصاء النتاج التقليدي من مجال التفكير اللساني، على اعتبار أن تاريخ اللسانيات الحق يتبدى مع القرن التاسع عشر، بما اصطاح على تسميته باللسانيات التاريخية أو اللسانيات المقارنة، بل منهم من يذهب إلى أن التفكير في خصائص اللغات الطبيعية لم يأخذ الطابع العلمي إلا في بداية القرن العشرين مع رواد كـ: سوسير *Saussure* وبلومفيلد *Bloomfield* وغيرهما... وسادت عند مؤرخي اللسانيات المعاصرة فكرة أن النتاج اللساني المعاصر يندرج في إطار مدرستين لسانيتين اثنتين: مدرسة تصنيفية، ومدرسة يسعى أصحابها إلى مجاوزة الوصف الصرف إلى التفسير. ويمثل هاتين المدرستين في نظر هؤلاء المؤرخين تياران سائدان اثنان:

(1) يقول كريمة في تقديمه لكتاب يلمسليف: اللغة: "لا شيء أجمل من أن نرى أمامنا علماً في طور التكوين".

تيار البنيوية و تيار النحو التوليدي التحويلي، هذا التصنيف قائم على فكرة أن التيار اللساني الأول يقتصر في أغلب الأحوال على جمع المعطيات اللغوية وتصنيفها، في مختلف المستويات (أصوات صرف وتركيب)، معتمدا مبدأى التقطيع والمعاقبة، في حين أن التيار اللساني الثاني يشكل محاولة لمحاولة لمحاولة الظواهر إلى تفسيرها؛ أي ردها إلى نظرية عامة تتضمن المبادئ المتحكمة في تعلم اللغة⁽¹⁾. فمثل هذا الكلام لا يتجاوز النظر في تكون المنظورات اللسانية من زاوية خارجية تأخذ بالمعيار الزمني لا غير.

ولتجاوز هذا الطرح نعتقد أن مقارنة تاريخ اللسانيات يحتاج إلى آليات المنهج المحوري الذي وظفه جيرالد هولطن *G. Holton*؛ أي المبادئ المحورية التي تتحكم في الاستدلالات اللغوية قديما وحديثا⁽²⁾.

وإذ تبين أفق اشتغال المفاهيم السالفة، فلننظر في إمكانات توظيفها على الفكر اللغوي العربي القديم كمجال لاختبار إجرائيتها.

نستثمر فكرة التقاطع المعرفي كأداة مفهومية نصف ونفسر بها طبيعة المجال المعرفي للثقافات القديمة والمعاصرة على حد سواء، ومما يقتضيه هذا الطرح اعتبار التقسيمات والتخصصات في إطار المعارف مسألة عرضية⁽³⁾، فالنظرية تنبثق انطلاقا من أصول معرفية متعددة تمتح

(1) أحمد المتوكل، اللسانيات الوظيفية: مدخل نظري، ص 10. وانظر أيضا موريس كروس، حول فشل النحو التوليدي، ص ص 96 - 132.

(2) من أجل تحليل محوري للفكر اللغوي العربي ينظر: الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية، ج1، ص 34.

(3) R.P. Botha, Le statut méthodologique de la preuve linguistique externe en grammaire générative, PP. 67-90.

منها مفاهيمها ومناهجها ومواقفها الفلسفية، بعض هذه الأصول مصرح به وبعضها مضمّر مسكوت عنه⁽¹⁾. ونعتبر - تبعاً لأحمد العلوي - أن البحث في المساطر العقلانية للنحو العربي تؤخذ من تجاورات اللغويات العربية لممارسات معرفية أخرى؛ حيث تقيم العلوم علاقات تحكّمية (رئاسية) فيما بينها بعضها يحدد الذي تحته والبعض الآخر يتحدد بالذي فوقه، فالبرنامج النحوي يعدّ تنفيذاً لإحدى البرامج المسطرة معالمها في تلك الخطابات (أصولاً أو فقهاً أو كلاماً...)، يقول أحمد العلوي: «إن برنامج الدراسات النظرية (=التصويرية) المتعلقة باللغة قام في علم الكلام منعزلاً في ظاهر الأمر عن التنفيذ التصويري القائم في البلاغة والنحو والأصول وسنين من بعد أن النحو تنفيذ لبرنامج الدراسات الكلامي، أو لما يجب أن يسمى "بعلم اللغة العام" توحيداً لأسماء ذات معنى واحد، وأن البلاغة شهدت تنفيذين أحدهما معتزلي والآخر أشعري، وأن الأشعرية تختلف في جهة إنجاز البرنامج عن التوليدية الأفلوطينية بتحريم تصوير الباطن النفسي...»⁽²⁾.

فلما كانت المذاهب مختلفة في طرائق ربط العلاقة بين المتكلم والكلام كان كل نحو من الأنحاء الممكنة ينشأ لتنفيذ المساطر التكلمية في المذهب العام وتحقيقها؛ فالبرنامج المعتزلي يراهن على تماثل بين المساطر التخابرية البشرية والإلهية، فمادام الكلام حادثاً وليس قديماً جازاً للغويات أن تعدد بالظاهر ليربط بمقامات إنجازها، أما

(1) فالنظرية التوليدية قائمة على أصول متعددة المشارب: أصول فلسفية: فلسفة ديكرت، وليبنز، وسبينوزا، ونحو بول رويال، وبعض الفلسفات الأفلوطينية المعاصرة. يمكن الاستئناس بمقال بنكيران أحمد الطيب، الخلفية الفلسفية في النظرية التوليدية، ص ص 45 - 56.

(2) أحمد العلوي، الطبيعة والتمثال، ص 156.

البرنامج الأشعري فقد سلك مسلكا مغايرا؛ إذ اعتد بالكلام النفسي القديم، لكن تغاضى عن تصوير ماهية هذا الكلام⁽¹⁾.

ومن أمثلة تقاطع اللغويات العربية القديمة وعلوم الحديث، ما فعله الأزهري في كتابه (تهذيب اللغة)؛ إذ لما وجد تطابقا بين اللغة والسنة النبوية نقل جزءا من برنامج المحدثين إلى اللغة، ويتجلى ذلك من عدة جهات:

- الواحد من اللغويين لا يحيط علما بجميع ألفاظ اللغة، كما أن الواحد من المحدثين لا يحيط علمه بجميع السنة؛
- مجموع ألفاظ اللغة يعرفها مجموع مستعملها، بحيث لا يذهب

(1) نفسه، ص ص 156 - 159. وقد استدل العلوي بقول القاضي عبد الجبار: «الكلام في القرآن وسائر كلام الله عز وجل، اختلف الناس في ذلك، والذي يذهب إليه شيوخنا أن كلام الله عز وجل من جنس كلام المعقول في الشاهد... والذي نختاره في حد الكلام أنه ما حصل فيه نظام مخصوص من هذه الحروف المعقولة» المغني، الجزء 7.

وهذا النظام كان محط نظر النحاة العرب، حيث قامت تصاويرهم له في أحياء إعرابية مختلفة، وما دام الأشاعرة لم يقولوا بتصوير الباطن، ولأن القول بقدوم كلام الله كان لأسباب حجاجية وبرهانية فحسب، لم يقد نحو من جنس الأنحاء التوليدية المعاصرة التي تجيز تصوير الباطن والتجسس على آليات التبيين المتكلمي. وإذا جاز كل هذا وجب البحث عن مقدمات النحو العربي في علوم عربية تقاطع معها برنامج النحاة. ومن ذلك ما يصوره العلوي بألفاظ أخرى نقتطع منها هذا الكلام: "فإذا شئنا أن نتأمل في الفرق بين الأشاعرة والمعتزلة والتوليديين والبنويين المعاصرين تبين لنا أن المعتزلة والبنويين لا يرون كلاما إلا في محل، فتكون الدراسات القائمة على العزيمة البنيوية والمعتزلية... بحثا في علاقة الكلام بالمحل. وكذلك كان حال النحو العربي وحال الدراسات البنيوية المعاصرة، فإن النحو بحث في تفرع المحلات النحوية بأثر الكلام: إذ الكلام توزيع للمحل. وأما البنيويون فقد أطالوا الحديث عن النص والعلاقات، ولا تذكر العلاقات إلا بذكر المحل" (الطبيعة والتمثال، ص 159).

شيء من ألفاظ اللغة على عامة أهلها، كذلك السنة لا يذهب
شيء منها على أهلها؛

● المتكلمون بالنسبة إلى مقدار ما يعرفونه من اللغة، متفاوتون، كما
أن المحديثين يتفاوتون من حيث مقدار الحديث الذي يعرفه كل
واحد منهم؛

● المتكلمون من جهة ما يعرفونه من اللغة طبقات، ومن جهة الثبوت
والضبط درجات كذلك أهل الحديث⁽¹⁾.

وكما طبق اللغويون "السماع" ونقلوه من ميدان الحديث
والأصول، نقلوا مفهوم "القياس"، وفرعوا عليه أصولهم، واختلفت
ألفاظهم في تحديد كل ركن وتخصيصه بالنظر إلى مجال تطبيقه؛ أي
اللغة، فقد استعمل الأصل عند النحاة مرادفا للقانون، وهذا ظاهر من
كلام الرضي في (أصول التصريف)⁽²⁾.

إن الاختلاف في الاصطلاحات مرده إلى اختلاف مجال التفسير؛
فلما كان الاحتجاج في القرآن غيره في اللغة، كانت تحديداتهم متباينة
لتباين وجهات نظر النحاة تجاه موضوع الدرس اللغوي. والجامع بين
مسطرة تطبيق الأصل في الفقه واللغة، اعتبار المعرفة بحكم جزئي وبعلة
حكمه أصلا للقياس يمكن أن يتعدى حكمه إلى كل ما ثبتت فيه العلة
الموجبة لحكم الأصل.

(1) محمد الأوراعي، اكتساب اللغة في الفكر اللغوي القديم، ص 184.

(2) يقول بصدد التصريف: «التصريف علم بأصول تعرف بها أحوال أبنية
الكلام التي ليست بإعراب. أقول قوله بأصول يعني القوانين الكلية المنطبقة
على الجزئيات. مثلا كل واو أو ياء إذا تحركت وانفتح ما قبلها قلبت ألفا.
والحق أن هذه الأصول هي التصريف، لا العلم بها» الرضي، شرح الشافية،
ج 1، ص 1.

والظاهر تشابه استنباط "العلة" عند الأصوليين واللغويين، فطرائق استنباطها واحدة من جهة الأصل المسطري؛ فإذا كانت "العلة" عند الأصوليين، تستخلص من النص، أو عن طريق الاستنباط، فإنها عند النحاة مستنبطة كلها.

وحاصل الأمر جواز النظر في تآلف مساطر النحاة والأصوليين في الاحتجاج اللغوي، فإرجاع علل اللسان إلى عدد قليل من المبادئ المقومة له يتولد عنه ائتلاف بين العلة اللغوية والعلة الشرعية، من جهة مناسبة العلتين لعدد محدود من المبادئ والكليات، فالعلة الشرعية ترجع بطريق الاستنباط إلى كليات ثلاث لا تعلل بما فوقها، وإنما يقتضيها الذي تحتها، وهي: الضروريات والحادييات والتحسينات، وكذلك الأمر في اللسان الذي لا تخرج علة عن المبادئ الإجمالية والاختيارية لوضع اللسان عند النحاة العرب، وهي:

- مبدأ الإفادة والتبيين؛
- مبدأ أصل الإعراب والاشتقاق؛
- مبدأ الثقل والخفة⁽¹⁾.

تعلل هذه المبادئ الصور والأبنية القولية، بخلاف المعلل في الفقه وهو الحكم الشرعي، وكل وصف يسند إلى البنيات مفسر بعلة نحوية، من ذلك قول ابن جنّي في القلب: «ومنها أنهم قلبوا الواو ياء قلبا صريحا لا عن علة أكثر من الاستخفاف»⁽²⁾، ومادامت العلة تستنبط

(1) يقدم ابن جنّي (الخصائص) والسيوطي (المزهر وهمع الهوامع) شرحا مسهبا لما يمكن أن تكون عليه المبادئ التي اختارها الواضع لصنع اللسان المسمى عربيا. وللمزيد من التفاصيل في هذا الموضوع يمكن الرجوع إلى كتاب محمد الأوراغي: اكتساب اللغة في الفكر العربي القديم، ص ص 133 - 152.

(2) ابن جنّي، الخصائص، ج3، ص 161.

منها أصبحت أصلاً للقياس، ولذلك أمكن فهم تعريفهم للنحو: «النحو في الاصطلاح هو العلم المستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي ائتلف منها»⁽¹⁾.

فمثل هذه التعريفات لا يمكن حصر مجالاتها الإحالية إلا باستخراج المقدمات الثاوية خلف النظر النحوي العربي، وبمعرفة عميقة بأنماط التجاورات العقلانية بين العلوم الإسلامية، وبمعرفة النموذج الطبيعي الذي كان اللغويون العرب يقيسون عليه اللغة، ومن أجل كل ذلك كانت القراءة الإبستمولوجية للنحو العربي إمكانية تأويلية من بين إمكانيات متعددة لقراءة الفكر اللغوي العربي التليد، لعدة اعتبارات نعدّها قراءة منتجة لتأويل سليمة ومعقولة تهتم بالمنطق الداخلي للنحو:

• لأنها تقطع مع الكتابات النحوية العربية المعاصرة التي تلخص الأطروحات القديمة وتقدمها في إطار يتسم بالتكرار، وتعيد صياغة الأفكار انطلاقاً من الإيمان بوجود فوضى في الفكر العربي القديم؛

• ولإقحامها تغييرات هدامة على الفكر العربي القديم؛

• ومحاولتها فهم المذاكرات النحوية العربية انطلاقاً من تصريحات أصول النحو، بينما الفهم السليم لتلك المذاكرات يجب أن ينطلق من طرائق تأسيس النحاة العرب وبنائهم للقضايا والمسائل النحوية، وطرائق تنظيمها في الفصول والأبواب، ومن تعريفهم للنحو وشكل تنظيمه؛

(1) الأشموني، شرح ألفية ابن مالك، ج1، ص 17.

للمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع ينظر: محمد الأوراغي: اكتساب اللغة في الفكر العربي القديم.

● ولأن كل سلوك تأويلي ينطلق من وجهة نظر تزعم لنفسها احتواء الموضوع وصفاً أو تفسيراً، وحصر مساطره الحجاجية، مثل هذا السلوك قد يخطئ فهم التناحرات المعرفية القديمة إذا حصر موضوعه في المادة اللغوية، والأمر في نظرنا يقتضي دراسة طرائق المعرفة في علاقة مع النحو القديم.

أولاً. فيما يتعلق بالنقطة الأولى نعتقد أن الأعمال التي أنجزت حول النحو العربي تتقاسم عدة مياسم تأويلية تفتقر إلى أدوات ومناهج إبستمولوجية لقراءة الفكر العربي في كليته، حيث تلجأ إلى المنهج الخارجى؛ فبدل استخراج شكل النحو، تقيم مقاربتها على أساس أصول المفاهيم الإبستمولوجية التي درس بها هذا النحو كالقياس والسماع والعلة... وهذه مفاهيم تعد قواعد توجيهية سابقة على كل توجه معرفي نوعي.

لقد كان الفكر العربي على اختلاف توجهاته يستثمر تلك المفاهيم في تحليلاته بدرجات مختلفة، وهكذا نسمي المنهج الخارجى في معالجة القضايا النحوية العربية بمستوى القول النحوي *Le dire grammaticale*⁽¹⁾، فالخروج عن هذا المستوى يشكل الخطوة الأولى لفهم أسس اللغويات العربية، وهو مجال للاقتراب من شكل القول النحوي مادام كل إنتاج لقواعد النحو لا يمكن أن يتم إلا في إطار يحدد العلاقات بين القواعد؛

ثانياً. إن مستوى الفعل النحوي *le faire grammaticale* هو تحويل الموضوع وتنظيمه بواسطة مفاهيم واصفة تحدد مستويات التحليل الممكنة، والعلاقة بينها (المستويات)؛

(1) يرجع بهذا الخصوص إلى إسهامات أحمد العلوي في قراءاته الإبستمولوجية للنحو العربي، وخصوصاً كتابيه: الطبيعة والتمثال، والتأويل القرآني والاحتجاج اللغوي (بالفرنسية).

ثالثاً: إن الأساس التنظيمي (الشكلي) مقدمة ضرورية للإمساك بعقلانية النحو؛

رابعاً: يمكن اختزال الجهاز المفاهيمي للنحو العربي في مفاهيم محورية، بالمعنى الذي يعطيه هولطن *Holton* للمحوريات: كالمقياس والعامل والمجالات العاملة...

تنتمي هذه المفاهيم إلى مستويات من التحليل مختلفة، بالنظر إلى هندسة المذاكرات اللغوية القديمة، فمفهوم "العامل" ينكشف من خلاله لحظة اللغوي وهو يعقلن الظواهر اللغوية، فهو يشكل تقنية لسانية صرف يجب مقارعتها ومقارنتها باللغة الموصوفة والنحو المنظم لها، وهذا المفهوم يعالق مفهوم "المقياس" من جهة وظائفهما المشتركة؛ فـ "المقياس" يحدد العلاقات الموجودة بين العناصر اللغوية، وبدونه لا يمكن للجهاز الواصف أن ينظم المواد اللغوية في أصول وفروع، حيث تنقذح الإبستيمة المنظمة للعلوم العربية، وهي منظومة الأصل والفرع التي تعد أساس الفكر العربي الإسلامي⁽¹⁾، وبدون "العاملية" يستعصي الإمساك بالمبادئ الإبستمولوجية المستبطنة في تحاليل النحاة العرب: «ذلك أن النحاة يقررون أن العاملية سبق سابق عن اللغة ينظمها ويفسرهما، وأنه قائم فيها حين تتحقق في جمل وعبارات. إن العاملية عندهم هي قانون وجود اللغة، وكما أن الأنطولوجيا مبحث في الوجود من حيث هو وجود، فإن العاملية مبحث في الوجود اللغوي من حيث هو كذلك، إن العاملية مبحث في القول من حيث هو قول، أي أنها تنصرف إلى ذكر المقولات العامة التي سبيلها أن تنطلق إلى أي واقع لغوي، وتكون فيه»⁽²⁾.

(1) أحمد العلوي، الطبيعة والتمثال، ص 261.

(2) نفسه، ص 241.

تقود الطروحات، المرسومة معالمها أعلاه، إلى تصور واحد، وهو أن بناء نظرية نحوية هو محاولة للإجابة عن أسئلة محددة، مما يفسر اختلاف الأنحاء التي أفرزها الفكر اللغوي الإنساني على مر العصور؛ فباختلاف الأسئلة الموجهة للنظر تختلف الأنحاء والنظريات؛ فالأطر النظرية ومكوناتها (الأجهزة المفاهيمية وطرائق الاستدلال) تختار بتوجيه من عقائد أولية عاملة في أذهان أصحابها، فالنحو العربي كان في نشأته استجابة لسؤال حكم تفكير الأقدمين، وهو مسألة التغير، فالناظر في هندسة الأقوال والمذاكرات النحوية يجدها منظمة في شكل هرمي، تقوم على الفصل بين الأصل والفرع، ودرجات ترتيبهما الممكنة، ومن ثمة أسئلة الترتيب بين علامات الإعراب أيهما أسبق، وترتيب العوامل (العامل القوي والعامل الضعيف)، والترتيب الاشتقائي بين المقولات...

ومن جهة المقدمات التحليلية تتضارب أساليب المنظورات اللغوية، لأن الصور القولية تتجلى للناظر في هيئات مختلفة؛ فهي من جهة النظر العاملي: أشكال لغوية عاملة ومعمولة، وأيضاً بحث في الإعرابات العاملة الممكنة⁽¹⁾ (هل النحو العربي نحو موضعي، أم أنه نحو قائم على فكرة المجالات العاملة (سيبويه)؟ أم على اعتبارات إعرابية سطحية (ابن السراج)؟. ومن جهة النظر البلاغي، ربط للأشكال العبارية بمقامات إنجازها ونيات متكلمها.

(1) يمكن الرجوع إلى محاولة قيمة لأحمد العلوي، يحاول من خلالها استنباط الطرائق العاملة الممكنة عند النحاة العرب القدامى، حيث يتبدى أن العاملة، كافتراض يأخذ به النحوي العربي لعقلنة الصور القولية، ليست موحدة، مما يوجب الحديث عن إعرابات عاملة متعددة لدى النحاة، تمر في شبكات إعرابية اختلف النحويون في أمر حصرها وتحديدها. ينظر: أحمد العلوي، "ظهور اللغة وعناوين الظهور"، ص ص 39 - 48.

عندما ينكشف للعالم، بمقدمات اللغويات العربية، تباين الممارستين المعرفيتين: النحو والبلاغة، يبطل زعم التشابه، فالنحو والبلاغة يتنازعهما أصل مشترك؛ فهما يدرسان الواقع اللغوي، لكنهما يفترقان من جهة المساطر المعرفية المستلزمة للتحليل؛ إذ يقيم النحويون مقدماتهم الاستلزامية على الكَلِم، بينما يقيمها البلاغيون على الكلام، وإذا تبين هذا الأمر أمكن أن نفهم اختلاف المصطلحات الموظفة، ولم لم يستمر سيويه مصطلح الإسناد في كتابه، بينما اقترض البلاغيون هذا المصطلح ودفعوا به إلى أقصى ما يمكن أن يؤدي إليه المنظور البلاغي.

إن البلاغي ينظر في الإسناد الذي هو مجال عمل المتكلم، والذي عوض عند النحاة بالعلاقة العاملة الوضعية... ففي المنظومة النحوية تكون العناصر كَلِمية، أما علم البلاغة فالعناصر فيه كلامية، وهي كل العناصر الراجعة إلى الإنشاء والخبر، اللذين يعدان مقولتين أساسيتين قائمتين في المعاني في مكان مركزي مشابه لمقام الاسم والحرف والفعل في النحو... ويجب أن ينطلق من التمييز بين مفهومين إجرائيين قائمين في الفكر اللغوي العربي: لغة المتكلم ولغة الواضع⁽¹⁾. وحيث ينظر إلى العبارة من جهة علاقتها بأنماط الوجود ومقولاته؛ أي ربط العبارة بالعالم، كان النحو قائما على مماثلات وجودية من نمط نحو ابن الطراوة، مما يبين أن اللغويات العربية كانت إنجازا فعالا لبرامج نحوية متباينة حاولت الإجابة عن مسألة التغير، وأيضا من أجل البرهنة على قضايا كانت تم العرب وعلى رأسها امتياز رسالة الشعب العربي؛ لأن اللغة الموصوفة فيه تخرج في حلة من العقلانية والصواب المكلفين⁽²⁾.

(1) أحمد العلوي، الطبيعة والتمثال، ص ص 232 - 237.

(2) أحمد العلوي، "ظهور اللغة وعناوين الظهور"، ص 38.

ومن ثمة نعتقد أن التأويل المعقول للغويات العربية القديمة، ينشأ حين نتجه بالتحليل إلى الشرط التاريخي والمعرفي العام الذي انبثقت منه التأليف القديمة، بحيث يمكن الكشف عن دلالة المسمى "علم العربية" انطلاقاً من الامتياز المعطى للغة العربية لامتلاكها خصائص عقلانية جعلت منها لغة الإعجاز القرآني، وسيكون دور النحو العربي، كتشكيكة خطابية، تمثيلها وتنظيمها في لغة واصفة، فالغاية إذن، إقامة مفاهيم تصلح لتعليل الظواهر، ومساطر استدلالية عامة صالحة للتحليل، كالقياس والاستدلال، فهي من المساطر التي لا ينفرد بها علم في تأسيسه للظواهر وصفاً أو تفسيراً، وإنما مفاهيم صالحة للاستدلال في كل الأطر المعرفية الممكنة.

إن كل الممارسات التحليلية للغة العربية، كانت تخلفها مقدمة العربية - العلم، فكان النحاة في عملهم المعقلن للمواد اللغوية يضعون افتراضات لتعليل حكمة الواضع.

ولما كانت الأشكال القولية غير منظمة قبل تدخل الواصف، وجب على اللغوي أن ينظر في أمر تنظيمها وهندسة أشكالها في أبنية وأجهزة مفاهيمية تحتوي الظواهر وصفاً وتفسيراً. لذا كانت إعرابات النحاة للصور القولية عبارة عن أنساق نظرية من بين أنساق أخرى ممكنة، وحيث ينقل الواقع اللغوي إلى نسق النحاة فإنه يغدو دالاً فتتكشف انتظاماته. وهكذا أمكن للنحو العربي أن يباشر تعليل حكمة المشرع والواضع، إذ يمكن اختزال عمله في مفهومين مركزيين هما: المشابهة والاختلاف.

فلا يمكن فهم طرائق تنظيم النحاة العرب لأبوابهم وفصولهم دون التمعن في إمكانيات استثمار مفهومي المشابهة والاختلاف على المستوى المقولي والمستوى الوظيفي، ولما كانت المشابهة تستلزم علاقة

تراتبية بين المقولات، وعلاقة تراتبية بين العوامل الأخرى وبين الوظائف الإعرابية، كان الاسم على رأس المقولات النحوية في كتاب سيويه. وفيما يتعلق بـ الوظائف الإعرابية، فإن إسناد الأوليّة للفاعلية أو للابتداء، من بين الأمور المشتركة بين جل النحاة العرب القدامى؛ فإذا أسندت للابتداء كان النحو قائما على أساس هذه الوظيفة، فيكون تنظيم أبواب النحو وفصوله على أساس هذا التحديد التنظيمي، لذلك اختلف نحو سيويه عن نحو النرخشري، فالأول يؤسس على أولية الابتداء، والثاني على أولية الفاعلية، وهذا يعني أن الطرق الإعرابية تقيم نظرها في النحو الأول على الجملة الاسمية، وتقييمه في النحو الثاني على الجملة الفعلية. يقول أحمد العلوي في حديثه عن مكونات النحو العربي: «تعتبر هذه المكونات في الآن نفسه متميزة وضرورية فإذا كان المكون العامل... لا يمكن أن يتحقق إلا بواسطة المكون المقولي والمكون المعجمي، وهذا بدوره يتحدد عبر المكون المقولي، فإن هذا يبين أهمية المكون السابق (المقولي)، بحيث يظهر في مركز التحليل النحوي، فهو نموذج للتنظيم أكثر ظهورا من المكونات الأخرى»⁽¹⁾.

تظهر إذن، أهمية المقاربة الإستمولوجية للنحو العربي، وخصوصا المقاربة التي تهتم بشكل تنظيم النحو، فهي تفسر لمّ كان المكون المقولي في جل التآليف النحوية العربية ضروريا لبناء التحاليل الإعرابية؛ بحيث لا يمكن للمكون العامل أن يشتغل إلا بموجب تنظيم للمقولات النحوية الممكنة وتقسيمها من زاوية إمكاناتها في إسناد الإعراب وتلقيه؛ أي تقسيمها إلى عوامل وقوابل.

A. Alaoui, Hermenologie coranique et argumentation linguistique, (1) p. 100.

ومن جهة ثانية فإن مبدأ المشاهدة يؤسس نظره انطلاقاً من مماثلة بين الجسم الطبيعي أو الفيزيائي والجسم اللغوي⁽¹⁾.

فالمقولة السابقة أقل ثقلاً من اللاحقة، ولذلك كان الاسم قبل الفعل والفعل قبل الحرف؛ فالاسم أخف من الفعل؛ لأن الفعل يحتوي الحدث والزمان، ولذلك لا يقبل الحركات الإعرابية، ولأن الاسم أخف من الفعل أمكنه تلقي الحركات الإعرابية، فكان أشد تمكناً. والدليل الآخر على خفته هو تعيينه لمدلول واحد.

للاعتبارات السابقة يشدد أحمد العلوي على أهمية تنظيم المقولات في كشف الأصول التنظيمية للنحو العربي يقول: «فتنظيم المقولات (في إطار التصور الطبيعي لدى النحاة القدامى) كان مهمتهم الأساسية التي تختزل عملهم النحوي. فهي تشكل أساس الخطاب النحوي ومنطقه الذي يشرع شكله ويحدد دلالاته. كل القواعد النحوية والمجهودات التفسيرية للنحاة كانت ستفقد... قيمتها في غياب ربط الخطاب النحوي بتصوير للعوامل اللسانية باعتبارها مسلمات ضرورية وقبلية تثوي وراء كل تحليل [نحوي قديم]»⁽²⁾.

(1) وتتولد عن قراءة كتابي العلوي الأسئلة التالية:

- + ما هي الأصول الفيزيائية التي تأسس عليها النحو العربي القديم؟
- + ما هي أنماط التشابهات بين مفهوم الفساد في أنطولوجية أرسطو ومفهوم العلة؟
- + هل يشكل النحو الطبيعي الأرسطي جزءاً ضيقاً في الاستدلالات النحوية القديمة؟

ينظر بهذا الشأن أحمد العلوي:

A. Alaoui, Hermenologie coranique et argumentation linguistique, P. 103.

وكتاب: الطبيعة والتمثال، ص ص 191 - 193.

A. Alaoui, Hermenologie coranique et argumentation linguistique (2) P. 103.

قبل معرفة الحد الأول الذي يسبق في الترتيب، يلجأ النحوي إلى تحليل المعطيات من خلال ملاحظة علاقات نحوية تصور فيما بعد في مفاهيم تراتبية، فالنحو إذن، في معناه العربي، هو محاولة للبرهنة على فرضية مؤداها أن اللغة تنتج أشكالاً لسانية أكثر خفة وتنفر من الاستثقال⁽¹⁾. ومن ثمة نفهم قول أحمد العلوي: «النحو العربي القديم طائفة من الإعرابات التي وضعت من أجل البرهنة على قضايا كانت تم العلم القديم وهي قضية التغير»⁽²⁾.

فالمَنظور اللغوي إسهام في بناء نسق يجعل التغير المجال الأول للبحث والموضوع الوحيد للنحو، ويبدو أن تحديد النحو بأنه علم الإعراب أو علم الصرف لا يدل إلا على صحة هذا التأويل، إنه علم التغير والفساد - بالمعنى الأنطولوجي والفلسفي للكلمة - الذي يلحق العبارة اللغوية، وبما أن التغيرات التي تلحق العبارة لا يمكن حصرها، كانت أبواب النحو العربي محاولة لحصرها والإمساك بقوانينها، ووضعها في تسميات منظمة من أجل ذلك، ومن أجل اعتبارات أخرى، كانت اللغويات العربية لغويات فصلية؛ تقوم على منطق الأبواب والفصول.

حين نتجه بالتحليل شطر مستويات التحليل في اللغويات القديمة ينكشف فساد بعض التأويلات، فمستوى التحليل الإستمولوجي لا تنقدح مبادئه في كتب أصول النحو القديمة، وإنما في كتابات النحويين أنفسهم، وفي استدلالاتهم، ويضم مجال إستمولوجيا النحو قواعد كلية

(1) وهي مفاهيم صالحة لتعليل القواعد النحوية والصرفية ولتفسير المستعمل والمهمل في المعجم العربي. ينظر كتاب الخصائص لابن جني. وكتاب محمد الأوراعي، اكتساب اللغة في الفكر العربي القديم، ص 131 - 162.

(2) أحمد العلوي، "ظهور اللغة وعناوين الظهور"، ص 38.

ومقولات عامة تنظم القواعد النحوية الخاصة وتمتم بوصف العلل الموجبة في اللسان العربي والتي كانت تخلف وضع اللغة العربية عند المشرع. وتشبه العلل أو القواعد الكلية المبرهنات في الرياضيات والمنطق، إذ يمكن حصر علل النحاة في أصول محدودة لا يختلف فيها السنحاة القدامى، وكل الاستدلالات والمناظرات النحوية لا تخرج عن هذا البناء الأكسيومي، ومن ذلك "القياس" الذي أورده السيوطي في اقتراحه: «لأن الأصول تدل على أن الرفع قبل النصب، لأن الرفع صفة الفاعل والنصب صفة المفعول، فكما أن الفاعل قبل المفعول، فكذلك الرفع قبل النصب، وكذلك تدل الأصول على أن الرفع قبل الجزم، لأن الرفع في الأصل صفة الأسماء، والجزم من صفة الأفعال، فكما أن رتبة الأسماء قبل الأفعال، فكذلك الرفع قبل الجزم في الأفعال»⁽¹⁾.

إن الأصول السابقة تشكل قاعدة الاستدلالات النحوية، وتفسر لم كان المشروع النحوي العربي ترتيباً لشبكات إعرابية خاصة في فصول وأبواب لا يمكن أن تكون قد نظمت دون مقدمات معرفية افتراضية للواقع اللغوي، فإذا كانت القواعد النحوية الخاصة قد بنت النحو على أساس أولوية الفاعلية على المفعولية، فإن محاولات التعليل كانت في إطار القواعد الكلية لاحتواء هذه التحديدات في أصول عامة ومبادئ إجبارية يقوم عليها كل لسان، كمبدأ الخفة وأصل الإعراب والاشتقاق.

فلما كان النحوي يقيم علاقات عاملية لتفسير إعراب الرفع والنصب اللاحقين بـ الوظيفتين النحويتين الفاعل والمفعول، أمكن

(1) السيوطي، الاقتراح، ص 74.

للقاعدة الكلية المؤسسة لأصل الإعراب في اللغات المعربة أن تعلل
عاملية النحاة؛ إذ الغاية من الرفع والنصب تحرير المركبات؛ بحيث
تنظم في كل الرتب الممكنة لتحقيق مقصد تخابري معين - من ذلك
تأويلهم المقامي لرتبة مفعول فعل فاعل ورتبة: فاعل مفعول فعل... -
وما يروم المتكلم تبليغه من الأغراض، فتباين العناصر القولية المتراكبة
لتباين المقامات، وهذا مؤدى كلام النرجاجي والسكاكي والمبرد
والاسترابادي وغيرهم ممن تفتنوا لوظيفة الإعراب في اللغة العربية:
«... لما اعتبرت العوامل عللا مؤثرة موجودة كتأثير العلل الطبيعية،
فأدى إلى إيجاد ترتيب قبلي بين الفعل العامل والفاعل المعمول، إذ
كما يقال رتبة العامل قبل المعمول، وكونه عاملا فيه سبب أوجب
تقديمه وإن كان القياس في الفعل، من حيث هو حركة الفاعل في
الأصل، أن يكون بعد الفاعل لأن وجوده قبل وجود فعله. لكن
الواضع من اختياره لأصل وسيط لا يكون قاصدا أن يحفظ ترتيب
العناصر الترتيب الوجودي لدلولاتها، وإلا وجب بالضرورة أن
يكون الفاعل قبل الفعل ولا أن يحفظ للفعل رتبة معينة باعتباره
سببا أو شرطا فيما يطرأ على معمولاته من المعاني النحوية، وإلا
وجب أن يكون للفعل رتبة واحدة في كل اللغات. وإنما يختار الأصل
الوسيط لغير هذا مما سبق ذكره»⁽¹⁾.

لقد نظم النحو العربي استدلالاته في إطار مستويات
إبستمولوجية مختلفة، لا ندعي إمكانية تفكيكها ومقاربتها كلها، ومما
يمكن أن يستلزمه التحليل أعلاه إعادة النظر في المصادر والأصول
الحفرية والمعرفية لنشأة النحو العربي، ضمن إطار يشمل البحث عن

(1) محمد الأوراغي، اكتساب اللغة في الفكر العربي القديم، ص 317.

مصادر فكرية ومساطر برهانية تقاطعت معها اللغويات العربية القديمة⁽¹⁾. فالمعارف العلمية لدى النبطيين مثلاً، تستنبط بواسطة "القياس" أو "التجربة"، وإذا كان القياس مؤلفاً من طرفين (مقيس ومقاس عليه) الحد الأول عند النبطيين في تجسسهم على نظام العالم يشكله مبدأ عقلاني. والقياس وسيلة لبلوغ معرفة جديدة أو تطبيق للأصول، ومن ثمة نستطيع أن نمثل القياس النبطي بالنموذج الهرمي - التنظيمي المستعمل في النحو العربي، ويمكن حصر أوجه التشابه أو التقاطع المعرفي بين النحو العربي والفلاحة النبطية في⁽²⁾:

● القدرة على استعمال القياس: يفترض النحوي العربي والنحوي النبطي أن القارئ قادر على إجرائه، من ذلك ما يأتي في كتبهم من أمثال العبارة الآتية: "وإذ تبين لك الأمر وحصوله على ذلك الوجه لعله موجبة له، فعده إلى مثله". وقول صاحب الفلاحة النبطية: «بينما القياس يبقى وسيلة كافية وفعالة لمن يعرف كيف يجربه، الحدس الجيد والفتنة مطلوبة لإنتاج قياس جيد يسمح باستخراج معارف مجهولة من أخرى حاصلة ومتوفرة»⁽³⁾.

(1) ينظر: أحمد العلوي في محاولته الرامية التقريب بين النحو العربي والفلاحة النبطية من جهة قيامهما معا على مساطر معرفية مشتركة كالقياس والعلة، يمكن البحث عنها في الثقافة النبطية la culture Nabateenne: "هذه المقارنة تستهدف تحديد الاتجاهات التي يمكن أن نتعرف انطلاقاً منها على أصول ومصادر الفكر العربي بشكل عام والنحوي بشكل خاص".

A. Alaoui, Hermenologie coranique et argumentation linguistique p. 130.

Ibid, p. 146-147. (2)

(3) وفي السياق نفسه يقول ابن الأنباري صاحب (لمع الأدلة): «فإذا رأينا الحكم حاصلًا في صورة معينة، ثم قامت الأدلة على أن ذلك الوصف حاصل في هذه الصورة الثانية، لزم القطع بحصول الحكم في الصورة الثانية»، أي إذا سمعت صورة قولية، وثبت أن كانت خصيصة معينة موجبة لها تلك الصورة لا غيرها، لزم أن يبني ما لم يسمع بناء تلك العبارة.

● في حالة امتلاك قدرة عالية على استثمار القياس، يمكن تجاوز الواقع التجريبي وعدم الاستناد إليه في الاستدلالات العقلانية، وهذا شبيه بالاستدلالات الواردة في قياسات ابن جني والسيوطي والمبرد، إذ لما عرضت علل اللسان العربي وكانت عللا موجبة كانت كل الصور القولية التي لم تسمع بعد والأشكال اللغوية الغائبة في متن النحو العربي مستجيبة للشروط والقيود الموضوعية على الأبنية القولية المدروسة، وجاز عندهم تعديتها إليها وإن لم تسمع بعد، من أجل ذلك كان النحو علما بالمقاييس (أو القياسات) المستنبطة من اللسان؛

● يحتوي القياس النبطي على قواعد كلية وأصول عامة قبلية تفسر تنظيم العالم، ومن هذه الجهة نفهم لمَ كانت الأصول الأكسيومية *axiomatiques* سابقة عن كل تحليل مباشر للظواهر النحوية عند العرب، إذ لا يمكن تنظيم اللغة إلا إذا استقر النظر على مبادئ كلية موجهة ومقومة للسان وعلى نموذج فيزيائي طبيعي سابق عن كل تحليل للواقع اللغوي، فكل علم يمكن أن ينشأ انطلاقا من اعتبارات أولية حول الوقائع وخصائصها وطبيعتها الجوهرية الممكنة، فلم يكن النحو العربي والفلاحة النبطية بمنأى عن هذه المقدمة المعرفية العامة؛

● إذا كانت الثقافة النبطية تقيم تميزا مسطريا بين العلم العام والعلم الخاص، فبرنامج العلم العام يصور الجواهر العامة، وهو مناسب لدرس كل الأشياء في العالم الطبيعي، حين ذاك تصبح مهمة التجارب الخاصة البرهنة على ورود تلك الجواهر والكيليات في كل علم على حدة. ونعتقد أن النحو العربي تداخلت مقدماته مع نتائجه وتشابكت الأصول العامة والقواعد الخاصة في صلب

الممارسات النحوية، ولم يكن أمر التمييز بينهما ممكنا إلا في فترة تأصيل النحو العربي، إذ انصب جهد مؤصلي النحو العربي على استخراج واستنباط تلك الأصول العاملة في أذهان النحاة الأوائل⁽¹⁾؛

● القياس النبطي يقيم نظره انطلاقا من فرضية موجهة مؤداها: **العالم الطبيعي تنظمه قوانين من جنس قوانين الاستدلالات العقلية**، ومن هذه الجهة يتقاطع القياس النبطي مع تصور النحاة العرب للغة؛ وفي الحاليتين معا ينبغي استنباط وإنتاج مبادئ وقواعد عقلانية العالم واللغة *la rationalité du langage et du monde*.

يتجلى من خلال ما أسلفناه مدى إجرائية المقاربة الإبستمولوجية للفكر اللغوي العربي. لقد كان مسلكنا إلى ذلك اختبار جهاز مفاهيمي يمتلك قدرة على التوصيف والتفسير، وقد بينا المجالات المعرفية المعاصرة التي تشكلت فيها تلك المصطلحات، وهي:

- مجال **حفریات المعرفة** الذي أفرز مصطلح التشكيلة والممارسة الخطائيتين: «**فعندما نقف على شكل من أشكال الانتظام... بين الموضوعات وأنواع التعبير والتصورات والاختيارات الفكرية، سوف نقول من باب الاصطلاح إننا أمام تشكيلة خطابية...**

(1) يقول أحمد العلوي: «حين تفسير ظاهرة فلاحية: العلماء النبطيون يلجأون إلى الأسباب المكونة في صيغة قواعد عامة لتنظيم العالم، وتتشكل من أوليات تدعى بالقياسات... كل واقعة أسسها القياس لا يمكن أن تدحضها التجربة. فالأساس هو بناء قياس جديد يسمح لنا بتحديد (تفسير) الأشياء عبره». الطبيعة والتمثال، ص 146 - 147.

يمكن مقارنة هذا الطرح بموقف بعض النحاة من الأمثلة - المضادة في مناظراتهم النحوية، إذ كل ما لا يدخل في قياساتهم ويخرج عن أصوله كان يعد شاذًا ولا يقاس عليه، أو خارج عن لغة الفصحاء العرب الأقحاح.

سوف نطلق اسم قواعد التشكيلة على الشروط التي تخضع لها عناصر ذلك التوزع (الموضوعات، أوجه التعبير وصيغه، المفاهيم، الاختيارات الفكرية)، فقواعد التشكيلة هي شروط وجودها (وكذلك التواجد والاحتفاظ والتحوير والاختفاء) داخل توزع خطابي معطي⁽¹⁾.

وفقا لهذا التحديد نعتبر النحو تشكيلة خطابية تتضمن قواعد اشتغالها الخاصة، وهي قواعد تتبدى في حصر موضوع النحو في قوانين الوضع، وفي صقل صيغ تعبيرية وجهاز مناظرة مشروط بمساطر حجائية وبرهانية، فكانت عناية النحاة منصبة على إقامة قوانين كلية تستنبط منها قواعد خاصة، وتوظف في استدلالاتهم وتعليقاتهم للظواهر اللغوية، ثم إن تلك المساطر ليست حكرا على ممارسة خطابية واحدة (النحو مثلا)، وإنما تجاورها في توظيفها ممارسات معرفية أخرى كالبلغة وعلم الكلام، مما يفضي بنا إلى مفهوم التقاطع المعرفي؛

- إن العلوم العربية متداخلة فيما بينها من جهة قيامها على أصول معرفية موحدة حركتها مقدمات واحدة، ومن هنا يجب البحث والتنقيب عن تلك الأصول في ممارسات أخرى بعيدا عن النحو، ومن ثمة حاولنا أن نستدل على تقاطع النحو وعلم الكلام وأصول الفقه... ولا يفهم هذا الأمر إلا بالكشف عن طبيعة العصور الثقافية القديمة والابستيمات الثاوية وراء الأنظار العقلانية، مما يقود إلى مصطلح النظام المعرفي المتحكم في الثقافات القديمة؛ نعي بمصطلح النظام المعرفي (أو الابستيمي) مجموع العلاقات التي بإمكانها أن توحد بين الممارسات الخطابية في فترة معينة، والتي

(1) ميشال فوكو، حفريات المعرفة، ص 37 - 38.

تفسح المجال أمام أشكال إبستمولوجية وعلوم ومنظومات مصاغة صوريا... مجموع الروابط الجانبية التي يمكن أن تنشأ بين بعض الأشكال الإبستمولوجية... من حيث إنها تنتسب لممارسات خطابية متقاربة، لكنها متميزة... وهي مجموع العلاقات التي يمكننا الوقوف عليها في فترة ما بين العلوم حينما نحلل مستوى انتظاماتها الخطابية⁽¹⁾.

هكذا يتبين أن العلوم العربية تحركها منظومة الأصل والفرع، فإذا نظرنا إليها من هذه الجهة انقدحت مجموعة الروابط التي جعلت التجانس الاستدلالي حاضرا مخترقا للمعارف في حقل الثقافة العربية، ومن هذه الزاوية نفهم لماذا قامت اللغويات العربية المشتركة⁽²⁾ على نظام التبويب والتفريع ولم تتخذ نظاما آخر في بناء وتأسيس القضايا اللغوية، وأيضا لم كانت نشأة العلوم العربية فترة التدوين نشأة مشتركة.

- ينبغي التمييز بين الواقع اللغوي والمنظور اللغوي، إذ يمكن أن تنشأ أقوال مختلفة ومتباينة من جهة الواجهة أو المنظور *la perspective* الذي اتخذته للنظر في الوقائع اللغوية وغير اللغوية. باختلاف المنظورات إذن، تصبح النظرية عالما ممكنا من بين عوالم تمثيلية أخرى ممكنة، وقد اختلف النحاة قديما وحديثا من جهة الوصول إلى الإعراب الكلي الواقعي والذاتي المحايث للأبنية القولية التي

(1) ميشال فوكو، حفريات المعرفة، ص 183.

(2) نعني باللغويات المشتركة معظم علوم اللغة: فقه اللغة وعلم اللغة والنحو... والأفكار اللغوية المتناثرة في متون الأصوليين وعلماء الكلام. فلما كانت العلوم العربية تحركها مقدمات معرفية واحدة لم يعد الأمر في نظرنا يستند على إقامة نظر محصور في مجال النحو العربي لفهم مساطره.

ينتجها المتكلم، ويتفاوت النحاة في درجة اقتراحهم من هذا الإعراب الذي تنتظم فيه الإنتاجات اللغوية البشرية، من أجل كل ذلك لم يكن النحو العربي برنامجا واحدا، وإنما عبارة عن مشاريع وبرامج نحوية متعددة.

إن نحو سيبويه مؤسس على تنظيم المقدمات العاملة من جهة أولية الابتداء، ويتأسس نحو النخعي على المقدمات نفسها ولكن من منطلق أولية الفاعلية... كما أن نحو تشومسكي طائفة من الإعرابات المنظمة على أساس التحويل وشجرية اللغات الطبيعية، والنحو المعجمي الوظيفي توليدي كذلك، ولكنه يعتد بخاصية الشجرية في النمذجة الصورية للغات البشرية ويستدل على عدم كفاية التحويلات من الناحية التفسيرية... وهذا يعني أن النظرية عالم تمثيلي ممكن تبني إلى جانبه عوالم تمثيلية أخرى تقوم على حجج مغايرة ومنظور مختلف.

إن الخلاف النظري، قديما وحديثا، قائم على أساس صياغة المساطر الحجاجية والبرهانية الممكنة لتفسير الوقائع، فالتأمل في الزعوم النظرية يفضي إلى أن تاريخ المعارف النظرية، غير ذات الأساس التجريبي، تاريخ إحباطات وقضايا أولية لا تمت للواقع بصلة، وكل ما هو متصل بالنظر دون أن يكون له أساس تجريبي يعرض عليه، جائز فيه النسخ والإبطال، فالناظر في اللغة قديما وحديثا يختار نماذج مغلقة بعقائد أولية، والسبيل إلى التمييز بين الأقوال الصحيحة والباطلة مسألة داخلية تتم بالنظر إلى اتساق جهاز النظر؛ أي تآلف مقدماته ونتائجه وعدم تضاربها، ومحاكاته للواقع المبني وليس المعطى؛ لأن اللغات الطبيعية تحكمها قوانين كلية تحيل إلى جهات متعددة نفسية واجتماعية وأثروبولوجية. أما اللغات النظرية فهي اصطلاحات رمزية تختار زاوية محددة من الواقع اللغوي تنسجم مع مقدماتها وأصولها الفلسفية، ولذلك اختلفت الأنحاء

قديمًا وحديثًا: «... ولا يجوز بحال أن يزعم زاعم لأقواله صفة الحق المطلق، ولا يجوز ذلك إلا لمن كان له من الناحية الوجودية صفة المفارقة بحيث كان له أن يطل على هذه الوقائع دون أن يكون هو ذاته جزءًا منها. إن القوانين التي تنظم الظواهر اللغوية تكتشف كلها إذا توافرت للإنسان إمكانيات لغوية أعلى من هذه القوانين ذاتها. ولما كان ذلك متعذرًا كان هو جزءًا من هذه القوانين، وكان لا يستطيع مفارقتها، فكان نظره فيها على غاية كبرى من النسبية»⁽¹⁾.

فإذا كانت الأنظار العقلانية في اللغة وغير اللغة، لا تعادل الواقع في شموليته - لأنه لا مناص من التجريد ومن تقطيع الواقع إلى أقاليم معرفية - كانت العلاقة بين الأقاويل القديمة والمعاصرة علاقة تحول وترجمة وإبدال؛ لأن من شأن الأنظار أن يطل بعضها البعض، وأن تترجم إلى ألفاظ أخرى لتخفي بذلك أصلها المعرفي، وهذا شأن النحو التوليدي القائم على أصول معرفية أفلوطينية وعقلانية كارتيزية، إذ لا يعدو الأمر عنده ترجمة مصطلحات العقلانيين إلى ألفاظ ذات حلة لسانية، من ذلك مفهوم الفطرية والبنية العميقة والبنية السطحية والتوليد، وإن كان البحث في الأصول مبحثًا من مباحث تاريخ الأفكار الذي ينشغل بشجرة نسب المعارف، فإن هذه الأصول تندمج في سياقات استدلالية ونظرية جديدة، مما يجعل السؤال حول ما إذا كنا نتحدث عن المفاهيم نفسها، أم عن اصطلاحات تجددت محتوياتها المفهومية والمصادقية على حد سواء، سؤالًا واردًا، فلا شيء يجعلنا نعتقد أن علماء الفيزياء وهم يتحدثون عن الذرة يتحدثون عن الشيء نفسه الذي وصفه الفلاسفة اليونانيون قديمًا.

(1) أحمد العلوي، ظهور اللغة وعناوين الظهور، ص 38.

- R.P. Botha, Le statut méthodologique de la preuve linguistique externe en grammaire générative, pp. 67-92.

ونقدم على سبيل الختم بعض الاقتراحات التي نخالها ضرورة لتطوير برنامج الاستراتيجيات التأويلية للغويات العربية القديمة، مستحضرين التطورات الجوهرية التي يشهدها البحث اللساني بشكل عام:

● لا بد من استحداث أدوات واصفة ومفسرة للغة العربية تحتكم إلى ما راكمته اللسانيات من نماذج وأنحاء ونظريات، فالفصل أو الوصل بين النحو العربي واللسانيات، دون الاستناد إلى إطار معرفي واضح تستبين فيه مواطن التشابه والاختلاف الاستدلالي بين الأنحاء القديمة والحديثة، لم يعد منهجية مستساغة، فكثير من المفاهيم لا تستعمل بالدلالة نفسها مثل مفاهيم النحو والعامل والربط، ويتعذر أحيانا إقامة مقايسة، بالمعنى الإستمولوجي للكلمة، بين آليات النحاة ونظيرتها لدى اللسانيين، وإن كانت المقايسة واردة في بعض المستويات، لكن يستعصي أحيانا بلوغها في غياب إطار استدلالي واضح توضح بموجبه المقتضيات المفهومية لكثير من الآليات التحليلية التي نستعملها دون الانتباه إلى اختلاف مضامينها.

لقد أضحت الحاجة ماسة إلى أن نستوعب ارتباط المفاهيم اللسانية المعاصرة بأنظمة معرفية تقوم على صورنة المفاهيم وتقنيات الوصف والتفسير وتتأسس على تقاطعات معرفية مغايرة للنظام المعرفي النحوي القديم، فاللسانيات المعاصرة تنتمي إلى منظومة معرفية متشابكة تضم المنطق والرياضيات وعلم الأحياء والعلوم المعرفية، وقد حتم هذا الارتباط أن تجدد أسئلتها وأساليب بحثها؛

● ضرورة فصل إشكالية مقارنة التراث النحوي عن إشكاليات زائفة من قبيل التأصيل والدفاع عن الخصوصية، فالتأصيل ينبغي أن يكون من خلال تجذير الأسس العلمية لممارسة البحث اللساني، ووصل البحث في خصائص النظام اللغوي العربي بخصائص

الوصف الصوري لأنظمة لغوية أخرى. فالتأصيل العلمي للسانيات العربية لا يمكن أن ينفك عن نماذج التمثيل والنظريات التي تنخرط في سيرورة الإبطال والتعديل، فأدوات البحث ونتائجه لا يمكن إلا أن تكون مؤقتة ونسبية، خلافا للتصور التراثي للتأصيل الذي يدفعنا إلى الأخذ بتصور إطلاقي للمعرفة: لا شيء جديد كل ما يقال قد قيل من قبل؛

- نحتاج إلى تقويم الأنحاء التقليدية، وبشكل أخص إسهامات النحو العربي القديم في وصف وتفسير ظواهر اللغة العربية، باستعمال مناهج حديثة لتقويم مرتكزات هذا النظام المعرفي؛
- تجريب إمكانية إخضاع الأدوات اللغوية التراثية والحديثة المنتقاة لعملية التمازج والتكامل، وهي إمكانية تحفها مزلق متعددة ومنها التعميم والسقوط في الأحكام المسبقة وعدم مراعاة الخلفيات المعرفية والفلسفية للأنحاء التقليدية والمعاصرة...؛
- استثمار أسلوب تقويمي جديد يبني على مسلمة مفادها أن دراسة أعمال النحاة العرب يجب أن تمر عبر استخلاص أهم المحاوريات المتحركة فيما أنجزوه، ومقارنتها بمحاور اللسانيات المعاصرة، بدل أن تقف المقارنة عند حدود سطحية. ومن شأن هذا المشروع أن يكشف اختلاف المفاهيم والتصورات والأدوات التي استعملها النحاة لوصف اللغة العربية عن نظيرها في اللسانيات المعاصرة، مثل مفهوم الإعراب أو الشكل أو العامل... لقد بلور أحمد المتوكل في عمله: (تأملات في نظرية المعنى في التفكير اللساني العربي)⁽¹⁾ إطارا لتقويم التفكير النحوي القديم، يقوم على

(1) Rréflexions sur la théorie de la signification dans la pensée linguistique arabe.

- استخلاص التصورات الضمنية، ومحتويات التفسير وأدواته لدى النحاة والبلاغيين والأصوليين، مع تجريب إمكانية "تمازجها" و"تكاملها" مع النظريات الدلالية والتداولية المعاصرة؛
- بناء أدوات صالحة لوصف اللغة العربية تخضع للشروط الابدستمولوجية مثل: البساطة والشمولية والدقة؛
 - فحص الحدود الإبدستمولوجية لفرضية مزج المفاهيم التراثية الواصفة بمفاهيم الأنحاء المعاصرة مع بناء إطار استدلالي متماسك لصياغة إمكانية تكاملها دون السقوط في التعميم والإسقاط أو الأحكام المسبقة، أخذا في الاعتبار أن اسثمار المصطلحات النحوية القديمة تستلزم صورنتها وإعادة بنائها كي تدمج في الآلة الوصفية للنماذج اللسانية، لإعادة الصياغة المفاهيمية تجعلنا ندرك أننا لا نتحرك في أنظمة معرفية متجانسة؛
 - تنظيم أدوات الوصف والتفسير بحسب مستويات الدرس اللساني المعاصر (المستوى الصرفي والتركيبي والدلالي والتداولي...).
 - تجريب الإمكانيات الوصفية والتفسيرية التي تتيحها النماذج اللسانية المعاصرة لمعالجة الظواهر اللغوية التي خصص لها النحو العربي أبوابا ومباحث، في أفق إعادة تنظيم أبواب النحو القديم، ومباحثه تنظيمًا جديدًا يستجيب لشرط استنباط التعميمات الدالة والشمولية والدقة في الصياغة، مع الحرص على تطوير مسعى تقريب الظواهر النحوية التي درست في أبواب نحوية مختلفة، من أجل بناء آليات وصفية موحدة؛
 - محاورة النصوص التراثية ومثيلتها اللسانية الحديثة من خلال استخراج مقدماتها واستنباط الأدوات التحليلية الثابتة في ثنايا النصوص النحوية القديمة؛

- بناء لسانيات عربية أصيلة وحديثة، تستطيع أن تجدد صورتها للتراث وتفتح منافذ إدراجه في البحث اللساني العربي، لسانيات تعي بأن تأسيس الإطار الإستمولوجي لقراءة التراث النحوي، ووضوح التصور والمنهج، يعتبر مقدمة لتجاوز الإشكالات المكرورة حول علاقة النحو العربي باللسانيات المعاصرة؛
- استصراح المقاييس الصرفية والتركيبية والدلالية والتداولية التي وظفها النحاة في وصفهم لظواهر مثل: التعدي واللزوم والإسناد والعامل والبناء للمجهول والانعكاس والمطاوعة وأصناف الجمال... وهي ظواهر تداخلت مقاييس دراستها لدى النحاة القدامى، بين المقياس الصرفي والمقياس التركيبي والمقياس الدلالي والمقياس التداولي؛
- ضرورة التعامل مع النحو العربي من منطلق شمولي مؤسس على شساعة مباحثه، وتعدد الحقول المعرفية التي احتضنت قضاياها، مثل: فقه اللغة والبلاغة والأصول والمنطق... فالطريق نحو بناء صرح النحو العربي ينبغي أن يبدأ بمحاورة هذه المرجعيات المعرفية التي تحتزن أصوله الإستمولوجية ومقدماته الاستدلالية، فالعودة إليها محاولة جادة لاستنباط النظام المعرفي المتحكم في جهاز النحو العربي، مثلما يشكل مدخلا نحو إعادة بناء وتركيب أدوات الوصف والتفسير المختلطة التي استعملت في دراسة الظواهر اللغوية. إننا ندرك أن البرنامج العاملي لم يكن سوى إطار تحليلي ضمن مجموعة من الأطر التحليلية التي وظفتها اللغويات العربية القديمة.

2

بعض الاستراتيجيات التأويلية لفهم النظريات اللسانية

1.2. مفهوم مستويات اللغة الواصفة:

إذا كان النظر هو أساس المعارف العقلانية، فإنه من الواجب تحديد هذه الممارسة من جهة مفهومها وعلائقها في تاريخ الأنساق والمذاهب. فحين نستقرئ المعاجم الاصطلاحية، نلفي تراكمات مفاهيمية وتوزعات للمصطلح (النظرية) في حقول دلالية لا تمسك بالأبعاد الحفرية للمصطلح. وهكذا تنحصر أبعاد المفهوم في التحديد المعجمي في⁽¹⁾:

- تفيد النظرية في جذرها الإتيمولوجي اللاتيني فعل الملاحظة، وتعني نظرا عقلانيا نسقيا. أما إستمولوجيا فهي ربط الوقائع والقوانين بمبدأ تستنبط منه بطريقة صارمة؛
- النظريات هي مجموعة فرضيات قابلة للدحض؛
- العلوم لا تتطور بطريقة اطرادية أو تتابعية، وإنما هناك فجوات وقطائع تسم سيرورة تطور النظريات؛

(1) هذه التعاريف مستقاة من معجم:

- P.Foulquié, Dictionnaire de la langue philosophique

● يجب التمييز بين المبادئ والنظريات، فالمبادئ صارمة وثابتة، بينما النظريات نسبية؛

● النظريات المعاصرة تشبه في صيغة تنظيمها علوم الفيزياء، فهي نسق من القضايا المستنبطة من عدد محدود من المبادئ، وهدفها التمثيل المجرد والمصورن للقوانين التجريبية؛

● تهدف النظريات المعاصرة إلى تكثيف وتجميع مقنن ومضبوط لسلسلة من القوانين والفرضيات التجريبية، فمهمة النظرية ترتيب وتركيب النتائج المحصل عليها وعقلنتها والتنبؤ بمعطيات جديدة غير قائمة...

وعموما فإنه لا يمكن للنظرية أن تكون علمية إلا عندما تستجيب للشروط التالية:

- أن تتوخى بناء تفسيرات؛
- أن تسعى نحو صياغة قوانين كلية؛
- أن تلجأ إلى الأمثالات التي تخلق توترا بين منطق الحس العام والعلم؛
- أن تقدم تنبؤات قابلة للإبطال والدحض.

انطلاقا من هذه التحديدات نمتدي إلى أن النظرية هي مجموعة منسجمة من الفرضيات الخاضعة للتجريب، وتشكل مصطلحات من قبيل الفرضية والانسجام والتحقق مصطلحات - مفاتيح لتعريف النظرية. ويمكن التمييز بين النظريات الحقيقية وبين أشباه النظريات، فكل نظرية تدرس مجالا معرفيا يعتبر موضوعها، ولذلك تختلف النظرية عن النسق بمعناه المنطقي والرياضي، فبينما يبقى معيار الانسجام واردا وحده لروز كفاية النسق، تخضع النظرية للمعيار نفسه إضافة إلى شرط التجريب، ولأن معايير التجريب تختلف من نظرية إلى أخرى، أمكن استبدالها بروائز الدحض أو مقتضيات الكفاية.

وإذا كانت النظرية في التحديد الإستمولوجي هي مجموعة فرضيات، فإن ذلك لا يعني تشتت فرضياتها في مفاهيم مختلفة، فالنظرية تجمع فرضياتها ومفاهيمها في كل منسجم، بحيث تدخل الفرضيات في بنية استلزامية؛ إذ تستلزم الفرضيات التجريبية، على مستوى أكثر عمومية، مسلمات تخضع بدورها لاعتبارات نظرية المعرفة ومقتضيات إستمولوجيا العلوم تساعد على بلورة فرضياتها التجريبية في نسق أكسيومي بسيط، مثل نسق المبرهنات ونسق الافتراضات الأساس في اللسانيات التوليدية، ونسق البنيات الأولية للدلالة في سيميوطيقا كرىماس *Greimas*.

ويلاحظ ماركوس تومالين *M. Tomalin* أن النظرية التوليدية سلكت، منذ بداياتها، نهج العلوم الصورية التي تعتمد الصياغة الأكسيومية - الاستنباطية التي تقوم على اعتبار النسق الصوري الذي يستعمل في تحليل الظواهر ووصفها نسقا يتضمن أوليات مشتقة من مجموعة صغيرة من الأكسيومات أو الافتراضات. إن بناء نسق أكسيومي يستلزم صياغة افتراضات أولية، وتعيين عناصر أولية ثم استنباط استنتاجات صائبة *Valid inferences* انطلاقا من تلك الافتراضات والعناصر الأولية. وفي هذا السياق يعتبر باش *bach* أن النظرية التوليدية قد تطورت في سياق تاريخي تميز بتفاعل خصب بين الرياضيات والمنطق واللسانيات منذ 1864م إلى حدود 1964م، يقول: «لقد كان هناك اهتمام بالغ منذ القرن المنصرم ببنية الأنساق الاستنباطية (الأنساق المنطقية والرياضية والأكسيومية في مختلف العلوم). لقد انشغل المناطق والرياضيون بدراسة خصائص اللغة المنطقية للأنساق المجردة، وفي السياق نفسه بدأت اللسانيات المعاصرة توجه اهتمامها صوب وصف اللغات باعتبارها أنساقا صورية مجردة. للاعتبارات الآنفه

الذكر، فإن نظرية اللغة التي سنحرص على تقديمها هنا هي نتاج لتكامل وتلاقح هذين التيارين [التيار المنطقي والرياضي الصوري والتيار اللساني]. إن الأنحاء التي سندرستها ليست سوى محاولات لصياغة المبادئ المتحكمة في بناء عبارات اللغة الطبيعية وفقا للمنطق نفسه الذي تنهجه النظريات الصورية للرياضيات في بنائها للأوليات الأكسيومية»⁽¹⁾.

وتعد فترة تطبيق النظرية وتحقيقها لحظة البناء الفعلي للنظرية، ويشكل هذا التصور الدحضي للنظريات دعامة أساسية في اللسانيات التوليدية؛ فالتوليدي لا يبني مسلمات مطلقة في مجال اللسانيات، ولكن الهدف الأساس في كل لسانيات نظرية هو إبطال النظريات بمفهوم كارل بوبر *Popper*، فاللسانيات «مشدودة - ويجب أن تكون مشدودة - إلى الذهاب والإياب بين النظري والتجريبي، حيث لا يكون النظري نظريا إلا إذا كانت له طموحات (أي توقعات) تجريبية، وحيث التجريبي لا يكون كذلك إلا إذا اختير (أو كان ذا دلالة) كأساس لإثبات القضايا النظرية»⁽²⁾ أو دحضها.

إن الخطوة الأولى في كل نظرية تدرس موضوعا ما - اللغة هنا - تتجلى في بلورة لغة واصفة، وتبريرها على المستوى الميتودولوجي الذي يختبر مدى انسجامها ونسقيتها رياضيا ومنطقيا، وتعرض اللغة الواصفة على المستوى الإبستمولوجي المتضمن لفرضيات ومسلمات حول الموضوع، ويتغيا هذا المستوى التحقق من مدى كفاية المصطلحات

(1) Tomalin, M, Linguistics and the formal sciences: The origins of generative grammar, pp. 18-20.

(2) عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية، ج1، ص 32.

الوصفية و/أو التفسيرية، وما إذا كانت تترجم فعلا، الفرضيات النظرية على المستوى الصوري والرمزي، وهذا شأن النحو المعجمي الوظيفي الذي يقوم على مقدمات وفرضيات إبستمولوجية مخالفة لمقدمات النحو التوليدي، لذلك عوضت المفاهيم الشجرية بمفاهيم وظيفية، واقترحت برينان وكابلان *Bresnan and Kaplan* بدل مصطلح التحويل مصطلح ميتامتغيرات المراقبة *Meta-variante de controle*⁽¹⁾.

استطاعت اللسانيات النظرية بواسطة إجراء مستويات اللغة - الواصفة (المستوى الوصفي 1، والمستوى الميتودولوجي 2، والمستوى الإبستمولوجي 3) أن تقطع مع المفاهيم والتصورات التي أنتجتها اللسانيات البنيوية حول اللغات الطبيعية؛ إذ أصبحت النظريات اللسانية تقيس كفاية نماذجها بواسطة العلائق النموذجية التي من المفروض أن توجد في النموذج الأكفى بين مستوى وآخر من مستويات التحليل. فإذا افترضنا أن اللغة نسق أزواج يربط الأصوات بالمعاني، فإننا نحتاج في كل نموذج إلى مستوى تمثل فيه للعلائق الدلالية في اللغات الطبيعية، والاطرادات المنطقية للذوات الشكلية (العبارات اللغوية)، ومستوى صرف - صوتي، إضافة إلى مستوى وسيط يربط الشكل بالمعنى وهو المستوى التركيبي، فالقواعد والضوابط ومستويات التحليل في النماذج واضحة، والرموز المستعملة تخضع لأنساق صورية مضبوطة رياضيا وحاسوبيا هدفها تقييد التمثيلات اللسانية بضوابط رياضية وحاسوبية.

لا يمكن إذن، حصر مياسم اللسانيات النظرية المعاصرة من الناحية الإبستمولوجية إلا إذا اعتبرنا اللسانيات على المستوى التنظيري نموذجا إجرائيا، تتقاطع فيه صياغة التعميمات اللسانية الدالة والقيود الرياضية

(1) نفسه، وخصوصا الفصل الثاني.

والمنطقية على بناء النظريات وهندسة التفاسير وصورنة الأوصاف،
يكفي أن نشير في هذا الصدد إلى علاقة اللسانيات بنظرية المجموعات
ونظرية المتواليات.

فالجهاز الراصد للمعطيات يجب أن يستجيب للشروط العامة
المتصلة بالنظرية اللسانية، وأن تعتمد قواعده على التجريد الذي لا يمنع
من التجريب ومسايرة المعطيات.

يلجأ اللساني إلى التجريد بهدف جعل المعطيات اللغوية قابلة
للتصور الذهني كما هو الشأن في التجريدات في النظريات الفيزيائية،
وبواسطته تختار النظرية اللسانية العامة أكفى الأنحاء الممكنة لوصف
الظواهر اللسانية، ويستلزم اتباع هذا الأسلوب (أسلوب التجريد) أن
يظل التحليل الذي ينجزه اللسانيون جزئياً لا يفترض فيه تغطية كل
المعطيات، ما دام الهدف المنشود من التنظير اللساني هو البحث عن
التفسيرات والتعميمات الدالة.

لا تصورن اللسانيات النظرية القضايا والفرضيات إلا بعد مفهومة
Conceptualisation المصطلحات والرموز الموظفة في تحليل
ميكانيزمات اللغات الطبيعية وصورنتها *Formalisation*؛ حيث تؤول
النظرية العامة المفاهيم الأولية للنموذج اللساني⁽¹⁾ ك مفهوم المستوى
اللساني، ومفهوم المركب، ومفهوم التكرارية، ومفهوم المتوالية
النحوية، ومفهوم المؤشرات المركبة. والمقصود بالتأويل ترجمة المفاهيم
الأولية إلى لغة صورية، بل إن صياغة التفسيرات في النظرية التوليدية
رهين بصورنة المبادئ العامة التي تقود إلى بناء الاستدلال الاستنباطي
الذي يفضي إلى الظواهر القابلة للتفسير. يقول كرىماس *Greimas*

1 - للمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى كتاب:

- J.W. Revzin, Les modèles linguistiques.

وكورتيس *Courtès* وهما بصدد الحديث عن بناء النظريات في اللسانيات المقارنة: «لقد قضت اللسانيات المقارنة أكثر من مائة سنة من بوب إلى سوسير لكي تبني في نظرية منسجمة»⁽¹⁾.

من هذه الجهة نتفق مع جان كلود ميلنر *J.C. Milner* في تحديده الصارم للنظريات اللسانية المعاصرة، من عدة مناح إبستمولوجية⁽²⁾ يسوقها على النحو الآتي:

أ. النظرية نسق صوري: يراقب إبستمولوجي النماذج النحوية صيغة تفصل البديهيات والمرهونات. أما المبادئ والفرضيات فتحلل بواسطة معايير للروز تبني عبرها مختلف الاستدلالات، وفي هذا السياق ينبغي للعالم أن يتساءل عن المقاييس التي يوسم بموجبها تحليل لساني ما بخاصية التفسير، وعن الشروط التي يتم بموجبها دحض فرضية لسانية ما؛

ب. مناقشة الاختيارات الإبستمولوجية: التي تؤسس عليها الأساليب البرهانية، وعلى أساسها تؤول تقنيات الصورنة والتجريد؛ إذ ينبغي على الإبستمولوجي أن يعرف أي الواقعيات الممكنة واردة في روز تمثلات النظرية اللسانية: واقعية نفسية أم واقعية رياضية، فالتمثيلات النحوية في النحو التوليدي قائمة على فرضية موجهة مؤداها حاجة اللساني «إلى وضع قيود معرفية *cognitive constraints* على التمثيل، وأحد هذه القيود ما تدعوه بريزنان افتراض القدرة، وهو افتراض ضمني في تشومسكي (1965م) إذ يقول: "[أي]

(1) A.Greimas. J.Courtès, Sémiotique, Dictionnaire raisonné de la théorie du langage, Tome 1.

(2) هذه المعطيات مستقاة من مقدمة كتاب:

- J.C.Milner, Ordres et raisons de langue.

نموذج معقول للاستعمال اللغوي [يجب أن] يشمل كمكون أساسي النحو التوليدي الذي يصور معرفة المتكلم - المستمع للغة...»⁽¹⁾.

فالنحو الذي يصوغه اللساني واقعي؛ لأنه موجود في دماغ «المتكلم، والأمر في النحو المركبي المعمم لا يؤاسر تصور تشومسكي *Chomsky*؛ إذ اللسانيات عند *Kazdar and Pullum* وبولوم *Gazdar and Pullum* جزء من الرياضيات: "فالنحو المركبي المعمم يراهن على الاختيارات الصورية للأنحاء التوليدية الأولى، ويشدد على تقييد القوة التوليدية للصورنات، وصوغ نظريات لسانية واضحة وتفسيرية... وينعت أصحابه الأنحاء القائمة على افتراض القدرة بالأنحاء ذوات المحتمل السيكلوجي"»⁽²⁾.

انطلاقاً من تصور النظرية اللسانية أعلاه تتحصل الأبعاد الفعلية لروز كفاية النظريات، وهي أبعاد غير متجانسة كما يبدو، ويمكن تخصيص ثلاثة أساسية منها⁽³⁾:

أ. البعد التجريبي: تختار فيه القضايا القابلة للدحض؛ أي تلك التي يتم روزها واقعياً؛

ب. البعد التحليلي: وفيه تقوم الأساليب الصورية والمنطقية والرياضية وكفاياتها الممكنة والقائمة، بحيث ينبغي أن تكون الأدوات الصورية مستجيبة لطرائق تنظيم البرهونات والاستنباطات والاستدلالات في الرياضيات والمنطق.

(1) عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية، ج1، ص 47.

(2) P. Miller et Th Torris, Formalismes syntaxiques pour le traitement automatique du langage naturel, p.p 21-22.

(3) للمزيد من التفاصيل ينظر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية، ص 16-18.

ثم علاقة تبادل في سيرورة الخطابات العلمية بين البعدين؛ فمسألة الواقعية النفسية والواقعية المعرفية للأنحاء لم تكن مطروحة في الأنظار اللسانية السابقة عن الثورة التوليدية؛ لأن إنتاج الخطابات في العصر الكلاسيكي لم يسمح إلا بالأسئلة ذات المضمون التجريبي: «فالفرع المعرفي مبدأ لمراقبة عملية إنتاج الخطاب، فهو يعين له حدودا بواسطة لعبة هوية تأخذ عملية بعث دائم للقواعد»⁽¹⁾.

ج. البعد المحوري *Axe thematique*: وهو محور مهمش في الأدبيات الاستمولوجية، ويعني بـ: «المقتضيات الموجهة والمؤسسة لكل نظر استدلاي، والمفاهيم والقرارات الميتودولوجية، وهذه المحاور ليست صادرة عن الملاحظة الموضوعية أو النشاط العقلاي ذو الصبغة المنطقية أو الرياضية...»⁽²⁾.

فأحدى المحاور السائدة في اللسانيات قبل الثورة التوليدية الاهتمام باللغة بدل النحو، والمحورية المنظمة للفضاء الاستدلاي التوليدي التي تشكل النواة الصلبة لبرنامجها هي محورية فطرية اللغة. ومن هذه الجهة نتصور تاريخا متصلا، إلى حد ما، للمعرفة؛ فبعض المحاور يمكن صورتها بشكل جديد، حتى إذا طرحت تصورات قديمة، قدمت في صياغة استدلاية جديدة داخل بناءات افتراضية مغايرة، فعلى الرغم من اختلاف النشاط اللساني المعاصر عن التوجهات التحليلية القديمة، فإن ذلك لا يمنع من اتصال ممكن في مستوى المحاور العامة الموجهة

(1) ميشال فوكو، نظام الخطاب، ترجمة محمد سبيلا، ص 25.

(2) M. P. Palmarini, A propos des programmes scientifiques et de leur noyau central, in Théorie de langage, théorie de l'apprentissage, Voir introduction, p. 22.

للاستدلال، فاللسانيات البنيوية بحسب يالمسليف *Hjelmslev* تعمل على المعطيات نفسها، فهي تشتغل على موروث الماضي⁽¹⁾.

فتمثلنا للقضايا اللسانية القديمة يساعد على الاقتراب من إشكاليات معاصرة، إذا أحكمت صياغة الطروحات القديمة في نماذج لسانية تستجيب للشروط الصورية أعلاه: «في اللغويات قد نجد... مثلاً مشكل علاقة الشكل بالمعنى، أو الوظيفة بالدور الدلالي أو الإعراب بالدور الدلالي... وهي إشكالات، أو محاور، لا بد من أن تتكرر...، هناك إشكالات موجودة، وهناك تقارب على مستوى المحاور، إنما على مستوى الظواهر، وعلى مستوى تحليل الظواهر، هناك في كثير من الأحيان قطيعة. لماذا؟ لأن الظاهرة لم تعد هي الظاهرة حتى ولو أنها تبدو لغير المختص أنها نفسها»⁽²⁾. وفي السياق نفسه يرى يالمسليف *Hjelmslev* أهمية تاريخية الأبحاث التي تفتح المجال لأعمال جديدة، وتسجيل الاتصال أو القطيعة، فأهمية دراستها تكون لهدف مزدوج: الفهم والمعارضة⁽³⁾.

على الأساس نفسه قامت المقدمات الإبستمولوجية في النحو التوليدي لـ «تحديد طبيعة هذا "الرأسمال من الأفكار" المتراكم على وجه الدقة، في المرحلة ما قبل المعاصرة، وتثمين قيمة هذا الإسهام، وإيجاد الوسائل الكفيلة باستثماره لتطوير دراسة اللغة»⁽⁴⁾، حيث يبدو أن بعض العوائق المنهجية وضعف الوسائل الصورية كان يحول

(1) L.Hjelmslev, Le Langage, traduit du Danois par Michel Olsen.

(2) عبد القادر الفاسي الفهري، حوار اللغة، ص ص 101 - 128.

(3) L.Hjelmslev, Problémogènes a une théorie du langage, traduit du danois par Una Canger avec la collaboration d'Annick.

(4) Linguistique cartésienne, traduction de N. Delanoé ,N.Chomsky et D.sperber, p. 18.

دون صياغة صورية لبعض الاختيارات الإستمولوجية، فقد كان برنامج همبولت *Humboldt* يفترض إبداعية اللغة من جهة التصور، وليس من جهة الإجراء؛ لأن الأساليب الرياضية والمنطقية لصورنة مفهوم الإبداعية رياضياً تحت اصطلاح التكرارية - ذي الامتدادات الحاسوبية - لم تكن ضمن الأساليب التحليلية لذلك العصر⁽¹⁾.

ثمّة سيرورة إذن، لملء الثغرات في التشكيلات الخطابية المعاصرة، فمفهوم "البنية العميقة"، ومفهوم "الفطرية"... مفاهيم قائمة في أنساق نظرية تقليدية، ولكي تستثمر في النسق المفاهيمي التوليدي كان من المفروض أن تفرغ من المحتويات غير العقلانية: «ينبغي ضمن نظام الاكتشاف التجريبي حين المحافظة على كل المفاهيم القديمة التي تعتبر أدوات ما تزال نافعة، إبطال وانتقاد حدود هذه المفاهيم وطاقاتها هنا وهناك، ولا يمكن إعطاؤها بتاتا قيمة الحقيقة ولا أي مدلول صارم ودقيق، ولكننا مستعدون للتخلي عنها متى أتاحت فرصة لذلك، وظهر أن هناك أدوات أكثر ملاءمة... كما أن المقصود هنا هو وضع مشكل قانون حديث يقترض من الموروث المواد الضرورية لتحطيمه، ويجب أن يوضع هذا المشكل بشكل واضح ومنهجي، حيث يعد مسألة اقتصاد واستراتيجية»⁽²⁾.

نستخلص من مصطلح مستويات اللغة الواصفة، باعتباره أداة مفهومية إجرائية لقراءة اللسانيات النظرية، فكرة تكامل أساليب النمذجة المنطقية واللسانية وتقاطعها، فالأنحاء التابعة للسياق تحاكي عمليات خوارزمية تستجيب لقيود الاستدلال الرياضي والخصائص اللغات

(1) انظر بهذا الخصوص تشومسكي:

- N.Chomsky, Aspects de la théorie syntaxique.

(2) جاك دريدا، البنية، الدليل، اللعبة في حديث العلوم الإنسانية، ترجمة: محمد البكري.

الطبيعية، إذ يبدو أن نحواً تابعا للسياق يفضل من جهة الكفاية الوصفية والكفاية التفسيرية أنحاء مستقلة عنه⁽¹⁾، فالنحو التوليدي يميز بين الحلول الطبيعية والحلول الموضوعية التي تعتمد على قواعد كثيرة، ويعد حل ما طبيعياً إذا استجاب للقيود الموضوعية على اشتقاق الأوصاف اللسانية (كقيد الاقتصاد في الاشتقاق) أو التمثيلات النحوية في مختلف مستويات النحو: المستوى التركيبي - المنطقي والمستوى الصوتي.

يمكن اشتقاق بعض القواعد من بنية استنباطية أعم؛ فـ قيود روس Ross الجزيرية⁽²⁾ تشتق من مبدأ تفسيري موحد يدعى في الأدبيات التوليدية بمبدأ التحتية⁽³⁾، وهو مبدأ تحويه مبادئ نظرية

(1) ينظر الفصل الأول من كتاب تشومسكي:

- N.Chomsky, Aspects de la théorie syntaxique.

وكتاب:

- Revzin, Les modèles linguistiques

(2) تسمى في الأدبيات التوليدية بقيود روس على التحويلات، كقيد الجزيرة الميمية ومحتواه: لا يمكن نقل أي مكون من داخل جزيرة ميمية إلى خارجها (الجزيرة الميمية جملة في صدرها أداة استفهام أو اسم موصول)، مما يؤدي إلى لحن الجملة: "محمدًا من كلم؟". أو قيد المركب الاسمي المعقد: لا يمكن نقل عنصر يوجد في جملة داخل مركب اسمي إلى خارج هذا المركب الاسمي: "زيدًا أظن الرجل الذي انتقد ذهب" (مشتقة من: أظن الرجل الذي انتقد زيدا ذهب)، وقيد المركب العطفية: لا يمكن نقل أي معطوف إلى خارج البنية العطفية: "زيدًا ضربت وعمرا". وقيد الفرع الأيسر: لا يمكن نقل م.س. يوجد إلى يسار الرأس خارج المركب الاسمي الذي يعلوه: "زيد ضربت أبا" (مشتقة من ضربت أبا زيد).

(3) ينظم مبدأ التحتية العلاقة بين الموضوع المنقول وأثره، ففي بنية شجرية مثل: س... (أ... (ب... ص...)) س. حيث أ و ب عجرتان سلكيتان، لا يمكن لأي قاعدة أن تربط بين س و ص، لم تكن هذه النظرية ممكنة إلا مع صياغة كاملة لنظرية الآثار، لأن العجرة التي تنتقل من مكان مصدر إلى مكان هدف يجب أن تراث خصائص إعرابية ودلالية ووجود العجرتين أ و ب السلكيتين يحول دون ذلك.

الحواجز التي تفسر ظواهر متصلة به كـ المراقبة والنقل، وتلك خاصة النظريات التي تستند إلى التجريد لجعل المعطيات قابلة للتمثيل ذهنياً، حيث تلجأ اللسانيات النظرية إلى أمثلة الوقائع اللغوية، وبتعبير تشومسكي لا بد من اللجوء إلى الأمثلة الضاربة في العمق لبلوغ الأهداف التفسيرية، كأمثلة المتكلم المستمع - المثالي، وأمثلة اكتساب اللغة في الحين، وأمثلة المجموعة اللسانية المتجانسة تمام التجانس⁽¹⁾.

لهذه الأمثلة دور في سيرورة المعرفة العلمية؛ لأنها تبعد البرامترات الهامشية التي تعيق البحث العلمي، فمن خصوصيات اللسانيات النظرية وضع وسائل تقنية ورياضية تصورية تحكم الإشكالات المطروحة وصورة نتائجها، وتتحكم في الروايز التي تقاس بها الكفاية، كرائز تيورينك⁽²⁾ *Turing* للقوة التوليدية والقيود

(1) انظر الفصل الأول من كتاب تشومسكي:

- N.Chomsky, Règles et représentation.

(2) برهن تيورينك (1936) في سياق تطور المنطق الرياضي على إمكانية بناء آلة قادرة من حيث المبدأ على إجراء كل أصناف المعالجات الممكنة للمعلومات، ويمكن لهذا النظام أن يعمل في أي جهاز مادي متناه بما في ذلك الدماغ البشري. ويعد تصور تيورينك من أبرز المحاولات في تاريخ علم النفس المعرفي التي برهنت على استطاعة المادة القيام بعمليات التفكير، ولقد استثمرت أفكاره بعد عقدين من الزمن بعد ظهور جيل الحواسيب الجديدة وجيل الباحثين مثل تشومسكي وميلر ونيوويل الذين بينوا أن النظام المعرفي نظام رمزي صوري يحتكم إلى لغة مجردة تعتمد منطق الحوسبة كأساس، وتشتغل بواسطة الرموز كوسيلة. وهكذا فالأنساق المعرفية سواء أكانت طبيعية أم اصطناعية تؤول في نهاية المطاف إلى نظام صوري يشتغل حول التمثلات الرمزية. (للمزيد من التفاصيل ينظر، الغالي أحرشاو، السيكولوجيا الحديثة: من المقاربة السلوكية إلى المقاربة المعرفية، ص ص: 11 - 13، ضمن سيكولوجية الطفل: مقاربات معرفية).

الفطرية على نحو اللغة (الفكر)، وقيد التحتية بالنسبة إلى التحويلات وشرط القالبية بالنسبة إلى القواعد⁽¹⁾.

فمن مزايا التنظيم القالبي للنحو أن مسألة ترميز اللغات أصبحت ممكنة، كما قلصت طبقة الأنحاء الممكنة لوصف اللغات الطبيعية، وعاد من الممكن التسبؤ بطبيعة الاختلافات بين اللغات، وشرح سيرورة اكتساب اللغة، باعتبارها عملية تثبيت للبرامترات، وقد تبين أن الأنحاء التوليدية القائمة على أنساق القواعد تشكل عائقا في بلوغ الكفاية التفسيرية⁽²⁾؛ فمثلا «إحدى الاستراتيجيات الحديثة جدا في التركيب تفكيك المعلومات التركيبية وإرجاعها إلى مبادئ وقيود تعمل بصفة مستقلة، في قوالب مختلفة داخل النحو. ففي نظرية الربط العاملي، يعزى تعقد الرتبة السطحية وتنوعها في لغة بعينها إلى التفاعل بين نسق قاعدي مركبي أدنى و كلي (تتحكم فيه مبادئ نظرية سَ (س خط)) وعدد محدود من الوسائط في النظريات الفرعية المختلفة التي تكون النحو»⁽³⁾.

حاصل الأمر أن الأساليب الصورية لبناء النظريات اللسانية ليست متكافئة من جهة بلوغ الكفاية، فأنحاء التبعية ونموذج *Marcov* ذي الحالات المتناهية، ونموذج *Harris* وغيرها، مما قدم كنظريات رياضية لبنيات اللغات الطبيعية، لا تحقق الكفاية الوصفية⁽⁴⁾. فنسق القواعد

(1) عبد القادر الفاسي الفهري، البناء الموازي، ص 20.

(2) للمزيد من التفاصيل انظر:

- M.Ronat et Daniel Couquaux, La grammaire Modulaire.

- N.Chomsky, La nouvelle syntaxe, traduction et présentation par Alain Rouvret.

(3) عبد القادر الفاسي الفهري، البناء الموازي، ص 75 (الهامش 32).

(4) ينظر تشومسكي:

- N.Chomsky, Aspects de la théorie syntaxique.

في نماذج تشومسكي *Chomsky* المتأخرة تضبطه النظرية الحاسوبية التي اقترحها مار *Marr*⁽¹⁾، الذي قدم برنامجا عاما لدراسة البنيات المعرفية يتأسس على إمكانية الفصل بين الخصائص الحاسوبية والتمثيلية لنسق معرفي معين، وبين النظام المادي الذي تتحقق فيه هذه الخصائص، ويعد هذا الفصل مدخلا للتمييز بين مستويات أنطولوجية؛ فمن جهة نجد مستوى أنطولوجيا تتجسد فيه الخصائص الفيزيائية للنسق المعرفي المدروس، ومستوى أنطولوجيا تتحقق في مجاله الخصائص الحاسوبية للنسق المعرفي، ويمكن، مبدئيا، إقامة برامج بحث علمية لا تختزل قوانين المستوى الأنطولوجي الثاني إلى قوانين المستوى الأنطولوجي الأول، ورغم ذلك تظل إمكانية دراسة التفاعل بين المستويين الأنطولوجيين واردة⁽²⁾.

لقد دافع تشومسكي عن مشروعية هذا الطرح في مجموعة من أعماله، وبين إمكانية دراسة الخصائص التمثيلية للملكة اللغوية بشكل منفصل عن دراسة الأساس الفيزيائي للعمليات اللغوية كما تتم في الدماغ، كما جعل البحث في آليات تفاعل المستويين رهينا بتقدم الأبحاث في العلوم المعرفية.

(1) انظر موقف تشومسكي من برنامج مار في كتابه:

- The Generative Enterprise.

(2) بخصوص التمييز بين المستويات الأنطولوجية في إطار مفهوم أعم وهو مفهوم وحدة العلم، ينظر مصطفى الحداد، اللغة والفكر وفلسفة الذهن، ص ص 22 - 27.

إن أهم ما يسم العلوم المعاصرة سعيها إلى:

1. وضع برامج علمية؛
2. بناء نظريات تفسيرية؛
3. إقامة نماذج تمثيلية داخل هذه النظريات.

فما هي الدلالة الإستمولوجية لبرنامج البحث العلمي المتسق؟
إن أول خطوة لحصر دلالة هذا المفهوم تتحدد في تحديد مصطلح البردايم⁽²⁾. فقد عرفه توماس كون *Thomas Khun* على النحو الآتي:
البردايم هو مجموعة من الفرضيات النظرية العامة، والقوانين والتقنيات الضرورية لتطبيقه يتبناها أعضاء جماعة علمية معينة، ويفترض في البردايم العلمي الكشف عن سلوك بعض عناصر العالم المناسبة التي تم الكشف عنها عبر نتائج التجربة⁽³⁾.

(1) نستوحي هذا التقديم من بعض الكتابات الإستمولوجية:

- توماس كوهن، بنية الثورات العلمية.

- آلان شالمرز، نظريات العلم.

(2) نستعمل مصطلح النموذج مقابلا ترجميا لمصطلح Model بينما أثارنا تعريب مصطلح بردايم Paradigm.

(3) نحيل هنا على كتاب *The Structures of Scientific Revolutions*، وقد استعنا بالترجمات العربية للكتاب، وخصوصا ترجمة شوقي جلال بعنوان بنية الثورات العلمية، وترجمة ماهر عبد القادر محمد علي، بعنوان فلسفة العلوم، تركيب الثورات العلمية، وقد صدرت الأولى ضمن سلسلة عالم المعرفة، العدد 168، 1992م، بينما صدرت الثانية عن دار النهضة العربية 1988م. ونشير إلى أن مصطلح الأنموذج يرد في بعض النصوص المستشهد بها في متن الكتاب ترجمة لمصطلح Paradigm، وقد احتفظنا بالمصطلح نفاذيا لأي تصرف في تلك النصوص.

هكذا تنذر الأزمات في تاريخ العلوم بميلاد أنموذج علمي جديد،
فلسانيات سوسير بهذا المعنى تشكل أنموذجا علميا قابلا للتطوير
والتوسيع، فكانت اللسانيات البنيوية في فرنسا تنمية للنواة الصلبة
للبرنامج البنيوي.

إن النواة الصلبة للبنيوية تقوم على محورين منهجين هما: النسقية
والمحايشة. فكل برنامج للبحث يعتبر بنية نظرية، توجه البحث بكيفية
إيجابية وسلبية.

فـ الكشافة السلبية *Negative Heuristic* تلغي مجموعة
الفرضيات التي لا تتفق والنواة الصلبة للبرنامج، فالنظرية التوليدية
تفترض أن التجربة المحيطية لا تلعب دورا حاسما في اكتساب اللغة، بل
يتم الاكتساب وفق ميكانزمات بيولوجية تضبط مسار تطور حالات
الملكة اللغوية.

أما الكشافة الإيجابية *Positive Heuristic* فتقوم في خط سلوك
عام تشكل توجيهات لتنمية برنامج البحث، فالنظرية التوليدية
تنبأ بـ:

1. وجود بنيات ومبادئ لغوية قائمة في العضو الذهني الذي يتم به
اللغو؛

2. أن هذه البنيات سابقة على كل تفاعل مع المحيط.

وتتيح النواة الصلبة لبرنامج ما الكشف عن خصائصه
المميزة بصورة أفضل، وتتكون هذه النواة من بعض الفرضيات العامة
جدا، والتي تشكل القاعدة التي ينبغي للبرنامج أن ينمو
ويتطور انطلاقا منها؛ فالنواة الصلبة للبرنامج التوليدي تمثل فيما
يلي:

أ. إن اكتساب اللغة مسألة فطرية؛

ب. تخضع سيرورة الاكتساب اللغوي لقيود بيولوجية تخصص العضو الذهني الذي يتم به اللغو⁽¹⁾.

هكذا يتكفل البرنامج العلمي برسم الأهداف البعيدة والمرحلية ويوضح الأفكار الموجهة وخطة العمل، ويحدد الوسائل والإمكانات المعتمدة، بينما تحصر مهام النظرية في تحديد موضوع البحث، وإنشاء نموذج يمثل للموضوع ويخضع للوازم الصورية والتجريبية على التمثيل.

يشاطر النموذجُ النظريةَ خصائصها - على الرغم من عدم وجود اتفاق حول أوجه العلاقة بين النظرية والنموذج لدى فلاسفة العلم -⁽²⁾ من جهة امتلاكه قدرة تفسيرية وتنبؤية؛ فالتنبؤ بالمعطيات يتم إخضاعه للملاحظة والاختبار التجريبي، علاوة على إسهامه في تأكيد الافتراضات والقضايا التي يغطيها مجاله بصفة طبيعية⁽³⁾.

وكما هو الشأن بالنسبة إلى تطوير النظريات العلمية، فالنجاح التجريبي يلعب دورا حاسما في تطوير النموذج، ويخضع النموذج لميكانزمات الإبطال والدحض عندما يعجز عن استيعاب معطيات

(1) يقول آلان شالمرز في حديثه عن النواة الصلبة للبرامج العلمية: «والنواة الصلبة لدى كوبرنيك تتشكل من فرضيتين وهما أن الأرض والكواكب تدور حول الشمس مستقرة، وأن الأرض تدور حول محورها في مدة يوم، وفي الفيزياء النيوتونية تتكون من قوانين الحركة والجاذبية الكونية، وفي المادية التاريخية لدى ماركس هي فرضية أن التغيير الاجتماعي يجد تفسيره في صراع الطبقات، وتتحدد طبيعتها بالبنية التحتية الاقتصادية» (آلان شالمرز: نظريات العلم، ص 86 - 87).

(2) Philosophie of science, stathis psillo, p. 153.

(3) بنعيسى زغبوش، ومصطفى بوعناني، عبد النبي سفير، "تماذج البحث المعرفي ونمذجة العمليات المعرفية"، ص 11.

جديدة بآليات افتراضية أو صوريات معينة، وتدخّل بلورة النماذج ضمن التقانة العلمية المعاصرة؛ حيث تعتبر (بلورة النماذج) جزءاً لا يتجزأ من هندسة النظريات العلمية، ولا يمكن أن يعد النموذج الذي لم يتم تجاوزه بعد صائبا بشكل كلي، كما أن النماذج التي تعجز عن تفسير بعض المعطيات ليست خاطئة كلياً، فقد يحتاج النموذج إلى إعادة صياغة وصورة وإلى إدخال بعض العلاقات على مفاهيمه وقواعده لاحتواء تلك المعطيات، وبذلك فالنماذج تطبعها سمة الظرفية والنسبية، وتلعب دور الوسيط باعتبارها برامج تتوسط العلاقة بين النظرية والعالم الموصوف⁽¹⁾. وتمتلك النماذج قدرات استكشافية *Heuristic* عندما تقود العالم إلى اكتشاف حقائق ومعطيات جديدة، موسعة بذلك مجال المعارف.

وبتبني اللسانيات لأسلوب البحث في العلوم المعاصرة، وباستبطانها لخصائص العقلية العلمية المعاصرة، تعمل على خلق بردايم ميتودولوجي *Methodological Paradigme* موحد ومندمج تلتقي فيه التخصصات العلمية والمعرفية وتتقاطع فيه المعارف وتمفصل ضمن أسلوب بحث موحد. وقد كانت الحاجة ماسة في البداية إلى استلهام اللسانيات التوليدية لـ أسلوب النمذجة بالنظر إلى صعوبة دراسة اللغة بيولوجيا وتشريحيا كما تجري في ذهن الإنسان⁽²⁾، وبالتالي فإن النموذج أداة لمحاكاة الوظائف الذهنية للغة لا السيرورات المادية التي تنتجها في الدماغ، لأن فترة الستينيات لم تكن تسمح بدراسة الخصائص العصبية ومسارات الإدراك والإنتاج اللغوي كما تتم في الدماغ.

(1) Philosophie of science, p. 154.

(2) بنعيسى زغبوش، "تقييس الأنظمة الاصطناعية للغة الطبيعية"، ص 47.

وقد مثلت فترة الثمانينيات وما بعدها ثورة في بلورة وظيفة النموذج وقدراته التفسيرية، فبعد تطور اللسانيات المعرفية والعصبية والذكاء الاصطناعي أصبحت إمكانية صياغة نماذج تجمع بين تقييس الخصائص الوظيفية والبنوية للغة كما تجري في الدماغ، أمراً متاحاً، ولقد استطاعت اللسانيات التوليدية أن تعطي للنموذج معنى مزدوجاً، فهو ليس مجرد أداة صورية للتمثيل لخصائص اللغات الطبيعية كما هو الشأن بالنسبة إلى النظريات اللسانية التي تتبنى المعنى الصوري للنموذج في التنظير والممارسة، وإنما هو أداة لمحاكاة الوظائف الذهنية للغة وبلورة فرضيات تفسيرية حول خصائصها ومكوناتها، وبالتالي تمكن النحو التوليدي من تجسير المسافة بين دلالة مفهوم النموذج في علم النفس ودلالته في اللسانيات المعاصرة.

إن أهم إشكالية تواجه النماذج تتمثل في طابعها الانتقائي، فالأهداف الاختبارية والتفسيرية للنموذج لا تطال إلا جزءاً من المعطيات التي تنتمي إلى المجال الذي تدعي النظرية وصفه وتفسيره، وينبغي أن نقبل، كما هو الشأن بالنسبة إلى النظريات العلمية، أن تبقى بعض المعطيات خارج مجال التفسير حتى تتقوى الفرضيات التفسيرية ويتقوى الجهاز الواصف للمعطيات الجديدة، وبالتالي لا يمكن الادعاء بامتلاك النماذج للصلاحيات بشكل كلي ومطلق، فسرعة تدفق المعارف والمعطيات الجديدة من حقول معرفية متعددة تتقاطع معها النظرية أو النموذج وتتقاسم معها جزءاً من المجال المدروس، يجعل إمكانية إحاطته ورصده لما يستجد أمراً مستعصياً⁽¹⁾.

(1) بنعيسى زغبوش، "تقييس الأنظمة الاصطناعية للغة الطبيعية"، ص 65.

ورغم كل الصعوبات التي تحف عملية النمذجة في ارتباطها بالتفسير والمحاكاة، فإنها توفر، على المستوى الصوري، إمكانية تبسيط المعرفة وتنسيقها وإضفاء طابع الاتساق والتماسك على مكوناتها، وإلباس عناصرها وعلائقها خاصية الدقة والوضوح، وتمثل النماذج حلقة وصل مركزية بين المسلمات والافتراضات النظرية والظواهر التجريبية التي ترمي النظرية إلى تفسيرها، إن النموذج تمثيل مبسط لتفاعلات العناصر والمكونات المفترضة في الإطار النظري المتبنى⁽¹⁾.

يعتمد أسلوب النمذجة، في مجموعة من العلوم، مثل علم الأحياء الجزيئي والفيزياء والكيمياء وعلم النفس وعلم الاجتماع، للتمثيل لخصائص الظواهر المدروسة ولصياغة التعميمات ولوصف اشتغال مكونات النظرية. فالتفسير والاستدلال والتمثيل ومختلف مسارات الصياغة العقلانية للعلم، تقوم فيها النمذجة بأدوار جوهرية، وبهذا يمكننا الجزم بأن بناء العلم لا ينفك عن بنائه النمذجي.

يستجيب البرنامج التوليدي للشروط العلمية في إقامة البرامج العلمية وتوسيع إطارها النظري والتجريبي من خلال التقدم في وضع الإشكالات وتمثيلها وروز كفايتها الإجرائية؛ فقد أقام تشومسكي فرضية موجهة للبحث في القدرات المعرفية البشرية والبنى الذهنية، مستندا في ذلك إلى قاعدة فلسفية، صاغها راسل *Russel* على النحو الآتي: كيف يمكن للمخلوقات البشرية أن تعرف كل ما تعرفه رغم أن اتصالها بالعالم قصير ومحدود؟

لقد حددت اللسانيات التوليدية أهداف البحث في اكتشاف مبادئ كلية تحكم بنية اللغة واستعمالها، وفهم خصائص العقل

(1) P. Thagard, Philosophy of psychology and cognitive science, pp. 4-8.

البشري، مما يجعل مشروع تشومسكي يندرج في إطار برنامج عقلائي يراهن على إقامة مجموعة من القواعد الصورية التي ينبغي أن يخضع لها عالم البنيات الممكنة.

رسم تشومسكي معالم البرنامج العلمي، فأقام نظرية لتطبيق البرنامج، وحدد موضوعها في وصف قدرة المتكلم اللغوية، وأصبح هدف النظرية التوليدية الإجابة عن الأسئلة التالية:

- مم تكون المعرفة اللغوية؟
- كيف يتم اكتسابها؟
- كيف يتم استعمالها؟
- ماهي العمليات العضوية التي تكون الأساس المادي لنظام المعرفة هذا، ولاستعمال هذه المعرفة؟⁽¹⁾.

تقتضي الإجابة عن السؤال الأول بناء نحو توليدي، ويستدعي السؤال الثاني بناء نحو كلي. وقد استلزم هذا التحول اعتبار اللسانيات فرعاً من علم النفس المعرفي وعلم الأحياء.

إن ملاحظة المعرفة اللغوية الداخلية لا تتم بصفة مباشرة، وهذا يستدعي بناء نماذج تحاكي مظاهر العقل البشري، ففي النشاط العلمي نفهم الظواهر انطلاقاً من قدرتنا على إعادة إنتاجها والتحكم في مبادئ الإنتاج وخصائصه، فالنموذج هو محاكاة تجريدية للموضوع، ويمكن الصياغة الجيدة للنماذج من روز كفايتها التجريبية والنظرية، وكيفية تمثيلها للمبادئ الواردة في النظرية اللسانية؛ فالأنحاء التوليدية مدعوة لأن تعكس استقلال التركيب، والأنحاء الوظيفية عليها أن تعكس أسبقية المكون التداولي على المكون التركيبي الدلالي.

(1) تشومسكي، اللغة ومشكلات المعرفة، ترجمة حمزة بن قبلان المزيني، ص 15.

إن عجز النظرية، من الناحية التجريبية، يشكك في كفايتها وهذا يفسر تراكم النماذج داخل النظرية اللسانية الواحدة؛ إذ ينبغي في مستوى معين أن تكون القيود على المفاضلة بين الأنحاء موحدة مع أهداف النظرية، فجوهر الكفاية التفسيرية في النظرية التوليدية، مثلاً، يختلف عنه في النظرية الوظيفية؛ لاختلاف الإطار النظري والمنهجي، ومن هنا نفهم كلام كاتز *katz* الذي يرى أن قيود الكفاية التي فرضها تشومسكي على نماذجه ينبغي النظر إليها داخل إطاره التصوري؛ لأنها لا تكتسب مشروعيتها إلا داخل هذا الإطار، ولا يمكن البتة أن تكتسبها من خارجه، فليس هناك ما يلزم نحو *مونطكيو Montague*، مثلاً، بتقييد نموذج اللساني بالواقعية النفسية، بحيث يعتبر اللسانيات فرعاً من الرياضيات، وليست فرعاً من علم النفس.

يقع تعدد النماذج في مجالين: مجال النظريات اللسانية المختلفة، ومجال النظرية اللسانية الواحدة. فالتعدد ينشأ من طبيعة المقاربة (هل اختار اللساني منحى نفسياً لمعالجة اللغة؟ أو منحى رياضياً أو تداولياً...؟)، وتتعدد الأنحاء أيضاً بالنظر إلى معايير أخرى ضمن معيار الكفاية التفسيرية (كمعيار الواقعية النفسية والكفاية الحاسوبية والكفاية النمطية...).

لا بد من الإشارة بهذا الخصوص إلى الدلالة التي يكتسبها مفهوم آخر للكفاية، يتعلق الأمر بمفهوم الكفاية الأنطولوجية، فليست كل مكونات النسق النظري وعناصره ذات مقابلات ما صدقية في العالم الخارجي، فالعلاقة بين النظرية والواقع، أو ما يصطلح عليه بالواقعية الأنطولوجية، علاقة معقدة ومركبة، ولا تقبل الاختزال في ترسيمة تكافؤية أحادية الاتجاه؛ لأن الفكر العلمي المعاصر ينهج أسلوباً فرضياً استنباطياً يصوغ بموجبه العلماء الفرضيات ويخضعونها لروايز اختبارية،

وتتحكم النظريات في طبيعة روائز التجريب التي تزود العالم بالمعطيات الدالة، وقد تقود بدورها نحو إعادة بلورة القوانين والمفاهيم والنظريات، وبذلك لا يتجه البناء النظري العلمي من المعطيات نحو القوانين، ولا من النظريات نحو التجربة بشكل مباشر، وإنما تتشكل سيرورة الصياغة العلمية من تغذية راجعة معقدة ومتراطة تتحدد حلقاتها المتفاعلة في ثلاثة عناصر هي: التنظير والتجريب والعقلنة.

وتعكس العلوم المعرفية هذا التعقيد بامتياز، فالبرامج الحاسوبية التي تعمل على تقييس العمليات المعرفية التي تتم في الدماغ تشتغل على معطيات بموجب خوارزمات اصطناعية تنتمي إلى اللغة الواصفة للبرنامج الحاسوبي، ويفترض في هذه الخوارزمات تحقيق كفاية تمثيلية تتحدد في توافقها مع التمثيلات الذهنية والعصبية وسيرورة اشتغالها في الدماغ، فالاشتغال برائز التقييس الحاسوبي يشكل معيارا لروز الكفاية التجريبية للنظريات التي تفترض بنيات ومسارات وسلوكات محددة، وبالتالي فالكفاية الأنطولوجية للنظرية لا تقاس بآليات مباشرة، لأن البناء النظري العلمي يعمل على بلورة مقاييس معقدة لاختبار المسلمات والفرضيات، فتعقيد النسق النظري الذي يتشكل من تقارير تجريبية معقدة ونماذج تقييسية ونظام تفسيري معقد للمعطيات يجعل مسار العبور من النظرية نحو الواقع مسارا تتوسطه حلقات متداخلة ومتعددة في الآن نفسه⁽¹⁾.

إن الغاية من عرض هذا الجهاز المفاهيمي الإستمولوجي هي الاستدلال على ورود مستوى للتحليل والمقاربة تتفاضل فيه الأنحاء من جهة قيامها على أساس برنامج للبحث العلمي المتسق، ولا تنأى

(1) P.Thagard, Philosophy of psychology and cognitive science, p. 16.

الأنظار اللسانية المعاصرة عن هذا التحديد، فهي تصرح بمقدماتها المعرفية، وذلك على عكس النظام المعرفي للغويات القديمة، حيث تضع برامج علمية وتبني نظريات تفسيرية في صلب تلك البرامج وتقيم نماذج تمثيلية تنسجم وأصولها المعرفية، وبذلك تتقاطع اللسانيات والعلوم المعاصرة من جهة آليات البناء النظري والمفهومي، ومن ثمة لا يمكن فهم الظاهرة العلمية إلا بطرحها كسيرورات ظرفية ومؤقتة، فالخطاب النظري بناء عقلي لا يأخذ دلالة إلا في إطار الخطاب المتبني، وفي ضوء هذا نفهم إمكان تعدد الخطاب العلمي ونسبيته وخصوصيته وظرفيته، لتعدد مجالات التفسير والبحث والاحتجاج، وإمكان وضع الخطاب فضاء وزمانا، وكذلك بالنظر إلى الاستنتاج الملازم لخطاب معين⁽¹⁾.

إن المفترض النظري الذي نؤسس عليه مقارنة المنظورات اللغوية القديمة والحديثة، هو أن كل قراءة تروم تأويل المعارف العقلانية، عليها أن تعد بطرائق الاستدلال والمساطر الحجاجية التي تقوم عليها الأنظار اللسانية، وغير اللسانية، فاستخلاص تلك الطرائق مما تقدم، يمكننا من حصرها في:

- تحديد الأصول المعرفية للبحث؛
- الكشف عن التساؤلات المغيبة والمطموسة؛
- التفريق بين المنظور اللغوي والواقع اللغوي، وهذا التفريق هو المسلك السليم لفهم تعدد النظريات عبر تاريخ إنتاج المعارف اللسانية، وينبغي أن نقر في هذا السياق بأن المفاضلة بين المنظورات اللغوية واردة في مستوى آليات التفسير، فلا ينبغي الإقرار بتكافؤ

(1) عبد القادر الفاسي الفهري، أساسيات الخطاب العلمي والخطاب اللساني،

النظريات اللسانية، من جهة العمق التفسيري للبنيات اللسانية ولقضايا أخرى متصلة باكتساب اللغة وباستعمالها، فمع الثورة العلمية في مجال الرياضيات والمنطق، غدا من الضروري الحديث عن أنساق متعددة، قد تنطبق في مجال معين، وبمجرد نقلها إلى مجال مغاير ينكشف عجزها عن وصفه، والمثال التقليدي على ذلك الفرق بين الهندسة الأقليدية وهندسة رايمن؛ فليس بإمكان الهندستين وصف العوالم الفيزيائية نفسها بطريقة متكافئة، وعلى هذا الأساس لا شيء يسوغ، في نظرنا، التفكير في العلاقة بين النظريات اللسانية بمنطق مخالف؛

- الإقرار بإمكان سبك جهاز مفاهيمي إبستمولوجي صالح لفهم اللغويات القديمة والحديثة وحصر آليات اشتغالهما.

وما دمنا نتغيا حصر مقاربة اللسانيات في الجانب الإبستمولوجي، ينبغي تحديد الشروط التاريخية والمعرفية لنشأة إبستمولوجيا اللسانيات، والإبانة عن أن هذه النشأة كانت استجابة لضرورة معرفية أملتتها التطورات التي لحقت اللسانيات، والأزمات التي عرفتتها مع مطلع هذا القرن منذ تحديدها لموضوعها ومنهجها وفرزها لجهاز مفاهيمي جديد لوصف الظواهر اللغوية، لأن كل تجديد للفكر العلمي يحدث من خلال تجديد المصطلحات وبفضله، ولا يمكن الحديث عن اختراع بالمعنى الصحيح إلا حين يبرز مصطلح جديد (سواء تعلق الأمر بالأكسجين أم تعلق الأمر بالحساب التفاضلي)... إن كل مظهر جديد لعلم ما يفضي إلى ثورة في المصطلحات التقنية لهذا العلم⁽¹⁾.

(1) J. Kristeva, Recherches pour une sémanalyse, (le 2ème chapitre, (1) La sémiotique Science critique ou critique de la science)

لقد قطعت اللسانيات البنيوية مع الأدوات المفهومية للسانيات التاريخية وأفرزت مصطلحات جديدة (النسق، والبنية، والفونيم، واللسان...)، ويندرج هذا البناء الاصطلاحي ضمن لغة العلم التي تتجدد بتجديدها أسس العلم ومبادئه الموجهة، ويشير *فيرنان Vernant*، في هذا السياق، إلى أن الإبستمولوجيا المعاصرة قد بينت، بما لا يدع مجالاً للشك، أنه ليس بإمكاننا أن نفصل - في أي قطاع من قطاعات العلم - أشكال التفكير عن أدواته ولغته والموضوعات التي ينصب على دراستها. فلكي يصبح ميدان من ميادين الواقع موضوع العلم، ينبغي له أن يوفر لغة ملائمة للتعبير عنه، وأن توضع له منظومة ملائمة من الرموز، وتكون قابلة لأن تعدّل على الدوام. وتكون هذه الرموز موضع عمليات ذهنية، وتخضع مجموعة هذه العمليات لمبادئ موجهة وقواعد تشكل منطق المنظومة. وكلما تقدم العلم أكثر، واتسع ميدانه، واغتنى موضوعه، كلما تحولت لغة هذه الدراسة كي تفسح المجال لعمليات جديدة، وتوضع المبادئ الموجهة موضع سؤال، ويعاد النظر في منطق المنظومة بدورها. وهكذا فإن موضوعات الرياضيات الحديثة على سبيل المثال، من أعداد وأمكنة...، ناهيك عن المجموعات، لم تعد كما كانت في الرياضيات الإغريقية. فإزاء تعميم مفهوم العدد، ابتداء من العدد الصحيح إلى الكسور، والأعداد السلبية والجذرية، يظهر تحوّل في لغة الرياضيات، وتظهر أشكال جديدة من العمليات الرياضية ومنطق رياضي جديد. فبقدر ما يزداد العلم تقدماً، يصبح التوازن بين جميع مستويات صرحه مهدداً، ابتداء من موضوع العلم حتى المبادئ الموجهة للدراسة. وعندما يكون التقدم هائلاً، وينكشف ميدان جديد من الواقع، فإن المنظومة كلها تكون في حاجة إلى صياغة جديدة⁽¹⁾.

J.P. Vernant, Religions, histoire, raisons, pp. 82-87 (1)

حاصل الأمر أن نشأة إستمولوجيا الدرس اللساني لم تكن وليدة الصدفة، بل ارتبطت بتكون اللسانيات نفسها وبسيرورة هذا التكون من لسانيات سوسير إلى آخر مستجدات النظريات اللسانية المعاصرة.

3

مقاربات إبستمولوجية في اللسانيات التوليدية

1.3. الأسس العامة للنظرية التوليدية

1.1.3. أسس التنظير والنمذجة الصورية

تتميز النظرية التوليدية بميزتين أساسيتين:

أ. إنها نظرية تتبنى مفهوما عقلانيا للمعرفة العلمية يتلخص في ضرورة انتقاد النظريات التي يبنها العالم في ميدان تخصصه من خلال مواجهتها مع التجريب وهذا هو الطريق الوحيد نحو التقدم العلمي؛ فالمطلوب هو إبطال النظريات وليس البرهنة على صحتها أو إثباتها؛

ب. إنها نظرية لا تعني باللغة، وإنما بالنحو؛ أي بالآلة الصورية التي تمكن من توليد عدد لا محدود من المتواليات التي تنتمي إلى لغة بشرية معينة. فلم تعد مسألة البحث في اللغات مسألة خروج بـ "أفكار" عن طبيعة هذه اللغات، من ذلك الأفكار التي أفرزتها اللسانيات البنيوية كالمفصل المزدوج واعتباطية الدليل اللغوي... بل أصبح يقتضي مضمون العمل التنظيري بناء آلات ونماذج صورية تحاكي خصائص اللغات البشرية، وتمثل بنية

"العضو الذهني" الذي يتم بواسطة اللغوي. وعاد ضمن البحث اللساني، البحث في الخصائص الصورية لهذه الآلات الكافية لوصف اللغات البشرية⁽¹⁾.

فالثورة اللسانية المعاصرة مقرونة بانتقال ابستمولوجي مبرر من العناية بوصف اللغة كموضوع خارجي، أو ما يصطلح عليه تشومسكي "اللغة الخارجية"، إلى العناية بالكفاية اللغوية كنسق معرفي يعد في العمق آلة صورية تمكن من توليد عدد لا محدود من المتواليات، وهذه الآلة عبارة عن خوارزمات توليد وتحليل.

إن اشتغال اللسانيين على الأنحاء الصورية المتحركة في سيرورة الإنتاج والفهم، مكن من خلال تضافر جهود اللسانيين والحاسوبيين من تطوير أنظمة حاسوبية معقدة للمعالجة اللغوية في إطار مشروع مشترك يقوم على تقييس *Simulation* ونمذجة *Modelisation* مسارات النظام اللغوي البشري كما تتم في الدماغ، ويتأسس هذا النظام على نسق معقد ومبين لتخزين وتشفير *encodage* واسترجاع المعلومات المرتبطة بالبنيات الصوتية والصرافية والمعجمية والتركيبية والدلالية، فاللغة تخزن في الدماغ، حسب الاستعارة الحاسوبية للكفاية اللغوية، في شكل قوانين حسابية صورية يعبر عنها بـ خوارزمات الحوسبة.

لقد «قاد تشومسكي ثورة علمية فعلية نجم عنها بروز أنموذج جديد *New paradigm* للتفكير في اللغة، أفرز مجموعة من الإشكالات يجب أن يعتني بها اللغوي، وضمنها الاهتمام بالجهاز الداخلي الذهني للمتكلمين، عوض الاهتمام بسلوكهم الفعلي. ومع هذا الأنموذج،

(1) عبد القادر الفاسي الفهري، المعجم العربي، ص 5.

بزرغ زمن التركيب، حين اتجه اللساني ليس فقط إلى ما هو موجود من السلاسل اللغوية السليمة، ولكن أيضا إلى ما يمكن أن يوجد. واتضح حينه أن إجراءات التقطيع (البنوية) المستعملة في الأصوات وفي الصرف لم تعد ناجعة بما يكفي حتى تمتد إلى التركيب»⁽¹⁾.

فالنحو في هذه النظرية ليس نشاطا تصنيفيا تطبق فيه إجراءات التقطيع والاستبدال على العينات اللغوية، بل هو نظرية صورية استنباطية تنتج الجمل النحوية (ما يدعى بالقدرة التوليدية الضعيفة) وتخصص أوصافا بنوية لها (القدرة التوليدية القوية)، وضمن هذا التصور أصبح مجال التفسير المبادئ اللسانية الكلية (أو الخاصة) الثاوية خلف الجمل اللغوية. وهو تصور أدى إلى الفصل بين النظرية والميتودولوجيا، واعتبار إجراءات اكتشاف النحو غير كافية لبناء نظرية لسانية، فوظيفة النظرية اللسانية الأساسية هي تقويم الأنحاء وصياغة المبادئ والقيود الضرورية لبناء أوصاف للغات الطبيعية.

يفاضل أحد الباحثين⁽²⁾ بهذا الخصوص بين نموذجين معرفيين: نموذج أقلدي تمثله لسانيات سوسير، ونموذج لا أقلدي يمثله التيار التوليدي. يشتغل النموذج الأول وفق مبدأين: مبدأ الحد الأدنى، ومبدأ البداهة.

تستنبط جميع مفاهيم العلم، بمقتضى المبدأ الأول، من عدد محدود من المسلمات، كما يجب، بموجب المبدأ الثاني، أن تكون جميع مسلمات النظرية ومبادئها الأولية بديهية لا تحتاج إلى برهنة، ويتمظهر المبدأان عند سوسير من خلال بديهية: «اللسان نسق من الدلائل» و«مفهوم

(1) عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية، ج1، ص 65.

(2) محمد بلبول، "بعض مظاهر التحولات التيمية والبراديغماتية في اللسانيات المعاصرة"، ص ص 203 - 205.

الدليل»، فانطلاقاً من هاتين البديهيتين تشتق مجموعة من المفاهيم والقضايا مثل: التقابل والنسقية والمحايثة.

ويصوغ التوليديون نسقهم النظري، بخلاف النموذج الأقليدي — سوسير، اعتماداً على مفاهيم مضادة مثل: الفرضيات، واللابداهة، والحد الأقصى...، فالفرضيات غير بديهية؛ لأنها تصدم الحس المشترك وتقبل الدحض والإبطال، ويقبل الجهاز النظري فرز عدد أقصى من الفرضيات ولا يتقيد بمبدأ الحد الأدنى، غير أن وضعية القضايا ومراوحتها بين المسلمة والمبرهنة، وبين البداهة واللابداهة ليست ثابتة في النسق النظري، حيث يمكن لقضية أن تصاغ في بداية تشكل البناء النظري للعلم في شكل مسلمة ثم تتحول في مرحلة من مراحل نضجه إلى مبرهنة، وبذلك يجب أن نأخذ بعين الاعتبار دينامية البناء المرحلي للعلم وليس النتائج النهائي؛ لأن الفاعلية العلمية فاعلية دينامية متحولة في عناصرها وعلائقها ونظام مكوناتها، فعقلية العلم «تتمثل في دينامية آليات البناء أكثر مما تتمثل في المضامين المعرفية، فهي آليات خصبة ومرنة»⁽¹⁾.

يبين منطق التطور العلمي أنه عادة ما تستند «النظرية إلى مسلمات وأوليات وتعريفات بدرجات مختلفة من الإعلان والتصريح في الرياضيات كما في الفيزياء، وتستعمل آليات استنتاج واختبار مفصح عنها، مثل التحليل والتركيب، لكن تطور البحث والتعقل يكشف عن الحاجة إلى إعادة النظر في الأسس الأولى للبناء تحت ضغط السؤال والوقائع... ولهذا قد ينجح الناظر في تغيير مسلمة ما والمبرهنة عليها، وعند ذلك لن تظل مسلمة بل تصبح مبرهنة، لأنها تثبت بالمبرهنة»⁽²⁾.

(1) بناصر البعزاتي، الاستدلال والبناء: بحث في خصائص العقلية العلمية، ص 298.

(2) بناصر البعزاتي، خصوبة المفاهيم في بناء المعرفة، ص 250.

فما هي محاور البحث التي يجب أن تضبطها النظرية اللسانية في إطار البرنامج التوليدي؟

يمكن أن نحمل هذه المحاور فيما يلي:

أ. تحديد طبيعة اللغة البشرية؛

ب. طبيعة تعلم اللغة باختيار نموذج نحوي معين؛

ج. مفهوم النحو كمجموعة من القواعد القائمة في الذهن في صورة ملكة بيولوجية، وعلى اللسانيات أن تعنى بصورتها وصوغها في إطار نموذج صوري؛

د. العلاقة بين النحو الخاص (قواعد لغة خاصة) والنحو الكلي (الثوابت المشتركة بين لغات البشر كافة)؛

هـ. علاقة الملكة اللغوية ببقية الملكات الذهنية؛ أي ما يدعى في الأدبيات اللسانية المعاصرة بالقالبية، فالذهن مكون من مجموعة قوالب متفاعلة أثناء الإنجاز اللغوي ومن بينها: قالب النحو وقالب الاعتقادات والافتراضات التي يحملها الإنسان عن العالم والقالب التداولي...؛

و. العلاقة بين المعطيات التجريبية وبين فرضيات العمل في استخلاص الملكة وصياغتها، فالنظرية اللسانية تقيد الشواهد اللسانية بوضع شروط عليها حتى تدمج في الاستدلال اللساني، ومن بين هذه القيود: صفة الشاهد وطبيعته العلمية وشرعية الشاهد وقانونيته، ووضوحه وشموليته...⁽¹⁾، من أجل صياغة الملكة على شكل نموذج نحوي مصوغ صياغة صورية وما يقتضيه من أمثالات *idéalisations*؛ لأن فهم اللغة الإنسانية لا يمكن أن يستغني عن إجرائية مفهوم

(1) N. Chomsky, Règles et représentations, premier chapitre, les bases biologiques des capacités langagières.

الأمثلة وما يستلزمه من إبعاد للبرامترات الهامشية التي تعيق الفهم الفعلي للغة، ومن ذلك: أمثلة المتكلم/المستمع المثالي، وأمثلة العشرة اللسانية المتجانسة...، وهي عبارة عن فرضيات للبحث لا يمكن الرجوع فيها إلى التجربة، فإذا تصفحنا التجربة قد يبطل مفعول هذه الفرضيات.

ز. إنشاء جهاز مفهومي صوري لصياغة الملكة؛

ح. إقامة قيود على الجهاز الوصفي، انطلاقاً من النتائج المتوصل إليها في كل من (أ) و(د) من جهة وما تقتضيه الشروط الرياضية والمنطقية المعاصرة على بناء النماذج من جهة أخرى؛

ط. بناء مسطرة تقويمية للحكم على النماذج الوصفية؛

ي. تفسير العلاقة القائمة والممكنة بين الملكة اللغوية والوعي الفعلي... والإيجاز اللغوي، مع إفراز أوصاف لسانية مضبوطة للمفاهيم النظرية كالحدس اللغوي والحكم النحوي والمقبولية...

يبدو إذن، أن التحول الإستمولوجي في اللسانيات التوليدية لم يقف عند حدود المفاهيم الواصفة فقط، بل طال النظرية اللسانية برمتها؛ وسعى إلى تحديد ما يمكن أن يكون عليه الدرس اللساني⁽¹⁾.

(1) وإبراز المكانة التي يوليها تشومسكي للنظرية، كطفرة إستمولوجية، في اللسانيات المعاصرة نسوق هذا النص: «... يبدو أن المسألة الأكثر صميمية في النظرية اللسانية تتمثل في تجريد فرضيات وتعميمات انطلاقاً من نماذج نحوية خاصة تستوفي شرط الملاءمة الوصفية، وهي فرضيات وتعميمات تحمل بعد ذلك - كلما كان الأمر ممكناً - على النظرية العامة المتعلقة بالبنية اللغوية، فيتم بذلك إغناء النظرية وإدخال المزيد من الهيكلية على ترسيمة الوصف النحوي. فكلما قمنا بشيء من هذا القبيل سنكون قد استعضنا عن حكم من الأحكام الصادقة على لغة بعينها بحكم مقابل ينسحب على اللغة بصفة عامة، فيصبح الحكم الأول عبارة عن نتيجة من نتائج الحكم الثاني وإذا ما كان حكمنا الفرضي الأعمق هذا مخالفاً للصواب، فإن من شأن

إن النظرية بهذا المعنى ليست مجموعة مسلمات دوغمائية مسبقة، بل هي إطار مفتوح للبحث من خلال الذهاب والإياب بين النظري والتجريبي، فالقيود اللسانية قابلة للدحض، بما أن المعطيات وحدها لا تزودنا بالأوصاف اللائقة للغات الطبيعية، فلا بد من أعمال نظيرية، تسبق كل تحليل للغات، لذا يجب التفكير في شروط النحو اللائق؛ أي ما يعرف بدرجات الكفاية، وهي:

1. الكفاية الملاحظة: وهي تمثل أدنى المستويات، ويبلغها البحث إذا تمكن من رصد دقيق وشامل لكل الخصائص التي يمكن التوصل إليها عن طريق الملاحظة؛

2. الكفاية الوصفية: ويهدف النحو بموجبها إلى تصوير حدس المتكلم المستمع حول لغته ومعرفته، فهو يصف قدرة المتكلم في لغة بعينها؛

3. الكفاية التفسيرية: ويقدم النحو لأجلها تفسيراً لمشكل اكتساب اللغة وللإسقاط؛ لأن المتكلم يتعلم أشياء محدودة في محيطه اللغوي المباشر ويسمع معطيات قليلة ليبنى عليها فرضيات حول بنائها فيسقط تصوره على متواليات يسمعها للمرة الأولى أو ينتجها، والنحو الذي يبنيه المتكلم يعتمد في ذلك على نظرية النحو الكلي، وهدف اللسانيات أن تفسر مبادئ وبرامترات هذا النحو الكلي.

ذلك أن يبرز للعيان حينما نقيس مفعوله على مظاهر أخرى من مظاهر تلك اللغة أو من مظاهر لغات أخرى. وباختصار، فإننا نبدي إشارة، وهي من الوضوح، بمكان، ألا وهي وجوب صياغة فرضيات عامة للعمل تتعلق بطبيعة اللغة وذلك كلما كان الأمر ممكناً، فرضيات نتمكن انطلاقاً منها من استخلاص السمات الخاصة المتعلقة بالنماذج النحوية لمختلف اللغات الخاصة».

N.Chomsky, Aspects de la théorie syntaxique, p. 68.

2.1.3. النماذج والقيود الصورية على بنائها

1.2.1.3. تبرير الأنحاء

المشكل الأساس في اللسانيات النظرية هو اكتشاف مجموعة من المعطيات التي تفصل بين التصورات المتناقضة للبنية اللسانية، وإحدى هذه التصورات لا تسمح بوصف المعطيات إلا باللجوء إلى وسائل وحلول موضعية *Adhoc*، بينما الأخرى يمكن أن تفسرها على أساس فرضيات عمل تجريبية تمس بنية اللغة ذاتها.

ويلخص تشومسكي المشكل بقوله: «عبارة "تبرير نحو توليدي" يمكن أن يكون لها معنيان مختلفان:

- في مستوى الكفاية الوصفية: يكون النحو مبررا بمقتضى وصف تام وصحيح لموضوعه؛ أي الحدس اللساني (القدرة الضمنية) للمتكلم، النحو هنا مبرر بواسطة حجج خارجية... وفي المستوى الأكثر عمقا... بهذا المعنى يكون النحو مبررا إذا كان نسقا وصفيا كافيا ومضبوطا بواسطة مبادئ... مما يعني أن النظرية اللسانية المرتبط به اصطفته انطلاقا من معطيات لسانية تنطبق عليها كل الأنحاء الأخرى... فالنحو مبرر بحجج داخلية... بالنظر... إلى فرضية تفسيرية تم شكل اللغة... ويرجع ذلك إلى بناء نظرية لاكتساب اللغة، والنظر في القدرات الفطرية النوعية التي تجعل الاكتساب ممكنا»⁽¹⁾.

تأسيسا على ما سبق تربط كريستيفا *Kristeva* ظهور ابستمولوجيا اللسانيات مع الثورة التوليدية التي اهتمت بنظام الصورة المضبوطة الذي تحكمه معايير رياضية ومنطقية، وعلى هذا الأساس لم

(1) N, Chomsky, Aspect de la théorie syntaxique, p. 45

يعد بالإمكان جمع كل النظريات اللسانية تحت مفهوم اللسانيات، لأن المعايير الوصفية التي تبنتها أنحاء القرن 18 و19 تختلف عن المعايير المتبناة في النحو التوليدي؛ حيث أصبحت اللسانيات مع الثورة التوليدية نظرية وصفية وتفسيرية تفرز وسائل منطقية وصورية لإنتاج مفاهيمها⁽¹⁾.

2.2.1.3. مساطر التقويم

تأسيسا على طروحات كريستيفا *Kristeva* سنشدد على الوسائل المنطقية للمفاضلة بين الأنحاء في الدرس التوليدي، فالنظرية اللسانية تفاضل بين الأنحاء والأوصاف على أساس مفهوم البساطة، وهو مفهوم يمس طبيعة جهاز اكتساب اللغة؛ إذ يشبه من هذه الجهة ثابتا فيزيائيا ما، حيث نمتلك في البداية ربطا تجريبيا بين نمط من المعطيات اللسانية الأولية، وأنحاء مبنية من قبل المتكلمين، واقتراح مقياس للبساطة يشكل جزءا من تحديد مضبوط لطبيعة هذا الربط. ولا يمكن استعماله في المقارنة بين نظريات مختلفة لأنحاء اللغات الطبيعية، فهو يلعب دورا مركزيا في الأنحاء التي تتغيا بلوغ الكفاية التفسيرية فقط⁽²⁾.

(1) J, Kristeva, Les epistemologies de la linguistique, p. 7.

(2) يقول تشومسكي في هذا الصدد: «.. في البداية نحن لا نعرف أي تصور قبلي للبساطة متطور في النظرية أو الإبستمولوجيا العامة يسمح بالمقارنة بين ن.ل.غ ون.ل.م..، فمن العادة الإقرار بشكل مطلق أن ن.ل.غ. أكثر بساطة من ن.ل.م.. (كل المقاييس المقترحة في إبستمولوجيا اللسانيات: كمقياس التخصيصات بواسطة السمات الصوتية (هال) أو مواضعة الكتابة المختصرة)، جزء من نظرية لسانية معينة وتبريرها من الناحية التجريبية ينهض على هذا الأساس.. ولاختيار ن.ل.غ أو ن.ل.م يجب أن نتساءل أي من النظريتين تسمح ببناء أنحاء وصفية كافية للغات الطبيعية أو تؤدي إلى كفاية تفسيرية»

N, Chomsky, Aspects de la théorie syntaxique, p. 61

إن تعيين قيمة الأوصاف من الناحية الرمزية الاصطلاحية هام جدا؛ لأن نحوين مختلفين في قيم رموزهما وطريقة صياغتهما يؤديان إلى نتائج مختلفة بالضرورة في وصف اللغة الطبيعية، ومن ذلك: نحو يقوم على أساس أن القواعد الصوتية تطبق بشكل سلبي، ونحو آخر يلغي هذه الإمكانية. يحقق النحو الأول كفاية وصفية أعلى من الثاني؛ لأن اللغات الطبيعية تستجيب بنياها لقيود السلوكية.

إن التعميم يعد مقياسا لتقويم الأنحاء المبنية إلى جانب مقياس البساطة، والمقصود بالتعميم تعويض مجموعة من القواعد المرتبطة بعناصر متميزة، بقاعدة واحدة تغطي مجموعة العناصر بأكملها، المشكل هنا يتعلق ببناء مسطرة تسند للنحو مقياسا عدديا من القيم تقيد درجات التعميمات اللسانية. والمقياس الذي تعمل به الأنحاء التوليدية يتمثل في إنشاء مواضع للكتابة مضبوطة ومقيدة بحيث يمكن اختصار النحو، ومن ذلك مواضع التقويس ومواضع الاختزال الأدنى للسمات المميزة في الصوتية إلى سمات مثوية *Traits binaires*، فالتكلم في تعلمه للغة يختار التعميمات اللسانية الدالة وبموجبها يلغي الأنحاء التي لا تقوم عليها، ومن ثمة يبدو أن اختيار تعميم لساني ما لا يخلو من مضمون تجريبي في النظرية اللسانية العامة.

3.2.1.3. النحو التوليدي بين مساطر تقويم الأنحاء ومساطر

تقويم الاشتقاقات

سجلت فترة التسيقيات، مع ظهور البرنامج الأدنى *minimalist program* انعطافا هاما في النمذجة اللسانية، فلم يعد انشغال النظرية التوليدية منصبا، كما كان من قبل، على معايير تقويم الأنحاء، على الرغم من أن مقياس البساطة، الذي اعتمد في هذا التقويم،

قد مهد لتفسير الاكتساب اللغوي في نظرية المبادئ والوسائط التي صاغ أسسها تشومسكي في الثمانينيات استنادا إلى تصور محدد لجهاز الاكتساب اللغوي مفاده أن الجهاز الذي يعتمد عليه الطفل في اكتساب اللغة من المحيط ينبغي أن يتوافر على مبادئ بسيطة ووسائط تحدد الاختيارات التي ستعتمد لاكتساب نحو من بين الأنحاء الممكنة. إلا أنه تبين فيما بعد أن اعتماد مقياس لتقويم الاشتقاقات بدل الأنحاء يعد الاختيار الأمثل؛ لأن صورة النحو في البرنامج الأدنى ومحددات النمذجة تقوم على اختزال صورة النحو وتقليصها، بحيث لم تعد هناك بنية عميقة وبنية سطحية.

فما دامت اللغة تقوم على ربط الأصوات بالمعاني، أصبحت متطلبات الضرورة التصورية تستلزم حصر مستويات التمثيل في البنية الصوتية والبنية الدلالية، وهذان المستويان هما كل ما نحتاجه، لأنهما يتماسان ويتفاعلان مع أنساق ذهنية مثل النسق النطقي - الإدراكي والنسق التصوري - القصدي، ويتكفل النسق الحاسوبى الذي عوض مفهوم البنية السطحية في النماذج التوليدية السابقة بتوليد اشتقاقات تستجيب لمبادئ اقتصادية تضبط عمليات النقل وعمليات التمثيل، وبالتالي فالمبادئ العامة التي نحتاجها في النمذجة تختزل في مجموعتين من المبادئ: مبادئ تملئها الوجاهة *Interfaces* الخارجية التي تتماس مع اللغة في الذهن، والتي تعتبر مصدر تعقيد البنيات النحوية وتعقيد المبادئ والقوالب التي كانت تعد الأساس المعتمد في تفسير الخصائص المعقدة للنسق اللغوي، ثم مبادئ الاقتصاد التي تتحكم في الحوسبات التركيبية.

اختزلت بذلك صورة النحو في تصميم أدنى *minimal design* يربط قيود البنية الداخلية للنحو بمتطلبات الوجاهة الخارجية والمبادئ العامة للحوسبة التركيبية، وبالتالي لم تعد الضرورة التصورية تستدعي

البحث عن مقاييس لتقويم الأنحاء، فالإجراء الذي أصبح واردا في النظرية الأدنوية يقوم على تقويم الاشتقاقات وعلى مدى استجابتها لمبادئ الاقتصاد في النقل أو التمثيل، والتي تؤول في نهاية المطاف إلى مبدأ الحوسبة الفعالة.

لقد شهد الدرس اللساني في منتصف القرن العشرين تطورا حاسما، حيث اتجه البحث إلى الآلات الواصفة والنماذج، وقد تم هذا التحول بموجب تطورات حدثت في اللسانيات نفسها وفي الحقول المجاورة لها من جهة:

أولا. اتصال اللسانيات بالنظريات الإعلامية الحاسوبية؛ حيث انصب انشغال الباحثين في البداية على تطوير آلة متناهية تشبه نموذج الحالات المتناهية، لنمذجة العمليات اللغوية، فكان عمل كل من هاريس *Hariss* وهوكيت *Hockett* رائدا في هذا المجال، فقد كان الهدف هو تطوير بنية رياضية للغات الطبيعية.

وفي أواخر الأربعينيات وبداية الخمسينيات من القرن الماضي، امتدت الجسور بين مجموعة من التخصصات والنظريات الإعلامية، سعيا إلى تحقيق أهداف علمية وتكنولوجية، ولم تكن النظرية اللسانية بمعزل عن هذا التوجه الجديد. فإذا كان هدفها العلمي المحض هو الإسهام في معرفة بنية العقل البشري وطريقة عمله من زاوية لسانية، فإن هدفها التكنولوجي هو بناء حاسوب يحاكي قدرات الكائن البشري اللغوية، وتوظيفه في مجالات تطبيقية متعدد⁽¹⁾. ومن بين أشكال التوظيف التقني للحواسيب استعمالها لهدف التحقق من اتساق التحليلات التي يقدمها النموذج. وعلاوة على ذلك فالحاسوب وسيلة

(1) عز الدين البوشيخي، قدرة المتكلم التواصلية وأشكال بناء الأنحاء، ص 158.

من وسائل تقييس النماذج المعرفية؛ لأن المشتغلين بالبرمجيات في إطار الذكاء الاصطناعي يشاطرون زملاءهم اللسانيين وعلماء النفس المعرفيين وعلماء الأعصاب المسعى نفسه؛ أي معرفة آليات اشتغال الدماغ البشري في حله للمشاكل، ومعالجته للمعارف التي تأتيه من المحيط وكيفية استعمالها في التخطيط والعمل.

ظهر الاتصال بين اللسانيات والحاسوبيات، بشكل جلي، مع النحو التوليدي، وقد أكد تشومسكي (1986م) هذا الاتصال حين اعتبر نسق القواعد الذي يشكل بنية النموذج التوليدي التحويلي، نسقا تضبطه النظرية الحاسوبية، كما اعتبر النظرية اللسانية التي يقترحها ماثلة للنظرية الحاسوبية التي يقترحها مار *Marr* والعاملون معه⁽¹⁾. فماذا يعني أن "الذهن حاسوب" عند التوليديين؟

إن ذلك يعني «أن القواعد النحوية التي يتبعها الناس عندما يتكلمون ماثلة للقواعد الصورية التي يتبعها الحاسوب أثناء تمثيل الحسابات»⁽²⁾. وتمثل أهمية الاستعارة الحاسوبية في علم النفس المعرفي في كون التصور العام لمعمارية الحاسوب تشبه آليات المعالجة الذهنية للمعلومات؛ فالحاسوب يستقبل المعلومات ويقوم بتشفيرها *encodage* ويعالجها في سلسلة من المراحل والمستويات، إما بطريقة متسلسلة أو متوازية، ثم يخزنها في الذاكرة المركزية ويستعملها في تنفيذ المهام. كما يتكون الحاسوب من مكونين يمكن الفصل بينهما، فمن جهة هناك الجهاز المادي *hardware*، ومن جهة ثانية هناك الجهاز البرمجي *software* الذي يمكنه معالجة المعلومات بشكل مستقل عن الجهاز المادي، فمبدئياً يمكن لحوامل مادية متعددة أن تنجز تمثيلات حسابية

(1) محمد الرحالي، بعض الخصائص الصورية للنمذجة اللسانية، ص 20.

(2) مصطفى الحداد، اللغة والفكر وفلسفة الذهن، ص 97.

متعددة، وفي الاستعارة الحاسوبية يشكل الدماغ إحدى هذه الحوامل.

شكل هذا التصور مدخلا نحو تبني فرضية السببية الذهنية في العلوم المعرفية التي نستطيع بموجبها دراسة الحالات الذهنية وأنظمة معالجة المعلومات في استقلال عن البحث في بنية الدماغ، وإن كانت الدراسات المعرفية المعاصرة ما فتئت تشدد على خصوصية المعرفة الإنسانية *human cognition* التي يتعذر فيها فصل المكون المادي عن المكون البرمجي. وقد استعمل الحاسوب في علم النفس المعرفي أداة لتقيس الوظائف المعرفية في اتجاه صياغة نموذج تقيسي لآليات التفكير البشري.

إن الربط بين النحو التوليدي والحاسوب يقتضي فرضيات للعمل، منها استقلال النحو. ومن هذه الجهة يمتاز النحو بكونه نسقا سوريا مستقلا عن التأويلات والتفاسير الوظيفية، لذلك فإن مستويات التمثيل (الذهني) في هذا النسق هي: التركيب والصوارة والصرافة وبعض أشكال المعنى المتعلقة "بالصور" و"النماذج" و"الأوضاع".

تحدد هذه الأشكال التمثيلات التركيبية وكذلك افتراض القالبية⁽¹⁾. وقد أسهم النحو التوليدي بشكل فعال في تطوير الدراسات الحاسوبية من خلال البحث في خصائص اللغات الصورية ومدى كفايتها في بناء الأوصاف التركيبية والدلالية للغات الطبيعية، وبذلك استلهم الحاسوبيون حصيلة أبحاث اللسانيين لتطوير خوارزمات تقبل الإدماج في برمجيات حاسوبية صممت لأجل إنجاز معالجة آلية للغات الطبيعية، وتوفير المحللات الصرفية والتركيبية الملائمة لوصف اللغة الطبيعية؛

(1) للمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع ينظر: محمد الرحالي، "بعض الخصائص الصورية للنمذجة اللسانية"، ص 22 - 23.

ثانيا - مع بروز النحو التوليدي، عاد من الضروري تقييد علاقة اللسانيات بالمنطق والرياضيات وتحديد القيمة الإبستمولوجية لهذا الاتصال، فكان أول عمل متكامل يجسد نتائج هذا الالتقاء بين علمين متميزين (الرياضيات واللسانيات) المشروع المشترك بين تشومسكي *Chomsky* وميلر *Miller*⁽¹⁾.

ومعلوم أن الأدوات الرياضية الأكثر استعمالا في صياغة النماذج اللسانية كانت من نوع المنطق الجبري الذي استعمله هاريس *Hariss*، ثم كرس تشومسكي بعده هيمنة النماذج الجبرية في الصياغة الخوارزمية للقواعد اللسانية. فالجبر الخوارزمي يختزل في مسلمة تطبيق مجموعة من القواعد على رموز لاشتقاق رموز أكثر تعقيدا، وقد أسهم تطور النماذج المنطقية من نمط المنطق الخطي واللاخطي ولغات البرمجة الحاسوبية في إغناء الصورنات اللسانية؛ فهناك مجموعة من العمليات التركيبية والعلائق اللسانية التي يسهل التعبير عنها بواسطة المنطق الجبري من بينها القواعد المركبية والتحويلات التي استعمل فيها النحو التوليدي آليات هذا المنطق (الجبري). كما مكنت نظرية المجموعات من توفير آليات صورية لجرد الأصناف والمقولات اللسانية. ومع اتساع النماذج المنطقية والرياضية والبيولوجية اتسعت آليات الصورنة التي مكنت النماذج اللسانية من استيعاب مجموعة من الظواهر التي عجز المنطق الجبري عن استيعابها، وفي هذا السياق يعد نموذج فوكونيه *Fauconnier* ولانكاكير *Langacker* طراز *Prototype* النماذج التي تعتبر ترميز المعلومات في الذهن يتأسس على صور ذهنية وأنظمة أيقونية

(1) نشير هنا تحديدا إلى عملهما المشترك:

Hand book of Mathematical psychology, Introduction to the formal analysis of natural languages.

وخطاطات مادامت المعرفة الإنسانية، وضمنها المعرفة اللغوية، مشتقة من الإدراك الفضائي، خلافا للترميز القضوي للغة الذهن الذي يحاكي أسلوب البرمجة الحاسوبية القائم على إواليات المنطق القضوي.

ثالثا - نلمس أيضا تأثير تشومسكي بإبستمولوجيا كارل بوبر *K. Popper*، وقبل ذلك تكوينه الرفيع المستوى في أساليب التفكير العلمي، إذ يتبع طريقة وضع الفرضيات ودحضها في إطار ما يسمى بالتصور الافتراضي - الاستنباطي في العلوم الذي يقوم على تقديم افتراضات دالة ومحاولة الاستدلال على قيامها أو إلغائها والبحث عن افتراضات أخرى، وهكذا دواليك. والافتراض الذي يقام عليه الاستدلال الكافي قد يتخلى عنه لصالح افتراض آخر يهدم الاستدلال السابق.

لقد قام تشومسكي بنقد إبستمولوجي لأسس اللسانيات ومفاهيمها ومبادئها ليجعل من اللسانيات علما فرضيا - استنباطيا يقطع مع المناهج الاستقرائية؛

رابعا - انقسام أعمال تشومسكي نفسها إلى إسهامات تتم برصد الخصائص الصورية لبناء النماذج اللسانية، إضافة إلى الأعمال ذات الصبغة التجريبية التي تطبق مبادئ النظرية على لغة بعينها، علاوة على المقدمات الفلسفية والتصورية للبرنامج التوليدي، كل ذلك يبين أن إبستمولوجيا اللسانيات ترتبط بالممارسات الاستدلالية ارتباطا عضويا، بل إن هذه الإبستمولوجيا ضرورة منهجية لتطور اللسانيات نفسها إن هي أرادت أن تبلغ مستويات عليا من الكفاية، وهي ضرورة تنبع من طبيعة التغذية الراجعة المميزة للممارسة العلمية، لحظة مساءلة العلم لأسسه ومبادئه؛

خامسا - انبثاق مفهوم مستويات اللغة الواصفة في اللسانيات. فبعدها كانت اللسانيات البنيوية تولي اهتمامها لمستوى الوقائع اللغوية،

تحول الاهتمام مع اللسانيات التوليدية إلى مستويات أخرى، كالمستوى الميتودولوجي والإبستمولوجي، حيث صيغت أسئلة وقضايا جديدة من نمط القيود الصورية على بناء النماذج والترييض والنمذجة الحاسوبية ومستويات التفسير؛

سادسا - ظهرت كتابات إبستمولوجية موازية للتأليف اللساني التطبيقي منذ الثورة التوليدية إلى الآن، نشير في هذا الصدد إلى كتابات بوطا *Botha* وكريستيفا *Kristeva* وبارهيل *Bar-hillel* وكابلين *Kaplan* وبريزنان *Bresnan* وكازدار *Gazdar* وبالمارينى *Palmarini* وهورنستاين *Hornstein*...؛

سابعا - اعتماد النمذجة القالبية: يرجع الفضل في إدخال طريقة الاشتغال القالبي للسانيات إلى تشومسكي، حيث يبدو الطابع القالبي في النحو التوليدي منذ نماذجه الأولى سواء أكان حضوره صريحا أم ضمينا. إن تبني مبدأ القالبية ينسجم مع أساسيات النحو التوليدي التي ترمي إلى تمثيل للملكة اللغوية؛ وهذا يفرض أن تكون الملكات العقلية قالبية.

لقد دافع تشومسكي في دراسته للقدرات المعرفية البشرية عن المقاربة القالبية التي مفادها أن نسق الذهن البشري يضم قدرات (أو أنساق فرعية) معرفية مستقلة لها بنياتها ومبادئها الخاصة ولكنها في الوقت نفسه متفاعلة. وقد أسقط تشومسكي المقاربة القالبية للذهن البشري على بنية النحو كذلك. وبهذا أصبح النحو مكونا من قوالب فرعية مستقلة ومتفاعلة؛ كل قالب له مبادئ تميزه عن القوالب الأخرى، مثل: القالب الإعرابي، والقالب المحوري، والقالب العاملي⁽¹⁾.

(1) ينظر في هذا الصدد كتابا تشومسكي:

Rules and Representations.

Lectures on Government and Binding.

لقد استعملت الفرضية القالبية في البداية كأداة إجرائية لتطوير النمذجة اللسانية؛ لأنها تسمح بوصف مجموعة من البنيات اللسانية المعقدة وتفسيرها، بموجب تفاعل مبادئ القوالب المستقلة، وبالتالي أسهم الطرح القالبي في مواصلة البحث في الخصائص الداخلية للأعضاء ذات الكفاية الملاحظة والوصفية والتفسيرية، فبالإضافة إلى حاجة اللساني إلى تحديد خصائص المكونات الفرعية لنسق النحو مثل المكون المعجمي والمكون التركيبي والمكون الدلالي... وأشكال تفاعل هذه المكونات، يجب أيضا أن يعمل على بلورة أنساق المبادئ والقيود التي يوظفها في إجراءات الوصف.

وللطرح القالبي امتدادات في الهندسة الحاسوبية، فقد صممت مجموعة من البرمجيات الحاسوبية في شكل معالجات *processors* مستقلة ومتفاعلة، تفضي المعالجة في مستوى من المستويات إلى خرج *Output* يرسل إلى معالجات محددة بطريقة تصاعدية. كما لا يخلو الطرح القالبي من امتدادات في إطار تخصيص معمارية الدماغ البشري الذي نظر إليه بصيغة مماثلة، باعتباره مكونا من معالجات متخصصة المجالات تعمل على تحليل الدخل الحسي، مشكلة وسيطا تمثليا وحوسبيا بين الفكر والعالم، وتعمل هذه المعالجات على نقل التجربة الحسية الخام إلى تمثيلات مبنية يمكن نقلها إلى معالجات متخصصة، تستعملها مراكز معينة في الدماغ إما للتخزين أو المعالجة أو لتنفيذ مهام معقدة مثل التخيل أو الاستدلال أو ما شابه ذلك.

ومن بين الدارسين الذين دافعوا عن التصور القالبي نذكر **فودور⁽¹⁾ Fodor** وذلك في إطار النموذج الذي اقترحه للجهاز المعرفي

J.A, Fodor, The Modularity of Mind. (1)

البشري سنة 1983م؛ حيث لاحظ أن هذا الجهاز يحتوي على نمطين متميزين من القوالب؛ فمن جهة هناك أنساق الدخل أو الأنساق المحيطية التي تشتغل على مجموعة من الإحساسات التي يستقبلها الجهاز الذي يتفاعل مع المحيط الخارجي، فيحولها إلى تمثيلات ذهنية تعالج على مستوى الفكر، ومن هذه الأنساق النسق البصري والنسق السمعي والأنساق اللغوية التي تشكل قوالب متخصصة في المعالجة اللغوية في مستوياتها الدنيا، ومن جهة ثانية هناك الأنساق المركزية التي تستعمل لتثبيت المعتقدات وبناء الاستدلالات، وتعتبر الأنساق المركزية غير قالبية.

تتميز الأنساق القالبية بخصوصية المجال والإلزامية والمنع من حيث المعلومات والسرعة في الإنجاز⁽¹⁾. وقد انتقد التقسيم الفودوري وقدمت اقتراحات تبني على مسلمة تعميم الطرح القالبي ليشمل الأنساق التصورية المركزية التي يمكن أن تقسم إلى قوالب متخصصة المجال تشتغل على مجالات محددة. ونستحضر في السياق نفسه موقف سبير *Speas* الذي يعتبر النسق اللساني بموجبه قالباً معرفياً مستقلاً تبعاً لـ *تشومسكي*⁽²⁾. أما *جاكندوف Jackendoff* فقد دافع عن تصور **قالبي معمم للمعرفة البشرية**⁽³⁾ يضم أنساقاً من القوالب المتفاعلة تتكون من قوالب داخلة هي عبارة عن محلات تنجز تخصيصات بنوية لبنيات جزئية لتدمجها في بنيات أكبر؛ بحيث يمكن، مبدئياً، أن نتصور مجموعة من المحلات التي تنطبق على بنيات صوتية ومعجمية وتركيبية وبصرية. ثم هناك القوالب الوجدائية التي تتكفل بخلق تواصل بين

(1) أنظر: محمد غاليم، النظرية اللسانية والدلالة العربية المقارنة، ص ص 21 - 23.

(2) *Speas, Phrase Structure in Natural Language.*

(3) *R. Jackendoff, The Languages of Mind.*

القوالب، فالقوالب لا تنفذ إلى كل خصائص القوالب التي تتفاعل معها، فهي لا ترى سوى المعلومات ذات الدلالة بالنسبة إليها، فحتى يشتغل قالب البصري مثلا على معلومات بصرية تتضمنها جملة لغوية يجب أن تترجم المعلومات اللغوية البصرية إلى لغة يفهمها قالب البصري، وهذه مهمة يتكفل بإنجازها قالب الواجهي *Interface module*. ويمكن أن نتصور أيضا أن التفاعل بين القوالب اللغوية يتم من خلال هذه الواجهات. أما النوع الثالث من هذه القوالب فيصطلح عليه **دجاكندوف** القوالب الاستنتاجية⁽¹⁾.

إن الأخذ بالافتراض القالبي في النمذجة النحوية والنمذجة المعرفية جعل اللسانيات وفروع العلوم المعرفية أمام تحديات علمية متعددة نحملها في الآتي:

● ضرورة صياغة تدقيق واضح لتراتبية اشتغال القوالب في النحو، وتقييد هذه التراتبية بقيود معرفية *Cognitive constraint*، أو بعبارة أدق: هل معمارية القوالب في النحو توازي معمارية هندسة القوالب في الدماغ؟ فالصياغة القالبية للنحو مسألة مشروعة، لكن تدقيق البحث في القالبية الدماغية وتقاطعاتها الممكنة مع القالبية النحوية منوط بتقدم الأبحاث في العلوم المعرفية. علاوة على ما ذكر هناك إشكالات عبرية *Transversal* تطرحها العلوم المعرفية العصبية ذات انعكاس على الاختيارات النظرية للنمذجة القالبية للنحو، نحدد في الأسئلة التالية:

○ هل تشارك مجموعة من المناطق في الدماغ في تمثيل ومعالجة الوظيفة المعرفية نفسها؛ أي ما يسمى بالمعالجة الموزعة؟ أم

(1) للمزيد من التفاصيل ينظر: غاليم محمد، النظرية اللسانية والدلالة العربية المقارنة، ص ص 23 - 26.

هناك مناطق متخصصة في الدماغ توازي الوظائف المعرفية التي ترمز إليها القوالب؟

- هل يجب التمييز بين القالبية المعرفية والقالبية العصبية؟
- هل يمكن أن نقبل بتصور تفاعلي مباشر بين القوالب في غياب قوالب وجائية كما تؤكد على ضرورة ذلك العلوم المعرفية؟

● إن السؤاة الافتراضية للنمذجة القالبية تقبل الاندماج في قضايا التقييس *Simulation* التي ما فتئت تطرحها العلوم المعرفية والتي تنبني على نمذجة السيورارات الإدراكية العصبية والمعرفية للدماغ وتقييس مسارات الإنجاز والفهم اللغوي التي تتضمن تشفير *Encoding* المعلومات اللسانية ومعالجتها بالإضافة إلى التخزين والاسترجاع. فالملكات الذهنية المرتبطة بالإنجاز اللغوي تبني تمثيلات ذهنية أثناء المعالجة *Processing* تتم وفق مسارات مضبوطة ومنظمة. وعلى النمذجة القالبية أن تقدم بعض الافتراضات حول تصميم النحو، فـجهاز النحو يتضمن مستويات تمثيلية وقوالب متعددة تشتغل وفق آلية التفاعل، ويتقيد اشتغال الآلة النحوية بمجموعة من الكفايات المبررة نفسيا ونورولوجيا وإبستمولوجيا...

- يستلزم التقييس والمحاكاة ثلاثة مستويات للاستدلال:
 - مستوى تمثيلي مجرد: يبنى من خلاله اللساني مسارات معينة للتمثيل اللغوي؛
 - مستوى معرفي *Cognitive* يبين مدى توافق هذه التمثيلات مع مسارات المعالجة الذهنية التي ينجزها المتكلم أثناء بناء التمثيلات الذهنية اللسانية؛

○ **مستوى عصبي:** يكشف النظام العصبي؛ أي الأساس المادي الذي يتم تفعيله في الدماغ، والذي يتزامن مع اشتغال التمثيلات الذهنية.

إن تفاعل المستويات الثلاثة في الاستدلال أضحي ضرورة تصورية لإدماج اللسانيات في العلوم المعرفية، فتوحيد هذه المستويات عبر تضافر جهود اللسانيين وعلماء النفس والأعصاب المعرفيين غدا من أبرز المهام إلحاحا في العلوم المعرفية المعاصرة. ويمثل التقييس الحاسوبي إطارا منهجيا لتمثيل اشتغال العمليات الذهنية على أجهزة اصطناعية صممت برامجها لتقييس مختلف سيرورات الذهن في معالجته للمعلومات، ويمكن أن يصطلح على هذا التصور: **الفرضية القوية للتقييس**، أما **الفرضية الضعيفة للتقييس** فتكمن في استعمال المحاكاة الحاسوبية لتأكيد الافتراضات وتبيان حدود تماسك التحليلات والعمليات، التي يفترضها النموذج بشكل قبلي قبل اشتغاله على الحاسوب، واتساقها، فالتقييس هنا رائز لإثبات صلاحية النموذج ومدى بساطته ودقة صورناته ومرونة اشتغاله على الحاسوب. وفي غياب تسوية تفصل المستويات الاستدلالية الثلاثة المشار إليها أعلاه يصعب الزعم بتبني النمذجة القالبية للنحو **الفرضية القوية للتقييس**.

يفترض في النمذجة القالبية أن تقدم تصورا واضحا حول نظام التمثيلات، وبعبارة أدق: هل تبني التمثيلات بطريقة متسلسلة وخطية أم بطريقة متوازية؟ فالأبحاث المنجزة في علم النفس المعرفي واللسانيات العصبية قد بينت أن الذهن ينجز تمثيلاته وفق هندسة متوازية؛ فمكونات النحو (الصواتة والتركيب والبنيات التصورية) تبني بشكل مستقل وتتواصل فيما بينها عبر قيود وجائية، ولا تشتغل بنظام

القواعد، وإنما وفق نظام القيود التي تسوغ أجزاء من البنيات اللغوية الصوتية أو التركيبية أو التصورية الدلالية⁽¹⁾؛

تأسس العلاقة بين مكونات التمثيل اللساني على تشاكلات جزئية، فالمحللات الدلالية مثلا لا ترى كل المعلومات التي بينها المحلل التركيبي ولا بد من قيود وجائية تسوغ نقل بنية إلى بنية⁽²⁾، وترجم جزئيا المعلومات من صورة معينة إلى صورة موافقة في مستواها التمثيلي؛

ثامنا. اعتماد مقارنة إدماجية لقضايا الملكة اللغوية: انشغل البرنامج التوليدي منذ الستينيات إلى حدود الثمانينيات، بتحديد خصائص اللغة الداخلية، وصياغة معايير لتقويم الأنحاء من قبل الكفاية الملاحظة والكفاية الوصفية والكفاية التفسيرية مع التركيز على الأنحاء ذات الكفاية التفسيرية، ومحاولة تخصيص المعرفة اللغوية لدى المتكلم وآليات اكتسابها بافتراض نحو كلي مخصص بسمات غنية وبمبادئ مجردة فطرية ومجموعة من الوسائط التي يتم تثبيتها لتشكيل الملكة اللغوية الخاصة. لكن فترة التسعينيات شكلت انعطافا هاما في تطور اللسانيات التوليدية، إذ تحول الاهتمام إلى خصائص اللغة الداخلية والخارجية، فأصبح التركيز على الوجاهة التي تفرق الملكة اللغوية بأنساق ذهنية أخرى، وتحدد قيودا على بنيتها واستعمالها، فالخصائص والمبادئ التي قد تبدو خاصة بالملكة اللغوية نتاج للقيود التي تضعها الأنساق الخارجية مثل النسق الحس - حركي والنسق التصوري القصدي، لجعل البنيات اللغوية قابلة للتأويل في هذه الأنساق. كما أن البحث في

(1) محمد غالم، النظرية اللسانية والدلالة العربية المعاصرة: مبادئ وتحليل جديدة، ص ص 18 - 19.

(2) نفسه، ص 25.

الخصائص العامة للملكة اللغوية لم يعد معزولا على البحث عن نظيرها في الأنساق الأحيائية والمعرفية بصفة عامة، في إطار مقارنة إدماجية تقرن الملكة اللغوية بمندسة الدماغ، وطبوغرافية ملكاته المعرفية المتعددة، فأصبح هدف النحو التوليدي بلوغ مستوى أعمق من الكفاية التفسيرية.

إن عددا من الخصائص المرتبطة بالنظام الحوسبي للملكة اللغوية مثل: البساطة والاقتصاد والفعالية الحاسوبية واللاحشو، لم تعد تقتصر على النظام اللغوي وآليات اشتغاله في الذهن/الدماغ، وإنما أصبحت خصائص ذات امتداد في أنساق أحيائية أو فيزيائية.

إن دراسة اللغة البشرية في إطار أحيائي ظل حلمًا يراود البردايم التوليدي منذ الستينيات، وقد مكنت التطورات الأخيرة لعلم الأحياء والعلوم العصبية والمعرفية والأنثروبولوجيا المعرفية من صياغة برنامج بحث علمي متعدد التخصصات والمجالات للإجابة عن مجموعة من الأسئلة الكبرى التي اعتبرت جزءا من النواة المعرفية الصلبة للاتجاه التوليدي منذ انطلاقه.

2.3. العناصر والسمات البردايمية للأتمودج التوليدي

نروم من خلال هذا المبحث تحديد بعض العناصر الإستمولوجية التي نعتبرها واردة في تخصيص مسار تطور البردايم التوليدي:

أولا - معلوم أن البردايمات تفتني من خلال سيرورة توسيع وامتداد قضاياها العلمية وأحكامها نحو مجالات وآفاق جديدة. لم تفتأ اللسانيات التوليدية تفتح مجالات استكشافية جديدة، لتطوير برنامج البحث في خصائص الملكة اللغوية باعتبارها عضوا ذهنيا، ويستمد البردايم التوليدي أصالته الإستمولوجية من عمق الأسئلة التي يطرحها

من قبيل: طبيعة اللغة البشرية وبنيتها وهندسة نحوها (أو أنحائها) ومستويات التمثيل... كما أن الإستمولوجيا التي تشكل عماد التنظير اللساني التوليدي هي إستمولوجيا بوبرية (نسبة إلى بوبر *Popper*) تعتبر أن الاستدلال والافتراض لا يمكن أن يؤسسا إلا داخل سياق دحضي وإبطالي، فالتنظير اللساني مهما بلغ من التجريد، فإنه لا يمكنه إلا أن يصوغ أحكاما علمية وتنبؤات قابلة للروز التجريبي، ويصدق على اللسانيات التوليدية كلام بوبر *Popper*: «علينا أن نتها في مناسبات كثيرة بكيفية معقولة لأن نوجد نظريات تستلزم تنبؤات جديدة، وبالخصوص تنبؤات لأحداث جديدة، ونتائج قابلة للاختبار جديدة توحى بها النظرية الجديدة ولم يفكر فيها أبدا من قبل»⁽¹⁾.

وهذا تحديدا ما يؤكد عليه تشومسكي في مقالاته خلال السنوات القليلة الماضية. يقول: «... من الواضح أكثر أن هذه الجهود تستجيب لشرط أولي لبرنامج بحث ملموس: أبحاث مشجعة قادرة على تجاوز بعض المشاكل القديمة، وكشفت بسرعة عن أخرى جديدة لم يكن معترفا بها من قبل، وكانت متمنعة عن الصياغة وأغنت بشكل كبير التحديات التجريبية للكفاية الوصفية والتفسيرية التي ينبغي مواجهتها»⁽²⁾.

فلأول مرة، سمح اتباع هذا النهج اللساني الاستدلالي بصياغة أسئلة ذات دلالة في تقدم العلم، من خلال الابتعاد، ما أمكن، عن القضايا ذات الصلة بالحس المشترك، وبالانفصال عن إستمولوجيا البداهة، وهذا المنحى أضحي سائدا مع الثورة الغاليلية في الفيزياء.

(1) بناصر البعزاتي، "سمات التقدم في العلم"، عن كتاب: مفهوم التقدم في العلم، ص ص 77 - 78.

(2) تشومسكي، ثلاثة عوامل في تصميم اللغة، ص ص 62 - 63.

وإحدى الثورات الدالة في تاريخ اللسانيات ترتبط بـ البرنامج الإدماجي المتمثل في دمج الأبحاث اللسانية التي تهتم ببنية الملكة اللغوية في المشروع الأحيائي الذي يدرس نمو البنيات العضوية وتطورها، وبالتالي تم توحيد البعد الأنطولوجي للبردايم التوليدي، المتمثل في بناء موضوع العلم وتجريد خصائصه، مع البعد الإستمولوجي القائم على بناء خريطة إستمولوجية للعلوم تتوحد فيها انشغالات البحث اللساني بالانشغالات العلمية لتخصصات معرفية تتقاطع مع اللسانيات في الموضوع (دراسة الملكات الذهنية كبنيات عضوية).

يبين بالمارينى *Palmarini* كيف أن برنامج المبادئ والوسائط الذي دشنه تشومسكي في ثمانينيات القرن الماضي مثل قفزة إستمولوجية، ومكن من توحيد آليات الاستدلال بين البرنامج التوليدي والنقاش الدائر في علم الأحياء، وبالضبط في الكيمياء الحيوية والجزئية، حيث انصب النقاش على البنى الجزئية المشتركة بين الكائنات العضوية، ومجمل التغييرات الطفيفة لعناصر هذه البنى التي تتولد عنها مختلف الأشكال العضوية في الأرض، وهذا بحث له نظيره في برنامج المبادئ والوسائط، فاللغات تتوحد في مجموعة من المبادئ المشتركة، وينتج الاختلاف الظاهر بينها عن تثبيت لقيم وسائط محدودة، فتغير قيم وسيط أو وسيطين يمكن أن تنتج عنه اختلافات متعددة المظاهر بين اللغات⁽¹⁾.

وقد تعمق المنحى التوحيدي للآليات الاستدلالية مع ظهور البرنامج الأدنوي في تسعينيات القرن المنصرم، فلم يعد السؤال الذي

(1) ينظر:

M, P, Palmarini and C, Boeckx, langage as Natural object-linguistics as natural science, p. 451.

انشغل به البرنامج التوليدي في بدايته حول خصائص الملكة اللغوية محركا مركزيا للبحث، بل أصبح السؤال يطرح بصيغة جديدة: لماذا تمتلك الملكة اللغوية تلك الخصائص دون غيرها؟، وهذا يعني أنه ينبغي أن يتجه البحث إلى مستوى أبعد من الكفاية التفسيرية، وبذلك تحذو اللسانيات حذو الفيزياء الحديثة، فما يشغل العلماء ليس فقط القوانين الفيزيائية للكون، وإمكانية استخلاصها من مبادئ بسيطة وموحدة، ولكن لماذا يشتغل الكون بتلك المبادئ بالضبط، وما الذي يجعل الكون يظهر بالصورة التي هو عليها؟

فألربط بين اللسانيات وعلم الأحياء والفيزياء له مسوغ أنطولوجي ومسوغ إبستمولوجي. يقول بالماريني *Palmarini*: «بما أن اللسانيات يمكن أن تدرس كموضوع طبيعي، ليس هناك ما يمنع أن تشاطر مساراتها التطورية ومزاعمها وافترضاها التفسيرية مسار العلوم الطبيعية»⁽¹⁾.

ثانيا - تنطبق على البرنامج التوليدي صفات البردايم وخصائصه التي حددها توماس كون⁽²⁾ *Th. Kuhn* في أعماله، وهي صفات يمكن اختزالها فيما يلي:

● القيمة المضمونية:

لا يستحق البردايم هذا النعت إلا إذا تشكل من مجموعة من الفرضيات النظرية ومن بعض المبادئ الميتافيزيقية العامة، ومن مناهج

(1) M, P, Palmarini and C, Boeckx, langage as Natural object- linguistics as natural science, p. 462.

(2) مجمل خصائص البردايم المشار إليها مستقاة من كتاب توماس كون: بنية الثورات العلمية، ومن مقال: "تصور توماس كون لتقدم المعرفة العلمية"، عبد النبي مخوخ، ص 39.

وآليات تجريبية تمنحه إمكانية تجريب تلك الفرضيات على ظواهر متنوعة، وبذلك يمكن التشديد على أن البرنامج التوليدي يدمج في هندسته النظرية المكون الفرضي والمكون النمذجي.

يسمح النسق الافتراضي للعالم بصياغة فرضيات تخصص جهاز ملكة اكتساب اللغة، أما النمذجة فتمثل الآليات الصورية والمنطقية لبناء الأنحاء الصالحة لتمثيل تلك الخصائص. ويشكل المكون الافتراضي النواة المعرفية الصلبة للنظرية اللسانية. وهكذا يلتقي البناء النظري في اللسانيات التوليدية مع البناء النظري للعلوم الفيزيائية.

● القيمة الوظيفية:

يؤطر البردايم البحوث العلمية اللاحقة ويوحدها، إنه لا يقدم للعلماء الإطار العلمي الذي يحتضن الفرضيات والقوانين والمناهج التي تشكل أدوات عمل المجموعة العلمية فحسب، بل يشكل أرضية خصبة لخلق "مشاكل العلم المشروعة"، لذا استطاعت اللسانيات التوليدية أن تخلق إطارا نظريا متماسكا جمع حوله مجموعة من العلماء سعوا منذ الستينيات حتى وقتنا الراهن إلى تحقيق وتشذيب الإطار المفهومي، وإلى توسيع مجالات الاستكشاف وحقل المعطيات التجريبية، وتخصيب النواة الافتراضية الصلبة وتطوير الوسائل النمذجية لصورنة خصائص اللغات الطبيعية.

● كل بردايم إلا ويحظى بقيمة نسبية:

لا تظهر البردايمات مكتملة، وكلما تقدم البحث إلا وازدادت تدقيقا وبلورة، وثمة صفة أخرى ملازمة للبردايمات تتمثل في عدم ادعاء إيجاد حل لكل المشاكل النظرية والتجريبية القائمة. وينسحب هذا

التخصيص على البرنامج التوليدي، فمشاكل اكتساب اللغة من قبيل: فقر المنبه، وخصائص الملكة الفطرية، لم يتبلور فهمها بشكل أفضل إلا مع ثورة برنامج المبادئ والوسائط في الثمانينيات، ويؤكد تشومسكي نفسه، في أكثر من سياق، وخصوصا في أعماله الأخيرة، بأن برنامجه أصبح قادرا أكثر مما مضى على صياغة إجابات وحلول أنيقة ومعقولة لكثير من القضايا التي طرحت في الستينيات والسبعينيات والثمانينات من القرن الماضي.

لقد تقوى الجانب التقدمي للتنظير التوليدي في السنوات الأخيرة مع تراكم المعارف في العلوم المعرفية والصياغة الدقيقة للاستدلالات في إطار مجال علمي تتقاطع فيه العلوم المعرفية والعصبية والأحيائية، مما سمح ببلورة تقنيات جديدة لتوسيع نواة البردائم التوليدي واستكشاف وقائع جديدة.

استطاع البرنامج التوليدي أن يبين أن القيمة الإستمولوجية للتنظير اللساني لا تكمن في اكتشاف ملاحظات جديدة، ولا يجعل الظواهر اللغوية قابلة للفهم، وإنما بإعطائها دلالات جديدة، وتصديق عليه بحق ملاحظة ستيفن تولمن *S. Toulmin* الذي يقول: «في دراسة تطور الأفكار العلمية يجب أن نبحث دائما عن الأمثلة [النموذجية] والإبدالات التي يستند إليها الناس لجعل الطبيعة قابلة للفهم العقلي. فالعلم يتقدم لا بالتعرف على صدق ملاحظات جديدة فحسب، وإنما بإعطائها دلالات جديدة»⁽¹⁾.

(1) البعزاتي بناصر، "مفهوم الإبدال"، ضمن كتاب: المفاهيم: تكونها وسيرورتها، ص 43.

3.3. نماذج إبستمولوجية:

1.3.3. جوليا كريستيفا

سنعرض هنا للإبستمولوجيا الجدلية عند جوليا كريستيفا بوصفها نموذجاً لوصف سيروورة إنتاج المفاهيم والنظريات اللسانية، ويعتبر المقال الذي سنلخص مضمونه جزءاً من مجموعة أبحاث أشرفت عليها الناقدة البلغارية، وينسجم هذا المقال مع تصوراتها عن العلوم ونقدها في معظم كتاباتها التي اطلعنا على جزء منها وخاصة كتابها: (أبحاث في علم الدلالة التحليلي). ومن ثم يجب أن تقرأ هذه المواقف في إطار نسق تفكير معين للباحثة.

تميز كريستيفا بين التقليدين الفرنسي والإنجليزي في تحديدهما لمصطلح الإبستمولوجيا، وفي هذا الإطار قدمت مجموعة من السمات المميزة للمقاربات الإبستمولوجية الأنجلوساكسونية نحصرها فيما يلي:

- توازي الإبستمولوجيا نظرية المعرفة عند الأنجلوساكسونيين، وبالتحديد حصر مجال اهتمامها في فرضيات وقوانين ونماذج ومناهج الاستدلال في نظرية علمية محددة. وتتحدد مهام الإبستمولوجي في مراقبة الصرامة المنطقية لعلم ما؛ أي ما إذا كانت نظرية ما تستجيب لقواعد القياس *Règles de syllogisme*، ومن هذه الزاوية يمكن تصنيف مقارنة بوطا *Botha* للنظرية التوليدية، التي نسميها تبعاً لكريستيفا بـ الإبستمولوجيا الوضعية. وتعني بصياغة قواعد قياس معيارية ينبغي أن تستجيب لها كل العلوم: فيزياء أو رياضيات أو لسانيات، حتى نصل إلى مستوى الصرامة الداخلية للصورنات في العلوم ومن ثم يميز بوطا بين مظهر العلوم الجوهرية والمضموني، وبين مظهرها المنطقي، ويقارب الدرس التوليدي من هذا المنطلق.

● تتغيا الابستمولوجيا الوضعية الإمساك بالحدود الصورية للنظريات لمعرفة حدودها الاكتشافية؛

● لا يؤدي التغيير في نظام النمذجة والصورنة بالضرورة إلى نظرية جديدة طالما أن جوهر النظرية والاختيارات الإبستمولوجية التي تتأسس عليها لم تتغير. فتغير النماذج التوليدية مثلا، لم يؤد إلى نظريات توليدية؛ لأن المقدمات الفلسفية التي تتأسس عليها النظرية وتشكل النواة الصلبة للبرنامج التوليدي لم تتغير. غير أنه يتعذر قبول هذا الطرح في صيغته القوية، فالمدلول العام للنمذجة ليس ثابتا في كل تطورات النظرية التوليدية، ويكفي أن نشير في هذا السياق إلى المحتوى الجديد الذي أضحي يحمله هذا المفهوم في البرنامج الأدنوي، فمعمارية النماذج وهندسة الأنحاء غير مفصولة عن الاختيارات الابستمولوجية للنظرية اللسانية؛

● تنفلت بعض الخطوات العلمية من قوانين المعيارية *la normativité*، من ذلك مثلا: اختيار المشاكل العلمية التي تعتبر ذات دلالة في البحث، ووضع الفرضيات التي تعتمد على حدس العالم أكثر من اعتمادها على مساطر اكتشاف جاهزة. هذه المسائل المتعلقة بجمالية العلوم يسندها بوطا إلى مجال خارج معيارية البحث العلمي.

وعلى عكس المقاربة الأنجلوساكسونية في إبستمولوجيا اللسانيات تهم إبستمولوجيا جان كلود شوفالييه *J. C. Chevalier*، بنشأة علوم لسانية محددة (كالتركيب) انطلاقا من القطاعات والتقاطعات المعرفية في القرن 16 و17، من ذلك الحفر في الأصول المعرفية التي أدت إلى نشأة مفهوم "الفضلة" في القرن 16، وطرائق الاستدلال النحوي في القرن 17 مع حصر مياسم تقاطع التفكير النحوي والتصورات السوسولوجية

والميتافيزيقية والبلاغية والجمالية للعصر. تسمى جوليا كريستيفا هذه المقاربة سرورية إنتاج المفاهيم والنظريات داخل التاريخ، عبر عملية تسميها التشابك *compactification*؛ أي لحظات ملء الثغرات في النظريات والعلوم، فقد كان على النظرية التوليدية، لكي تستثمر مفهوم البنية العميقة، أن تجرده من المحتويات السيكلوجية وأن تحوله إلى مفهوم صوري يفسر بموجب عمليات خوارزمية تضبط اشتقاق البنيات اللسانية. ومن ذلك أيضا إفراغ مفهوم الفطرية من محتوياته الميتافيزيقية التي اشتغل بها على امتداد تاريخ الفكر الفلسفي، كي يتحول مع تطور علم الأحياء إلى مفهوم وراثي. تقول كريستيفا في حديثها عن إبستمولوجيا لا وضعية: «على الإبستمولوجيا أن تهتم بتكوين الأجهزة النظرية بالنظر إلى التاريخ والذات (المجتمع والإيديولوجيا)، وهكذا نحصل على تصور للإبستمولوجيا يتجاوز الإطارات الوضعية ليستنبط الشروط الواقعية أعني العلمية - الداخلية والاقتصادية (بمعنى اقتصاد الذات والتاريخ) لبلورة كل علم ملموس»⁽¹⁾.

ونعتبر معظم المفاهيم التي تتداولها العلوم ذات امتدادات في تاريخ الفكر الإنساني، فلكي يتخلص الفكر العلمي المعاصر من الرواسب الفلسفية والمحتويات اللاعقلانية لمفهوم السببية ومفهوم القانون، كان من اللازم حدوث ثورة في البناء المفاهيمي والنظري للفيزياء المعاصرة.

لكن كيف تنمذج هذه المفاهيم داخل اللسانيات؟ أي ما هو الوضع الصوري والمنطقي للمفاهيم الواصفة؟

تميز كريستيفا بين نوعين من النظريات: النظرية 1 والنظرية 2، بينما تنمذج النظرية الثانية مفاهيم وصفية معينة كالفونيم والمركب والجملة...، تدمج الأولى التعميمات الوصفية للثانية داخل نسق نظري يخصص

J, Kristeva; Les Epistémologies de la linguistique, p. 07 (1)

الطبيعة الرياضية للمفاهيم الأولية للنظرية 2 *les termes primitifs*. وتلاحظ كريستينا أن المفاهيم اللسانية القديمة (الجملة والمركب...) تدمج في النظريات اللسانية المعاصرة بعد إفراغها من محتويات غير قابلة للصورة؛ فنظام الأكسيومات الرياضية في اللسانيات التوليدية لا يسمح إلا بالمفاهيم المحددة خصائصها وشروط اشتغالها داخل المستوى الإبستمولوجي.

ما الذي يجعل النظريات اللسانية المعاصرة كافية من الناحية التفسيرية إذن؟

إذا كانت النظرية 1 والنظرية 2 لا تكفي للاستدلال على الواقعية النفسية للنماذج اللسانية، كيف نعرف أن نظرية ما تطابق الواقع النفسي للمتكلم/المستمع؟

تلجأ اللسانيات إلى معطيات، تشكل ما يعرف في الأدبيات الإبستمولوجية بالأساس التفسيري للنظرية *la base explicative*، وهي معطيات مستمدة من العلوم المجاورة كعلم النفس وعلم الأعصاب - البيولوجي... وذلك ما يشدد عليه تشومسكي في أكثر من سياق بالقول⁽¹⁾: إننا لن نفهم القدرة اللغوية إلا في علاقة مع علم نفس يدرس أنساقاً متنوعة للمعارف والاعتقادات الإنسانية.

تتم إبستمولوجيا اللسانيات، علاوة على تداخلاتها مع مختلف الحقول المعرفية المتصلة بها، والتي تسهم في سيرورة تكوينها كعلم، بمسألة التمييز بين مستويات التحليل اللساني (التركيبية والدلالية والصوتي الصرفي)، فالسؤال عما إذا كان هذا التمييز كلياً، يفضي باللساني إلى تقصي معطيات ونتائج اللسانيات

(1) ينظر على سبيل المثال لا حصر:

- N.Chomsky, Rules and Representation.

النفسية...⁽¹⁾ وقد استطاعت النظرية التوليدية أن تجعل منها مستويات متمفصلة *Articulé* رياضيا ومنطقيا، حيث إن العلاقة بين المستويات اللسانية مسألة تجريبية تؤدي إلى تنبؤات مختلفة حول طبيعة اللغات الطبيعية، من ذلك العلاقة بين البنية العميقة أو البنية السطحية والمكون الدلالي وعلاقة التحويلات بالبنية العميقة في النماذج التوليدية الأولى.

كيف تنتج المفاهيم والنظريات في اللسانيات؟

إن هذه العملية متمفصلة بشكل مزدوج؛ بحيث يتم الاعتماد، من جهة، على القوة الصورية للنظريات، ومن جهة أخرى، على نظام الصورنات المنطقية - الرياضية، لذلك لم يستطع هامبولت *Humboldt* أن يصورن مفهوم الإبداعية اللغوية في إطار "التكرارية"، فوظيفة الرياضيات والمنطق صورنة المفاهيم اللسانية الحدسية.

إن التقانة الصورية ليست مقصودة لذاتها في النحو التوليدي، فقيمتها مستمدة من قدرتها على إمداد اللساني بالوسائل الصورية الكفيلة باختزال تعقيد أدوات وصف اللغات الطبيعية وتنوعها، إلى مبادئ أولية ذات كفاية تفسيرية. ويتغيا تطوير التقانة الصورية في النماذج التوليدية تغطية معطيات لسانية جديدة بآليات وصفية وتفسيرية أكفى من الناحية الإجرائية، علاوة على اختزال آليات

(1) لا يتعلم الطفل في إطار النظرية التوليدية المستويات اللسانية، لأنها تشكل جزءا من النحو الكلي الفطري، فملكة الطفل مجهزة بشكل قبلي بتصميم النحو، كما أن المبادئ والقيود العامة للمستوى اللساني مبادئ كلية، ويبقى مجال البحث مفتوحا حول خصائص المستوى اللساني التي تنتج عن تثبيت الوسائط أو عن التعلم. ويرى تشومسكي أن الخصائص اللسانية للمستويات التمثيلية ذات طبيعة وجائية؛ فهي ليست خصائص داخلية معزولة عن الشروط التي تضعها أنساق معرفية خارجية تتفاعل مع الجهاز النحوي، وإنما تعد نتاج قيود خارجية ترتبط بالملكات المعرفية التي تتفاعل مع الملكة اللغوية.

الوصف إلى مبادئ أولية من أجل بلوغ الكفاية التفسيرية التي تفضي إلى تفسير ميكانزمات الاكتساب اللغوي بموجب مبادئ وقيود بسيطة، فالتحولات الكبرى التي شهدتها الصورنات التوليدية منذ بداية النموذج المعياري (1965م) حتى البرنامج الأدنوي (1992 وما بعدها) عززت القوة التفسيرية للنظرية التوليدية لتفتح آفاقاً جديدة لدراسة تطور الملكة اللغوية وتفاعلها مع ملكات الذهن/الدماغ، ولقد ظلت هذه الآفاق تشكل خلفية معرفية تحرك مسار البحث في البردايم التوليدي منذ بدايته⁽¹⁾.

تصوغ كريستينا مجموعة من القضايا التي على كل إبستمولوجيا للسانيات أن تجيب عنها وأهمها:

أ. حدود استعمال اللسانيات كنموذج لدراسة الظواهر في العلوم الإنسانية، هل يمكن لعلم النفس أن يستفيد منها؟ وينبغي أن نعكس السؤال لسائل العلاقات الممكنة بين اللسانيات وعلم النفس والمنطق والرياضيات؛

ب. البحث عن منهج لحصر إبستمولوجيا اللسانيات وتمييزها عن الإبستمولوجيات الوضعية، فهي تسائل من موقعها الخاص علاقة النظرية بالشروط الواقعية لتشكلها: الشروط السوسيو تاريخية والذاتية والداخلية، فهي نظرية للإنتاجات النوعية للمفاهيم والنظريات العلمية، وهي إذ تؤمن بالعلم كممارسة وسيرورة ينبغي أن تكون جدلية لتقطع مع الإبستمولوجيا الوضعية والعلموية.

في اعتقادنا لا يمكن فهم خصوصية الإبستمولوجيا الجدلية عند كريستينا إلا من خلال موضوعة فكرها داخل تقليد فلسفي فرنسي يضم كلا من دريدا *Derrida* وفوكو *Foucault* وسولر *Sollers*

(1) N.Chomsky, M.D. Hauser, W.T. fitch, Appendix, the minimalist program, p. 6.

وبارت *Barthes*، أي داخل نسق فلسفي تشتغل في إطاره جل الأنساق الفلسفية لعقد الستينيات في فرنسا والذي تميز بخصوصيات منها:

أ. الانفتاح على مناهج تحليلية مغايرة لأفق المقاربات التقليدية، كالماركسية والتحليل النفسي والبنوية واللسانيات؛

ب. الدفع بالتوجه الماركسي إلى أقصى حدوده للاشتغال على ممارسات دالة، مع إعادة قراءة جديدة للماركسية نفسها وإفراغها من كل تأويل يمكن أن يكون قد لحقها عبر سيرورة تمثلها في المذاهب والعقائد المختلفة، ولم تخف كريستيفا هذا التوجه في الأعداد الأولى من مجلة *تل كل*؛

ج. الاقتناع بإجرائية مقولات ومنهج التفكير الماركسي دفعها إلى جعل الدلائليات علما ينقد نفسه باستمرار وعلمنا ناقدا للإيديولوجيات، وإلى استبدال مقولة العلم بالسيرورات العلمية والأدب بالممارسة الدالة. ولا يمكن للعين أن تخطئ في استقراءها لهذا التوجه داخل كتاباتها الإبستمولوجية ومنها المقال المشار إليه أعلاه، أن العلم سيرورة تكوينية مستمرة تخضع لإواليات فك التشابك *decompactification* والتشابك *compactification*، وهكذا يجب على اللسانيات أن تستدرج إلى حقلها التداوليات وعلم النفس للإمساك بلحظة الذات داخل عملية إنتاج الدليل، وعلى إبستمولوجيا اللسانيات الجدلية أن تعين المواقع النظرية التي يمكن لهذه العلوم أن تحتلها داخل النماذج والصورنات اللسانية، إنها مواضع الذات المتكلمية في كل من اللسان والكلام⁽¹⁾؛

(1) J. Kristeva, Les épistémologies de la linguistique.

ذ. في سياق التقليد الفلسفي أعلاه نعثر على قراءة دالة لـ *سوسير* من لدن *بارت Barthes* في كتابه (*إمبراطورية العلامات*)، حيث يبحث *بارت* عن الأصول المعرفية للمفاهيم السوسيرية كالدليل الاعتباطي والنسق والنظام واللسان كظاهرة اجتماعية، ويعيد قراءة السياق المعرفي للعصر الذي أنتج فيه *سوسير* أفكاره، وهكذا نلاحظ باللموس تأثير *سوسير* بعلم الاقتصاد وعلم الاجتماع وعلم التشريع وكذلك الانقلابات العلمية في سياق نهاية القرن 19 وبداية القرن 20. ومن ثمة على ابستمولوجيا اللسانيات أن تستفيد من التوجهات التحليلية السابقة في:

● الكشف عن الأصول المعرفية المختلفة التي تنبثق منها المفاهيم الواصفة؛ إذ يستعمل *بارت* اللسانيات تلك المفاهيم دون أن يتساءل عن الخطابات التي اشتغلت في سياقها، ومن ثمة معرفة كيفية هجرة مفاهيم *سوسير* لحقول نظرية معينة كي تستثمر في حقول أخرى. فالملاحظ أن المفاهيم التي توظفها اللسانيات مقترضة من مجالات معرفية كالرياضيات والمنطق وعلم الأحياء: كمفهوم النسق ومفهوم التكرارية ومفهوم التبعية للسياق ومفهوم الحاجز ومفهوم السلوكية...

يندرج اقتراض المفاهيم ضمن سيرورة عامة تنطبق على مجمل الممارسات العلمية يصطلح عليها بظاهرة انتشار المفاهيم أو المفاهيم الرحالة من علم إلى آخر⁽¹⁾، فمفاهيم مثل السببية

(1) حاول كل من *دانيال أندلر Daniel Andler* و*فاكو لارجو Fagot Largeault* و*سان سيرنان Saint Sernin* رصد مسارات تحول ثلاث مفاهيم عبرية transversaux في منظومة العلوم المعاصرة مثل الفيزياء وعلم الأحياء والعلوم الإنسانية، يتعلق الأمر بمفهوم السببية ومفهوم الانبثاق emergence

والقانون والمعايير والسلوك والكفاية تتداول في منظومات علمية متعددة، ويخضع تداول المفاهيم بحسب ستينغر *Stengers* إلى قانونين: قانون الاقتناص *La loi de capture* وبموجبه تعيد المنظومة العلمية المقتنصة لمفهوم ما من علم مجاور صياغة هذا المفهوم وبناءه حتى يتلاءم وأسسها المعرفية والفلسفية، ومثال ذلك مفهوم السببية الذي لا يستعمل في الفيزياء وعلم الأحياء والعلوم الاجتماعية بالدلالة نفسها، ويمكن أن تتحول دلالة المفاهيم داخل الإطار العلمي نفسه، فمفهوم المادة في نظرية الكوانتوم يختلف محتواه عن توظيفه في الفيزياء الكلاسيكية، وكذلك مفهوم الكتلة في النظرية النسبية، وقس على ذلك مفاهيم أسهمت في تطور اللسانيات مثل مفهوم التجريد والتفسير والكفاية والنمذجة والروايات الاختبارية... أما القانون الثاني فيعرف بقانون التصلب *La loi de durcissement* الذي يسهم في إنضاج العلم الناشئ، فكل علم بلغ درجة متقدمة من العلمية، كما هو الشأن بالنسبة إلى الفيزياء، تصير مفاهيمه نموذجاً لعلوم في طور التشكل وتوسع نحو إنضاج بنائها في مختلف مراحل الصياغة العلمية، من مرحلة بناء الفرضيات إلى مرحلة الصياغة الاستدلالية. وكلما تقدم العلم إلا

ومفهوم الشكل *form*، وأهم ما خلص إليه الباحثون في دراستهم للمفاهيم الأنفة أن بنية المفاهيم المدروسة قد خضعت في تاريخ العلوم لتحويلات وتشعبات في بنيتها، كما أن طرائق ومناهج دراستها واستعمالها كأدوات للبحث قد تطورت بشكل ملحوظ. فمفهوم السببية مثلاً كأداة إجرائية ومسلمة فلسفية في الأبحاث العلمية خضع لتشذيب وتدقيق في دلالاته وآليات أجرأته في وصف وتفسير بنيات موضوعات العلم.

Daniel Andler, Anne Fagot, Largeault Bertrand Saint Sernin, philosophie des sciences p. 938.

وازدادت مفاهيمه دقة وتحددت مضامينها الدلالية، وترابطت ضمن نسق أكسيومي، حيث يمكن اشتقاق مفهوم من مفهوم آخر؛ لأن النظرية أصبحت نسقا استنباطيا تنتظم في إطاره المسلمات والفرضيات والمفاهيم⁽¹⁾.

— استند كل من ميشيل فوكو *M. Foucault* وجان كلود شوفالييه *J. C. Chevalier* على منهج الإبستمولوجيا الجدلية، وهكذا حاول الأول تتبع بناء المفاهيم النحوية في القرن 17 و18؛ إذ لاحظ أن بعض المفاهيم كالنظام التركيبي الطبيعي والمفعول به (الذي أدخله بوزي في القرن 18)، كانت قادرة على الاندماج في المنظومة المفاهيمية لنحو بور رويال *Port-Royal* لكن بعض المفاهيم الأخرى كالقيمة التعبيرية للأصوات أو انتظام تحول الحروف... كانت عاجزة عن الانسجام مع منظومة المفاهيم التي اعتمدها *Lancelot* و *Arnould*⁽²⁾؛ أي أن النسق النظري لم يكن مهياً سلفاً لاستيعابها، فالأنساق الاصطلاحية أجهزة نظامية، تلعب فيها النظريات دور المصفاة، فلكي تحتل المفاهيم مواقع في الأبنية النظرية ينبغي أن تنتظم في الإطار الفلسفي والتصوري للنظرية، وأن تنسج نظاماً علائقياً يتسم بالاتساق والتماسك مع الشبكة المفاهيمية العامة للنظرية. وفي السياق نفسه حاول *لنصلو و آرنولد* ربط الجهاز المفاهيمي للنحو العام بالعلم العام للنظام مع الجبر الديكارتي، لاستجلاء العلاقة بين التحليل الفلسفي للتمثيل ونظرية الإشارات من جهة، وقضايا التاريخ الطبيعي ومنهجه في التمييز والتصنيف من جهة أخرى.

(1) E. Stengers, les concepts nomades d'une science à l'autre.

(ضمن: مجلة المناظرة السنة الأولى العدد الأول 1989، ص ص 137 - 139).

(2) Grammaire generale et raisonnée de Port-Royal.

2.3.3. رودولف بوطا: الإستمولوجيا الوضعية:

ارتبط اسم رودولف بوطا *R. Botha* بمسار الدرس التوليدي، في محاولة جادة لاقتناص الآليات الإستمولوجية والاستدلالية التي تشتغل بها النظرية التوليدية قصد تقويمها بواسطة منهج القياس *Méthode de syllogisme*، المتبع في العلوم الصلبة لضبط الصرامة المنطقية الداخلية للاستدلالات الصورية ومراقبتها. وتأسيسا على ذلك، يمكن التمييز بين لحظتين في إنتاجات بوطا:

أ. لحظة تقويم الاستدلالات في النماذج الأولى للنظرية التوليدية على وجه التحديد، حيث يسائل هنا آلية التفسير المتبعة في الاستدلالات الذهنية *Mentaliste*، والاكتشافية *Heuristique*، للنحو التوليدي؛

ب. لحظة متابعة تطورات النظرية التوليدية مع نموذج الربط العاملي في إطار ما يدعى بـ الأسلوب الغاليلي في البحث اللساني، ويحاول ربط خطوات الاستدلال والدفاع عن النظريات المهددة عند كل من غاليلي وتشومسكي. ويمكن تلخيص هذه اللحظات في الكتابات الآتية:

- *the Function of the lexicon in transformational generative grammar 1968.*
- *the Methodological status of grammatical argumentation 1970.*
- *Methodological Aspects of transformational generative phonology 1971.*
- *B. patterns of non demonstrative inference in generative grammar 1971.*
- *On the Galielean style, 1982.*

1.2.3.3. الوضع الميتودولوجي للدليل الخارجي

في اللسانيات التوليدية:

تفرز النظرية التوليدية مجموعة من الحجج لتدعيم فرضية نحوية معينة حول قدرة متكلم مستمع في لغة معينة، أو حول القدرة اللغوية البشرية، وهذه الحجج يمكن أن نميز فيها بين:

أ. حجج داخلية؛

ب. حجج خارجية.

تحتوي الحجة الداخلية كل الحدوس اللغوية لتكلم - مستمع فعلي للغة معينة، وهذه الحجج يمكن للساني أن يستند إليها في براهينه اللسانية لتدعيم تعميم أو قاعدة لسانية ما، وتعرف بـ "المعطيات اللسانية الأولية". أما الحجة الخارجية فتحتوي كل المعطيات التي لا تنتمي ضمنا إلى اللغة: كالمظاهر التطورية أو اللهجية أو النفس - العصبية.

تحتل هذه المعطيات أهمية بارزة في النحو التوليدي ويمكن البرهنة على ذلك من خلال الكتابات التالية:

أ. حاول كل من كيبارسكي *Kiparsky* وتشومسكي *Chomsky* وهال *Halle* وبوسطال *Postal* وليكوف *Lakoff*، الاعتماد على مظاهر دياكرونية لتدعيم فرضية نحوية معينة؛

ب. اعتمد بوسطال على معطيات علم النفس - العصبي للاحتفاظ بفرضيات لسانية تمس الجانب الذهني؛

ج. استند طومسن *Thompson* واليوت *Eliott* إلى الاختلافات اللهجية من أجل الغاية نفسها؛

د. استثمار الظواهر المتصلة باكتساب اللغة عند الطفل ذات الدلالة في البحث اللساني؛

يتساءل بوطا عن الأدوار والوظائف الميتودولوجية المسندة للحجج الخارجية في البحث اللساني السانكروني. ولعل أهم الإشكالات التي يطرحها هذا الاستدلال:

● ما هي المشاكل المنهجية (الميتودولوجية) التي تسم الاستدلال اللساني في استعماله للحجج الخارجية؟ وما هي وظائفها وأدوارها في النظرية اللسانية؟

● لماذا يلجأ اللساني للحجة الخارجية، ولا يكفي بالمعطيات اللسانية الأولية لبناء الفرضيات اللسانية؟ وهل بالإمكان إلغاء دور المعطيات اللسانية الثانوية في بناء النظريات اللسانية؟

الإجابة عن السؤال الثاني تقتضي منا حصر أدوار الحجج الخارجية في:

- حجج إيجابية ندعم بها الفرضيات اللسانية الذهنية، وتعد بمثابة الأساس التفسيري للنظرية؛

- حجج سلبية تبطل وتلغي فرضيات لسانية ذهنية.

إن الحججتين كليهما، في نظر بوطا، تعتبران غير برهانتين، لأنهما لا تستجيبان للطرق القياسية المتبعة في العلوم الصلبة، والقيود الموضوعية على التفسير والاستنباط؛ لأن النتيجة التي نصل إليها في القياس مثبتة انطلاقاً من القضايا البرهانية السابقة، والتي تؤسس عليها النتيجة، فالتفسير هنا داخلي بالنظر إلى المقدمات الأولى التي تبنى عليها النظرية، فالنظرية هنا نظام أكسيومي يفسر بعضه البعض الآخر بالنظر إلى الانسجام الداخلي لمقدماته ونتائجه؛ فالنتيجة، كما يقول بوطا، لا تمتلك محتوى غير موجود أصلاً في المقدمات المنطقية، أما الاستدلالات غير البرهانية، فهي تحرق هذه القاعدة المنطقية؛ لأن محتوى نتائجها غير مرتبط بمحتوى مقدماتها، ولذلك يعتبر الاستدلالات غير البرهانية (في

النحو التوليدي مثلا) غير محترمة لشروط الصرامة المنطقية، إذ يمكن اختزالها في المعادلة المنطقية (المنطقية) الآتية:

$$P \supset q$$

$$q \therefore P$$

مضمون هذه المعادلة، التي تدعى في الأدبيات المنطقية بـ الاختزال الرجعي *réduction régressive* أن الاستدلال يبدأ بالنتيجة المعروفة وغير المبرهن عليها، ليصل إلى المقدمة التي عليها أن تفسر النتيجة، وإذا استبدلنا أطراف المعادلة بمفاهيم لسانية، نقول إن اللساني التوليدي ينطلق من فرضية لسانية، ويحاول البرهنة عليها أو تفسيرها في حقول معرفية لا تتضمنها اللسانيات في ما صدقها أو مفهومها. والنتيجة (P) تفاضل بين فرضية تفسيرية تحتفظ بفرضية من بين فرضيات متعددة، فاللساني التوليدي لا يعرف أي الفرضيات وارد لتفسير تقويم الأنحاء أو اكتساب اللغة، ودور النتيجة أو المعطيات التي يحصل عليها من مجالات محاكاة للغة، أن تمده بمعطيات تفسر أي الفرضيات وارد بالنسبة إلى النظرية اللسانية.

$$P \supset q$$

$$P \therefore q$$

وإذا سلك اللساني طريقا معكوسا في الاستدلال؛ أي أن يضع فرضية لسانية عامة حول بنية اللغات الطبيعية، ثم يحاول الاستدلال على ملاءمة هذه الفرضية للغة الطبيعية عن طريق إجراءات تحليلية على لغات خاصة (الإنجليزية، الفرنسية، العربية...)، ليصل في نهاية المطاف إلى نتيجة تؤكد المقدمة (الفرضية المنطلق منها)، فإنه في هذه الحالة تعد خطوات الاستدلال الداخلية مسلكا استدلاليا وقياسا سليما للعبور نحو النتيجة، وهذا يعني أن النتيجة تستلزمها المقدمة ومحتواها العام متضمن

فيها، ولكنها قد تتضمن محتوى جديدا لا يحافظ على قيمة صدق مقدماتها، أو تستنتج من مقدمات أخرى غير مصرح بها.

إن الإشكال في النظرية التوليدية يكمن في معرفة كيفية بناء معيار لتحديد ما إذا كانت الأنحاء التوليدية ذوات واقع نفسي؛ أي ما إذا كان نسق القواعد النحوية يوازيه نسق مستبطن من قبل المتكلم - المستمع للغة معينة.

لقد اقترحت حلول متنوعة بهذا الصدد، ومن ذلك الحل الذي اقترحه كيبارسكي *Kiparsky* الذي يكمن في اللجوء إلى المعطيات الدياكرونية المتصلة بالتغيرات اللسانية لفحص نسق القواعد اللسانية ومن بينها مستويات التمثيل ومواضع الكتابة بالمعقوفات. فإذا كانت الصورنات في اللسانيات تستجيب لميكانيزمات التغير اللساني دون أن تشوش على النسق الداخلي للنماذج كانت النظريات التي يبنها اللساني التوليدي ذات واقعية نفسية، فالتغيرات اللسانية بمثابة الحجة الخارجية على انسجام النظريات اللسانية وواقعيتها النفسية؛ لأن الميكانيزم النظري في النحو التوليدي المتعلق بالتغيرات اللسانية يتنبأ بتحويلات صوتية في اللغات الطبيعية، فإذا تأكدت هذه التنبؤات بواسطة دراسة فعلية للغة طبيعية ما، كان الميكانيزم النظري أو الصوري ذا واقعية نفسية، ولكن القياس المنطقي المعبر عن هذه القضية لا يستجيب لشروط الصرامة المنطقية؛ لأنه يتضمن عنصرا جديدا لا تحتويه المقدمات والنتائج.

$$P \supset q$$

$$\sim q$$

$$\therefore \sim P$$

مفاد هذه المعادلة أن أساليب التحليل في الصوتية تقوم بتنبؤات

حول التغيرات في اللغات الطبيعية، هذه التنبؤات (q) ليست صحيحة (q) إذن الميكانيزم النظري ($\sim P$)، ليس له واقع نفسي موازي (r) فظهور (r) كعنصر غير متضمن في المقدمة والنتيجة يجعل من كل استدلال في النظرية التوليدية استدلالاً غير برهاني.

يعزى هذا الاختلاف في نظرنا إلى الظواهر التي تحيل عليها المقدمات والنتيجة على التوالي؛ لأن المقدمات تحيل على التحولات اللسانية وهي مسألة دياكرونية، أما النتيجة فمجالها الإحالي سانكروني؛ أي القدرة اللغوية لتكلم - مستمع.

يسمى هذا التحول في المنطق "بالنقلة النوعية"، والثغرة المنطقية في النظرية التوليدية تتمثل في كونها لا تفسر لماذا تعتبر المعطيات الدياكرونية أو النفس - العصبية... واردة لتقويم الفرضيات اللسانية الذهنية. وإلى أي حد نعتبر نظرية صوتية صالحة من جهة التنبؤ بالمعطيات اللسانية وتحولاتها كافية لتستعمل من أجل الاستدلال على صحة نظرية وصفية وتفسيرية حول قدرة المتكلم - المستمع؟، فالنظرية التوليدية لا تميز تمييزاً ميتودولوجياً بين التنبؤ والوصف؛ إذ ليست كل نظرية تقوم بتنبؤات جيدة نظرية وصفية لائقة، بل إن تاريخ العلوم يشهد على ضرورة إقامة هذا التمييز. والمسلك السليم هو: «بما أن الأنحاء مصاغة في إطار نظرية لسانية عامة، شكلها ومحتواها محددان بواسطة المبادئ النظرية ومواضيعات الكتابة المدججة في النظرية العامة، فإن هذا يستلزم إبطال مفعول المعطيات الخارجية في تقويمها للأنحاء؛ لأن الأنحاء تقوم عبر الميكانيزمات التحليلية والصورية للنظرية العامة»⁽¹⁾.

R.P. Botha, Le statut méthodologique de la preuve linguistique (1) externe en grammaire générative, p. 85.

خلافاً لمواضع التقليد العلمي الذي يستدل على ورود دليل خارجي انطلاقاً من التجربة - لأن تقويم الفرضيات ودحضها مسألة تجريبية - يؤكد بوطا على ضرورة تقييد الاستدلال اللساني ببرنامج محدد يقول بصدده: «على كل لساني يلجأ إلى معطيات تمس مظاهر لهجية، أو نفسية - عصبية أو مظاهر أخرى خارجة عن اللغة، ويستثمرها كحجج واردة لتقويم الفرضيات الذهنية والتي تختلف محتويات مقدماتها نوعياً عن محتويات المعطيات أعلاه، أن: 1 - يطور مقياس ميتودولوجي عام يبرهن به على ورود هذا الدليل الخارجي. 2 - يبين بواسطة هذا المقياس أن المعطيات الخارجية التي سيستعملها تشكل حجة واردة لتقويم الفرضيات. في حدود معرفتي لم يقدم النحاة التوليديون أية مساهمة لمعالجة القيود أعلاه بطريقة مرضية»⁽¹⁾.

فمما يدل على غياب أي مقياس استدلال في النظرية التوليدية، نجد عدم اعتمادها على نظرية محددة لحساب درجات ورود الحجج الخارجية، فالتوليدي يعتبر من الناحية الحدسية المعطيات الفيزيولوجية أو الإدراكية ذات دلالة في معالجة القدرة اللغوية، ولذلك يلغي جل المعطيات الأخرى؛ إذ في غياب مقياس للمفاضلة تكون النتائج التي تصل إليها اللسانيات التوليدية حول نسق القواعد المستبطن في ذهن المتكلم محط شك: تحت أي معيار يعتبر بوسطال معطيات علم الفيزيولوجيا والإدراك واردة في الاستدلال اللساني، واعتماداً على أي معيار يعتد كيبارسكي بالمعطيات التاريخية؟

يستعمل التوليديون الحجج الخارجية من أجل وظائف أخرى يمكن حصرها فيما يلي:

R.P. Botha, Le statut méthodologique de la preuve linguistique (1) externe en grammaire générative, p. 9.

أ. وظيفة توسيع حقل التفسير في النظرية العامة والأنحاء الخاصة؛
ب. إفراز دعامة نفسية صارمة للفرضيات اللسانية؛
ج. تعطي للنظرية اللسانية قدرة اكتشافية تتجاوز مجال الفرضيات اللسانية التطبيقية إلى مجال النظرية العامة.
فيما يتعلق بالوظيفة الأولى، تفضلُ نظرية تفسر المعطيات التجريبية ومعطيات لسانية خارجية، نظرية تعجز عن تفسيرها. فنحو كيارسكي التوليدي يمايز بين النظريات التي تحقق كفاية تفسيرية في مجال التغيرات الدياكرونية للغة، وبين النظريات التي لا تفسر تلك التحولات. إلا أن الوظيفة الأولى للدليل الخارجي تواجه عدة مشاكل ميتودولوجية يلخصها بوطا بقوله: «لا نعتبر معيار توسيع مجال التفسير وحده كافيا للمفاضلة بين الأنحاء، لماذا سيفضل هذا المعيار معايير أخرى كبساطة النظريات وإنتاجياتها الاكتشافية؟... فالنظرية يجب أن تكون أكثر من مجرد تلخيص محكم للمعطيات، وذلك حينما تعنى بوضع فرضيات حول ظواهر غير مألوفة في البحث العلمي أو غير معروفة فهي تمارس بذلك الوظيفة الفعلية للعلم باعتباره أداة فعالة لاكتشاف المعطيات»⁽¹⁾.

تلعب الحجج الخارجية، فيما يتعلق بالوظيفة الثانية، دورا أساسيا في الاحتفاظ بفرضية نحوية معينة؛ لأنها تؤدي إلى الاعتقاد بصحة الفرضية بين أطراف العشيرة العلمية، حتى في غياب وسائل موضوعية لاختبارها.

وأخيرا تدفع المعطيات الخارجية اللساني إلى اكتشاف المحتوى الفعلي لما يجب أن يكون عليه النحو والنظريات اللسانية؛ لأن العالم لا

(1) R.P. Botha, Le statut méthodologique de la preuve linguistique externe en grammaire générative, p. 9.

يملك قواعد توجيه صارمة ومنطقية لبناء الفرضيات، وإنما يصل إليها بواسطة الحدس العلمي، ومن ثمة تقييد المعطيات الخارجية شكل بناء الفرضيات اللسانية، من ذلك قادت الدراسات المنجزة حول العمليات الإنجازية في علم النفس اللغوي في السبعينات إلى أن التحويلات لا تملك واقعا نفسيا في دماغ المتكلم بلغة معينة، وأيضا إلى اعتبار قواعد إسناد النبر في اللغات الطبيعية ذات طبيعة سلوكية. لذلك يجب أن تعكس الأنحاء والنماذج اللسانية المتبناة هذه العمليات الذهنية في إطار نماذجها الصورية.

تعالج الإبستمولوجيا الوضعية لدى **رودولف بوطا** الوضع الاستدلالي للدليل الخارجي في اللسانيات التوليدية، وتحاول الإمساك بالثغرات الاستدلالية التي ينبغي للدارس التوليدي أن يعتد بها عند بناء الفرضيات اللسانية الذهنية، ومقاربة **بوطا** لا تنسحب إلا على النظريات التي تأخذ بافتراض الواقعية النفسية للنماذج النحوية، وهي بذلك لا تطول النظريات التي تعتبر اللسانيات جزءا من الرياضيات، لا جزءا من علم النفس كالنحو المركبي المعمم والنحو الواقعي.

تتصور هذه الإبستمولوجيا أن مشكل الأسبقية أو الفرعية لا يأخذ معناه العلمي والاستدلالي إلا في إطار خريطة إبستمولوجية، تكون فيها التعميمات الدالة بمثابة أوصاف داخلية، ويكون التفسير خارجيا، وهنا يتبين أن القول بخارجية مشكل من المشاكل يتحول إلى افتراض حول الخريطة الإبستمولوجية، حينها يكتمل الاستدلال عن واقع الظاهرة الداخلي (في اللسانيات) بالاستدلال عن واقعها الخارجي (في علم النفس وعلم الأعصاب وعلم الاجتماع...)، بل تتلازم النتائج حول واقع الظاهرة في الأصل والفرع (الداخل والخارج) بشكل يجعل أي تصور في الأصل مرتبطا بالتصور في

الفرع، وكذلك العكس⁽¹⁾. فالقول بالخارجية لا يخلق علاقة في اتجاه واحد، ومن هذه الجهة يرتبط الاستدلال في اللسانيات الآخذة بمفهوم الواقعية النفسية بالنتائج المحصل عليها في السيكو - لسانيات وكذلك العكس، وهذا ما تعبر عنه بريزنن *Bresnan* وكابلن *Kaplan* بالقول: «إن إشكال الواقعية ليس إشكالا فلسفيا أنطولوجيا، كما يعتقد تشومسكي (أي معرفة هل البناءات النظرية تقابلها عمليات وذوات ذهنية فعلية)، ولكن الإشكال علمي، وهو أن هذه البناءات بإمكانها أن توحد نتائج البحث اللساني والنفس - لساني ومعالجة المعلومات في الإعلاميات، لتقدم صورة نموذج الإنجاز اللغوي الذي يأخذ بافتراض القدرة»⁽²⁾.

يندرج هذا الطرح ضمن التصور الإدماجي الذي يطبع مسار المعرفة اللسانية المعاصرة، بحيث تغدو اللسانيات، بموجبه، ملتقى وفضاء عبور تتقاطع فيه مختلف التخصصات المعرفية مثل علم النفس وعلم الأحياء والمنطق والرياضيات وعلم الأعصاب؛ بحيث لا شيء يمنع أن تستقل جزئيا مجموعة من العلوم بنماذجها وتقنياتها التجريبية، لكن هذا الاستقلال لا يفضي بالضرورة إلى قطيعة بين منظومة التخصصات العلمية؛ إذ قد تتقاسم مجموعة من العلوم قضايا محددة تقاربها من منطلقات مختلفة، وقد يحدث أن تتوحد على مستوى النتائج التي تصل إليها، كما قد يحدث هذا التوحد على مستوى البردايم الذي تتبناه، وتكمن إشكالية العلم في كيفية تأويل النتائج المشتركة التي يصل إليها العلماء في ظل تخصصات علمية متميزة؛ إذ من المفروض أن يكون

(1) عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية، ج 2، ص 184.

(2) نفسه، ج 1، ص 49.

العالم على استعداد دائم لمنح معنى للنتائج التي يبلغها العلماء في التخصصات المجاورة ذات الدلالة في حقله العلمي.

لقد أسهم المد التقاطعي بين الاختصاصات العلمية في إنضاج مسار الصورة والنمذجة اللسانية من خلال تقاطع اللسانيات والعلوم الصورية مثل المنطق والرياضيات ليمنح بذلك مضمونا جديدا لعلمية اللسانيات، هذا المضمون الذي اكتسح الثورة اللسانية المعاصرة واعتبر ملمحا مميذا لها عن الأنحاء التقليدية، وامتدت هذه الثورة إلى مجموعة من المفاهيم التي اخترقت اللسانيات بدلالة ابستمولوجية جديدة تستمد أسسها الفلسفية من العلوم المعاصرة مثل: مفهوم التجريب وروايز الكفاية والتنبؤ والتعميم ومستويات التفسير والاستدلال. ولا يمكن أن نكتفي بربط نضج اللسانيات بمستوى الصورنات الدقيقة دون أن نسقط في تصور اختزالي، فالنضج مقرون أيضا بتطور محاور الاستدلال والمجالات الاستكشافية الجديدة التي بدأت اللسانيات تدخل غمارها مثل تطور الملكة اللغوية وخصائصها وهندستها وتفاعلها مع بقية الملكات المعرفية في الدماغ، ونضج اللسانيات في مستوى آخر من مستويات التحليل مقرون بعدد البردايمات العلمية التي تمثل أطرا استدلالية تضم إلى شعابها مجموعات علمية، ففي اللسانيات المعرفية نجد البردايم الحاسوبية والبردايم الاقتراني يتنافسان على صياغة افتراضات وتفسيرات لسيرورة معالجة المعلومات في الدماغ، مثلما يتنافسان على مستوى روايز التجريب، ويمتد هذا التخصيص نحو الأنحاء المعاصرة فالنحو التوليدي والنحو المعجمي الوظيفي والنحو المركبي المعمم والنحو العلاقي لا تمثل بردايما واحدا، فالاختلاف بينها يبقى واردا على مستوى الأسس وتصميم النحو والنمذجة ومستويات التمثيل...

تناول الابستمولوجيا الوضعية بالدرس والتحليل، ما تركته
الابستمولوجيا الجدلية في الظل، نعي تحديدا قوالب الاستدلال
والبراهين في اللسانيات النظرية، ولذلك يصح أن تنعت
بـ الابستمولوجيا العلموية، لأنها تقن النشاط العلمي بمعايير كلية
تضبط كفاية قواعد الاستدلال والقياس في كل الممارسات العلمية:
سواء أكانت لسانيات أم غير لسانيات.

أثرت طروحات بوطا تأثيرا واضحا في الأوساط العلمية، فمباشرة
بعد ترجمة مقاله إلى اللغة الفرنسية، أخذ بعض التوليديين الفرنسيين
كنيكولا روفي *N. Ruwet* وجان كلود ميلنر *J. C. Milner* وإيف
بولوك *Y. Pollock* يشككون في النواة الصلبة للبرنامج التوليدي، أي
أن تكون اللسانيات فرعا من علم النفس أو علم الأحياء، لتصبح هذه
الحقول العلمية (علم النفس وعلم الأحياء) إبستمولوجيا جهوية، بالمعنى
الباشلاري (غاستون باشلار) في إطار اللسانيات النظرية، ونعني
بالإبستمولوجيا الجهوية في هذا السياق الامتداد والتحديد الجهوي
للبردايم، أي أن ننقل برديما من إطار نظري إلى إطار نظري آخر، لكن
لا نوظفه إلا في جهة محددة داخل النظرية، فالبردايم لا يمتد إلى جميع
مكونات النسق النظري، ونصطلح على هذه الظاهرة بـ تشابك
البردايمات وهي ظاهرة شائعة في إطار علمي أصبح يشهد تقاطعا
وتداخلا بين التخصصات العلمية. يقول ميلنر *Milner*: «لماذا تحتاج
اللسانيات لتحقيق مشروعيتها وصرامتها العلمية إلى برنامج العلوم
الصلبة (...)، لِمَ لا تكفي بموضوعها؟ من ثمة شكك في قدرة
العلوم الصلبة على حل معضلة الخصائص اللسانية المجردة في علاقتها
بخصائص الشفرة الوراثية للدماغ... فإلى حد الآن يبدو لنا أن
أساليب البرهنة والدحض المتبعة من لدن التوليديين لا ترتبط بما

يجري في علم أعصاب الدماغ أو علم الأحياء.. فالشفرة الوراثية للعضو المتعلق باللغة والأعضاء المتصلة به تمتلك منطقتها الخاص والتي لا وجود لعلاقة تربطها بمنطق بناء المبرهنات والبديهيات الكلية في اللسانيات ما دامت اللسانيات تسلك مسلك الأساليب المتبعة في العلوم الصلبة والمتعلقة بالمفاضلة بين النظريات ودحضها»⁽¹⁾.

يعكس النص النزعة التشكيكية التي سادت بعض الأوساط اللسانية، وهي نزعة شككت في منطلقات النحو التوليدي التي تعتبر اللسانيات فرعاً من فروع علم النفس وشعبة من شعبه، ومن ممثلي هذا الطرح بيفر *Bever* وكابلان *kaplan* وبريزنن *Bresnan*⁽²⁾.

فبالنسبة إلى بيفر *Bever* لا يمكن للاختبارات النفسية أن تبين الكفاية النفسية⁽³⁾ للأوصاف اللغوية، ولا يمكنها البرهنة على عدم كفايتها، وأقصى ما يمكن بلوغه من خلال الأبحاث النفسية، هو رصد الإنجاز اللغوي، في حين يظل رصد القدرة اللغوية أمراً بعيد المنال، وبذلك يتبنى أصحاب هذا الطرح قلباً منهجياً لمشكل الأسبقية، فبدل الانطلاق من القدرة نحو الإنجاز ينبغي أن نسلك طريقاً معكوساً.

أما بريزنن فقد احتفظت بمفهوم القدرة، واستبعدت الطرح الفطري؛ فمفهوم القدرة مفهوم تجريدي، يسمح بتوحيد انشغالات

(1) J.C. Milner, *Ordres et Raisons de la langue*, p. 302.

(2) J.W bresnan, *the mental representations of grammatical relations...*

(3) خلافاً لتصوير بيفر يدافع سميت عن إمكانية اعتماد ثلاثة مجالات استدلالية لروز الكفاية النفسية للأنحاء، وهي على النحو الآتي:

- مجال المعالجة اللسانية *language processing*؛

مجال اكتساب اللغة *language acquisition*؛

مجال الأمراض اللغوية *language pathology*

N, Smith Chomsky ideas and ideals, pp. 95-131.

علماء النفس واللسانيين المشتغلين بالذكاء الاصطناعي، وفي هذا السياق يجب التخلي عن الطرح الأنطولوجي؛ أي ما إذا كانت الأوصاف النحوية تملك مقابلا ذهنيا أو لا، وذلك لصالح الطرح الإستمولوجي، الذي أصبح بموجبه القدرة فرضية عمل⁽¹⁾ ثمرة توحد فريقا علميا

(1) يصب في هذا الاتجاه تصور سوران الذي اعتبر أن تشومسكي ظل متأرجحا في فترة الخمسينيات والستينيات بين تحديدين مختلفين لمفهوم نسق القواعد ومبادئ القدرة اللغوية للمتكلم. يسمي التصور الأول: التصور الأداتي instrumentalism ويعني به أن الآلة الواصفة التي يبنها اللساني عبارة عن نسق قواعد توليدية منظمة خوارزمية تسمح بتوليد ما لانهاية له من المتواليات النحوية. أما التصور الثاني فيختزله في فرضية الواقعية النفسية للنحو. ويستدل سوران على أن هناك غموضا شاب الطرح التوليدي بخصوص العناصر والفرضيات التي يمكن اعتبارها مجرد مواضع اصطلاحية ونظرية تستعمل كأدوات إجرائية وميتودولوجية لاكتشاف الكليات اللغوية؛ أي مجرد بناءات نظرية لا تملك مقابلا أنطولوجيا موازيا متشخصا في قدرة المتكلم، وعناصر النسق النحوي التي تمثل الخصائص المجردة للملكة اللغوية التي يستبطنها المتكلم المستمع المثالي. ويعتمد سوران في استدلاله على ضرورة الفصل بين التصور الأداتي والواقعي، على استنتاجات فلاسفة العلوم من أمثال هارمان harman بخصوص التمييز بين صدق النظرية وواقعيتها، ففي الممارسة العلمية قد لا نملك آلية واضحة تمكننا من ربط مظهر من مظاهر النظرية بالواقع الموصوف، بالرغم من أن كل الحجج ترجح صدق النظرية، مما يرغب العلماء على البحث عن صنف آخر من الحجج للبرهنة على أنطولوجية الكيانات النظرية المتبناة، ومدى مطابقتها للواقع الفيزيائي الموصوف.

Pieter A. M. Seuren, Western linguistics an historical introduction, p. 253.

وفي السياق نفسه يرى بناصر البعزاتي أن التعارض بين الإستمولوجيا الأداتية والواقعية متأصل في تاريخ العلوم، فقد دافع رواد الفكر الفيزيائي المعاصر مثل كيبلر Kepler ونيوتن Newton وغاليلبي Galilee وإينشتاين Einstein عن الطرح الواقعي، بينما تبني إرنست ماخ الطرح الأداتي. يرى أصحاب التصور الأول (الواقعي) أن الممارسة العلمية تنمو في اتجاه

متعدد التخصصات يطرح ضمن انشغالاته العلمية آليات الإنتاج والفهم اللغوي. صحيح أن التيار التوليدي الرئيس لم يستطع أن يقدم الشيء الكثير بخصوص تعقيدات المعالجة الذهنية للغة كما ينجزها المتكلم في سياقات زمن الإنجاز الواقعي، لكنه وفر مجموعة من الوسائل الواصفة لمجموعة من البنيات المعقدة مثل علاقات التبعية في بنيات النقل وتركيب الصلات والمقولات الفارغة وظواهر الإثغار *gaping*، ووضع تحديا أمام الأبحاث في علم النفس اللغوي لشرح آليات اكتساب واستعمال هذه البنى.

ونجد مجموعة من الأعمال التي حافظت على أسس الطرح التوليدي، وضمنها افتراض القدرة، بحيث أعادت تكييف هذه الأسس في سياق التطورات التي تعرفها العلوم المعرفية بخصوص مسارات المعالجة الذهنية للغة، ونشير في هذا السياق إلى أعمال *جاكندوف Jakendof* الأخيرة وأعمال *بينكر Pinker*⁽¹⁾، ومن ثمة لا نرى مسوغا قويا يدعو لتبني الطرح التشكيكي في صيغته القوية مع *ميلنر وبيفر* أو في صيغته الضعيفة مع *بريرنن*.

وبالرجوع إلى المقاربة التي يقدمها *بوطا* حول حجية الدليل الخارجي نجد أنها تشكو من مجموعة من الثغرات نحصرها فيما يلي:

صياغة بناءات مفاهيمية ونماذج تفسيرية للعالم الواقعي ولبنيته المنظمة، بينما يدعي أصحاب التصور الثاني (الأداتي) أن العلم ينمو من خلال تطوير وسائل صالحة للبحث لا يمكنها ادعاء صياغة تفسير للواقع؛ لأن العلم لا يفسر الواقع الموضوعي، بقدر ما يعمل على إنشاء وقائع اصطناعية يبني عليها تجاربه.

للتوسع أكثر في هذا الموضوع، ينظر: بناصر البعزاتي، خصوبة المفاهيم في بناء المعرفة، ص ص 275 - 291.

(1) ينظر محمد غاليم بعض مهام اللسانيات في السياق المعرفي، ص ص 67 - 77.

أ. تستند إلى خلفية إبستمولوجية وضعية، تحصر تقويم الخطابات العلمية في سياق التبرير، وتغيب سياق الاكتشاف بلغة رايشنباخ *Reichenbach* فقيمة استدلال أو دليل «لا يمكن التعرف عليها من خلال بنيتها المنطقية وحدها... بل يجب اعتبار المضامين ومثانتها وقوتها النسبية... إن خاصية الصورية تصنف الاستدلال إلى صحيح وفساد، وهو تصنيف لا يقف عند أهمية المضامين في بناء الاستدلال وفي جعل المقدمة موجهة نحو الكشف عن نتيجة معينة. في حين أن الاستدلالات... تقبل تصنيفات متدرجة، بحكم ما تحدثه في الذهن من إغناء المعرفة ومراجعتها وتمتينها بالتدرج من خلال عمليات تهذيب وتشذيب لا تنتهي»⁽¹⁾.

إن المشكلة التي يطرحها بوطا تتعلق بورود *Pertinence* الدليل الخارجي ووثاقته في الاستدلال التفسيري. إن هذه الوثيقة لا تخصص بمعرفة الأساس الصوري الصحيح لاشتغال الدليل في الاستدلال اللساني؛ ذلك أن تاريخ العلوم يبين باللموس كيف أن الوثيقة والورود ترتبطان بأبعاد أخرى للاستدلال العلمي - لا يأبه لها بوطا - ومن بينها سعة الأفق ومعرفة تفاصيل المجال الذي يمارس فيه الاستدلال ومستويات وحدود تقاطعه مع مجالات معرفية أو علمية أخرى. فالبرنامج التوليدي يرسم إطارا استدلاليا تقاطعيا للسانيات، تتقاطع فيه مجموعة من العلوم مثل الأحيائيات والعلوم المعرفية والعصبية، فالاستدلال التفسيري جزء من الخريطة الإبستمولوجية المتعددة التخصصات للنظرية التوليدية التي تعتبر الملكة اللغوية نظاما معرفيا ونسقا أحيائيا، ينبغي ألا تدرس

(1) بناصر البعزاتي، الاستدلال: مستويات في القوة والوثيقة، ضمن كتاب: آليات

الاستدلال في العلم، ص ص 20 - 21.

خصائصه بمعزل عن الطريقة التي تدرس بها ملكات الذهن/الدماع
مثل ملكة الإبصار وملكة العد والتفاعل الاجتماعي.

فالملكة اللغوية تجرد موقعها الطبيعي ضمن طبوغرافية عامة
للملكات المعرفية التي ينبغي أن تدرس خصائصها بشكل متواز،
ضمن برنامج أحيائي وعصبي وتطوري، والدليل على ذلك
أن المعرفة اللسانية، كما هو معروف، تتحقق وفق مسارات
نفسية محددة، تعمل في مجال فيزيولوجي محدد (الدماع)، تحدده
ميكانيزمات خاصة، وتتجسد في نسق فيزيائي خاص باعتبارها
شبكات عصبية في الدماغ تضبطها قوانين كيميائية وفيزيائية
محددة، لكن لا يمكن بأي حال من الأحوال صياغة التعميمات
الفيزيولوجية بلغة الجزئيات الفيزيائية التي يوظفها العلماء في
وصفهم لظواهر أخرى في الكون، ولا يمكن كذلك التعبير عن
التعميمات اللسانية والنفسية بمفاهيم فيزيولوجية من قبيل التشريح
العصبي.

إن ما نحتاج إليه هو نظريات خاصة بكل مجال من المجالات الثلاثة:
الفيزيولوجيا والفيزياء وعلم النفس واللسانيات، ونظرية واضحة
ودقيقة تشكل الإطار الموحد للمجالات الثلاثة من أجل تجسير
التعميمات والأوصاف التي يصوغها كل مجال على حدة، وربطها
بأوصاف وتعميمات مجال آخر. ويعبر عن هذا الإشكال في فلسفة
العلوم بمفهوم: "وحدة العلوم". فكما استطاعت الفيزياء أن تتوحد
مع الكيمياء، فكذلك يمكن أن نتصور إمكانية توحيد علم النفس
والفيزياء والأحيائيات... باختزال المجالات الثلاثة في إطار مجال
علمي موحد⁽¹⁾.

(1) N.Smith, Langue, Frogs, Savants, p. 95-96.

ب. يشكل الاعتماد على الدليل الخارجي جزءا من القدرة التنبؤية والاستكشافية للبردايم التوليدي. فتاريخ العلوم يبين كيف أن الاستنتاجات الواردة والوثيقة تبني أحكاما قابلة للتمديد إلى مجالات معرفية أخرى. ويبدو أن إلباس الاستدلال اللساني مجموعة من المعايير الصورية لا ينسجم مع تصور الممارسة العلمية، يقول روم هاري *Harre Rom* في هذا الصدد: «... لا يتسم الخطاب العلمي بأية صورة منطقية إلزامية خاصة... إنما تكمن قوته... في العلاقات بين العناصر التي لمضمون الخطاب لا في صورته»⁽¹⁾.

ج. إن الاستدلال لا يمكن إلا أن يكون استكشافيا، فضلا عن بنيته الاستنباطية الصورية، أو الاستقرارية. فالمزج بين الدليل الداخلي والخارجي في البرنامج التوليدي يمكن من توسيع المجال الوقائي ومن اكتشاف المعطيات ومن التدقيق المفهومي للنواة الصلبة للنظرية، وبالتالي لا يتعد عن روح المعايير العلمية كما هو متعارف عليها بين العلماء.

ويدرك **بوظا** جيدا أن جزءا هاما من الفعالية العلمية الذي يندرج في سياق الاكتشاف ينفلت من سلطة المعايير الصورية مثل التنبؤ بظواهر معينة، ففي العلم توجد قفزات تصورية واستدلالية لا يمكن تبريرها منطقيا ولا صوريا؛ إذ توجد داخل كل نظرية علمية مسلمات ميتافيزيقية غير قابلة للتبرير، وهي بمثابة أحكام عن انتظام الطبيعة أو الظواهر وقابليتها للعقلنة وبعض أحكام البدهة التي يسلم بها.

(1) بناصر البعزاتي، الاستدلال: مستويات في القوة والوثاقة، ضمن كتاب: آليات الاستدلال في العلم، ص ص 34.

2.2.3.3. الأسلوب الغاليلي في النظرية التوليدية

إن الجامع بين تشومسكي وغاليلي *Galilée* (1642 - 1564م) عند بوطا هو أنهما دشنا معا فترة جديدة في تاريخ البحث العلمي؛ الأول في مجال اللغة والثاني في مجال الفيزياء، كما يجمع بينهما اتباع منهج محوري في إعادة بناء أسس جديدة للبحث العلمي؛ فالثورة العلمية لا تأتي من مجرد نقد للمفاهيم أو التصورات التي تقام حول الظواهر، وإنما من نقد جذري للمحاور التي تؤسس الاستدلال.

يعد العالم الإيطالي *غاليلي Galilée* أول من قطع الصلة بالفكر القديم، وتخلّى عن مفاهيمه وأسس وأسابيه، مدشنا بذلك طريقة جديدة في البحث تقوم على نظرة جديدة للطبيعة.

غير أن الأسلوب الغاليلي في البحث لم يبق أسير العلوم الطبيعية، بل أصبح أسلوبا متداولاً في خريطة بعض العلوم الإنسانية، وخاصة اللسانيات، وقد كان ذلك بفضل نظرية تشومسكي.

والواقع أن المتبع لنظرية النحو التوليدي يرى أن أي مقارنة سليمة لهذا الفكر لا يمكن أن تقوم إلا حينما نلامس تأثير تشومسكي بتقليد علمي، ابتدأت بوادره مع نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، ومما يدل على هذا التصور تكوين تشومسكي العلمي الرفيع، والذي يظهر جليا من خلال كتاباته العلمية.

فما هي أهم مياسم الفكر الغاليلي في الاستدلالات التوليدية؟

يجمع الدارسون على أن نظرية الربط العاملي التي بدأ تشومسكي برنامجها منذ أواخر السبعينيات، تشكل طفرة إبستمولوجية هامة: «فالتطورات السابقة لم تحدث تغييرا هاما في وجهات النظر... وهذا لا ينسحب على نظرية الربط العاملي، فالتغيرات أكثر راديكالية ويبدو أنها تضع موضع شك مجموعة من الخصائص التي

تميز الأثحاء التشومسكاوية، كاللجوء إلى التحويلات ومفهوم الاشتقاق، وأطروحة استقلال التركيب»⁽¹⁾.

وأهم خاصية وسمت فترة السبعينيات في سياق البرنامج التوليدي، اتباع تشومسكي لأسلوب جديد في البحث يدعى في الأدبيات الإبستمولوجية بالأسلوب الغاليلي، يقول تشومسكي: «يجب ألا نستغرب من أنه لا يمكن تطوير مفهوم دال للغة بوصفها موضوع بحث عقلائي، إلا على أساس التجريد الضارب في العمق، واتباع أسلوب غاليلي في البحث اللغوي»⁽²⁾.

يقصد بهذا الأسلوب الجديد أن النماذج التي بينها اللغوي لا ترصد جميع المعطيات اللغوية؛ لأن التجربة لا تلعب دورا حاسما في بناء النظريات اللسانية. فالتجربة تابعة للنظرية، وقيمتها في امتلاك قدرة عالية على التنبؤ والاكتشاف، لأن المعطيات الحاسمة في تطور النظرية لا تمثل دائما أمام اللساني في عالم الحس العادي، وبدهي أن النظرية هي التي تخلق التجربة وليس العكس، ويتأتى التجريد عن طريق الأمثالات التي توصله إلى بناء المبادئ التفسيرية العميقة المقومة للغة البشرية، ويجري بوطا تقابلا دالا بين تشومسكي وغاليلي، إذ كثير من التجارب التي يحيل عليها غاليلي وهو بصدد صياغة نظريته، هي تجارب فكرية. الأمر يتعلق بمحدث غير معقول بالنسبة إلى التجريبيين الذين يعتقدون أن النظريات الجديدة ينبغي أن تكون مأخوذة من الواقع، إلا أنه سيكون من المعقول نفي أنه لا يمكن الشروع في تجربة دقيقة إلا إذا كانت لدينا نظرية قادرة على تقديم تنبؤات في صورة بيانات دقيقة للملاحظة⁽³⁾.

(1) A. Rouvret, la nouvelle syntaxe, p. 59.

(2) Ibid, p. 9

(3) آلان شالمرز، نظريات العلم، ص ص 34 - 46.

تشبه النظريات اللسانية النظريات الفيزيائية من حيث إنها تتعامل مع واقع معدل ومبني؛ فالنجاح الفعلي للعلوم المعاصرة يعود إلى بحثها عن المبادئ التفسيرية التي تنفذ إلى المقومات العميقة للعالم الطبيعي لتدرس بعض الظواهر وتعزف عن تناول كل الظواهر⁽¹⁾.

قد يبدو للوهلة الأولى أن العالم يختار مبادئ وقوانين لتفسير مجال محدد، ويقصي مجالا آخر من شأنه أن يدحض القوة التفسيرية للقوانين التي يتبناها، لكن الأسلوب الغاليلي يستند إلى فلسفة مغايرة مفادها أن العالم قد يختار مجالا محددًا للبحث لفهم تعقيد العالم الواقعي، وذلك بالتركيز على الظواهر التي يمكن فهمها بالنظر إلى الوسائل العلمية المتوافرة في تلك المرحلة من مراحل تطور العلم.

(1) يندرج هذا التصور ضمن مفهوم أوسع بحسب أندلر وفاكو لارجو وسان سيرنان، يتعلق الأمر بمفهوم التقدير الأنطولوجي *ontological parsimony* الذي ينتمي إلى منظومة متكاملة من أساليب التقدير التي تنهجها العلوم المعاصرة، فهي على التوالي:

التقدير الميتودولوجي *methodological parsimony*؛

التقدير العملي *practical parsimony*؛

التقدير الأنطولوجي *ontological parsimony*.

فيما يخص التقدير الميتودولوجي فهو يلزم العالم بضرورة عدم مضاعفة مناهج البحث والاقتصار ما أمكن على أسلوب ميتودولوجي موحد في الممارسة العلمية. أما التقدير العملي فيستلزم عدم الإكثار من وسائل وأدوات العمل المستعملة لغاية علمية محددة. ويعني التقدير الأنطولوجي أن العالم مدعو إلى عدم مضاعفة المستويات الأنطولوجية المدروسة دون مسوغ، فبدل دراسة مستويات ومناطق متعددة من الواقع يكتفي بدراسة جزء منها فقط.

Daniel Andler Anne Fagot Largeault Bertrand Saint Sernin,
philosophie des sciences p. 823.

لقد ركز **غاليلي** في تفسيره للحركة على الحركة الميكانيكية بالخصوص مقصيا قوانين البردايم الأرسطي التي انبتت على صياغة قوانين تفسيرية لجميع أنواع الحركة في الكون، مدمجة الحركة الأحيائية والميكانيكية في مجال تفسيرها. وتمكن **غاليلي** من صياغة مقارنة موحدة للحركة الأرضية والسماوية، وإقصاء النمو الأحيائي كشكل من أشكال الحركة في البردايم الأرسطي، فتبينت فعالية هذه المقاربة التقييدية لمجال انطباق القوانين التفسيرية في تاريخ العلم.

إن العالم غير مدعو لوضع نظريات تفسيرية لكل المجالات، فقد يكفي بمجال محدد يمكن فهم قوانينه⁽¹⁾.

ويستوحي **بوطا** آليات هذا الأسلوب من التطورات التي لحقت العلوم الطبيعية في مطلع هذا القرن، ليحصر ميكانيزماته في:

أولا - التجريد: ويعني عند كل من **غاليلي** و**تشومسكي** أن العالم لا يغطي جل المعطيات الطبيعية، وبدل استقصاء المعطيات يلجأ إلى الأمثلات.

تساعد الأمثلة على فهم المبادئ المجردة التي تكتنف الظواهر المعقدة، ونستحضر في هذا السياق أمثلة المجموعة اللسانية المتجانسة في نظرية **تشومسكي**؛ فالمجموعة اللسانية بطبيعتها غير متجانسة، ورغم ذلك فإن الأخذ بفرضية المجموعة اللسانية غير المتجانسة لا يفيدنا في صياغة تخصيصات كافية للمعرفة اللغوية وآليات اكتسابها أثناء البحث في الخصائص المجردة للملكة اللغوية.

ينبغي على العالم إذن، أن يزيح البرامترات التي تبدو معرقة لبناء التفسير في مجال من مجالات البحث، كما يجب أن يقبل بوجود

N. Smith, Language, Frogs, Savants, p. 28. (1)

أمثلة مضادة في مسار بناء النظرية، دون أن تكون مدعاة للتخلي عن الفرضيات المتبناة، لأنها قد ترسم نقطة انطلاق جديدة للنظرية من أجل المضي في طريق تشذيب فرضياتها وتوسيع مجالات تفسيرها. فقد مكنت مجموعة من الانتقادات التي وجهت إلى قيود ومبادئ النحو الكلي في السبعينيات بعدما تبين وجود أمثلة مضادة من اللغات الخاصة تدحض مبادئ ربط العوائد والضماير، من تطوير نظرية المبادئ والوسائط؛ فقوة فرضية التوسيط التي صاغها تشومسكي في الثمانينات تكمن في توسيع فهمنا لآليات الاكتساب اللغوي، وصياغة تخصيص أكفى للكفاية التفسيرية في النظرية اللسانية، علاوة على احتواء الاختلافات بين اللغات في إطار مجموعة محدودة من الوسائط. فما كان يبدو أمثلة مضادة لمبادئ نظرية الربط بخصوص ربط العوائد في لغات يختلف تركيب العوائد فيها عن اللغات التي اشتغل عليها تشومسكي وفريقه، تؤول (الأمثلة المضادة) في نهاية المطاف إلى مجرد توسيط لقيم معينة يسمح بها النحو الكلي، وهذا التوسيط هو ما يجعل تركيب بنى العوائد يبدو في الظاهر وكأنه يخرق مبدأ كليا، لكنه في العمق ليس إلا تحقيقا لتوسيط محدد يرتبط بمجالات انطباق مبادئ الربط العائدي التي يمكن أن تختلف فيها اللغات. وهكذا تمكن تشومسكي بفضل استعمال **الأسلوب الغاليلي** من إنقاذ مجموعة من الفرضيات المهددة، وهذا أسلوب شائع في فلسفة العلوم المعاصرة؛ لأن المعطيات التجريبية لا يمكن أن تزود العالم بالمبادئ والقوانين التفسيرية، لذلك يتعين عليه تأويل المعطيات الملاحظة وإعادة صياغتها في إطار نظري يمكن تطويره وتشذيبه لاحتواء فرضيات ومفاهيم تحليلية جديدة⁽¹⁾.

(1) N. Smith, *Langue, Frogs, Savants*, p. 31-32.

ينخرط العالم في سيرورة البحث عن قوانين تفسيرية وعن مبادئ عامة باستمرار، وفي ذلك يشبه اللساني عالم الفيزياء، أو عالم الأحيائيات الجزئية بعدم الاكتفاء بالبحث عن المعطيات الخام، بل بتجاوز ذلك إلى البحث عن معطيات يمكن استعمالها كحجة للاستدلال لصالح فرضيات النظرية المتبناة في التحليل، وهكذا يمكن للعالم أن يستعمل حججا متنوعة للدفاع عن مبدأ أو قيد من أجل توسيع مجال الاستدلال، فالاستدلال اللساني على كلية مبادئ أو قيود معينة، مثل مبادئ نظرية الربط يمكن أن يعتمد على معطيات من مجالات مختلفة، مثل اكتساب اللغة أو التحولات التاريخية لنسق لغوي معين، أو المعالجة الذهنية للغة، أو الأمراض اللغوية المرتبطة بالتشوهات الدماغية في المناطق المتحكمة في الإنتاج أو الفهم اللغوي، ولا قيمة للمعطيات أو الحجج ما لم تدمج في نظرية قادرة على إنتاج فرضيات يمكن روزها⁽¹⁾.

ويتمثل دور الأمثلة عند *بوذا Botha* في إبعاد البرامترات الهامشية التي تعيق التقدم في فهم الظواهر، ومن معاني التجريد أيضا الوصول إلى مبادئ تفسيرية؛ أي جعل الخطاب العلمي بنية تفسيرية تحول كل المعطيات الملاحظة إلى مبادئ تفسيرية بسيطة توحد القوانين كمبدأ الجاذبية عند غاليلي، ومبدأ السلوكية *Cyclicity* أو التحتية *subjacency* أو الحاجز *Barrier*⁽²⁾ عند تشومسكي؛ «لأنه عندما يتعلق الأمر بنظرية

(1) N. Smith, *Language, Frogs, Savants*, p. 24-26.

(2) يشتق تشومسكي قيود روس الجزيرية من مبدأ السلوكية ومبدأ التحتية *subjacency*، ويضبط مبدأ السلوكية عملية نقل المركبات عبر مسافة بعيدة، فوجود عجر سلوكية، وهي عبارة عن مركبات تشكل حاجزا يحول دون نقل مركب ما، يمنع عملية النقل. أما مبدأ التحتية فيحدد عدد العجر *Nodes* التي تسمح بإجراء النقل. فالنقل لا يمكن أن يخرق أكثر من عجرة سلوكية واحدة. ويفسر المبدآن لحن مجموعة من البنيات اللغوية في العربية مثل:

تفسيرية يجب أن نتساءل عن مفترضاها حول العالم الطبيعي، بحيث تقف كل القوانين التفسيرية عند نقطة أو مبدأ تفسيري عام، وإذا طلبنا من العالم أن يفسر المبدأ العام الذي تستنبط منه كل القوانين الوصفية (وأن يستدل على واقعيته) أجاب أن مبدأه هذا قد مس عمق الظواهر الملاحظة»⁽¹⁾.

ويتبع تشومسكي الاستدلال الغاليلي نفسه؛ إذ يعتبر البرهنة على البناءات المفترضة في النظرية اللسانية ذات الواقع النفسي مسألة تتعلق بالتفسير المقترحة لهذه النظرية، وليبين اللساني أن هناك واقعا نفسيا لتلك المکانزمات العاملة في الدماغ، عليه أن يعيد النظر في الشواهد والسلوك اللغوي الذي يبني عليه نظريته، ثم يعيد النظر في التحاليل المقترحة لتلك المعطيات اللغوية.

ثانيا - الترييض: تتجلى هنا قدرة كل من العالم الطبيعي واللساني على مفهمة وترييض المبادئ والقوانين التفسيرية في نموذج تفسيري، فقدرة النظرية التفسيرية تتنامى كلما ازدادت إمكانيات النظرية الترييضية، ومن ثمة كان هاجس غاليلي إيجاد نسق رياضي قادر على استيعاب قوانين النظام الفلكي، ويؤاسر تشومسكي

* زيدا من قتل

* زيدا أظن الرجل الذي التقى سافر (مشتقة من: أظن الرجل الذي التقى زيدا سافر)

وفي حالة استعمال المركب المنقول للعجرا الفاصلة (العجرا التي تمنع النقل) كمواقع للإفلات، أي أن ينتقل عبر هذه العجرا بصفة سلكية قبل أن يحل في الموقع النهائي، تصير حينئذ البنية اللغوية مقبولة، لأن المركب لن يتخطى العجرا السلكية، ومثال ذلك الجملة الآتية:

من ظننت أن زيدا انتقد (مشتقة من: ظننت أن زيدا انتقد من؟). تمثل "أن" عجرة سلكية فاصلة.

(1) S. Toulmin, l' explication, scientifique, p. 47.

غاليلي من هذه الجهة؛ إذ يجب أن تنصب عناية اللساني على الطرائق الرياضية والمنطقية المقترحة لبناء النماذج اللسانية، يقول تشومسكي: «ستوجد التفسيرات فقط عندما ستصورن المبادئ العامة، يمكن إذاً حينذاك بناء استدلال استنباطي يقودنا إلى الظواهر التي ستفسر»⁽¹⁾.

لقد شكلت الصياغة الرياضية دوماً محركاً للمقاربة العلمية للظواهر، ففي الفيزياء المعاصرة ينجز النشاط التجريبي تحت سلطة الترييض، فالوقائع التي تمثلها النماذج الفيزيائية من إنشاء الصياغة الرياضية، فلا وجود لوقائع صافية لم تخضع لإعادة النسيج والسبك في بنيات من العلاقات، وفي ظل هيمنة سلطة البناء الرياضي للوقائع أصبح من الضروري الحديث عن مستويات متعددة للواقع. فالربط الذي يقيمه تشومسكي بين تطور القدرة التفسيرية للنظرية اللسانية ونضج الآليات الترييضية للمبادئ والتعميمات اللسانية، أمر يجد مسوغه الأساس في الدور الذي تلعبه الصياغة الرياضية في الفيزياء فوظيفتها إجرائية وتفسيرية؛ لأن العالم مدعو عبر استثمار الإمكانيات الإجرائية للرياضيات إلى إدراك المعادلات المناسبة للعلاقات بين عناصر الواقع، وتشكيل تنبؤات حول مسار الوقائع أكثر ضبطاً ودقة.

ثالثاً - المرونة الإبستمولوجية: لاحظ بوطا أن النظرية التوليدية لا تأبه بالمعتقدات التجريبية وبالחס العادي، ولذلك قد تصطدم النظرية بمعطيات تجريبية تهددها أو تناقضها، ورغم ذلك، يحتفظ العالم بنظريته، لأن بيانات الملاحظة لا تأخذ بعين الاعتبار تعقد النظريات العلمية ما دامت هذه النظريات بنيات أو برامج بحث متسقة، فالعمل

R.Botha, On The Galilean style, p. 13. (1)

بواسطة النواة الصلبة للنظرية يكون بعيدا في البداية عن التجربة، إذ الاشتغال ببرنامج بحث يتم دون الانشغال بالإبطالات الظاهرة التي تأتي بها الملاحظة⁽¹⁾.

إن العالم يتسامح في ورود حجج مضادة، وبقاء بعض الظواهر دون تفسير. وتبدو درجة التشابه بين تشومسكي وغاليلي في طرائق احتفاظهما بالنظرية المهددة، فالنظرية المهددة عند غاليلي هي فكرة دوران الأرض حول الشمس، والفكرة المهددة عند تشومسكي تمثلت في مرحلة من مراحل تطور النماذج التوليدية في مبادئ نظرية الربط العاملي، إذ تنبأ بلحن بعض الجمل في الإنجليزية، لكنها مقبولة عند متكلميها. والحجة المهددة في نظرية غاليلي صاغها المناصرون للبردايم الأرسطي على المنوال الآتي: «... الأجسام الثقيلة التي تسقط من أعلى قهوي في خط عمودي مباشر نحو سطح الأرض، فهذا يعتبر حجة على كون الأرض لا تتحرك. فلو كانت تدور حول نفسها، فإن الحجر الذي يرمي به من رأس البرج مندفعاً بدوامة الأرض سيسافر مئات الياردات... قبل أن يسقط على الأرض بعيداً عن أساس البرج»⁽²⁾.

إن الاستراتيجية الوحيدة عند غاليلي وتشومسكي للاحتفاظ بنظريتهما هي إبعاد هذه التهديدات. ويظهر التشابه بينهما في طريقة صياغة تأويل للإحساسات العادية، بالنسبة إلى غاليلي: الحركة الظاهرة ليست مطابقة للحركة الحقيقية. وبالنسبة إلى تشومسكي: مقبولة أو عدم مقبولة التراكيب انعكاس ضروري لنحوية البنى إذا كانت هذه البنى

(1) آلان شالمرز، نظريات العلم، ص 89.

(2) الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية، ج1، ص 30.

غير موسومة *Non Marked*⁽¹⁾. فمفهوم الوسم عند تشومسكي يماثل مفهوم الحركة الحقيقية عند غاليلي؛ إذ ليست كل البنى والصور القولية في اللغات الطبيعية في مستوى متشابه من الطبيعية.

مؤدى هذا المفهوم أن هناك بعض الظواهر في اللغات الطبيعية لا تماشى والاطرادات الفرعية أو الكلية في النحو الكلي، فهي ظواهر فرادية ينبغي على النظرية اللسانية ألا تهتم بها.

وتتجلى القيمة الإستمولوجية لهذا الأسلوب في إنقاذ النظرية الجديدة، فقد أبان تاريخ العلم أن النظريات العلمية الكبرى ما كانت لتفرض نماذجها لو أنها اعتدت بالتأويلات الحسية العادية؛ أي بمعطيات الملاحظة المباشرة، فعلى الباحث أن يتسامح بأن تظل بعض الظواهر دون تفسير، وما يتولد عن هذا الأسلوب هو إفراز علوم جديدة: كنظرية الوسم عند تشومسكي (النحو التوليدي)، ونظرية الحركة الحقيقية (نظرية المواد الصلبة والدينامية) عند غاليلي.

يتمثل المتغير الحاسم في الممارسة العلمية في ضرورة امتلاك العالم حجة مقنعة لصالح الاختيارات النظرية التي يتبناها؛ وحدها حجة

(1) لا تمثل البنى النحوية طبقة متجانسة من جهة خاصية الطبيعية *Naturalness* والمقصود بالطبيعية مطابقة البنيات النحوية للخصائص العامة للنحو النواة *Core Grammar*، فقد نجد طبقة من العبارات الموسومة في اللغات الطبيعية تتميز بمجموعة من الخصائص تشذ عن نظام المبادئ والقيود العامة للنحو، مثل مبدأ التأليفية أو مبدأ التركيب الشجري للمكونات التركيبية. وتمثل المسكوكات نموذجاً للجمل التي تخرق قانون التأليفية في بناء الدلالة، فمعنى الجملة المسكوكة ليس نتاج تأليف معاني الوحدات المعجمية المكونة لها. وتكمن نقطة الضعف في تمييز تشومسكي بين البنى الطبيعية التي تشكل مصدر اشتقاق الخصائص العامة للنحو، والبنيات الموسومة التي تعتبر بنى هامشية في اللغة، في إنتاجية البنيات الموسومة وكثرة تردها في اللغات الطبيعية.

مصاغة بدقة استدلالية عالية، يمكن أن تحمي الاختيار النظري من الإبطال الظاهري. فدفاع العلماء المستميت عن النظريات التي تبدو ظاهريا قابلة للدحض ينبع من جوهر الممارسة العلمية التي لا تفسر كل الظواهر الممكنة، وإنما تفسر القليل منها فقط⁽¹⁾.

الجامع، إذن، بين تشومسكي وغاليلي عند بوطا هو كونهما معا دشنا فترة جديدة في تاريخ البحث العلمي، الأول في مجال اللغة والثاني في مجال الفيزياء.

يقول تشومسكي واصفا أسلوبه في دراسة اللغة: «يبدو لي أن أمثلة النحو كبنية معرفية لها خصائص، تستجيب لبعض المبادئ وفي تفاعل مع بنيات أخرى أعتبرها (أي الأمثلة) فرضية عمل عقلانية بررها اكتشاف المبادئ التفسيرية النوعية للنحو. ومن المشروع قبول أمثلة النحو كنسق ممتلك لبنياته وخصائصه، وفي الآن نفسه قبول فكرة كون النسق الواقعي لنحو لغة ما لا يمكن أن يحدد بمعزل عن مسائل الاعتقادات... إن دراسة اللغة تشكل جزءاً من مقاربة عامة: الوصف التمحيصي لبنية الذهن. فحسب هذه الفرضية، من الممكن الاستمرار في اعتبار النحو قالباً منفصلاً عن هذا النظام العام والشروع بعد ذلك في دراسة خصائصه النوعية»⁽²⁾.

1.2.2.3.3. بعض الخصائص الاستمولوجية للأسلوب الغاليلي في

النظرية التوليدية:

يسعى البحث اللساني إلى تحقيق فهم عميق للذهن البشري بشكل عام، وللملكة اللغوية بشكل خاص، ولا يحصل هذا الفهم العميق إلا

(1) N.Smith, Langue, Frogs, Savants, p. 81.

(2) N. Chomsky, Essais sur la forme et le sens, PP. 48-49.

ويرى سوسنسي ان امارحطه لا نصير ذات فعليه إلا حيمما منح
حجة أو دليلا لنظرية تفسيرية ما⁽²⁾. فاللساني يسعى إلى بناء نظريات
افتراضية ذات قيمة تفسيرية محددة، ثم يتجه بعد ذلك نحو صياغة
مجموعة من الملاحظات الدالة والفعالة⁽³⁾.

تملك المبادئ التفسيرية قيمة تجريدية في البرنامج التوليدي؛ لأن
التعميمات التجريبية التي تصف المعطيات المباشرة لا ترتبط بها إلا عبر
سلسلة استنتاجية معقدة⁽⁴⁾. وللوصول إلى مبادئ تفسيرية موحدة يلزم
الفصل بين الأمثلة وجرد المعطيات، فلا مفر من الأمثلة الجذرية من
قبيل أمثلة المتكلم المستمع والمجموعة اللغوية المتجانسة والاكتساب
الآني والنحو النواة.

ومن المسائل المشكلة التي تعترض العالم مسألة الإنجاز اللغوي
الذي يشكل ظاهرة معقدة ذات أوجه متعددة وسمات تحددتها أنساق
ذهنية متفاعلة في ظل شروط غير مفهومة بالشكل المطلوب، ولا تمثل
الملكة اللغوية إلا واحدة من هذه الأنساق، ولذلك تصير الأمثلة الصيغة

(1) R.Botha, Challenging Chomsky, p. 148.

(2) نفسه، الصفحة نفسها.

(3) نفسه، ص 150.

(4) نفسه، ص 151.

العلمية التي يلجأ إليها العالم لتبسيط واقع لساني مركب، وليست كل الأمثلات متساوية من جهة قيمتها التفسيرية، فالأمثلة ينبغي أن تستجيب لشروط محددة للكفاية، لأن الأمثلة التي تقود إلى اكتشاف مبادئ تفسيرية حول البنية الواقعية للعضو الذهني تحظى بقيمة تفضيلية مقارنة بأمثلات أخرى، والأمثلات أبنية افتراضية مؤقتة وليست غاية في ذاتها، حيث ينبغي أن تقود العالم في مرحلة من مراحل الصياغة النظرية إلى دراسة أنساق أكثر تعقيدا عبر سلسلة استنتاجية معقدة⁽¹⁾ مثل التنوع اللغوي والتفاعل بين الأنساق المعرفية. ولا يفتأ تشومسكي يردد في مجموعة من أعماله بأنه في دراسته للغة يتبع البرنامج العقلاني الذي تبناه العلوم الفيزيائية المعاصرة، ومن أساسيات هذا البرنامج:

- أن النظريات المبنية تصف الكيانات والآليات الواقعية في مستوى أعمق من المستوى السطحي الملحوظ⁽²⁾؛
- كل المزاعم التي تصوغها النظريات حول هذه الكيانات ينبغي أن تعتبر صحيحة من الناحية المبدئية؛
- البحث المستمر عن الحجج، وعن فهم أعمق لوظيفتها وأدوارها في التفسير العلمي⁽³⁾؛
- يرتبط اختيار أفضل الحجج بمستوى التقدم الذي أحرزه المجال المعرفي الذي يشتغل العالم في إطاره؛
- يسعى العالم باستمرار إلى البحث عن حجج جديدة وعلى منح حججه قيمة تفسيرية، لأن العبرة ليست في مراكمة الحجج، وإنما في تبيان درجة ورودها وعمقها التفسيري؛

(1) R.Botha, Challenging, Chomsky, p. 151.

(2) Ibid, p. 156.

(3) Ibid, p. 160.

وتمثل القيمة الإستمولوجية للحجة في اللسانيات نظيرتها في العلوم الفيزيائية، وفي هذا الإطار يبين بوطا كيف أن الحجج التي أسهمت في بلورة نظرية الكوارك في الفيزياء قد أظهرت كيف أن العالم لا يملك أي مقياس قبلي لإثبات أي من مظاهر النظرية يوافق الواقع، وأي منها مجرد مواضع استدلالية تنتمي إلى لغة العلم، وبالتالي لا تملك أي مقابل أنطولوجي⁽¹⁾.

يتبع تشومسكي نهجا علميا يعتمد التخصيص المجرد للملكة اللغوية، ويعني بذلك أن وصف خصائص الملكة اللغوية لا يتم بدلالة الآليات الفيزيائية (النورولوجية) للدماغ؛ لأنه لم يكن بالإمكان في بداية ثمانينيات القرن المنصرم التي صاغ فيها تشومسكي مثل هذه الافتراضات، تحديد الخصائص النورولوجية للوظائف المعرفية وضمونها آليات اشتغال الملكة النحوية كنسق معرفي في الذهن/الدماغ، ولذلك يشدد تشومسكي على أن الاستدلال التجريدي الذي يتبعه البحث اللساني لا يقود إلى صياغة بعض الشروط التي ينبغي أن تستجيب لها البنيات الفيزيائية للدماغ؛ لأن اللساني لا يملك النظرية المناسبة التي ستمكنه من فهم كيفية اشتغال البنيات المجردة في نسق فيزيائي ملموس، فعندما نقول إن قاعدة تركيبية مثل "انقل أ"⁽²⁾ قاعدة مجردة تشغلها الملكة اللغوية أثناء بناء التمثيلات اللغوية، فإنه لا يُقصد بذلك أن هذه القاعدة يوافقها عصبون (Neuron) في الدماغ، لكن في مستوى من

(1) R.Botha, Challenging, Chomsky, p. 161-162.

(2) اقترح تشومسكي تعويض قواعد النقل مثل قاعدة نقل المركب الاسمي أو المركب الاستفهامي بقاعدة واحدة هي قاعدة "انقل أ"، وهذا يعني أن الرمز "أ" ينطبق على كل مركب يقبل النقل. وتنطبق هذه القاعدة بشكل حر لتتدخل بعد ذلك مبادئ وقيود قوالب النحو المختلفة لتقييد شروط ومواقع النقل.

حوسبيا ينبغي أن يمتلك مقابلا ماديا في الدماغ على مستوى آلياته الفيزيائية، وبالتالي لا ينفي تشومسكي الطابع التجريبي عن النظرية اللسانية ذات النزعة الذهنية *mentalist*، بما يستلزمه من قابلية للإبطال والمدحض. وفي هذا السياق يميز بوطا بين نمطين للإبطال: الإبطال الساذج والإبطال المضبوط والمحكم.

قد تدحض المعطيات المباشرة مبدأ تفسيريا عميقا من مبادئ النظرية اللسانية، ولا يقتضي ذلك تخلي العالم عن المبدأ، وإنما إعادة صياغة المعطيات. وعلى العالم أن ييدي نوعا من التسامح إزاء هذا النوع من المعطيات المضادة أسوة بأنظمة الاستدلال المعمول بها في الفيزياء المعاصرة⁽¹⁾ منذ الثورة الغاليلية، يقول تشومسكي: «لا نملك في العلوم التجريبية، خلافا للرياضيات، استدلالا برهانيا، وإنما نسعى إلى مراكمة مجموعة من الأدلة والحجج تجعل بعض الفرضيات أكثر معقولية، وهذا كل ما بإمكاننا إنجازه وإلا ستصير عالما رياضيا»⁽²⁾. ويضيف في السياق نفسه: «يجب أن نكون واعين أنه في اللسانيات كما في علوم أخرى أفضل ما يمكننا فعله هو حماية نظرية من التهديد التجريبي، ومن بدائل أخرى جوهرية، ولا يمكننا البتة البرهنة على أن النظرية المتبناة صائبة»⁽³⁾.

هكذا يمكن تطوير مجموعة من الحجج التي من شأنها أن تخدم النظرية، وإن كانت الشروط الموضوعية على الحجج الواردة لصالح

R.Botha, Challenging, Chomsky, p. 176-177. (1)

Ibid, p. 179. (2)

Ibid, p. 179. (3)

النظرية يمكن أن تكون موضع شك ومراجعة باستمرار⁽¹⁾. وفي هذا السياق يتبع تشومسكي آليات الاستدلال في العلم المعاصر حيث يفصل بين الحجج المطلوبة للبرهنة على مطابقة أجزاء من النظرية للواقع النفسي الذي تصفه والحجج المطلوبة للبرهنة على صحة النظرية، لأن الحججتين تنتميان إلى مستويات إبستمولوجية متباينة. قد نملك حججا قوية داخلية أو خارجية لصالح صحة نظرية، ورغم ذلك ينبغي البحث عن منظومة مغايرة من الحجج للبرهنة على الكفاية الأنطولوجية للنظرية، أي ما إن كانت تطابق واقعا فيزيائيا محددًا⁽²⁾.

ثمة تمييز ميتودولوجي انبثق منذ ثورة برنامج المبادئ والوسائط، يتعلق الأمر بالثنائية المفاهيمية: بساطة المبادئ والنظريات من جهة، وتعقيد الحجج من جهة ثانية، فكلما أفضى البحث إلى مبادئ موحدة عميقة وبسيطة كلما ازدادت الصفة المفسرة للصيغة التي تبدو عليها المعطيات والظواهر تعقيدا.

لقد بين تشومسكي في أكثر من مقام أن البحث التجريبي في خصائص الملكة اللغوية يقود إلى إنجاز تخصيص في مستويات متعددة، فمن جهة هناك تخصيص مجرد في إطار نظري للذهن. ومن جهة أخرى تخصيص ملموس للميكانيزمات الفيزيائية في إطار علوم الدماغ ينبغي، من الناحية المبدئية، أن تؤثر الاكتشافات في مجال الدماغ في نظرية الذهن. لكن التأثير يمكن أن يتم في مسارات متعددة، فلا شيء يمنع الدراسة المجردة للملكة اللغوية من بلورة تفسير لهذه القضايا في نظرية الدماغ⁽³⁾.

Ibid, p. 179-180. (1)

R.Botha, Challenging, Chomsky, p. 184. (2)

Ibid, p. 200-201. (3)

وهكذا يمكن نعت منحى البحث الذي يقوده تشومسكي بالأحياء المجردة بشكل مماثل لأعمال مار Marr في مجال الإدراك البصري، حيث اتجه البحث نحو تطوير أنساق للتمثيل البصري وصياغة مستويات تمثيلية مجردة تجرد مرتكزها في علم الأعصاب أو نظرية التشريح⁽¹⁾.

وبذلك فاللسانيات تلتقي، على المستوى الإستمولوجي، مع العلوم الصلبة، فهما معا يتبنيان الأهداف نفسها: "الوصول إلى عمق تفسيري للظواهر"، والموقف الأنطولوجي نفسه: "تبني النزعة الواقعية المحكّمة"، والدعامة الإستمولوجية نفسها للاستدلال: "الإبطال المرن والمتسامح"، والأدوات الميتودولوجية نفسها "الأمثلة".

3.3.3. جيرالد هولطن: الدلالة الإستمولوجية للمحاور

انفردت الإستمولوجية الأنجلوساكسونية بعدة مفاهيمية خاصة لتحليل الفكر العلمي، إذ تنطلق من مفترض نظري لا يؤاسر دلالة الإستمولوجيا لدى الفرنكوفونيين، لذلك جاءت مقارباتهم للخطاب اللساني متميزة من هذه الجهة، فبينما ركز التقليد الفرنسي على سيرورة التكوين والقطائع والعتبات الأساسية في تاريخ العلوم، كان نظر الأنجلوساكسونيين يتجه إلى آليات الاستدلال في العلوم. بدأت معالم المقاربة المحورية في الظهور مع الإستمولوجي الأمريكي جيرالد هولطن G. Holton، وتم نقلها إلى مجال اللسانيات مع اللساني الإيطالي بالماريني Palmarini⁽²⁾.

(1) Ibid, p. 201.

(2) M.P. Palmarini, À propos programme scientifiques et de leur noyau scientifique, in Théorie du langage, théorie d'apprentissage.

إن الغاية من هذه المقاربة التدليل على كون البرنامج التوليدي تنحدر محاوره من تقليد علمي ظهر منذ القرن 18، وتعد دراسة بالمباريني من المحاولات الرائدة في مجال البحث عن الأصول العلمية والمعرفية للنظرية التوليدية، ما دام من المفروض أن يكون التاريخ الفكري والنظري خطياً ومتصلاً وتراكبياً من جهة محاوره، فإذا طرحت: «إشكالات ولو كانت قديمة، فإنها تطرح في صيغة تقنية، وبتمثل تقني جديد يعتمد الأنساق الصورية والحاسوبية الجديدة، ولا يمكن طرحها في صيغة الكلام العفوي أو الأفكار»⁽¹⁾.

فما هي الدلالة التي يعطيها هولطن للمحاور؟ وماهي وظيفتها في فهم آليات الفكر العلمي؟ وكيف يمكن استثمارها للإمساك بالأصول العلمية للنظرية التوليدية؟

يخصر هولطن *Holton* وظيفية التحليل المحوري *Thematic analysis* للعلم في: «دراسة الاقتضاءات الأساسية الموجهة للبحث، والمفاهيم والحدود والقرارات والأحكام المنهجية.. أو بعبارة المحاور أو المحاوريات، والتي لا يمكن استخلاصها من الملاحظة الموضوعية أو النشاط العقلاني ذي النمط المنطقي...»⁽²⁾.

1.3.3.3. الأبعاد والوظائف الميتودولوجية والإبستمولوجية للتحليل

المحوري للسانيات التوليدية

يقسم هولطن الفاعلية العلمية إلى مسطح *Plane* مشكّل من ثلاثة أبعاد: البعد السيني والبعد الصادي والبعد المحوري. يمثل البعد الأول

(1) عبد القادر الفاسي الفهري، البناء الموازي، ص 20.

(2) Palmarini, A propos des programme scientifiques et de leur noyau scientifique, in Théorie du langage, théorie d'apprentissage, p. 22.

القضايا العلمية ذات الإسقاط التجريبي التي يمكن روزها تجريبيا في المجال الوقائعي. وهكذا تشكل قوانين الفيزياء والأحكام العلمية تشخيصا نموذجيا للبعد السيني، غير أن البعد التجريبي لا يشكل بعدا ثابتا في مسار تطور العلوم، فالظواهر التي يمكن الإحاطة بها تتسع وتتقلص، وهي تابعة لنمو الأجهزة التصويرية والأنساق الرياضية وتطور الترسانة التقانية التي نرصد من خلالها العالم المحيط بنا. ففي كل مرحلة من مراحل تطور النشاط العلمي هناك دائما ظواهر يمكن ضمها للحقل الاستكشافي وظواهر تظل غير قابلة للرصد طالما أن الإطار المفاهيمي والأنساق التحليلية المتوافرة لا توفر الإمكانيات اللازمة لعقلنة ومفهمة هذه الظواهر، ومن ثمة فالبعد السيني غير منفصل عن البعد الصادى الذي يمثل الأنساق الرياضية والمنطقية التي يستعملها العلم لتريض القوانين، ومنسقتها *systematisation*، ولبناء النماذج والنظريات المتسقة. وقد يعتقد أن الأدوات التصويرية والمنطقية غير متناهية، وأن المجال الوقائعي متناه، غير أن هذا الزعم لا يصمد عندما نستقرئ تاريخ الفكر العلمي؛ فالأنساق التحليلية للعلوم - تقنيات الصورة المستعملة في تريض العلوم - محدودة.

إن الأنساق الخوارزمية وتقنيات الإحصاء وأدوات التصنيف التي تستعملها مختلف العلوم الدقيقة قابلة للحصر. وإحدى النتائج الدالة في إبستمولوجيا العلوم أن التقانة التصويرية ليست مجرد أدوات للتنسيق والتنظيم، بل إن اختيار نسق تحليلي أو رياضي يملك قيمة تنبئية واستكشافية. فالنماذج التي نستعملها في رصد الظواهر الملاحظة في العالم قد يكون لها نتائج على خرج الحصيلة النهائية في العلم؛ فهي لا تتساوى في عدد الظواهر التي ترصدها، كما لا تتساوى في النتائج التي تنبؤ بها، والمثال على ذلك التقانة التصويرية المستعملة في فيزياء الذرة ونظرية الأوتار الفائقة.

ولقد تنبه تشومسكي منذ الخمسينيات إلى أهمية التقانة الصورية والنمذجة في اللسانيات، فنحو الحالات المتناهية والتقانة الصورية التي يقترحها لا تملك تنبؤات مماثلة للأنحاء الأخرى حول خصائص اللغة الطبيعية، وبذلك تصير التقانة الصورية وثيقة الصلة بالفرضيات العامة حول بنى النظام اللغوي وتصميمه وهندسته العامة وعلاقته ببقية الأنظمة المعرفية الذهنية التي يتفاعل معها. فصورنة الأنحاء في النمذجة التوليدية غير منفصلة عن التصورات المفاهيمية الأساسية للبرنامج التوليدي في مجمله.

ويمكن النظر إلى تحولات النماذج التوليدية وأساليب الصورنة المتبعة في صياغتها بالنظر إلى ارتباطها بتحويلات نسق افتراضات البردايم التوليدي، بدءاً من نموذج المظاهر (1965م) وصولاً إلى البرنامج الأدنى، فالانتقال من نموذج إلى آخر يعتمد على مستويات متعددة للتمثيل اللغوي: مستوى البنى العميقة ومستوى البنية السطحية، ومستويات تأويلية (الصورة الصوتية والمنطقية)، ومن نموذج يشتغل وفق نظام القواعد والقيود إلى نظام يعتمد نظام القوالب والمبادئ والوسائط، ثم في اتجاه نموذج يقلص الحوسبة والتمثيل بحذف البنية العميقة والبنية السطحية والاقتصار على نظام حوسبي يغذي الأنساق الوجيهة التي يمكن عدها الأنساق المركزية في الهندسة اللغوية وبنية تصميمها، فهذه الانتقالات تجد مسوغها في تطور النسق الافتراضي العام للبردايم التوليدي.

ولذلك فنمط القيود المفروضة على بناء النموذج وآليات النمذجة وأنماط الكفايات التي ينبغي أن يحققها النموذج، لا ينبغي أن تظل متماثلة في تاريخ تطور البردايم، فكثير من القيود النمذجية التي اقترحت في الستينيات من تطور البرنامج التوليدي، لم تعد واردة في تقييم النمذجة اللسانية التوليدية المعاصرة.

لقد مكن تطور العلوم المعرفية من خلق ترابطات إبستمولوجية جديدة من نمط علاقة النمذجة بالتقييس. ولقد كان للثورة التوليدية الفضل في تطوير عدد من القضايا الإبستمولوجية المرتبطة بالنمذجة والتي تبنته عدد من الأنحاء اللاتوليدية من قبيل قدرة النموذج التفسيرية والتنبؤية ومدى قدرته على تأكيد الافتراضات والقضايا اللسانية المندرجة في إطاره، ويشكل اعتماد نهج النمذجة سبيلا للانتقال من الاعتماد على تراكم المعارف في الأبحاث اللغوية إلى صياغة أنحاء منضبطة بقيود وعمليات خوارزمية لتوليد واشتقاق وتمثيل خصائص البنى اللغوية وسماتها.

كما تمثل النمذجة مسلكا معرفيا لبناء أنساق تمثيلية ذات قدرات تنبؤية حول مجموعة من المعطيات التجريبية. فالنموذج كتنقانة صورية يراوح بين منظومة الأمثالات والتجريد النظري والاستبعاد المؤقت لبعض البرامترات الهامشية قصد التحكم في الخصائص الافتراضية العامة للمجال الوقائعي الذي يسعى العالم إلى استكشافه من جهة، والمنحى التجريبي المتمثل في رصد مجموعة من المعطيات التي تتطور وتتجدد مع سيرورات التعديل والتشذيب التي يخضع لها النموذج، وتمكن هذه السيرورات من إعادة تأويل المعطيات تأويلا جديدا حتى تتماشى وإعادة الصياغة المفاهيمية أو الصورية للنموذج، فعندما ننظر في تحولات النموذج التوليدي نجد عددا من المعطيات التجريبية التي أسهمت في بلورة مجموعة من الافتراضات حول الخصائص المعقدة للغة الطبيعية مثل المعطيات المرتبطة بالقيود الموضوعية على نقل المركبات والتحويلات بصفة عامة، والمعطيات الممثلة لفرضية تبعية القواعد للبنية، وارتباط التأويل بالبنية العميقة أو السطحية، والمبادئ المتحركة في نقل المركبات.

لقد أولت هذه المعطيات التجريبية في النماذج الأخيرة للبردايم التوليدي كي تتماشى مع الافتراضات الجديدة للنموذج في إطار سعيه نحو بلورة وصياغة الأطروحة الأدنوية القوية التي تتأسس على فرضية مفادها أن الخصائص العامة التي تظهرها الملكة اللغوية تعد حلا أمثل للقيود التي تضعها الوجائنه الخارجيه مثل الوجيهه الحس - حركيه، أو الوجيهه التصوريه - القصديه على اللغة حتى تستجيب لشروط المقروئيه، وتصير قابله للتأويل في الأنساق المعرفيه الخارجيه التي تستعمل تمثيلات الملكة اللغويه وتنفيذ إليها، علاوة على أن التفسير المبدأ *Principled* لخصائص الملكة اللغويه يقتضي بلوغ مستوى أعمق وأبعد من الكفايه التفسيريه، وبلوغ هذا المستوى يستلزم تجريد العمليات الأساس التي تقوم عليها الحوسبه اللغويه في الملكة اللغويه والبحث عن نظيرها في بقية الأنساق المعرفيه التي يتضمنها الدماغ/الذهن.

لقد كان مسعانا من خلال مناقشه مفاهيم النمذجه وصورنه الأنحاء البرهنه على تعالق البعد السيني بالصادي في خطاطه هولطن التي لا تكتمل إلا بإضافه محور آخر يسميه بالبعد المحوري. ويتمظهر المكون المحوري في «المسائل والأسئله التي يطرحها العالم، وفي الاصطلاحات العلميه والاستلزامات العمليه للفرضيات المتبناه، وأيضا في صياغه المعطيات ونتائج البحث»⁽¹⁾.

فالمحاور قد تظهر فجأه، وقد تسقط في غياهب النسيان ثم تطفو على السطح من جديد إذا دعت الحاجه إليها، وكما يقول هولطن:

(1) مقال البعزاتي:

Interactions des composantes paradigmatices thematiques et stylistiques dans la pensée scientifique.

ضمن كتاب: العناصر الإبدالية والتيمية والأسلوبية في الفكر العلمي، ص 28.

«المحاور لا يبرهن عليها ولا تدحض، لكنها بالأحرى تولد وتختفي وتصدق من جديد حيث تظهر الحاجة المعاصرة إليها، أو حينما يستدعيها المناخ الفكري»⁽¹⁾.

وغالبا ما يكون ظهور محاور جديدة مقرونا بتلاقي تخصصين علميين أو أكثر، وذلك ما يؤكد عليه هولطن: «تكشف المشاطرة المتعددة التخصصات للمحاور بين مجالات علمية متعددة عن طبيعة المقالة (العلمية) باعتبارها مقالة كلية»⁽²⁾. ولقد استطاع هولطن أن يكشف عن اشتغال البعد المحوري في مجموعة من الأنساق العلمية الكبرى مثل نسق كبلر *Kipler* الذي بُني على ثلاث محاوريات: محورية الكون كآلة فيزيائية وكنظام رياضي متناغم وكنظام غائي، أو نسق إينشتين *Einstein* الذي تأسس على محاوريات محدودة مثل: محورية الوحدة والتوحيد ومحورية التقدير المنطقي والضرورة والتناظر والبساطة والسببية في مفهومها الكلاسي⁽³⁾.

ويستمر العمل ببعض المحاور لفترات طويلة، وكثير من المحاور قد يتقاسمها العلماء داخل مجال علمي واحد، أو بين تخصصات علمية متعددة⁽⁴⁾. وليست كل المحاور منتجة في تاريخ العلوم، فبعضها أسهم في تعطيل سيرورة تقدم العلم.

فالمحاور ضمنية في العلوم، وعلى الرغم من اتساع مجال التحليل المنطقي والرياضي أو الوسائل الاختبارية والتجريبية في تاريخ العلوم ظل عدد المحاور الأساسية محدودا، حيث يمكن الاحتكام إلى ثنائيات أو

(1) نفسه، ص 24.

(2) نفسه، ص 29.

(3) نفسه، ص 36.

(4) نفسه، ص 40.

ثلاثيات محورية قديمة تعاود الظهور في صيغ تقنية مختلفة داخل النشاط العلمي كمحورية: الثبوت والتحول والصورنة والتجربة والتعقيد والبساطة في الأنساق الرمزية والاتصال والانفصال والوظيفة والغائية...، بل إن تقدم العلوم لا يجد دلالة إلا في طبيعة الانزياحات والعتبات والقطائع المحورية التي تحدثها نماذجه، من ذلك أن الفكر العلمي للقرن 20 يتأسس على محورية مضادة للفكر السابق عليه، وهي محورية نسبية المعرفية مقابل حتميتها، وقد أدى هذا التحول إلى اعتبار النظريات العلمية نسق افتراضات هدفها مساعدة الباحث على التعامل مع التجربة والواقع المبني لا المعطى.

لقد أفرز هذا التحول تشظي التصور المطلق للعقلانية، وبروز عقلانيات جهوية تمفصل الاتجاهات التخصصية في العلوم، وتسمح بإمكانية تأسيس أنساق رمزية متباينة لا يجمعها إلا اتساق مقدماتها ونتائجها. وحاصل الأمر أن التقدم في العلوم يحصل بفضل إبطال إجرائية المحاور القديمة أو إعادة استثمارها في صيغ تقنية جديدة، وهذا شأن التحول في اللسانيات التوليدية التي قطعت مع محورية البحث في اللغة، لتوجه اهتمامها إلى النحو. وأخيرا نلاحظ أن محور أحادية أصل اللغات أسهم كثيرا في تعطيل نمو البحث اللساني، وتنضاف إلى ذلك طرائق مقارنة البنيات المعرفية والذهنية عند الإنسان التي كان ينظر إليها في البحوث الفلسفية التقليدية على نحو مخالف للبنيات العضوية، وإحدى النقولات الدالة في علم النفس المعرفي دراسة البنيات المعرفية بشكل مواز لمقاربة أعضاء الجسم، فحسب تشومسكي ينبغي أن تعالج اللغة البشرية بكيفية مماثلة لتلك التي سيدرس بها عضو ما مثل العين أو القلب، ساعيا إلى تحديد:

أ. خاصياته لدى فرد معين؛

ب. خصائصه العامة التي لا تتغير من نوع لآخر، بغض النظر عن كل نقص واضح؛

ج. موقعه ضمن نسق بنيات من هذا النمط؛

د. مجرى نموه لدى الفرد المعني؛

هـ. الأساس المحدد تحديدا وراثيا لهذا النمو؛

و. العوامل التي أدت إلى ظهور هذا العضو الذهني أثناء النمو⁽¹⁾.

إذا كان انشغال النحو التوليدي بفطرية المعرفة البشرية يشكل النواة الصلبة لبرنامج، فإن تشومسكي لم يفتأ يشدد على القطيعة مع التصورات الميتافيزيقية التي ترجع المعرفة التي يطورها ذهن الإنسان إلى ذات متعالية، وليس إلى أسباب وراثية متعلقة بالنوع البشري، فإذا كانت التصورات العقلانية مكسبا مهما في تاريخ الأنساق الفلسفية للفكر الأوروبي، فإن التوجه الذي ينبغي أن يسلكه الدرس اللساني لمقاربة بنيات الفهم لدى الإنسان يجب أن يكون استمرارا لذلك التاريخ من جهة اقتراضه للمواقف التي على اللسانيات أن تسلكها لفهم بنية الدماغ البشري، وانفصالا عنه من جهة تحويل النظر من المتعالي إلى الواقعي؛ أي الأسباب الوراثية والنوعية المتعلقة بالجنس البشري والتي تؤدي إلى استعمال خلاق للغة.

لم تحدث تلك القطيعة إلا بموجب تفاعلات وأزمات حصلت في مجال العلوم الطبيعية وتحديدًا في حقل علم الأحياء وعلم الوراثة والفيزيولوجيا. وقد أفرزت تلك التحولات محاور جديدة في الفكر العلمي، ودفعت البرنامج العقلاني إلى تحويل مستويات النظر من المتعالي إلى المتجسد. ومن ثمة لا يمكن فهم المقدمات المعرفية في النحو التوليدي

N. Chomsky, in *Théorie du langage, Théorie d'apprentissage*, (1) pp. 65-87.

إلا بالكشف عن تلك الأزمات الفعلية في الفكر العقلاني الأوروبي، لذلك نزع عن الإمساك بتلك اللحظات في تاريخ البرنامج العقلاني سبيل إلى حصر الأصول العلمية للدرس التوليدي، ومن هذه الزاوية تأتي مشروعية التحليل المحوري للعلوم.

سنحاول إذن، تتبع المفاهيم المحورية للبرنامج العقلاني بدءاً من القرن 18 وصولاً إلى بداية القرن 20، وهدفنا من ذلك موضوعة الفكر التوليدي داخل إرث فلسفي وعلمي لملازمة مياشم التقاطع من جهة المفاهيم والمناهج:

أ. يمكن التمييز بين برنامجين علميين سادا في نهاية القرن 19 وبداية القرن 20 انصب مجال تفسيرهما على الخصائص المعقدة للكائن الحي. ينطلق أحد هذين البرنامجين من فرضية أساسية وهي أن العضويات مزودة بشفرة وراثية تحدد الخصائص المطردة للنوع، وأن تلك الخصائص لا تأتي من الخارج أو المحيط، وإنما تنبثق من الطبيعة الداخلية والمبرمجة للنوع. ويسلك البرنامج الثاني مسلكاً مغايراً لتفسير الخصائص الظاهرية، بحيث يعتقد أن البنية المنتظمة تنتج عن سيرورة إعادة الضبط الذاتي المستمرة، وذلك من خلال التفاعل بين البنيات الداخلية، التي ليست مهياًة وراثياً بكل الخصائص الملاحظة، التي تجعلها تصل إلى حالة التوازن النهائية.

ب. ظهر محور البنيات القبلية مع جوسيه في مجال علم النباتات، حيث تم إحداث برديم جديد لتوجيه التفسير العلمي يتمحور حسب بالماريني حول:

- معالجة البنية الميكروسكوبية للكائنات، أو التظاهرات الجزئية والنوعية للعضويات،

- كل تغيير في البنيات الداخلية، تفسره القوانين الذاتية للعالم -
الصغري أو الجزئي للكائنات، ولا يمكن إرجاعه إلى المحيط
الخارجي، والقطيعة الإستمولوجية حدثت مع العالم الطبيعي
ويسمان *Weismann* الذي يقول: «إن الجزئيات المفترضة لا
يمكن أن تنظم حسب اختيارات عشوائية، ولكن بحسب
خضوعها لقاعدة محددة سلفا. وحسب علمي، لا يمكن لعالم
أن يعزو هذا النظام المنسجم إلى قوة إلهية.. وإنما إلى قوانين
طبيعية داخلية»⁽¹⁾.

وسرعان ما استطاعت العلوم أن تحل لغز هذا النظام مع
الاكتشاف الرائد للصبغيات، والثنائية المفهومية: النموذج الوراثي
Genotype والطبع الوراثي *Phenotype*، والتي استثمرها تشومسكي
في نظريته تحت مفهومي النحو الكلي والنحو الخاص، فالنحو الكلي
هو مجموعة القوانين الوراثية التي يتقاسمها البشر، ومن هذه الجهة يماثل
مفهوم النموذج الوراثي الضروري لبناء النموذج النوعي المكتسب،
فمثلا يعد النحو الكلي ضروريا لاكتساب لغة معينة من خلال تثبيت
برامترات تحددها التجربة المحيطية، فكذلك النموذج الوراثي عند
البيولوجيين ذو أهمية لتطور العضويات في تفاعلها مع المحيط. فالقدرة
الوراثية تدمج جميع إمكانيات التحقق المتعلقة بالنوع، ويبقى دور
المتغيرات محصورا في تحديد التحقق النوعي لجل الإمكانيات التي يتيحها
النسق الوراثي. لهذا كانت لاكتشافات واتسون *Watson* وكريك
Crick في حقل علم الوراثة دلالة كبيرة بالنظر إلى التصورات السابقة،
فقد حاولا ضبط البنية الداخلية لتلك القدرة الوراثية الداخلية وتحديد

(1) Palmarini, A propos des programme scientifiques et de leur noyau scientifique, in Théorie du langage, théorie d'apprentissage, p. 28.

قوانينها التأليفية السابقة على كل تفاعل مع المحيط الخارجي، ويبقى دور التجربة المحيطية محصوراً في إثارة تلك البنية الداخلية، لتحدث تأليفات جديدة بين العناصر الوراثية المبرمجة في الكائن الحي، مما يؤدي إلى اختلافات سطحية، ومن هذه الجهة نلمس تشابهاً في المحتوى المفاهيمي بين الأجهزة الاصطناعية؛ فإذا كان البيولوجيون، مثلاً، يستعملون مصطلح التقلبات التذبذبية، فإن تشومسكي يستعمل مصطلح الإثارة للدلالة على الشيء نفسه.

وإذا كان مجال التفسير في الدرس التوليدي يتحدد في دراسة البنية الداخلية للملكة اللغوية، فنظير ذلك أن البيولوجيين يحدسون موضوع أبحاثهم إطار المنطق الداخلي للبنيات الوراثية المبرمجة مسبقاً في الكائنات الحية. كما نلاحظ التشابه في فرضيات العمل بين كل من البرنامجيين، فالتوليدي يعطي الأسبقية المنهجية لدراسة التنظيمات الممكنة - أي النحو الكلي التي تنتج عنه أنحاء خاصة بموجب شروط محيطية محددة - على كل دراسة لتحقيقاتها المتعددة وتظاهراتها الخاصة، وبالمثل يتحدد هدف البيولوجي في الوصول إلى القوانين الكلية المنظمة للنموذج الوراثي.

إن هذا التشابه يؤدي في منظورنا إلى وجود تقاطع قوي بين اللسانيات التوليدية وبرنامج البحث العلمي في مجال علم الأحياء، ويبرز هذا التقاطع في عدة مستويات:

- أ. من جهة المفاهيم المقترضة والتي استثمارها تشومسكي نظراً إلى انسجامها مع أهداف النظرية التوليدية، ولا ينبغي على الاختلاف الملحوظ في المصطلحات أن يخفي وحدة المفاهيم ووحدة الاتجاه؛
- ب. من جهة فرضيات العمل، إذ يمكن استنتاج اتصال النظرية التوليدية ببرنامج البحث العلمية المعاصرة، حيث ترمي إلى استثمار نتائجها

في دراسة البنيات المعرفية عند الإنسان، والسعي إلى الانفصال عن الأفق المعرفي للأنساق العقلانية الفلسفية التي تربط الخاصية الفطرية للمقولات الذهنية بمفاهيم متعالية وبالتالي لا تستضمر في برنامجها أية إمكانية للدراسة التجريبية لتلك الخصائص الفطرية المزعومة.

وحاصل الأمر فإننا نعتبر، تبعاً للماريني، أن الدرس التوليدي وريث فكر عقلاي ظهرت مياسه العلمية مع الثورة العلمية لعلم الأحياء في نهاية القرن 18 وبداية القرن 19، ومن ثمة تهدف المقاربة المحورية للنظرية التوليدية إلى الحفر في الأصول العلمية والمعرفية للسانيات الديكارتية، للبرهنة على أن هذه اللسانيات تمتح من جهة المصطلحات ومناهج البحث العلمية من ذلك الإرث العلمي.

لقد اعتبرنا ذلك الموروث العلمي استمراراً لمحورية مفهومية عرفها الفكر الفلسفي عبر تاريخه؛ أي محورية العقلانية، التي تحولت من المتعالي إلى التجريبي، ولم يحدث هذا التحول إلا بموجب التقدم الحاصل في العلوم الطبيعية. وبما أن برنامج هامبولت وياسبرسن وسابير...، انشغل بمسألة الكليات اللغوية كإطار لتوجيه البحث اللساني، لم تكن اللسانيات عند هؤلاء جزءاً من علم الأحياء. ولأن الدرس اللساني ظل معهم حبيس التصورات الفلسفية للنحو العام، فإنه لم يكن بالإمكان وضع برنامج علمي متنسق لدرس النحو الكلي، ولذلك كانت الانطلاقة التوليدية دالة في تاريخ اللسانيات الكارتيزية؛ فهي استمرار للبرنامج أعلاه، ولكنها استمرارية لم تكن ممكنة إلا من جهة تقاطع اللسانيات مع البرنامج العقلاي للعلوم المعاصرة، وذلك ما تكشفه كتابات تشومسكي تصريحاً أو تلميحاً. ومن هذه الجهة نشاط الفاسي

الفهري⁽¹⁾ نعتة للدرس التوليدي بالثورة المعرفية الحديثة، لأنه أسهم، من خلال دراسته للغة البشرية وفق المنحى الديكارتي، في الإبانة عن طبيعة أنساق المعرفة والاعتقاد في الذهن البشري، كما أرسى مسالك التقدم التقني للحوسبة وأساليب بناء النماذج الصورية.

تتسم خصوصية المقاربة المحورية للسانيات التوليدية، كما قدمت من خلال اللساني الإيطالي بالماريني، في إدماج مستوى جديد للتحليل يضاف إلى المستوى الوصفي والمستوى الميتودولوجي من منظور الإبستمولوجيين الوضعيين، وهو المستوى المحوري، فإذا كانت المفاهيم الواصفة والقضايا العلمية لها إسقاطات على البعد التجريبي من حيث جواز روزها وإبطالها، وإسقاطات تحليلية من منظور رياضي - صوري من جهة اتساقها الداخلي وتوظيفها لآليات منطقية ونمذجة معمول بها في العشرة العلمية، فإن البعد المحوري يظل مهماً في تاريخ المقاربات الإبستمولوجية للعلوم. لذلك لن تكتمل الرؤية المتسقة لبرنامج البحث العلمي في اللسانيات إلا بإدخال مستوى محوري، وهذه الرؤية تنسحب على الخطابات الإبستمولوجية التي تناولت الدرس التوليدي من جهة مقدماته الفلسفية والتصورية، ومن جهة آليات الاستدلالية مهمشة الأصول المحورية التي شكلت الركيزة الأساسية للبرنامج التوليدي وهي محاور العقلانية المعاصرة في صيغتها المعدلة مع البيولوجيين وعلم النفس المعرفي.

مثل هذا التحليل يمكن أن تستثمر نتائجه لدراسة تاريخ اللسانيات؛ إذ الغاية من إقامة تأريخ للفكر اللغوي لا تنحصر في الوقوف عند القضايا اللسانية المناقشة، وإنما في الكشف عن الأفكار

(1) عبد القادر الفاسي الفهري، البناء الموازي، ص ص 17 - 21.

والمحاور الموجهة للبحث اللغوي، وهكذا قد يبدو أن تاريخ الأفكار اللسانية يضم اتجاهات متعارضة، إلا أن الأصول والمقدمات التي تؤسس عليها أقوالها العلمية قد تكون واحدة، إذا كانت تجمعها محاور موحدة، وعلى العكس نفهم القطيعة في تاريخ اللسانيات على أنها تأسيس لمحاور جديدة في الدرس اللغوي، كمحورية اللسان كموضوع مجرد ومبين ذي مستويات متمفصلة، ومحورية النحو كموضوع للسانيات بدل اللغة...

يندرج هذا الهاجس ضمن إشكاليات اللسانيات العربية التي تروم «بناء نظرية تؤرخ للفكر اللغوي العربي، بعيدا عن الإسقاطات الظرفية، بتبني منهجية المحاور والنفوذ إلى الأفكار الدالة والمبادئ المحورية الموجهة للدرس اللغوي عند العربي. إذ قد نجد محاوريات قديمة تتكرر في خطابات حديثة، كمشكل علاقة الوظيفة بالدور الدلالي، والإعراب بالدور الدلالي، وعلاقة الشكل بالمعنى والبنية بالوظيفة التداولية، وهي مشاكل نظرية نعثر عليها في جل الأنحاء القديمة عربية أو غير عربية: هناك تقارب على مستوى المحاور [بين اللسانيات القديمة والحديثة]، إنما على مستوى الظواهر وعلى مستوى صيغ ووسائل مقاربتها، هناك في كثير من الأحيان قطيعة»⁽¹⁾.

4.3.3. كاستون كرانجر⁽²⁾: من إبستمولوجيا اللسانيات

إلى إبستمولوجيا الأنساق الرمزية للغات.

إن تطور إبستمولوجيا اللغة مشروط بوضع العلوم التي تجعل من المعطيات الرمزية موضوعا لها بهدف وصفها أو بنائها. ويبدو أن طرح

(1) عبد القادر الفاسي الفهري، حوار اللغة، ص 115 - 116.

(2) معظم الأفكار الواردة في هذا المحور مستقاة من كتاب:

G.G. Granger, Langages et epistemologie.

إبستمولوجيا اللغة جاء استجابة لتحويلات في فلسفة الأنساق الرمزية،
نحملها [التحويلات] في:

أ. بروز المنطق الرياضي كدراسة نقدية وبنائية للنماذج الصورية؛ فقد
أدى تكون هذا الفرع المعرفي إلى تجديد بعض المسائل القديمة
المتعلقة بفلسفة الأشكال الرمزية على وجه العموم، وتوجيه عناية
اللغويين إلى دراسة بنية اللغات الطبيعية على ضوء المستجدات التي
لحقت النماذج الصورية والرياضية؛

ب. ظهور الدلالة الشكلية مع *Tarski* و*Bolzano*،
مما أدى إلى مساءلة دور المنطق في منسقة الأوصاف الدلالية للغات
الطبيعية، إما باعتباره أداة لبناء الأنحاء أو باعتباره نموذجاً لهذه
الأنحاء، وهكذا فالمساجلات في الأدبيات اللسانية بهذا الشأن
تفضي إلى التمييز بين موقفين:

- **الموقف الأول:** يعتبر المنطق أداة لصوغ نحو للغة الطبيعية،
ويستبعد نموذجية المنطق بالنظر إلى اللسانيات، ولذلك ينكر
على الأنساق الشكلية للمنطق دور النموذج المثالي للغات
الطبيعية، ففحص بنية اللغة الطبيعية المدروسة هو وحده الذي
يمكن أن يمدنا بقاعدة لتبرير اختيار نسق منطقي محدد كنموذج
للغة الطبيعية. والحجة الثانية تتعلق بافتقار الأنساق المنطقية
للقدرات التعبيرية الغنية التي تملكها اللغات الطبيعية، لعدم
قدرتها على احتواء مظاهر الالتباس والإطناب والتعدد الدلالي
والغموض الذي يعد من الخصائص المطردة للغة؛

- **الموقف الثاني:** يشدد على كون المنطق جزءاً من نظرية اللغة،
ويقترح *Bar-Hillel* في هذا السياق إدماج المنطق في
علم الدلالة الكلي وفي قواعد الدلالة، كما يستبدل *مونطاكيو*

Montague مفهوم البنية العميقة بمفهوم الشكل المنطقي، وهذا يصبح المنطق في منظور *مونطاكيو وسكوت Scott* جزءا مكونا لنظرية اللغة نفسها، مما يستبعد أي تصور أداتي له في علاقته باللسانيات؛

ج. كان لفكرة بناء خوارزمي للأنساق الشكلية المطبقة على اللغات الطبيعية، كـ **قيّد بول** على التحليلية، ونظرية المجموعات والمتواليات، تأثير على نظرية البنيات الصورية الممكنة للغة الطبيعية.

لقد أسهمت التطورات المعرفية في حقل المنطق الرياضي في بلورة قضايا إبستمولوجية مدارها اللغة الطبيعية والنماذج الصورية الممكنة لتمثيلها. إلا أن هذا التحول كان نتيجة للتجديد الحاصل في اللسانيات نفسها، إذ لم يكن بالإمكان صياغة تلك القضايا، لولا النظر إلى موضوع اللسانيات كبنية شكلية مجردة ومبينة في مختلف المستويات اللغوية (الصوتية والصرفية والتركيبية...) فالنتيجة الضمنية لهذا الطرح، تتعلق بتقييد المقاربة العلمية للغة لبناء النماذج المجردة لتلك المستويات وإمكانات تفصلها المبين مع **يالمسليف ومارتيني Martinet**، إلى حد نفي قدرة المعطيات على دحض أو تأكيد نظرية لسانية، فدور النظرية عند **يالمسليف** يتمثل في تحقيق الشمولية وعدم التناقض والانسجام، فهي مرجع بسيط للوصف، واستراتيجية لاخترال المفاهيم.

يقدم مسار الدرس اللساني المعاصر نظريات متضاربة تختلف بالنظر إلى ما تعدّه نموذجاً مجرداً للبنية اللغوية، وهذا التعدد في الأنساق الرمزية يسوّغ بلورة مقاربة إبستمولوجية للنماذج الصورية تبين قدرتها على دراسة الخصائص والمبادئ الانتظامية المفترضة في اللغات الطبيعية، وتقويم مفترضاها النظرية حول سيرورة التواصل اللغوي. ويرى **كرانجر**

G. Granger أن الهدف الذي ترومه إبستمولوجيا اللسانيات هو
الاهتداء إلى إجابات واضحة ودقيقة عن التساؤلات الآتية:

أ. ما هي الخصائص التي يجب على كل نموذج مجرد لتمثيل اللغة
كنسق أن يستجيب لها؟

ب. هل يمكن بلورة بنية كلية للغات الطبيعية مع الأخذ بعين الاعتبار
التنوع الواقعي للغات الطبيعية وتعقيد أنحائها؟

ج. ينبغي المفاضلة بين ثلاثة نماذج للغة الطبيعية: نموذج استقرائي
يصف نسق اللغة ونموذج تألفي يأخذ بعين الاعتبار تعقيد انتظام
اللغة من الناحية التركيبية أو الصوتية أو الصرفية، ونموذج
كلوسيماتي غارق في التجريد، ويعود أمر المفاضلة إلى
إبستمولوجية اللغة الرمزية التي تصوغ قيودا وفرضيات صارمة
حول نسق اللغات الطبيعية وتبينها؛

د. على هذه الإبستمولوجيا أن تكون شاملة وعامة، إذ ينبغي أن
تقطع مع الدراسات التي حاولت صورنة الأنساق - الفرعية
لمقولات اللغات الطبيعية ومكوناتها، من أجل صياغة منطقتها
النوعي (مثل دراسة منطق الزمن أو منطق الجهة في لغة ما)؛

هـ. إقامة إبستمولوجيا مقارنة بين الأنساق الرمزية اللسانية وغير
اللسانية لحصر حدود إمكانية استفادة الأولى من الثانية. وتجد هذه
الإبستمولوجيا مسوغها في مسلمة أساس تعتبر اللغة بموجبها نظاما
رمزيا، مما يجعل اللسانيات مبحثا علميا فرعيا ضمن علم عام
للأنساق الرمزية. لقد انصب اهتمام مجموعة من العلوم مثل الذكاء
الاصطناعي والمعلومات والمنطق والرياضيات والفيزياء وكافة
فروع العلوم الإنسانية على أنظمة المعالجة الرمزية، فالحاسوب
يؤول في نهاية المطاف إلى نظام خاص لمعالجة الرموز، وتتميز

الكائنات الحية في تفاعلها مع المحيط بالقدرة على بلورة أنساق رمزية بالغة التعقيد لأجل التكيف والتواصل مع العالم الفيزيائي، ومعلوم أن نظرية الكوارث *Theorie des catastrophes* التي صاغها روني توم *Rene Thom* تعتبر نظرية رياضية صورية هدفها إدراك ماهية الأشكال الرمزية للكون وبالتالي دراسة الأشكال اللائقائية للأنظمة الرمزية، فمورفولوجيا الظواهر غير متماثلة، لناخذ النظام الخلوي مثالا، فالأساس الخلوي الذي انبثقت منه الأشكال العضوية واحد، لكن الأشكال المورفولوجية التي يتجلى من خلالها هذا النظام في مختلف مظهراته في النباتات والكائنات الفقرية واللافقرية غير متماثلة؛

و. تنطلق هذه الإستمولوجيا من فرضية موجهة، تنظر إلى اللغة كنسق رمزي معقد من الناحية البنيوية والوظيفية، ويتمثل السبيل الوحيد لمقاربتة في تقسيم اللغة إلى مستويات تمثيلية متميزة ومتفصلة في الآن نفسه كالمستوى الصوتي والتركيبى والتداولي، في محاولة لضبط انتظامات هذه المستويات واستنباط قوانينها؛ لأن اللغة محددة تحديدا مضاعفا ينبغي على الفكر الصوري النمذج لها أن ينفصل إلى أنساق متنوعة تصف أو تفسر مستويات انتظامها...

وفق هذا التحديد لن تعود النماذج الرمزية مجرد أدوات صورية لإجراء التمثيلات اللسانية، وإنما ستغدو البنية المحايثة للغة نفسها؛ لأن اللغة الواصفة تترجم على المستوى المفاهيمي التمفصلات المبينة في اللغات الطبيعية. ومن هذه الجهة تنصهر اللغة الواصفة في النظام اللغوي، وبهذا أمكن لإستمولوجيا اللغة أن تقترض مفاهيمها لضبط موضوعها من علم الأحياء ومن النظرية الكارثية لروني توم *R. Thom*

كمفهوم الضبط الذاتي والانتظام والاستقرار، وهي مفاهيم تعكس الخصائص البنيوية المجردة للأنساق الرمزية سواء أكانت عضوية أم غير عضوية لذلك فهي تندرج في إطار سيميوطيقا عامة.

1.4.3.3. حدود تأسيس إبستمولوجيا عامة للأنساق الرمزية

يمكن تقديم مجموعة من الاعتراضات على تصور كرايجر؛ فالإجابة عن السؤال الأول، في نظرنا، لا يمكن أن تكون محايدة من الناحية النظرية، لأنها تفترض وجود إطار نظري لساني يصوغ الفرضيات الضرورية حول خصائص اللغات الطبيعية، وطبيعة الملكة اللغوية وتفاعلها مع بقية الملكات المعرفية في الذهن، فالنمذجة اللسانية لا تخضع لمبادئ إبستمولوجية قبلية مستقلة عن النواة الافتراضية للنظرية اللسانية وعن خصائص الأنظمة اللغوية التي يروم النموذج وصفها أو تفسيرها، وإن كانت بعض الخصائص الإبستمولوجية العامة تحكم بناء النماذج مثل الصورنة المضبوطة والاقتصاد في الصياغة الرمزية والبساطة، إلا أنه لا يوجد مقياس ثابت ومشارك لتقييم هذه الخصائص. وكما أن اعتماد صورنات مستقلة عن رائر الكفاية التجريبية في نمذجة أو صورنة محددتين يشكل عائقا في التفسير. فاختيار النموذج الأكفى لتمثيل اللغات الطبيعية يستلزم توظيف مجموعة من المقاييس غير المتجانسة تنتمي إلى مستويات متباينة، فتعدد المنطلقات النظرية للنماذج اللسانية يجعل مهمة البحث عن النموذج الأكفى مهمة صعبة، فمع نمو العلوم المعرفية وتطور المعالجات الحاسوبية للأنظمة اللغوية، وبروز المنحى التقاطعي متعدد التخصصات للدراسات اللغوية، لم يعد بالإمكان الحديث عن روائز متجانسة للكفاية.

فالكفاية المعرفية وأشكال روزها تعددت مع تطور العلوم المعرفية، والكفاية الحاسوبية ليست مقياسا للفصل بين النماذج، فالنماذج العصبية المعرفية *neurocognitive* مثلا، مدعوة لتحقيق مطلبين للكفاية، فمن جهة يجب أن يمتلك النموذج مصداقية أحيائية كي يتوافق مع ما نعرفه عن الاشتغال الأحيائي للشبكات العصبية في الدماغ، ومن جهة ثانية ينبغي إخضاع الصياغة النمذجية لأساليب التقييس الحاسوبي المعمول بها في العلوم المعرفية، فالتقانة النمذجية متجددة باستمرار في آلياتها وروايتها ومستويات كفايتها.

وبخصوص إقامة إبستمولوجيا مقارنة بين الأنساق الرمزية اللسانية وغير اللسانية، لا يمكن طرحها خارج دائرة الأبحاث المعاصرة في علم الأحياء التطوري وفرضيات تطور الملكات المعرفية والقدرات الذهنية المعقدة لدى الكائن البشري والكائنات الأخرى، مما يستلزم تخصيص إطار نظري تصوري يسمح بصياغة تفسيرات وتعميمات نظرية وتجريبية قابلة للروز والإبطال، وذلك للفصل بين الخصائص التي تميز النسق اللغوي وتجعل منها خصائص فاصلة بين ما ينتمي للملكة اللغوية الإنسانية وما يشترك فيه نظام اشتغال النسق اللغوي الداخلي لدى الإنسان مع الأنظمة المعرفية الأخرى للكائنات الحية التي تملك أنظمة معرفية معقدة لمعالجة المعلومات والتفاعل مع المحيط.

تنفرد نظرية *كرانجر* بمميزات خاصة، تبرر اختلافها عن النظريات الإبستمولوجية السابقة، لكن تجمعها والإبستمولوجيا الوضعية خصائص مشتركة تبرز خصوصية البرنامج الوضعي في كليته، ومن ذلك:

أ. إبستمولوجيا اللسانيات موضوعها لغة العلم، وأساليبه البرهانية والقياسية، لذلك حصرت إبستمولوجيا *كرانجر* موضوعها في

نطاق الأنساق الرمزية وكفايتها في النظريات اللسانية، فهدف اللسانيات ليس الوصول إلى كليات لغوية مزعومة، وإنما الكشف عن الخصائص الداخلية التي تجعل من اللغة نسقا مبنينا بامتياز، فالصياغة التصويرية في اللسانيات ينبغي أن تسعى نحو استنباط البنيات المجردة للغة واطداداتها، ولا يجب بأي حال ربط اطرادات النسق اللغوي للغة الخرج؛ أي اللغة المنجزة، باطرادات متعلقة بمبادئ الملكة اللغوية، وبعبارة أخرى لا يمكننا الاستدلال على مبادئ الملكة اللغوية في حالتها الأولى - وبالتالي استنباط الكليات اللغوية - انطلاقا من حالتها النهائية التي يعتبر إنجاز المتكلم تحقيقا لها. وبذلك يكون البرنامج الذي يدافع عنه كرانجر تنوعا نظريا من تنوعات الطرح الذي يعتبر اللسانيات فرعا من فروع الرياضيات، وليست فرعا من علم النفس أو علم الأحياء؛

ب. يتحصل من كل ما سلف أن كرانجر لا يخضع اللسانيات إلى معايير علمية سابقة عن كل نشاط عقلاي كما هو الشأن عند بوطا، بل إن إبستمولوجيا هذه اللسانيات جزء لا يتجزأ من الطبيعة البنيوية للنماذج الرمزية على وجه العموم، ومن النسق الداخلي والمحايث للغة على وجه الخصوص والذي على الإبستمولوجيا أن تحدد خصائصه للنظر بعد ذلك في إمكانية النماذج اللسانية والرياضية على تمثيلها صوريا؛

ج. يؤاسر كرانجر طروحات كريستينا من جهة وعيه بكون إبستمولوجيا اللسانيات نشأت لضرورة معرفية تتصل بالشروط الإبستمية لتطور علم المنطق وتطور اللسانيات نفسها.

4

مقاربات إبستمولوجية في اللسانيات العربية

1.4. إبستمولوجيا اللسانيات العربية: المنطلقات والتوجهات

يمكن أن نميز، في الكتابات اللسانية العربية التي تسعى إلى امتلاك حجية النظر النقدي، بين ثلاثة اتجاهات كبرى:

- كتابة نقدية عامة: موضوعها الكتابة اللسانية العربية بشكل شمولي؛
- كتابة نقدية خاصة: تتجه صوب أحد الاتجاهات اللسانية، أو أحد اللسانيين؛

ويلاحظ على هذين النوعين من الكتابة النقدية غياب مساطر واضحة في التقويم النقدي كما سنبين؛

- كتابة نقدية مؤسسة: تروم إعمال النظر في الكتابة اللسانية العربية، ونقدها وتقويمها، بالاستناد إلى أسس نقدية واضحة المعالم.

فما هي خصوصيات كل اتجاه على حدة؟

وما الذي يميزه عن غيره من الاتجاهات الأخرى؟

1.1.4. الكتابة النقدية العامة:

يوجه النقد في هذا الصنف من الكتابة إلى اللسانيات العربية في عموميتها دون تمييز بين نماذجها واتجاهاتها، ودون الكشف عن

الأسباب الحقيقية وراء الوضع الذي تعيشه اللسانيات العربية. ومما يركز عليه في هذا الاتجاه تخلف اللسانيات العربية وضعف مردوديتها، فهي «لم تثبت أقدامها بعد بالقدر الكافي، ولا تزال تفصل بينها وبين المستوى الذي بلغت في جامعات الغرب درجات كبيرة، اللهم ومضات تلمع بين الحين والحين ترتفع إلى ذلك المستوى، ولكنها في الأعم، نتاج جهد فردي خالص»⁽¹⁾. وأن «ما تقدم به معظم الباحثين المحدثين أتى قسم منه موغلا في القدم شكلا ومضمونا (...). بينما جاء القسم الآخر، على أهميته، عرضا، إن لم نقل ترجمة حرفية لما أطلقه رواد هذا العلم منذ مطلع القرن العشرين إلى يومنا هذا»⁽²⁾.

وكثيرا ما يكون النقد في هذا الاتجاه بدافع الحماس والانتصار لاتجاه لساني معين، واعتبار الاتجاهات الأخرى غير ذات جدوى، هذا شأن ريمون طحان الذي رأى أن «أكثر الدراسات التي طبقت على أنها دراسات حديثة هي في الواقع دراسات تقليدية تساق فيها المعلومات والنظرات والآراء، دون غرلة أو تمحيص، حتى أن من يطالعها ليشعر بلعثة أو هزة ناجمة عن حرارة في رأي واضعها، بل على عكس ذلك يحس وكأنها فقدت عنصر التجديد فيقف الباحث محاولا أن يحد منها المعلومات القيمة فيعرض عنها لأنها مملوءة بالتعليقات المرهقة وبالألغاز والتمويه»⁽³⁾. غير أن مقصدية هذا الباحث سرعان ما تتضح الغاية منها بدعوته إلى ضرورة تبني الاتجاه البنيوي في التحليل...

(1) مبروك سعيد عبد الوارث، في إصلاح الفكر النحوي، ص 173.

(2) الزين عبد الفتاح، قضايا لغوية في ضوء الأسنوية، ص 5.

(3) نفسه، ص 11.

2.1.4. الكتابة النقدية الخاصة:

تستهدف أحد اللسانيين أو إحدى المدارس اللسانية، وأحيانا يركز على فرع من فروع الدراسة اللسانية، ويرجع هذا الاختلاف إلى طبيعة الكتاب الذي ورد فيه النقد. وما يلاحظ عموما على هذا الصنف من الكتابة النقدية تجاوزه، في أحيان كثيرة، لحدود اللياقة العلمية لينزاح عن أهدافه ويتحول من لسانيات إلى تلاس⁽¹⁾.

يمكن أن نمثل لهذا الصنف من الكتابة بما كتبه سعد مصلوح في مراجعته لكتاب *في صوتيات العربية*. يقول: «لهذا كله [يقصد ما عرضه مؤلف الكتاب] رأيت واجبا علي أن أتناول هذا الكتاب، لا بالعرض الناقد، فليس فيه من مسائل الخلاف كثير ولا قليل، وإنما بالتنبيه إلى ما ضمنه بين دفتيه من أخطاء في أوليات الدرس الصوتي وبديهياته، التي لا يعزب بعضها عن علم النجباء من الطلاب بله الأساتذة المتخصصين، وأحسب أن القيام بهذا الواجب فرض كفاية على كل من أتاه الله أثارة من هذا العلم، فالكتاب مطبوع وكتبه أستاذ جامعي، والمكتبات إنما تقتني الكتب بعناوينها، وبألقاب مؤلفيها دون فحص سابق يمتاز به الصحيح من السقيم، وأيدي الطلاب تمتد إليه رغبة في المعرفة، وطمعا في الفائدة، وقد تعتقد كثيرا منهم من يقود خطاه على الطريق، وتجنبه مواطن الزلل، فيأخذ ما بها من أخطاء مأخذ الحقائق المفروغ من صحتها، وهنا تنفض على العالم

(1) من العبارات التي تكشف عن ذلك النعوت التي يلحقها بعض اللسانيين بكتابات بعضهم: اللسانيات السريعة، اللسانيات العجيبة، لسانيات هبل، لسانيات الاشرئباب إلى المناصب... وقد أثرنا تجنب ذكر الواصف والموصوف درءا لتفشي مثل هذه اللسانيات في ثقافتنا اللسانية، ونظرا إلى ما يمكن أن يثيره الموضوع من حساسيات نحن في غنى عنها.

والمتعلم كليهما غايتها من الدرس والتحصيل، وتؤتى الحقيقة من حيث لا تحتسب، فتكون القارعة»⁽¹⁾.

ويضيف معيبا فصلين من فصول الكتاب نفسه: «في هذين الفصلين عيوب ظاهرة، منها التداخل والتجميع السطحي للمعلومات، وضعف الصلة بين منحاهما وموضوع الكتاب، وابتسار المعالجة وغموضها، ويتجلى ذلك واضحا في العناوين الأصلية والفرعية الواردة في الفصلين من مثل قوله: "موجز في تاريخ عدة ظواهر لغوية"، وفي حشد الأسماء والتواريخ دون نفع يرجى، أو غاية تدرك»⁽²⁾.

غير أن ما يلاحظ على مصلوح هو عدم تصريحه بالأصول النظرية والمنهجية التي اعتمدها في مؤلفه الذي اختار له عنوان *دراسات نقدية في اللسانيات العربية المعاصرة*، ويستمد هذا السؤال مشروعيته من مضمون الكتاب الذي تضمن دراسات لا علاقة لها باللسانيات ولا بنقدها.

وإذا كان نقد مصلوح يتجه إلى مؤلف محدد من المؤلفات الصوتية، فإننا نجد من يطلق العنان لنقد الصوتيات بشكل عام، فقد ذهب أحمد مختار عمر إلى أن «المكتبة العربية ما تزال فقيرة جدا في البحوث المتعلقة بعلم الأصوات»⁽³⁾، وهو بهذا الإطلاق يسوغ لنفسه تأليف كتاب في الموضوع، وهذا هو النهج الذي تسلكه جل المؤلفات التي تندرج في إطار اللسانيات التمهيدية⁽⁴⁾.

(1) سعد مصلوح، دراسات نقدية في اللسانيات العربية المعاصرة، ص 275.

(2) نفسه، ص 275 - 276.

(3) أحمد مختار عمر، دراسة الصوت العربي، ص 102.

(4) لمعرفة هذا الاتجاه وخصوصياته يمكن الرجوع إلى كتابنا: اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة.

ويتخذ النقد وجهة أخرى، تستهدف إحدى النظريات اللسانية، أو أحد أتباعها، وهذا يفسر الصراع بين التوجهات اللسانية في الثقافة العربية، نقف على مظاهر من هذا النقد عند محمد الحناش في نقده لأحد اللسانيين المغاربة وللأجاء التوليدي عموماً، يقول: «من المضلات التي ما زال البحث العلمي يئن تحت وطأهما في هذا البلد، أن كل من تعلم كيف يحل عن لسانه عقدة التلثم يحسب أنه برع في جميع ميادين المعرفة، فيشرع في نشر تجاربه الأولى على أبيض الصفحات، واهما أنه يقول شيئاً عظيماً، لكنه لا يعدو أن كونه يضرب أحساساً في أسداس، وحتى يضيء على أوهامه طابع المشروعية، فإنه يتوجه إلى مقارعة الحجة بالباطل والبهتان ناهشاً في أعراض الناس لا يدري أحد ما الذي ألم به، فتراه يثير زوبعة لا تحمل معها إلا أصداء أقوام ذهبوا وانقضت أجلهم بعد أن فاقم الركب. إنه يحاول جمع أشلاء عظامهم لعله يعيد صنع آدميتهم من جديد، ذلك هو حال توابع وزوابع النحو التوليدي في هذا البلد، أو بلغة العصر الإنسان الآلي التوليدي عندنا، وذلك هو ديدنهم في التعامل مع النظريات المخالفة لما يؤمنون به. يرفضونها قبل مناقشتها. إنه العقم والانغلاق على الذات»⁽¹⁾.

ويلاحظ أن هذا الباحث لا يقصر نقده على من يهمله أمره، بل نحنا باللائمة على كل التوليديين، وعلى النحو التوليدي، وراه نحوا تجريدياً كما تظهر مفاهيمه كمفهوم البنية العميقة، والذي لا يستسيغه لا حالياً ولا مستقبلاً⁽²⁾. غير أننا نتساءل: ما هو البديل الذي جاء به هذا الباحث؟ وما الذي يسوغ له محاسبة الآخرين؟ وما هي الأسس التي يستند عليها؟

(1) الحناش محمد، "البحث اللساني بين العمق والعقم: سفر التهافت"، ص 113-142.

(2) نفسه، ص 116.

ونلفي أشكالا أخرى من نقد اللسانيات من خارج دائرة اللسانيات،
نقف على جوانب من هذا النقد عند علي حرب من خلال كتاباته،
وخصوصا كتابه: *الماهية والعلاقة نحو منطق تحويلي*، حيث خصص فصلا
لنقد تشومسكي تحت عنوان: *تشومسكي ومأزق النحو التوليدي*⁽¹⁾، وقد
عاد في مؤلف آخر بعنوان: *أصنام النظرية وأطياف الحرية (نقد بورديو
وتشومسكي)* ليقوم بالشيء نفسه، وعلى غرار ما فعله في الكتاب الأول
خصص القسم الثاني من الكتاب لنقد تشومسكي في فصل عنونه بـ:
تشومسكي من الناطق الفطري إلى الفاعل اللغوي⁽²⁾.

وعلى الرغم من أهمية الكتابين، فإن القراءة تكشف أن حرب
تناول اللسانيات التوليدية من جوانب لا تدخل في مجال اختصاصه،
وهذا ما يمكن أن يسهم في خلق وعي مغلوط بالعديد من القضايا
اللسانية، التي تستعصي أحيانا على المتخصص⁽³⁾.

ولا يخلو النقد، في ثقافتنا، من النفاق العلمي، الذي ينطلق أحيانا
من اعتبار "المناسبة شرط"، فتأتي الأحكام متباينة بتباين المناسبات، هذا
ما لاحظناه في مهاجمة عبده الراجحي للساني المغربي العربي،
وخاصة التوليديين منهم، وهو نقد يعبر عن آراء مناقضة لما سبق أن عبر
عنه في مناسبة أخرى⁽⁴⁾.

-
- (1) علي حرب، الماهية والعلاقة نحو منطق تحويلي، ص 105 - 108.
 - (2) علي حرب، أصنام النظرية وأطياف الحرية: (نقد بورديو وتشومسكي)،
ص 70 - 94.
 - (3) وقفنا في الكتاب الأول على جملة من الملاحظات المغلوطة وسنسى إلى
تخصيص دراسة مستقلة لها بحول الله.
 - (4) نقف على هذا النقد في محاضرة معنونة بـ "النظريات اللغوية المعاصرة
وموقفها من اللغة العربية"، أقيمت بالنادي الأدبي في جدة 1408/02/24.
وهي محاضرة تتناقض كليا مع ما ذهب إليه في المحاضرة التي ألقاها في
الرباط: "النحو العربي واللسانيات المعاصرة".

وفي مقابل هذا النقد الذي يضم كل أشكال القسوة والعداوة والصراع، يتخذ النقد وجهة أخرى يتحول معها إلى حمل كل أشكال التمجيد والتنويه والمدح والإطراء، هذا ما نقرأه عند أحد الباحثين في عرضه لكتاب عبد السلام المسدي: التفكير اللساني في الحضارة العربية، يقول عن مضمون هذا الكتاب: «أما المضمون فسأسعى فيما يلي إلى تلخيصه، ولا بد من الإشارة في البدء إلى أن البحث طويل، والفكر فيه غنية، والاستنتاجات متتابعة على نحو يصعب فيه التلخيص والاستغناء عن بعض هذه الفكر والاستنتاجات لأهميتها ودورها في إيضاح جوانب القضايا المطروحة»⁽¹⁾. ليصل بعد ذلك إلى الحديث عن الأمل المعقود على الكتاب: «وفي يقيني أن هذا الأمل بدأ يتحقق، فها هو ذا أحد هؤلاء اللغويين قدم إلينا واحدا من الكتب المنهجية التي نحن بأمس الحاجة إليها، يسهم به في شق الطريق في مجاهل التراث اللغوي العربي، ليسلكه غيره نيرا واضحا، فيستطيع أن يصل فيه إلى غايته من إبراز لدور العرب في بناء صرح الحضارة الإنسانية في غابر الزمن وحاضره»⁽²⁾.

إن جوانب النقد، التي عرضنا لها آنفا، تنم عن وجود وعي نقدي بدأ يعرف طريقه إلى الثقافة العربية، غير أن الملاحظ هو أن أغلب المحاولات في هذا الاتجاه تظل ناقصة، من جهة افتقارها لمقومات العمل النقدي السليم، وهذا ما تسعى الكتابة النقدية المؤسسة إلى تجاوزه.

(1) المصري عبد الفتاح، "التفكير اللساني في الحضارة العربية"، ص 233.

(2) نفسه، ص 266.

3.1.4. الكتابة النقدية المؤسسة:

يعتمد النقد في هذا النوع من الكتابة على محددات نظرية ومنهجية تضمن للناقد تماسكا واضحا، من خلال الربط بين المقدمات والنتائج، وصياغة الأسئلة والإشكالات قبل أن يتجه للإجابة عنها باعتماد الانسجام والتماسك في التحليل مما يستجيب لقيد النسقية⁽¹⁾، وإن كان الالتزام بهذه القيود لا يعني دائما توفقا ونجاحا كليين.

وإذا كان مثل هذا النقد قليلا وحديثا على الكتابة اللسانية العربية، وحتى الغربية، فإننا لانعدم بعض الكتابات الحديثة في الثقافة العربية وفقت في رسم معالم واضحة لهذا الاتجاه، ومن أبرز الكتابات في هذا الصدد نذكر، على سبيل المثال لا الحصر:

أ. رياض قاسم: الذي تتبع جهود اللغويين في لبنان من سنة 1801م إلى سنة 1960م، وعرض لها بالتحليل والنقد⁽²⁾؛

ب. عبد القادر الفاسي الفهري: عبر عن موقفه الصريح من الكتابة اللسانية العربية الحديثة، حيث رأى أن ما يكتب هو «خطاب لساني هزيل»⁽³⁾، لكونه يفتقد لمقومات الخطاب العلمي، ويرجع هزلة هذا المتوج إلى جملة من المغالطات المترسخة منها:

- اللغة الموصوفة وأزمة المنهج؛
- ادعاء العلمية والمنهجية؛
- تصور خاطئ للتراث؛
- تصور خاطئ للغة العربية⁽⁴⁾.

(1) بخصوص هذا المفهوم ينظر كتاب: D.Durand, La systematique

(2) رياض قاسم، البحث اللغوي الحديث في العالم العربي، ص 14.

(3) عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية، ج1، ص 35.

(4) نفسه، ص 36.

ج. حمزة بن قبلان المزيني: اهتم المزيني بترجمة مجموعة من المؤلفات اللسانية التي أغنت الثقافة اللسانية العربية⁽¹⁾، وإلى جانب ذلك اهتم بمراجعة ما يكتب في الثقافة العربية من خلال كتابه: *مراجعات لسانية*⁽²⁾.

إن الاهتمام بمراجعة المؤلفات اللسانية ونقدها من «أهم العوامل التي تبعث الحياة في التخصصات المختلفة. بل ربما أمكن القول إن البحث العلمي بمجمله إنما هو، بطبيعته، لا يخرج عن كونه مراجعة مستمرة لما أنجزه السابقون»⁽³⁾، غير أن البحث في إنتاج العرب المحدثين سواء ما كان منه مؤلفاً أم ما كان مترجماً ما يلبث أن يكشف عن بعض السلبيات التي تتضح لنا في هذه الأعمال. ويمكن تلخيص هذه السلبيات فيما يلي:

(1) من بين أهم الترجمات التي أصدرها المزيني يمكن أن نشير على سبيل التمثيل لا الحصر إلى ما يلي:

+ ترجمة كتابي اللساني الأمريكي نعوم تشومسكي:

language and the problems of knowledge

+ اللغة ومشكلات المعرفة.

+ New Horizons in the study of language and Mind, 2000

آفاق جديدة في دراسة اللغة والذهن.

ترجمة كتاب اللساني الأمريكي ستيفن بنكر: The language intinct: How mind creates language, 1994 بعنوان: غريزة اللغة: كيف يبدع العقل اللغة.

+ ترجمة كتاب ديفيد جستس The Semantics of form in Arabic, In The

Mirror of European language, 1987. محاسن العربية في المرأة الغربية

أو دلالة الشكل في العربية في ضوء اللغات الأوروبية.

(2) حمزة بن قبلان المزيني، مراجعات لسانية، الجزء الأول، مقدمة الطبعة

الثانية. يعتبر الكتاب من المراجعات النقدية القليلة الجديرة بالقراءة.

(3) نفسه، مقدمة الطبعة الثانية.

● ما يسمى بالسرقات: فكثيراً ما تجد أن بعض هؤلاء يقوم بترجمة ما يراه من أية لغة أجنبية ثم ينسبه إلى نفسه، دون الإشارة إلى المصدر الأساس. وهناك وجه آخر لهذه السرقات، وهو ترجمة ما ترجمه الآخرون أو ادعاء ترجمته، بينما الذي يحدث لا يزيد عن تغيير بسيط يقصد به التعمية؛

● الترجمة غير الجيدة: فقلما يُعنى هؤلاء بترجمة ما يترجمون على الصورة الصحيحة. فربما تجد في هذه الترجمات عدم الإلمام الكافي بالعلم أو عدم القدرة على صياغته بلغة عربية سليمة والفوضى في استعمال المصطلحات وغير ذلك من السلبيات؛

● الادعاء: فكثيراً ما نجد الواحد من هؤلاء يتكلم عن موضوع معين وكأنه أول من بدأ التفكير فيه، أو هو أول من استطاع صياغته بصورة جيدة. بينما الحقيقة أن ما أتى به لا يزيد عن كونه استلاباً من هنا وهناك، أو تفناً في إطلاق الخيال غير المقيد بالمنهجية؛

● التشكيك في الآخرين وتغيير المواقف بسرعة دون أن يكون ذلك نتيجة لاقتناع...

إن هذه السلبيات، على خطورتها، ليست إلا قليلاً من كثير، إذ يمكن أن يضاف إليها الوقوف عند مرحلة معينة وعدم تجاوزها تبعاً لتطور هذا العلم الذي لا يني عن التغير والتطور. وهناك أيضاً قول ما قيل سابقاً، سواء أقاله الشخص نفسه أم قاله الآخرون⁽¹⁾.

(1) حمزة بن قبلان المزيني، مراجعات لسانية، الجزء الأول، مقدمة الطبعة الأولى.

ج. عبد السلام المسدي: ضمّن بعض كتاباته آراء نقدية للتجربة اللسانية في الثقافة العربية، وخصوصا في كتابه: اللسانيات وأسسها المعرفية وكتاب: مباحث تأسيسية في اللسانيات.

د. عز الدين المجذوب: سعى في كتابه المنوال النحوي العربي إلى تدارك هفوات القراءات النقدية للتراث النحوي العربي، اعتمادا على إطار نظري، بدونه لا يمكن صناعة تأويل مثيل للتراث النحوي، وتوضيح علاقته باللسانيات، وبالتالي علاقتنا به. وقد انطلق، في نقده، من التمييز بين مفهومين أساسيين:

- الفرضيات العامة

- المنوالات

وهو تمييز معهود في فلسفة العلوم *Epistémologie* والمنطق، والعلوم الصحيحة، ويمكن اعتماده من إدراك دقيق لما يميز التفكير العلمي الحديث من الممارسة العلمية التي سبقتة⁽¹⁾.

هـ. أحمد العلوي: قدم مشروعا إبستمولوجيا لقراءة اللسانيات، وهو مشروع يعتمد أصولا ومنطلقات خاصة في القراءة، تعتبر القرآن أصلا معرفيا. وقد قدم العلوي في كتاباته نقدا لبعض الباحثين العرب، كما يظهر من نقده لتمام حسان ومحمد أركون...، كما نجد عنده نقدا واضحا للاتجاه التوليدي. ويفضي النظر فيما قدمه الباحث إلى أنه يهدف إلى وضع ضوابط للنظر اللساني، قوامه التشكيك في هذا الإطلاق العربي والغربي.

و. مصطفى غلفان: خصص كتاباته لنقد اللسانيات العربية الحديثة،

(1) عز الدين المجذوب، المنوال النحوي العربي، قراءة لسانية جديدة، ص 6.

معتمدا في ذلك، على أسس إبستمولوجية تستمد أصولها من
الإبستمولوجيات المعاصرة.

وعموما فإن الكتابات التي تحسب على هذا التوجه تعتمد التحليل
النقدي السليم «الذي يستطيع أن يخلق بينه وبين العلم المستهدف
نقدا وحوارا علميا مثمرا تكون له نتائج نظرية ومنهجية أو تطبيقية
في مجال معرفي معين»⁽¹⁾.

غير أن الملاحظ أن معظم هذه المحاولات، على أهميتها، واختلاف
منطلقاتها النظرية والتفسيرية، تبقى في حاجة إلى أبحاث أخرى تتم ما
بدأته. فمحاولة رياض قاسم جاءت محدودة بحدود زمانية (1801 -
1960)، وحدود مكانية (لبنان). وتجربة عمر الدين المجدوب ركزت
بشكل خاص على القراءات النقدية التي اهتمت بالتراث النحوي
العربي. أما ما كتبه الفاسي الفهري في مجال النقد فيندرج ضمن
اهتمامات لسانية أخرى، ولا يمكن أن ندرجه في المجال النقدي الصرف،
والملاحظة نفسها تصدق على بعض كتابات عبد السلام المسدي.

وبالنظر إلى أهمية هذا الاتجاه والدور الذي يمكن أن يلعبه في خلق
ممارسة إبستمولوجية تعي حقيقة الإنجاز اللساني العربي الحديث، وتسهم
في ترسيخ خطاب تقويمي للحيز التداولي اللساني العربي، وقياس
النظريات اللسانية لمعرفة آلياتها ومساطرها وأوزانها، سنقف على جوانب من
النقد الإبستمولوجي عند أحمد العلوي من خلال مشروعه الإبستمولوجي
الذي عبرت عنه كتبه ومقالاته، وجوانب من نقد مصطفى غلفان للكتابة
اللسانية العربية الحديثة، وخصوصا ما جا في كتابه: اللسانيات العربية
الحديثة: دراسة نقدية في المصادر والأسس النظرية والمنهجية.

(1) مصطفى غلفان، اللسانيات العربية الحديثة: دراسة نقدية في المصادر
والأسس النظرية والمنهجية، ص 56.

2.4. ابستمولوجيا اللسانيات العربية:

قراءة في بعض التجارب

1.2.4. ابستمولوجيا اللسانيات عند أحمد العلوي⁽¹⁾

إن المتتبع لكتابات أحمد العلوي، يدرك بوضوح تام أن تحليلاته وقراءاته تتسم بمفاهيم خاصة، ولغة حوارية متميزة تجعل منها نمطا لسانيا فريدا، يصعب على من لم يعاشره ويخالطه مواجهة دروبه والحفر والتنقيب في أقاليمه. عندما نقرأ لأحمد العلوي نجد أنفسنا أمام لغة عبارية اعتاد صاحبها على ممارسة التحليل اللساني حتى التقاعد العقلاني، وأمام لغة إشارية هي الإبستمولوجيا الخاصة - وليس العقلانية - تنظر في خرائط البناءات اللغوية - وهي بناءات كراكية - لا تخضع لزمن سوى زمن الوهم الوجودي؛ وهذا يجعل منه اتجاهها قائم الذات يركز على قراءة اللغات النظرية بلغة طبيعية تعتمد القرآن أصلا معرفيا. وهو في هذا لا يصنع نظرية - كما يقول - كشأن الفلاسفة والمفكرين الغربيين، بل يصنع تجسسا على النظريات بقول طبيعي،

(1) تنتسب كتابات العلوي إلى مرحلة تكاد تقارب أربعين سنة، لذلك كان من الطبيعي أن يختلف نظره بين أول أمره وما بعد أول أمره. ويمكن أن نميز في كتابات أحمد العلوي بين مرحلتين: المرحلة اللغوية النظرية وهذه لا يظهر فيها بوضوح الميل إلى انتقاد الفكر النظري، والمرحلة الثانية بعد 1985م وفيها ترك اللغويات النظرية والفلسفة وانتقدهما، وانتقد التراث النظري القديم والحديث كما يبدو في كتاباته وفي محاضراته في السلك الثالث حيث تبرأ منه ومن أسسه.

لا يفوتنا أن نتوجه بجزيل الشكر إلى الأستاذ الدكتور مولاي أحمد العلوي الذي تفضل بمراجعة هذا الفصل والتعليق عليه من خلال مجموعة من الهوامش، كما نشكر الدكتور محمد وهابي على قراءته لهذا الفصل وإغناؤه بمجموعة من الإضافات.

فدراسة اللغات النظرية بطريقة نظرية ينتج عنها قول نظري ذو طبيعة شاذة.

إن **العلوي** يروم إعمال النظر في أقاليم البحث اللغوي - قديمه وحديثه - شرحا وتحليلا، نقدا وتعديلا، فغاياته إبستمولوجية يسعى من خلالها إلى إخراج الفكر (...) من السمسرة المعرفية إلى المباشرة والمواجهة⁽¹⁾.

وإيماننا منا بأن كل قراءة تستند على قاعدتين:

نظرية وفكرية، تعتبران ضابطين لعملية الإدراك وموجهين لها وحافظين لها من الزيغ أو السير في متاهات تبعتها عن أصل اعتقادها، وتجعلها منطلق ادعاء، رأينا من الضروري الوقوف على جملة من المسلمات التي نسجها الباحث حول المعرفة، والعلم، ووضع الإنسان، وهي مقدمات معرفية تساعد على فقه قوله والتوصل إلى كنه القضايا والأهداف الثاوية خلفه، ومن ثم نتفادى التيه في دروبه.

1.1.2.4. القرآن منبع المعرفة:

المعرفة نتاج أقوال ذات رتب يشكل فيها القرآن أصلا معرفيا وحقيقة عظمى فهو «شريعة الدماغ البشري»⁽²⁾ ومنطلق كل معرفة تقصد إحقاق الحق وتثبيته «إن كتاب الله يهدي المشتغل بالمعرفة إلى موقع المعرفة وهي قوة الله وقدرته فمن لم يتأمل فيها كان قوله غير ذي موضوع وكان كلامه كله عقائد نظرية من ذرية كتاب النظر وما كتاب النظر إلا درجة البطلان في المعرفة لأنه كتاب تصوير»⁽³⁾

(1) من تقديم أحمد العلوي لكتاب رشيد بوزيان، قراءات في اللسانيات التوليدية من "العاملية والربط" إلى "البرنامج الأدنى".

(2) أحمد العلوي، الطبيعة والتمثال، ص 115.

(3) نفسه، ص 52 - 53.

إنه «لا سبيل إلى العلم إلا بآيات الله عز وجل وما فيها من تبين»⁽¹⁾ وهذا يعني أن «كلام الله الخالق سبحانه أصل الخلق وأصل التفسير والتأويل لأن العارف يحتاج إلى مادة القرآن إلى أن تختلط بكيانه حتى يمكن تشغيل آله المعرفية تشغيلاً صحيحاً. وأما آلة المعارضين للقرآن الكريم فتشتغل اشتغالا عكسياً فاسداً. وليست المقدمات الأولى أو الدين إلا الوقود الأول فإن كان مناسباً اشتغلت»⁽²⁾.

يتأسس وجود الخلق إذن، بالقرآن الكريم، وذلك صورة من تأويل العلاقة بين القول (الذي يشكل الصورة الظاهرة) بالكون (الذي يجسد الحقيقة الكائنة). هو أيضاً مصدر "الثقافة" و"الفكر" و"العلوم" و"القيم" و"أخلاق الفكر"⁽³⁾ والعلوم من هذه الجهة، فعندما ترجع إلى القرآن لتستلهم النظرة وتسترفد الرؤية وتستمد المنهج تكون قد أكدت وجودك الحقيقي، وانطلقت في عالم فسيح للإبداع والابتكار. فنظرة **العلمي** مبنية على الإقذار الإلهي الذي يؤسس لتوحد نظري يغاير كل المنطلقات التي طبعت حركية الأفكار. فعندما نسلم بهذا الإقذار فإننا نسلم بحقيقة آياته ونستجيب لما تدعو إليه؛ لأن «كتاب الله عز وجل كله حث على النظر في آيات الله عز وجل الظاهرة الدالة على الآيات المستورة [...] فلم يخلق شيئاً بالمفاهيم والنظريات وإنما خلقه

(1) نفسه، ص 115.

(2) من تعاليق الأستاذ العلوي على رسالة محمد الدريوش، "اللغة النحوية في كتابات بن مالك" جامعة محمد الخامس، كلية الآداب، الرباط، السنة الجامعية 1990-1991. ويزعم العلوي أن أصل هذا الاختلاف في معنى القرآن العظيم، أن محمداً اكتشف الكتاب المؤسس أي أوحى إليه بالكتاب السابق للشيء والذي به قيام الشيء والآخرين يزعمون أنه أوحى إليه بكتاب سبقته الأشياء.

(3) هو مصدر القائم من ذلك في الكون وليس مصدراً لذلك كما يكون كتاب أخلاق مصدراً للاستلهام. والمقصود أن القرآن هو الصورة العربية للكتاب السابق للأشياء فيكون مؤسساً للأخلاق والثقافة والفكر.

بالحق وفصله في آيات يدركها العلماء أما من لا يدركها فهو ليس بعالم»⁽¹⁾.

إن المعرفة القرآنية هي الجوهر وهي الحق وهي المعرفة العلمية⁽²⁾.
اليقينية وفي هذا: «دفع لكل النظريات "الإبستمولوجية" التمثالية التي تشرع للعلوم و"البحث العلمي" فمن كان مقدمة عمله هذا الزعم فعمله غير علمي فما منزلة الأبحاث الإنسانية في المادة والإنسان إن كان أصلها المعرفي الخفي هو قطع الصلة بين المدرس والله وآياته؟ إن منزلتها منزلة الشعر بل هي جريمة معرفية وهي أفظع الجرائم [...] الغافلون عن الآيات هم الذين لا يبنون عليها أقاويلهم في المعرفة، آيات الله عز وجل شاهدة في كل واقع فإذا درست الواقع غافلا عن آيات الله دخلت في زمرة الكفار لأن الكفر غفلة معرفية والحق سبحانه يتكلم هنا عن الأمر المعرفي وذلك ليس بهين»⁽³⁾.

فالجريمة المعرفية، هي نسبة الكون إلى غير مالكه وحين نضع نظرية تزعم أن الواقع قائم بما فمعنى ذلك أننا نزع من نسبة ملك الواقع

(1) أحمد العلوي، الطبيعة والتمثال، ص 131. والمقصود أن ادعاء الوصول إلى الحقيقة بالنظرية يستلزم أن يكون الكون واللغة منه قائمة بنظرية ويستلزم عند القائلين بالالاه أن يكون أقام الكون على نظرية عنده. الحقيقة أن الكون قصة الله والقصة لا تحيط بها نظرية؛ لأن لغتها أوسع من لغة النظرية. يقص الحق: «نحن نقص عليك أحسن القصص». كما جاء في الكتاب العزيز ثم إن كان الكون واللغة منه قائما بنظرية وعلى الإنسان البحث عنها فإنه لا يبقى للقرآن من فائدة. ما فائدة الكتاب المكتشف أي المنزل إذا كان الكون وما يحدث فيه قائما بنظرية وليس قائما به؟.

(2) فضل العلوي قصر كلمة علمي على كلام الله سبحانه وتعالى في القرآن، والمقامات المحمدية الموافقة له، وما دون ذلك فهو أقوال نظرية.

(3) نفسه، ص 131.

المحكوم بها إلى صاحب النظرية. أما الكفر فهو الانطلاق من إنكار ملك الله للكون والقول بأن ملكه لعقل فلان أو فلان. دليل ذلك أنك إن ادعيت أن نظرية فلان في أمر من الأمور صحيحة فإنه يترتب على ذلك القول بأنه خلق ذلك الأمر وأنه مالكة...

إنه لا سبيل إلى العلم إلا بالقرآن وبآياته؛ لأنه هو الحق وهو الهادي إلى الصواب، فكل ما هو حق هو كلي، وما هو كلي يحوي بالضرورة كل آفاق المعرفة وممكناتها، وما سواه يظل موسوما بالعياء النظري.

إن كل ما هو حق هو خبري لا كلي، النظري هو الذي يدعي الكلية، ثم إن القول بأن كتاب الله هو الحق سواء عرفت هوية ذلك الكتاب أم جهلتها يتنافى مع القول بصواب نظرية عن الكون أو عن نوع من حوادثه. لماذا؟ لأن القول بصواب نظرية هو قول بأنها حق. والحق لا يتعدد فإما أن يكون هو الكتاب؛ أي القرآن الذي هو صورته العربية أو أن يكون هو النظرية. إن الحق، هو كتاب الله لا نظريات النظائر. لكن هناك أمر ذو بال هو أن الذين يقولون أن الحق هو كتاب الله لا يجعلون لهذه العبارة معنى واحدا. ومعنى ذلك أن العالم والشيء والكون قائم بالكتاب السابق عليه وليس معناها أن الكتاب لاحق وأن العالم سابق. الكتاب أسبق من العالم وأقدم. ويترتب على هذا خلاف كبير. ومن العجيب أن طائفة المسلمين تنهج النهج الثاني وإن لم تصرح به فكل ثقافتها قائمة على القول بأسبقية العالم على الكتاب رغم أن القرآن العظيم وأحاديث محمد عليه السلام تنص على خلاف ذلك⁽¹⁾.

(1) استقينا هذه الأفكار من كتابات العلوي التي نحيل عليها في هذا المبحث.

2.1.2.4. مراتب القول:

إن كلام الله عز وجل هو الكلام الأول⁽¹⁾، وغير قوله تعالى أقوال تختلف درجة قوتها أو ضعفها باختلاف علاقتها وارتباطها بالقول الالاهي، لأنها ليست على درجة واحدة. فما هي مراتب الأقوال عند العلوي؟

أ. القول الحقيقي: هو «المرادف للواقع الذي يعلمه العارف بطريق علمي خاص، ويستيقن من هيمنته ومن موافقته للواقع بالعرض والمعادلة (...) المسلمون يعتقدون أن القرآن الكريم هو ذلك القول الحقيقي وأن النبوة هي مرتبة العارف الذي مكنه الله سبحانه منه، ذلك القول قائم على الجوامع الحقيقية وهو القرآن لا ريب فيه»⁽²⁾، ودليله على ذلك أن القرآن لو لم يكن هو القول الحقيقي عن الكائن الكامل معرفيا المؤسس للشيء السابق عليه لما كانت هناك ضرورة لكشفه لأهل المعرفة المقصودين به. والحقيقة أن محمدا عليه السلام أعلن ذلك مرارا في أحاديثه عن القرآن حين كان يتحدث عن أن القرآن يعلو ولا يعلى عليه، أو حين تحدث عن أنه جبل الله المتين في حديث طويل مشهور صحيح. ولعل مشكلة البعض مع القرآن العظيم آتية من عجزهم عن إدراك هذا الأمر ومن انطلاقهم من قول خفي فاسد هو أن الشيء سابق على القرآن؛ أي على الكتاب الذي هو صورته العربية وأنه يعلو عليه⁽³⁾.

ب. القول الطبيعي: يستمد أصوله من القول الحقيقي «قائله عارف بالعلاقات التصادقية بينه وبين القول الحقيقي، وهذا لا يكون إلا

(1) الأول معناه المؤسس للأشياء.

(2) أحمد العلوي، "الواقع والقول"، ص 144.

(3) من تعليقات العلوي على هذه الدراسة.

نبيا وصفة ذلك القول قيامه على الجوامع الحقيقية أي على كلمات معينة سارية في كل رتب الواقع وابتعاده المطلق عن المفاهيم التي عليها قيام القول النظري»⁽¹⁾. وتكمن العلاقة بين هذين القولين (الحقيقي والطبيعي) في أن «القول الحقيقي يصدق الواقع ويصدقه الواقع وأن القول الطبيعي يصدق القول الحقيقي»⁽²⁾.

ج. القول التجسسي: «هو قول أخباري عن المادة برتبها، فقد تكون ضوءا أو ترابا بأنواعه أو صوتا أو غير ذلك، والبحث عن أخبار ذلك يدعى بالتكنولوجيا (...) وطريق الوصول إلى تلك الأخبار التجريب. هذا القول التجسسي يصدق القول الحقيقي والطبيعي وأصحابه لا يدرون»⁽³⁾. وهذا النوع من القول يكون صادقا أو كاذبا بحسب علاقته بالواقع، فمجاله قطعة من الواقع. هذا في الوقت الذي لا يكون القول الطبيعي إلا صادقا.

د. القول النظري: هو قول: «مستقل إذ لا يدخل فيه شيء من غيره، وغيره الواقع الذي هو كلمة من كلمات المعجم الطبيعي (...) وكل قول نظري أوله مفهام يختاره الناظر، والقول النظري يلاحق الإنسان وصاحبه منذ الزمن الأول وهو ذو أشكال مترادفة متتابعة بينها علاقات وعلاقات، ومنه القول النحوي»⁽⁴⁾. ومنه أيضا الأقوال المفهامية التصورية في العلوم

(1) أحمد العلوي، نفسه، ص 144.

(2) نفسه، ص 144. والواقع معناه هنا الشيء والكائن والعالم والتاريخ الكلي وإليه الإشارة في الآية الحمد لله رب العالمين؛ أي رب كل ما يسمى بتلك الأسماء.

(3) نفسه، ص 145.

(4) نفسه، ص 146.

الإنسانية وعند العلوميين أصحاب العلوم الطبيعية فكثير من
كلامهم تصوري حتى أن تاريخ العلوم هو تتابع تصورات.

فما العلاقة بين هذه الأقوال؟

قبل الإجابة عن هذا السؤال يرى *العلوي* «أن السؤال الأول الذي
ينبغي مراعاته قبل الاعتراف بالقول النظري أو نبذه أو قبل الاعتراف
بالقول الطبيعي أو نبذه هو: من يستحق أن يتحدث عن غيره؟ أيستحق
ذلك القول الطبيعي أم القول النظري؟ الجواب عن هذا السؤال أقر من قبل
بطريقتين: الطريق الأول هو المعروف الممارس في أعمال النحاة واللغويين
الذين أعلوا القول النظري فوق القول الطبيعي - أو نووا ذلك - وفي
أعمال ذوي النظر في كل المباحث المنعوتة بالإنسانية، بل لقد أعلوا القول
النظري على الطبيعة أو المادة، ولولا ذلك الإعلاء لما قام القول النظري»⁽¹⁾.
على أساس هذه التصنيفات يقارن *العلوي* بين الواقعين الطبيعي
والنظري وقيم الاختلاف بينهما.

1.2.1.2.4. بين القول الطبيعي والقول النظري:

القول النظري «لا يقرب إلا من القول النظري لأن مؤسساته
غير حقيقية بل مفبركة يفبركها الناظر، ولأنه يحيل على نفسه لا على
الحقيقة والمادة والقرآن فهذه لا يعلوها شيء بل هي التي تعلو وكل
عال محيل ومعين»⁽²⁾. فيكون القول النظري بهذا قائما «على الواقعات
لا على الواقع، الواقع اللغوي والتاريخي والنفسي والمادي
والاجتماعي والإداري والاقتصادي...»⁽³⁾. فهذه الفصول من الواقع

(1) أحمد العلوي، الطبيعة والتمثال، ص 461.

(2) نفسه، ص 471.

(3) نفسه، ص 150.

العام ليس لها كون خاص وإنما يصطنعها الناظر اصطناعا. الواقع العام متحد متشابك مترابط واحد لا أقاليم فيه، يتوسل إلى ذلك بالمؤسسات المفاهيمية، وهذا ما يجعل منه قولاً قائماً «على التناقض أي أنه قول متناقض في أصله وأصل هذا التناقض هو إنكاره لوحدة الواقع ولكلية الواقع ولحدوث الواقع، ولقيام الواقع على القوة»⁽¹⁾، فيكون هذا القول النظري بذلك مرادفاً للميتافيزيقا، «بجمعها أنهما قول واحد عن الواقع أو عن الأشياء ليس قائماً على تجريب ولا على تنزيل علمي، فإذا هو قول ميتافيزيقي والميتافيزيقا هي القول النظري»⁽²⁾ فيكون بذلك قولاً مستكبراً «يلغي وحدة الواقع التي يخفي وراءها التاريخ والحركة والعبادة»⁽³⁾.

إن العبادة هي الاعتراف لله وحده بالملك والخلق والإعادة. إن إلغاء وحدة الواقع من خلال الفصول الواقعية التي تدرسها النظريات، بعد أن تكون صنعتها، أساسه إنكار الخلق ويقود إلى إنكار الخلق. كيف؟ لأن القول بالواقع الواحد المتصل الحاصل الآن وهنا يقود إلى الاعتراف بالقوة التي وراءه وبصاحب القوة وأما حين نترك هذا الواقع الواقعي إلى فصول واقعية مصنوعة نظرياً فإن ذلك يقود إلى الاعتراف بإلهية الخيال النظري القائم وراء النظرية. أما القول الطبيعي فهو على خلاف ذلك تماماً لأنه قول علمي قائم على الجوامع الطبيعية.

(1) نفسه، ص 150.

(2) أحمد العلوي، "من تماثيل الأحجار إلى تماثيل الأنظار: بحث في أركيولوجيا المعرفة اللسانية"، ص 10.

(3) نفسه، ص 9.

2.2.1.2.4. اللغة بين القول الطبيعي والقول النظري:

يمكننا أن نستشف وجوها أخرى من وجوه الاختلاف بين القولين الطبيعي والنظري من خلال نظرة كل موقف إلى اللغة وإلى خصوصياتهما. فالموقف الطبيعي يرى أن اللغة ليس لها كيان مستقل عن الإنسان فهي مجموع الحوادث النطقية التي يصدرها المتكلم في الزمان والمكان. وبعبارة أخرى، إن هذا الموقف يرى أن اللغة لا يملك الناس ناصيتها بكيفية واحدة، ولا يمكن فصلها عن حكاية الناطق بها. أما الموقف الثاني فيتحدد «بكونه كلاماً عن جزء، أي ذلك الذي يقوم على فصل جانب من الظاهر الطبيعي وتحويله إلى لغة واصفة لذلك الجزء. وبمعنى آخر، إنه يصور الواقع الكائن وينقله إلى لغة المفاهيم التي تجرده من حيثياته وتحوّله من حال الكينونة إلى حال الظاهرة المتخيلة في دماغ المصور»⁽¹⁾، وهنا تبرز مظاهر الاختلاف بين المصورين لاختلاف قدراتهم وقدرتهم على التجريد والتفكيك أو لنقل بتعبير العلوي لاختلاف مقاديرهم اللغوية.

إن التجزيء ضرب من ضروب الوهم. يزعم أصحابه التمكن من الأشياء عبر تفكيكها إلى أقاليم مستقلة وهذا مستحيل؛ لأن كل من تسول له نفسه ذلك سيكون أشبه ما يكون بالذي يحاول «أن يجرد الحركة من الحركة والحركة مرادف الواقع المدعو في اللغة العلمية بالعبادة. ما حكم الذي يوقف القطار ليرى الحركة؟ حكمه حكم القول النظري الذي يتحدث عن الحركة من رتبة السكون. القول النظري لا يسعى ويجب أن يرى سعي الواقع "يخيل إليه من سحرهم أنها تسعى" ولهذا فإنه يصلب الساعي المتحرك. فلا يلبث في يده شيء

(1) عبد الرحيم الدويري، التأويل والمعتقد، دراسة في النص والممارسة اللغوية، ص 41.

ويريد أن يصلب فلا يصلب شيئاً، فإن المتحدث باللغة الاصطناعية عن الواقع الساعي ينوي أن يجرد الحركة من الحركة والزمن من الزمن والواقع من الواقع فلا يلبث في أقوال هذه اللغة الاصطناعية النظرية إلا مؤسساتها ولهذا نقول إن اللغة النظرية لا تنتج إلا نفسها ولا تعيد الواقع»⁽¹⁾، فلو أعادت النظرية الواقع لكانت مع الله إلهها وذلك لا يستقيم، وإلا وقع معتقد ذلك في الشرك فالله وحده الإله وهو وحده يعيد الواقع. وذلك معنى البعث فهو إعادة الواقع.

ويستمد القول النظري وجوده من مقدمات أساس وهي:

- **مقدمة التعالي:** ويقصد بذلك تعالي مختلف اللغات النظرية عن الواقع سواء تعلق الأمر بلغة نحوية، أو بلاغية، أو كلامية... أو غيرها.
- **مقدمة البنية والنسق:** يسعى القول النظري إلى الربط بينه وبين اللغة الطبيعية، ويعتبر نسقيتها به لا بنفسها، وهذا زعم مردود، لأن اللغة الطبيعية «مادة دالة أو قوة أو زمن، وفي القرآن الحكيم آية، والآية لا تنال بالبنية والنسق»⁽²⁾.
- **مقدمة عدم الاستواء في معرفة اللغة:** إن معرفة الناس باللغة ليست واحدة، فهي معرفة تقوم على المقدار، فالله تعالى كتب مقادير النوع البشري، ولهذا فلا مجال للقبول بزعم القول النظري الذي يجعل معرفة الأفراد متساوية في جانب القواعد اللغوية. يختلف الناس الطبيعيون في أعمارهم كاختلافهم في مقادير ما ينتجون من عبارات لغوية أما أناسي اللسانين المتشابهو الكفاءة اللغوية والذين تمثلهم الأنحاء فكائنات تصورية غير واقعية.

(1) أحمد العلوي، "اللغة والعقلان"، ص 89.

(2) نفسه، ص 69.

- المقدمة الشيئية: تقوم اللغة الاصطناعية ممثلة القول النظري على عوالم قائمة على تلك المقدمة وغيرها، ولا يعتبر الواقع حسب هذه المقدمة قوانين عامة أو خاصة بل هي شيء غير ذلك.
- مقدمة الاستحالة: وتعني: «أن كل قول نظري لا يقوم إلا إذا اشتمل على زعم واقعي، أي زعم نقل الواقع أو ذرة من إقليم من - أقاليمه - فإذا تذكرنا استقلال القول النظري، لأن أول كلمة فيه تنتمي إلى اللغة النظرية وليس فيه كلمة أو قول أول خبري أو طبيعي تبين لنا أن في زعم النقل وأن في دعوى الدراسة بالجوامع النظرية، قولاً باستحالة الواقع يجب أن يعد الواقع المدروس مستحيلاً قبل أن ينسب القول النظري إلى نفسه نعت الواقعية، وهذا يذكر بمقدمة الاستعلاء فإن القول النظري لا يعلو الواقع بالاستحالة وبعد أن يغتصب لنفسه صولجان الواقعية»⁽¹⁾.
- المقدمة الصليبية: المباحث في القول النظري متباينة كل منها يتعلق بمسألة ما (حركة الأجسام أو الكائنات...)، غير أن مراقبة الحركة طرحت مشاكل من جهة موقع المراقب ودرجة الحركة أو السكونية فعلى أساس هذه الحركة تختلف درجات الناس المعرفية، فأعلاها النبوة، وهي تخول لصاحبها (النبوي)، اطلاعاً معرفياً دقيقاً و يقينياً، وأدناها معرفة المتجسس الذي لا تتجاوز معرفته حدود الظن⁽²⁾.
- مقدمة القدم: من المعلوم أن القول الخبري الطبيعي قائم على مقدمة الخلق معترف بحركة الواقع، أما النظرية فسكونية، وكل قدم ساكن الحركة قائم على مقدمة القدم، أي أن واقعه قدم.

(1) نفسه، ص 79.

(2) النبوة بحسب العلوي منصب علمي معرفي لا سياسي أو طائفي.

فالقول بأن الخطاب النظري قائم على القول بلا مخلوقية الواقع أصله ادعاء القدرة على الإعادة وهذا الادعاء لا يقوم إلا على القول بإنكار المخلوقية إذ لو قال الناظر بها لنسب القدرة على الإعادة إلى الخالق فلما كان ينكر المخلوقية أنكر الخالق ونسب إلى نفسه القدرة على الإعادة بنظريته وصنع أقاليم واقعية زعم أنها أصناف الواقع وصنع نظريات تعيدها ثم ادعى بعد ذلك أنه يعيد بنظرياته الواقع كله. وذلك كله يذكر بقصة موسى عليه السلام مع فرعون والسحرة.

● مقدمة جواز الخطأ: تقوم اللغة النظرية على جواز الحديث عن الواقع بغير الواقع، وبذلك يتعدد الحديث وتتراكم الأفكار، فتقوم لغات اصطناعية مخطئة. واللغات النظرية (النحوية واللغوية والكلامية) تتساوي في كونها موضوعا للبحث لأية منزلة.

3.2.2.4. العقل العقلان: مصدرية القول:

انبرى الفلاسفة والمفكرون، قدماء ومعاصرون، بالبحث عن مصدر المعرفة عند الإنسان من خلال محاولاتهم الإجابة عن سؤال: كيف يعرف الإنسان؟ ويبدو أن الجواب عن هذا السؤال يتم بطرائق مختلفة، ولكنها لا تخرج في كليتها عما قاله أفلوطين فتكون النظريات بذلك إعادة لنظر واحد ذي صور متباينة لا يختلف في الجوهر عن الزعم الأفلوطيني، ويرى العلوي أن أفلوطين يقسم وأرسطو طريقتين ضالين من الجهة المعرفية مازالا ينزع إلى جهتهما الباحثون وهما طريق تمثال الباطن (أفلوطيني) وطريق تمثال الظاهر (أرسطو). أما الأول فضال لأن الباطن لا تمثال له وأما الثاني فضال كذلك، لأن الظاهر أيضا لا تمثال له، ولا تطابق بين الواقع والتماثيل؛ لأن الواقع متحرك

متزمن والتمثال يتنافى مع ذلك، ولا يخرج الناس في أقاويلهم عن العالم عن هذين الطريقتين. لا يخرج عن ذلك إلا اتباع الله وكتابه وأعداء الأصنام والأوثان⁽¹⁾. إن السؤال نفسه شغل اهتمام فلاسفة ومفكرين مسلمين، كما هو الحال بالنسبة إلى ابن سينا الذي تساءل «من أي شيء تأتي معرفتنا؟ مم هي مستفادة؟»⁽²⁾ وقد قاده تصوره إلى اعتبار العقل المطلق مصدر تلك المعرفة. فما العقل عند ابن سينا؟

إن العقل «إسم مشترك لمعاني عدة فيقال عقل لصحة الفطرة الأولى في الإنسان فكون⁽³⁾ حده أنه قوة بها يجوز التمييز بين الأمور القبيحة والحسنة. ويقال عقل لما يكسبه الإنسان بالتجارب من الأحكام الكلية. فيكون حده أنه معان مجتمعة في الذهن تكون مقدمات تستنبط بها المصالح والأغراض. ويقال عقل بمعنى آخر وحده أنه هيئة محمودة للإنسان في حركاته وسكوناته وكلامه واختباره. فهذه المعاني الثلاثة هي التي يطلق عليها الجمهور إسم العقل.

وأما الذي يدل عليه إسم العقل عند الحكماء فهي ثمانية معان: أحدهما العقل الذي ذكره الفيلسوف في كتاب "البرهان" وفرق بينه وبين العلم. فقال ما معناه هذا العقل وهو التصورات والتصديقات الحاصلة للنفس بالفطرة، والعلم ما حصل بالاكتساب. ومنها العقول المذكورة في كتاب "النفس" فمن ذلك العقل النظري والعقل العملي. فالعقل النظري قوة للنفس تقبل ماهيات الأمور الكلية من جهة ماهي كلية. والعقل العملي قوة للنفس هي مبدأ لتحريك القوة

(1) يراجع كتاب، الطبيعة والتمثال، ص 81.

(2) أحمد العلوي، "نقد علم المفاهيم"، ص 23.

(3) هكذا وردت في الأصل، الصواب عندنا "فيكون".

الشوقية إلى ما يختار من جزئيات من أجل غاية معلومة»⁽¹⁾.

إن القول بالعقل المحض، أو المطلق أو غيره في مجال المعرفة هو وهم وزعم باطل، لأن من يقبل بهذا العقل المحض يقبل بشفاعته، كيف؟ «إن اعتقاد العقل المحض يجر على معتقده أن يجعل الشفاعة لهذا العقل المحض. طيب فإن قيل وما شأن الشفاعة بهذا؟ فالجواب أن النفس التي يمثّلها ابن سينا تنال قوتها من هذا العقل المحض وهو لا ينالها من شيء فوقه لأنه نهاية، فالحاصل من هذا أن التمثال برتبة أي بعقوله سيقوم ويكون بالشفاعة الآتية من العقل المحض فإن الشفاعة هي ما يتقوى به الكائن على الكون وإلا لم يكن، ومعلوم أن الشفاعة عند أهل الحق آتية من عند الله تعالى أي تأتيك منه بالقول التي هي الشفاعة الموجبة لقيامك، والشفيع هو المقام المحمدي النفسي الذي تمثل بشريا في الرجل العارف المعروف، وهو المقام الروحي الذي جعله الله تعالى في كل شيء ووهب الله به الشفاعة، قال تعالى: وَلَا يَمْلِكُ الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ الشَّفَاعَةَ إِلَّا مَنْ شَهِدَ بِالْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴿٨١﴾ الزخرف. ومعلوم أن العقل المحض نهاية فهو لا يشهد بشيء فوقه يكون هو الحق فهو داخل في هؤلاء المدعوين الذي يظن أنهم يملكون الشفاعة ولا شفاعة لهم»⁽²⁾.

إن الشفاعة درجة من درجات النبوة، ولا يمكن بلوغها لا بالعقل ولا بغيره، فشتان بينهما. على أساس هذا المعطى يرفض العلوي كل البناءات التمثالية (نسبة إلى التمثال) التي يصنعها النظار في بعد عن المعرفة القرآنية أصل الحق ومنبع السداد، ويعتبر ماعداها معرفة فجة أصلها العقلان. فما العقلان إذن؟

(1) ابن سينا "الحدود" ضمن، عبد الأمير الأعمش، رسائل منطقية في الحدود والرسوم، ص 123-124.

(2) أحمد العلوي، "نقد علم المفاهيم"، ص 10-11.

إن « كل الأنظمة التمثالية اللغوية والتحليلية النفسية والنقدية النصية وما شابه مشمولة بالتماثيل⁽¹⁾ التي تجعلها للأشياء المدروسة، وإن شئنا أن نصطفي إسما واحدا للأصل لقلنا إنه العقل المحض الذي تختلف أسماؤه في المذاهب والفلسفات، وتجنبنا للحيرة الدلالية التي يجري إليها اسم العقل الوارد لمعان أخرى، غير معنى التعليم والكشف التصويري كالحكمة والبصيرة سنعوض العقل المحض باسم مستخرج من الإسم العام للمذاهب الفلسفية والإنسانية في القديم والحديث، ذلك الاسم هو العقلان، فهذه نسبة إليه لا إلى كلمة العقل وقد أحسن من تجنب أن يقول العقلية وقال العقلانية فما ذاك إلا لشعور القائل بأن العقلانية مذاهب تصويرية لا يصح فيها إسم العقلية الذي يعني كثيرا من الأشياء»⁽²⁾. (...). إذن؛ العقلان هو المعلم الذي يعلم ابن سينا وأفلوطين، أما العقل بالمعنى الفطري فهو البصيرة والتذكر وهو قوة جعلها الله في الناس جميعا وليس من أعمالها الفلسفة والتصوير وإنما من أعمالها فعل الخير وتحريم الشر واتباع الله تعالى⁽³⁾.

فأصل الشفاعة المقام المحمدي لا العقلان، وعليه فإن من واجب متبع كلام الله أن ينكر شفاعة العقلان ويضيء بإذابته، لأن من يقوم

(1) هي تماثيل نظرية لا تختلف في شيء عن التماثيل الحجرية (ينظر تفصيل ذلك في الفقرة المخصصة لمناقشة "النظريات والتماثيل".

(2) يلاحظ أن العلوي يستعمل العقلان كترجمة لـ Logos. لتمييزه عن العقل Raison بمعنى الحكمة. "العقلاني كل قول لا يرأسه القول الحق، فهو قائم على "النظر" وعلى النظرة الاختزالية للعالم وللمخلوقات فأصله "لوغوسي" بالأساس، لذا وجب التمييز بينه وبين العقلي الذي يفيد الحكمة والبصيرة والهداية والتذكر.

(3) يتميز العقلان بأنه يؤله ويملك. أحمد العلوي، "نقد علم المفاهيم"، ص ص 10 - 15. ويريب نفسه.

بذلك لا يختلف في شيء عن يعود بالله من الشيطان، فالعقلان والشيطان مترادفان، لأن كليهما يعد صاحبه عن الحق: «إن كل زاعم لا يشهد بالحق فهو شيطان ولما بان أن قمة التفكير وأساسه لا تشهد بالله ورسوله بان أن تلك القمة شيطان، إذن العقلان الذي لا يشهد بالقرآن الكريم شيطان»⁽¹⁾، والعقلان لا يشهد بكتاب الله، والقرآن صورته العربية، ولا يشهد بصدق رسول الله ومحمد النبي صورته البشرية.

إن ما يحرك النظر وصناع القول هو العقلان، فهو ملهم للشفاة عندهم ومصدرها، فيأخذ (العقلان) شكل تماثيل تختلف باختلاف شكل الصانع واختلاف المادة التي يعتمدها في نحت تماثله «العقلان وما تحته من عقول ليس أمرا خاصا بتمثال النفس وإنما هو شامل لكل الممارسات العقلانية ويكفي أن ننظر في العقلانية النصية، تلك التي تبحث في بنيات النصوص القصصية والشعرية وما شابه. أليست باحثة عن عقلان القصة، ذلك الأصل الذي تجتمع فيه كل قصص القصصين؟ ما العلاقة بين عقلان القصة وكل القصص المستفادة؟ ألا تشبه العلاقة بين العقلان والعقل المستفاد في التمثال السينوي⁽²⁾؟ أليست جميعا بحثا عن الشفاة ومصدر الشفاة؟ وما يقال عن العقلانية النصية يقال عن العقلانية النحوية التي هي بحث عن العقلان القائم وراء كل الجمل وذلك عقلان آخر وعقلان التحليل النفسي وعقلان التاريخ ولنقف عند هذا فالمقصود أن المستفاد هو المدروس في هذه الأعمال والمقصود هو اكتشاف المستفاد منه أي العقلان أو العقل المحض ولكن الفاعلين ينسون كما قدمنا أن العقلان الذي يبحثون عنه أصلا للأشياء

(1) نفسه، ص 32.

(2) نسبة إلى ابن سينا.

والأوضاع بحكم عملية البحث... فالعقلان يبحث عنه ويبحث به لأنه
نهایة شفاعية عندهم»⁽¹⁾.

إن صور العقلان مختلفة ومتعددة، أما أصل المعرفة الصحيحة فهو
واحد لا تبديل ولا تغيير فيها⁽²⁾ هو كتاب الله الذي يمثل القرآن صورته
العربية. إن الشفاعة الحقيقية سواء كانت قصصية أو جمالية أو تاريخية أو
غير ذلك من الأمور الشفاعية هي من الله تعالى. وما سواها فهو باطل
لأن مصدره الشيطان⁽³⁾. من يقول بالعقلان يعلن طاعته للمذاهب
التصويرية فيبقى بعيدا عن فتح باب السؤال عن المصدر، لأن فتح باب
السؤال يلغي مصدرية ومطلقية العقلان المزعومة، فيبقى العقلان بذلك
مصدرا لصنع التصاوير والتلهف لممارسة التسيير ويبقى تجاوزه ودحضه
مرتبطا بالتسليم لمذهب الحق وطريق الهدى والصواب.

3.1.2.4. التأويل: نحو مجاوزة كيانية العبارة إلى حديثها

إن أساس التأويل عند العلوي يقوم على رفضه التفريق بين
الشخص واللغة، وذلك بالحفاظ على وحدة الشخص والقول
بشخصانية المعجم والاعتراف بفردانيته، بعبارة أخرى، لا ينبغي أن
يقبل القارئ على النص وفي اعتقاده أن لغته شيء مستقل يمكن
دراستها بمعزل عن صاحبها، أو أنها كما قال شلير ماخر المفتاح الذي
يؤدي إلى فهم نفسية صاحب النص، وكأن الأمر يتعلق بذات مستقلة
تمكن من معرفة ذات أخرى.

(1) أحمد العلوي، "نقد علم المفاهيم"، ص 21.

(2) فهي لذلك حقيقة علمية لا تعرف التعدد وإنما تتعدد الأصنام والأوثان،
(الطبيعة والتمثال، ص 61).

(3) ينظر تفصيل ذلك في نفسه، ص 21.

إن التأويل هو اكتشاف الظنون الممكنة، لأنه لا يمكن معرفة قصد المتكلم - كاتب معرفة تعيينية وإنما ظنية، وهذا حال دراسة الخطابات والآثار القائمة. لذلك فالتأويل بحث عن طريقة نكتشف بها منطقية نص من النصوص بتتبع مستلزمات الكلام السابقة واللاحقة، شريطة أن يكون التابع منطقياً و مترابطاً⁽¹⁾.

إن فهم الآخر في نظر **العلوي** لا يتم إلا عبر الذات، فعندما نقرأ نصاً من النصوص، فإننا نكون بصدد الكشف عن اعتقادات ذواتنا، فالذات تحاول أن تكشف عن اعتقادات الآخر فلا تتوصل إلا إلى اكتشاف نفسها، فالطريقة التي نصوغ بها القضايا لا تتعدى حدود المعتقد⁽²⁾.

إن التأويل ممارسة طبيعية لا يخلو منها ذهن أحد ولا يمكن أن يفترض صنف منها على أحد. فهو مهارة طبيعية تضعف بممارسة التمثيل. ولكنها تعود إلى نشاطها في الإنسان حينما يتجه إليها مقتنعاً بضلالية الطرق التصويرية. والملاحظ أن المجتمعات كلها تعرف أصنافاً من هذه المهارة وأن جل النقاش السياسي والاجتماعي ينتمي إلى هذه الممارسة. ويبدو من تتبع أحوال الأمم أن المهارة التأويلية ليست واحدة في كل الناس ولذلك تختلف أحزابهم وأديانهم.

(1) عبد الرحيم الدويري، التأويل والمعتقد، دراسة في النص والممارسة اللغوية، ص 16.

(2) «كل متكلم من جهة النظر متكلم من جهة عقائد هي نظره وهي المدعوة بالمسلمات أو المستيقنات وليست إلا كتاباً يعتقد الناظر ويبني عليه أقاويل فإن اهتدى أعرض عن كتاب النظر وانطلق إلى كتاب الله عز وجل فاهتدى إلى ما أضله عنه النظر وبين أن كتاب الله يهدي المشتغل بالمعرفة إلى موقع المعرفة وهي قوة الله وقدرته فمن لم يتأمل فيها كان قوله غير ذي موضوع وكان كلامه كله عقائد نظرية من درية كتاب النظر وما كتب النظر إلا درجة البطلان في المعرفة لأنه كتاب تصوير» (الطبيعة والتمثال، ص 52-53).

إن التأويل، بحكم أنه مهارة، يقوم على أساس من معجم فردي أو معاجم فردية تمثل الأغلبية التأويلية والأقلية فغاية الأمر أن المهارة التأويلية تختلف أصنافها في المجتمعات باختلاف الناس في معاني الكلمات الأولى⁽¹⁾.

4.1.2.4. النحو العربي قراءة إبستمولوجية⁽²⁾:

الكتابات النحوية العربية تمثل مجموعات قولية لا يمكن تسميتها إلا بعد تحديد مكانها من مشهد العلوم في تاريخ الطائفة الإسلامية، وضبط علاقتها بمجموعات قولية أخرى، وفي هذا الخصوص يلاحظ أن جل مؤرخي النحو العربي انطلقوا من اعتبار هذه التسمية مسلمة كأن النحو واحد في كل الأزمان وفي كل الأمكنة. إن كل نحو ينطلق من طائفة من الأسئلة والاهتمامات وأن الأنحاء تختلف باعتبار نوع السؤال الذي تطرحه، يمكن مثلاً أن يتساءل النحوي عن الإبداع اللغوي وأن يقيم نحواً عليه ويمكن أن يقيم نحواً في إطار تساؤل عن الاختلافات اللغوية الاجتماعية وأن يقيمه في إطار البحث عن الأغراض التكميلية... الخ. لهذا يصح أن يقال إن أهم ما يجب الاهتمام به في خصوص النحو العربي القديم هو البحث عن ذلك السؤال المغيب وراء هذا التراكم الكبير من التحاليل النحوية العربية الذي استمر قروناً عديدة⁽³⁾.

لهذه الاعتبارات يبدو أن النظر في النحو العربي ليس بالأمر اليسير، لأن ذلك «يحتاج إلى مزيد من التحديد والتوضيح والضبط،

(1) عبد الرحيم الدويري، التأويل والمعتقد، ص 17.

(2) أشرنا في مستهل هذه الدراسة إلى مرحلتين مختلفتين في تفكير العلوي، وما ندرجه في الصفحات المقبلة هو نتاج مرحلة ما قبل العودة إلى القرآن المجيد.

(3) أحمد العلوي، " آية الفكر وكبرياء النظر"، ص 18.

لأنه لا يجوز أن نجازف بإصدار الأحكام على نظر القدماء في الواقع اللغوي دون التمكن من الإطار العقدي والمنهجي الذي ظهر فيه هذا النحو. لأن نشوء أي بحث يجب أن يتم في إطار مشروع ثقافي علمي متكامل»⁽¹⁾.

إن هذا المشروع الثقافي لا يمكن الكشف عن خصوصياته إلا بالرجوع إلى تاريخ علم النحو «لأنه وحده الذي يشكل المجال الخاص الذي تجد فيه الأسئلة النظرية مكافئاً لموضوعة بواسطة الممارسة العلمية في مآلها»⁽²⁾. فدراسة التجربة النحوية العربية لا يمكن أن تستوعب استيعاباً صحيحاً إلا بربط النحو العربي ببنية الذهنية الإسلامية وبعقلانية العربية، والعقلانية المقصودة هنا متصلة بإرادات العرب وهنا يجب أن نتذكر الظروف الاجتماعية - الثقافية العامة التي رافقت نشأة الدراسات اللغوية العربية. «إن كثيراً من الدارسين اهتم بأثر الواقع القرآني على هذه الدراسات لكن جملة هؤلاء الدارسين أغفلوا ما يكون قد علق بهذه الدراسات من آثار ظهور الحدث العظيم بدون شك؛ أي ظهور النبوة في شعب العرب، نحن اليوم ندرس ظاهرة النبوة وظهورها في الحجاز بشيء من الموضوعية والهدوء ونستعظم مع ذلك الانقلاب الذي أحدثته في بقاع من العالم من الناحية التاريخية - الاجتماعية، ولكننا نتناسى الآثار البسيكوسوسولوجية التي تكون قد تركتها في المجتمع الناشئ»⁽³⁾.

(1) محمد دريوش، اللغة النحوية في كتابات بن مالك، ص 6.

(2) G, Cangelmen, Etudes d'histoire et de philisophie des sciences, p. 11-12.

(3) أحمد العلوي، "أسس منهج البحث في اللغويات العربية"، ص 63.

إلى جانب ذلك نجد عاملا آخر لا يقل أهمية؛ فمن عناصر بنية الذهنية الإسلامية تقسيم الاختصاصات بين الأمم، وهذا هو السبب الحقيقي في امتناع العرب عن ترجمة آثار اليونان الشعرية وهروعههم إلى ترجمة آثارهم الفلسفية. كما يتمتع العربي عن ترجمة ما يظنه علما خاصا بالمجتمع الإسلامي، ولا يمكن أن يعرفه مجتمع آخر لأنه من اختصاص العرب والمسلمين مثال ذلك علم الدين وعلم العربية، وعلم الآداب والشعر الخ. وهذا ما يدخل في باب الكفاية الثقافية التي تكون قد تركها في المجتمع الناشئ، مجتمع المسلمين وغيرهم ممن استظل بظل الدولة الإسلامية⁽¹⁾.

إن دراسة النحو العربي يجب أن تنطلق من هذه الاعتبارات في نظر العلوي وعليها يقيم نظرتة للغويات العربية.

1.4.1.2.4. أقوال عن السيويهيية: (تساوير السيويهيية)

تميز النحو السيويهي بقيامه على "التمكن العاملي"، فقد بلغت البنية العاملية حدا «جعل البنيات الأخرى المقولية والصرفية والمعجمية لا تمثل إلا معالم في المرور من الشكل المجرد إلى أصناف القول (...). فلا شيء ينفلت من قبضة التعريف العاملي حيث يصنف العناصر بواسطة مقولات أولية مستخلصة مباشرة من ملاحظة قوانين التغير في الواقع اللغوي. فالبنية العاملية توفر عند مراعاتها إمكانيات العناصر اللغوية في قوائم تبعا لخصائصها العاملية التي تكتسبها داخل الخطاب وإذا كانت بعض العناصر قادرة على التغير وأخرى عاجزة عن ذلك، فالأمر، كما يقول النحاة مرده دون شك إلى حرية التغير التي تعتبر خاصية لدى البعض ويفتقدها البعض الآخر»⁽²⁾.

(1) نفسه، ص 36.

(2) Ahmed Alaoui, Epistemologie de la linguistique Arabe, p. 3.

يبقى كل نقد جدي للنحو السيبويهي غير ممكن إذا لم ينصب على أساسه، وربما كان هذا هو جوهر الاختلاف الذي قام بين أبي بشر وبعض منتقديه كما هو الحال بالنسبة إلى الأخفش الذي حاول استبدال التعاريف العاملة بالتعاريف الخارجية بعدما وجد التمكّن العملي غير كاف لتفسير النحو. فالطبيعة المقولية لوحدة ما هي محصلة تحديد خصائصها⁽¹⁾، لقد كان هذا الاختلاف سببا في الجدل الذي أثاره كتاب سيبويه في القرن الرابع، وهو جدل لم يكن له داع، لأن أساسه هو «عدم دراية بعض الأوساط النحوية والفكرية بصفة عامة بدور التعاريف في نحو ذي ميزة تصنيفية. والرجاجي أحد أكبر المدافعين عن سيبويه، كان واعيا بذلك، إذ كان يبرز غموض التعاريف المنطقية والنمطية بإظهار الخلط الذي يمكن أن تحدثه في تصنيف الوحدات اللغوية. فبينما كان سيبويه يؤسس نظامه التصنيفي على أساس مفهوم التمكّن جاعلا منه ميزة تعريفية للاسم، كما كان مفهوم البناء بالنسبة إلى الفعل والحرف، بدا خصومه كما لو كانوا يريدون التخلص منه (المفهوم) مرجحين عليه تعاريف خارجية، والتمكّن، كما كانوا يرون، لا يعدو أن يكون إلا سمة من سمات المقولة التي حددت بشكل آخر دون أن يكون بمثابة ذلك الوصف المحدد الذي يشكل

(1) يعرض العلوي في كتابه ابستمولوجيا اللسانيات العربية للاختلاف بين سيبويه والأخفش حول "منذ"، فالأخفش يرى "أنها يجب أن تنتمي إلى قائمة أسماء وإلى قائمة الحروف في الوقت نفسه، وذلك حسب الأثر العملي الذي تحدثه في المجموعة الجمالية. وكما يظهر بوضوح فهو يحول الاعتبارات العاملة إلى خصائص تعريفية معترضا بذلك الفكر السيبويهي الذي لا يرى في هذا الأثر إلا تطبيقا لقاعدة عاملية وهذا الحرف، حسب سيبويه لا يمكن أن ينتمي إلى قائمة الأسماء المتمكنة بما أنه ليس متمكنا، فهو إذن منفصل عن مقابله الاسمي الذي سيتواجد في قائمة الأسماء المتمكنة، وبما أنه لا يتغير فإن قائمته ستكون ثانوية". ص 3 - 4.

حاملا له وبشكل أكثر دقة، فإن تعريف التمكّن كان يبدو لهم غير كاف مما يدفع كل تحليل جدي للتخلي عنه»⁽¹⁾.

إن العلوي يعرض في هذا النص لجوهر الاختلاف بين النحاة وبين سيبويه، كما يعرض لتصور كل موقف على حدة، ولكنه يعود لينتصر لموقف سيبويه⁽²⁾. لقد كان معارضو سيبويه سيكونون على حق لو كان سيبويه يبحث عن مثل هذه التعاريف، وهذا على خلاف ما كان عليه الأمر فعلا، فقد كان سيبويه يتغيا، خصوصا، الإشارات التي تم الشيء اللغوي بصفة مستقلة ولا يبحث عن تعريف أجزاء الخطاب الممكنة خارج القوائم العاملة.

وقد كانت التعاريف النمطية مسؤولة أيضا عن ظهور وتحديد الوظائف الدلالية في تداخل مع الوظائف العاملة. ففي (الكتاب) نجد وظائف الفاعل والمفعول محددة على أنها أثر للعامل. وهكذا كان نحوه يتفادى التأكيد على الاختلافات الدلالية بين فاعل فعل مثل "جاء" وفاعل الفعل "كان"، والاثنان يتواجدان في أماكن عاملية متماثلة. فقد كان أكثر ما يهم سيبويه هو شكل المكان بعيدا عن دوره والحرية الملاحظة على مستوى القوائم تجد تبريرها على مستوى المجموعات. لذا لا يجب اتهام المعلم بالمزج بين وظائف مختلفة بما أن التمييز الدلالي ما كان ليهمه على مستوى الأشكال العاملة التي كان يريد وضعها. والتاريخ يحفظ حالة من الوفاء لفكر المعلم في شخص ابن السراج

(1) A. Alaoui, *Episemologie de la linguistique*, p. 4.

(2) يعلق العلوي على هذا الانتصار بالقول: «هو انتصار أملته ظروف المقال. أما الحقيقة في رأيي الآن فهي ما تقدم عن القول النظري. وإن بدا أنني انتصرت لسيبويه على غيره في بعض ما كتبت، فلأن سيبويه كان أقوم على الخطاب النحوي من غيره وكان أعلم به من آخرين كالمبرد وبعض أضرابه» (من تعليقات العلوي على هذه الدراسة).

الذي كان يعرف النحو على أنه دراسة التمكّن في الأشكال اللغوية⁽¹⁾.

إن التأكيد على أهمية التمكّن العملي ودوره لا يعني مطلقاً أن **العلمي** يسلم بالعاملية جملة وتفصيلاً، فعلى العكس من ذلك تماماً، نجده ينتقد السيويهيّة من جهة العاملية نفسها ويعتبرها مصدر صعوبات كثيرة. فإشارات **سيويه** المتعددة في كتابه إلى الأمور التي تلي الابتداء مثل الاستفهام وغيره تساعدنا على وضع نموذج يربط بين اعتباراته المتعلقة بالابتداء وبين اعتباراته المتعلقة بما يلي الابتداء، لهذا نتصور في هذه المرحلة من قراءة الفكر السيويهي أن هناك تخطيطاً عاماً يجعل عامل الابتداء ومجاله قبل الفعل ومجاله، وهذا يعني أن هناك طائفة من المواقع العاملية الموزعة بين المجالين:

- عامل ابتداء [مواقع ابتدائية] صدر [عامل موقع الإسم] [مواقع معمولية]

تعكس هذه الخطاطة إشارة **سيويه** إلى ما يكون بعد الابتداء، والمقصود بذلك الصدور من استفهام وغيره، وإلى كون الفعل معمولاً لوقوعه في موقع الإسم. يبقى أن الفعل في هذه الصورة يكون معمولاً بعد الصدر وفي الوقت نفسه فإنه، نظرياً، قبل الصدر؛ لأنه معمول بوقوعه في موقع السهم المتصل بعامل الابتداء، هذا التصور يمثل بالإضافة إلى هذا التناقض الداخلي اتجاهها إلى تشتيت القوة العاملية، وهو اتجاه سيكون، كما سيتبين، وراء استحالة وضع نموذج يخلو من التناقض الداخلي وهو لذلك غير قائم على الوسائط والدرجات العاملية التي ترجع إلى مبدأ عملي وحيد. إن المشكلة التي طرحت على **سيويه** هي عاملية الفعل إذ لو لم يكن الفعل معمولاً لما احتاج **سيويه** إلى أن

Ibid, P. 5. (1)

يربطه بموقع الإسم ولزال هذا التناقض. ومن جهة أخرى فقد أغفل سيبويه إغفالا تاما عاملية الصدور إلا حين تكون عاملية مثل الجزاء والشرط، وأما في هذه الحالة فإن تحليله قاده إلى أن يجعل منها أنواعا عاملية مستقلة، والحال أنها في الحقيقة لا تغدو أن تكون كالجمل الاستفهامية مشتقة من الجمل الاسمية والفعلية أو كان يمكن لـ سيبويه أن يجعلها كذلك لينتبه إلى عاملية الصدور. ومن جهة أخرى يلاحظ أن سيبويه قرر مثلا أن الاستفهام لا يكون إلا بعد الفراغ من الابتداء ولم يدفعه ذلك إلى أن يقول أن مجال الفعل لا يكون إلا بعد الفراغ منه كذلك وكان، لو فعل ذلك، سيتبين أن الجملة عنده ليست إلا صورة منتقصة من الجملة الابتدائية الوحيدة التي تتحقق باتصال⁽¹⁾.

فإذا كان العلوي ينتصر لـ سيبويه في خلافه مع الأخفش وبعض المجددين من النحاة فإن ذلك لا يعني أنه كان متحيزا للنحو السيبويهي. فقد اختلف مثلا مع النرخشري بخصوص "التمكن العملي"، ومع ذلك فإن اختلافه معه لم يمنعه من الانتصار له في بعض الأمور التي يراها صائبة؛ فالنرخشري الذي يعتبر "إلا" عنصرا زائدا، ويختزل الجملتين⁽²⁾ إلى بنية عاملية بسيطة، يرى أن هذا الحرف ليس زائدا على مستوى المعنى رغم كونه كذلك على مستوى اللفظ. وهذا ما يطابق تحليل العلوي الذي يترجم المعنى إلى بنية منطقيّة واللفظ إلى بنية عاملية؛ فـ "ما" عنصر زائد على مستوى العاملية يفقد هذا الوصف على مستوى البنية المنطقية (الخطابية) وهو ينضاف للتعبير عن معنى ضروري للخطاب.

(1) أحمد العلوي، "آية الفكر وكبرياء النظر"، ص 33.

(2) يشير هنا إلى جملة: ما جاء زيد إلا راكبا، وجملة: ما مررت بأحد إلا زيد خير منه.

لا يكتفي العلوي بتحليل آراء القدماء والمقارنة بينها، بل يذهب إلى أبعد من ذلك في محاولة لتكميل السيبويهية والدفع بها إلى نهاياتها من خلال اقتراحات وتعديلات لما قدمه سيبويه⁽¹⁾.

إن النحو السيبويهي لم يبلغ درجة الكمال على الرغم من أهميته، ويمكن لهذا النظر أن يكتمل إذا ميز فيه في سائر الأبواب بين التغيير الإنشائي والتغيير المعمولي اللفظي.

إن الخلل قائم في بعض جوانب النظر السيبويهي، وهو خلل لا يمكن تداركه وتطويره «إلا إذا تخلينا عن إفضائية العامل وجعلناه موقعا أو معنى لا غير وتخلينا كذلك عن استقلال العوامل واختصاصها بالمعمولات ومعنى ذلك أن نفترض أن العامل يحكم العامل ويحكم المعمول أما حكمه للعامل فيكون إذا كان أدنى منه وكان له وسيطا وأما حكمه للمعمول فأن يفضي إليه بصفة عن طريق الوسيط لهذا نعوض أن يعد "أن" وسيطا للعامل الإنشائي جعلناها ناصبا ولم يستطع أن يربط بين المذهب وبين ملاحظاته التي نعدها أفضل من مذهبه في هذا الموضوع، وفي هذا الخصوص نشير إلى أن لغويا أجنبيا قدم في

(1) انصب اهتمام العلوي في وقت من الأوقات إلى بناء وضع تصورات جديدة تكمل النقص الحاصل في أعمال القدماء، لكنه سرعان ما صرف النظر عن ذلك، يقول في هذا الخصوص: «كنا نذهب إلى النظر باعتباره راحلة معرفية فلما استيقنا من تناقض النظر (التصوير) والواقع كتناقض النار والماء صارت إقامة النظريات وإصلاح النظريات القائمة أو الدفع بها إلى نهايتها تجارب نفعا الوحيد تمكين المبصر من معرفة النظر نفسه فإن كان في النظريات فائدة فهي في كشفها للنظر نفسه لا في كشفها للواقع الذي لا يكشف بها لأنه لا يصور وهو لا يصور لأنه أفعال الله سبحانه وآياته وهذه لا صنم لها. وما يدري الكاهن فلعل طلسماء الكهانة تمضي به إلى غير ما يمضي إليه المريض الذي لا يشرب قيح جروحه».

مذهبه الأخير تصورا عامليا قريبا من سيويه تتجه إليه هذه الانتقادات ذاتها»⁽¹⁾.

يظهر من خلال النص أن العلوي لا يكتفي بالتحليل والنقد فقط، بل يعمد إلى نسج نوع من المقارنة بين السيويهية وبعض المدارس اللسانية المعروفة وهي مقارنة لا يهدف من خلالها المفاضلة أو الحكم بأسبقية اللغويين العرب في التوصل إلى بعض الأمور اللسانية، بل ما يحركه بالأساس هو الكشف عن بعض التوازيات بين تصوير عربي وتصوير حديث، فمن يزيل عن كتابات المحدثين مرفعاتها الرمزية يلقي فيها صورا تعيد تصوير الأقدمين⁽²⁾، إنها كلها صنع العقلان، وهذا هو أساس المقارنة التي يقيمها بين سيويه وهاريس⁽³⁾.

2.4.1.2.4. الجرجاني من نحو الكلام إلى نحو المتكلم

إذا كان "التمكن العملي" هو الأساس الذي يقوم عليه النحو السيويهية، فإن الجرجاني يجعل إلى جانب "العملية" ما يسميه

(1) أحمد العلوي، "آية الفكر"، ص 24.

(2) لا يعني هذا الكلام أن العلوي ينتصر للنحاة العرب القدماء على اللسانيين فلا فرق عنده بين ما هو قديم وما هو حديث؛ الفرق بين النظريات فرق تسمية لا غير، فلا سبيل للتفريق بين الأقوال سوى موقعها من الطريقتين المعرفيتين الكبيرتين، الحق والنظر. ويعلم العلوي عن موقفه من التراث بقوله: «لست تراثيا، قد يجوز القول أنني قرآني، والقرآن ليس تراثا. ولكنه مطلق، والمطلق يكون حالا حاضرا في كل الأزمان وبه قيام الخلق والواقع. فإذا يجوز أن يقال أنني قرآني من كل الجهات ومن الجهة المعرفية لأنني لا أرى أنه يجوز أن يكون الإنسان تابعا للقرآن من جهة من الجهات وأن يكون تابعا لغيره من الجهة المعرفية فأنا أظن أن في ذلك تناقضا عظيم». (من تماثيل الأحجار إلى تماثيل الأنظار).

(3) أحمد العلوي، "آية الفكر وكبرياء النظر"، ص 28.

"التعلق"، وهذا ما يشير إليه العلوي بقوله: «يفرق الجرجاني هنا بين الكلام والنظم. النظم هو العملية التي يرتبط بها الكلم، أي هو عمل المتكلم ويفضل الجرجاني لفظ التعلق على لفظ العاملة فمن المعلوم أن هناك أساسا عامليا يقوم عليه النحو وأن بجانب العاملة هناك التعلق النحوي. لكن يظهر أن أمثلة التعلق التي ضربها الجرجاني تختلف عن مظاهر التعلق في النحو. التعلق في النحو ليس إلا وسيلة لتحديد مجال عمل العامل، أما عند الجرجاني فهو علاقة قائمة بين أجزاء الجملة كلها. ظاهر الأمر أن التعلق في النظم يقابل العاملة في النحو وذلك أن للمتكلم دخلا في التعليق فهو الذي يوقعه وليس له دخل في أجزاء العاملة المنفصلة عن الذات المتكلمة»⁽¹⁾. فهل يعني هذا أن التعلق هو العاملة؟

يجيب العلوي: «لا يمكن أن نفهم من التعلق العاملة. أولا لأن الجرجاني يصرح بالعاملية عند الحاجة إليها كما هو الأمر عند النحاة وأيضا لا يجب أن ننسى أنه ألف في العاملة كتابا كتبت له شهرة واسعة عند الأقدمين، وثانيا لأن الجرجاني يحدثنا عن علم النظم الذي يتناول بالدرس جوانب لا يشملها علم النحو فليس منتظرا منه في هذا الخصوص أن يعرفه بما يعرف به النحو. وثالثا لأن الأمثلة التي قدمها لتعلق الاسم بالاسم مثلا لا تستقيم مع تحاليل النحاة على طريقة واحدة»⁽²⁾.

إن الاختلاف بين الجرجاني والنحاة من جهة العاملة والنظم لا يعني وجود تناقض بين التوجهين، فعلى العكس من ذلك تماما «يكون فكر الجرجاني مكملا لفكر النحاة وهو مكمل لأنه لا ينقض أساس

(1) أحمد العلوي، الطبيعة والتمثال، ص 237-238.

(2) نفسه، ص 238.

الفكر اللغوي العربي بل يعتمد عليه في بحث إشكالية النظم وهو مخالف له لأنه يربط النظم بالذات المفكرة ولذلك نجد أنه يحصي أنواع الارتباطات الممكنة بين المقولات النحوية كما قدمنا وهو أمر لا يفعله النحاة الذين يرتبطون بفكرة المسافة العاملة وحدها»⁽¹⁾.

تقوم نظرية الجرجاني على الجمال النظمي، ولكن لا ينبغي أن يعتقد أن الجمال النظمي وحده يحرك النظرية بأبعادها؛ فالعلمي يعتبر هذه النظرية واقعة على تخوم البلاغة والنحو يقول: «لقد جاء الجرجاني ليبين للنحاة أمرا وللبلّاغيين أمرا آخر: بين للأولين أن اللغة تعبير عن الفكر وأن التعابير اللغوية تنقل أو تعكس ميكانزمات الفكر، وبين للآخرين أن الدرس اللغوي تجمععه وحدة النظم بحيث إن مسائل علم البيان لا تنفصل عن مسائل علم المعاني. حقا إن هذه الدراسات لم يكن بعضها مفصّولا عن بعض في زمن الجرجاني ومن الحق كذلك أن الدراسات البلاغية اتجهت في عهد السكاكي إلى جعل هذه العلوم من جهة موضوعها وإلى جمعها من جهة الغاية اللغوية التي تشملها وفي هذا الإطار يظهر الجرجاني كمفكر يحاول أن يبين أن هذه الظواهر اللغوية منشأها واحد أو أن يدل على الأساس الذي تبدو فيه هذه الظواهر اللغوية تلوينات تعلوه ولكنها لا تغير من طبيعته تغيرا يذهب بها بل تغيره تغيرا ينوع تلك الطبيعة»⁽²⁾.

يجعل الجرجاني للظواهر اللغوية المختلفة نظرية نظامية توحيدها، ومن ثم يسلك نهجا مخالفا لنهج المتأخرين من اللغويين والبلّاغيين الذين حاولوا أن يوحدوا دراسات القدماء تحت راية الموضوع اللغوي العام ولكنهم ظلوا يفصلون بين خاناته تحت راية النوعية الموضوعية. ومن

(1) نفسه، ص 412.

(2) نفسه، ص 243.

الأمر التي يعتبرها **العلوي** جديدة عند **الجرجاني**؛ التوازي الذي يقيمه بين "اللغة والفكر" إذ يرى أنه: «لأول مرة نقرأ عند مفكر عربي شيئاً واضحاً حول توازي اللغة⁽¹⁾ والفكر»⁽²⁾، وهي مقدمة نظرية كان من شأنها أن تغير كثيراً من المسلمات النحوية لو توافرت للنحاة قبل الجرجاني و«لكانت دفعتهم إلى تغيير وجهة النحو ولكان بإمكانهم أن يبينوا أنواع الأخبار في اللغة العربية ولتحرروا من سلطة العاملة ولكن أفكار الجرجاني ظلت مصروفة عن أن تؤثر في النحاة الذين انبعثوا بعده فإن موضوعهم الكلم لا الكلام»⁽³⁾. وقد حاول العلوي في كتابه (*الطبيعة والتمثال*) أن يذهب بهذه الفكرة بعيداً وأن يعطيها تأويلاتها الممكنة.

وكعادته في الذهاب بعيداً في المقارنة بين النظريات، بهدف المناطحة بين أصحابها يشير **العلوي** إلى فساد المقارنة التي يعقدها بعض لسانبي التراث بين **الجرجاني** و**سوسور** لاختلاف غايتيهما؛ إن الأمر عند الجرجاني غيره عند **سوسور** ومن نحا نحوه ولذلك يخطئ من يقرب بينهما. غاية ما يريد **الجرجاني**، في نظر **العلوي**، هو أن يحدد مواطن تدخل المتكلم، ولذلك قضى بأن المتكلم لا دخل له في الألفاظ المفردة، فإنها وإن كانت وحدات معجمية فإن الفكر لا يلتبس باللفظة الواحدة وإنما يلتبس بالتراكيب المعجمية؛ أي بالتراكيب المعنوية. وكان **الجرجاني** يقصد أن يبين أن المعطى الأول هو التراكيب لا الوحدات فإن هذه الأخيرة يستلها النحو استلالاً ويفصلها بعملية إجرائية لا غير،

(1) يشير العلوي إلى أن المقصود في مثل هذه الحالات الأقوال المنظومة المنجزة لا اللغة باعتبارها أوضاعاً.

(2) نفسه، ص 264.

(3) نفسه، ص 264.

المتكلمون لا يعرفون الألفاظ المفردة وهذا صحيح فالأطفال ينطقون أول ما ينطقون بالجمل والتراكيب. الألفاظ المفردة لا يمكن إذن، أن تنتمي إلى مستوى المعنى؛ لأنه لا معنى لها ولا يعرفها المتكلم بأفرادها ثم إنها لا تنتمي إلى مستوى اللفظ؛ لأنها لا تحدد مقولتها إلا في إطار التراتيب اللفظية. الوحدة الأساسية هي التراكيب إذن، ولذلك فكأنه لا معنى للحديث عن علاقة اللفظ بالمعنى خارج التراكيب؛ لأن المتكلم هو الذي يدخل المعنى على التراكيب اللفظية. وهو يدخل المعاني التركيبية المرتبة في نفسه ولذلك فإن أي حديث عن المعنى واللفظ خارج هذه الصورة ينفي دور المتكلم وينفي دور واضع اللغة ويتجاوز المعطيات وهي التراتيب إلى مفاهيم لا برهان عليها وهي المفردات⁽¹⁾.

وبما أن النظريات قائمة على العقلان فإن جوانب كثيرة من التشابه والتداخل تبقى قائمة بينها⁽²⁾ وهذا ما يلاحظ في علاقة نظرية الجرجاني بالنظرية التوليدية، يقول العلوي: «الجرجاني ألحق الظواهر المجازية بنظرية النظم وأرجع تلك الظواهر إلى مبدأ الاختيارات

(1) نفسه، ص 572.

(2) يرى العلوي أن "العقلان يستخدم آلات واحدة في كل الأحوال، بغير أسمائها بحسب الجهة فإن كانت نصية تسمى بكذا وإن كانت نفسية سمي بغير ذلك ولا يخرج عن تبديل الأسماء حتى أنه يجوز إقامة معادلات بين الفلسفة السنوية وفلسفات لغوية معاصرة بينت العقول اللغوية المؤدية إلى العبارة المستفادة فبينت المستفاد منه ولم يقع الخلاف بين اللغويين إلا في المستفاد منه أهو دلالة أو مقولة أم تداول أم غير ذلك وقامت كل أقاويلها على ربط المستفاد بالمستفاد منه، لا فرق هنا بين بنية عميقة وعقل مطلق وبين ما بعد العميقة والعقل بالملكة ولا ما قبل العميقة والعقلان وقد يختلفون، وقل مثل هذا عن التحليل النفسي فإن العقول التي يصنف منشئه بينها وبين العقول السينوية والأفلوطينية واللغوية وعلاقات بنائية ترادفيه وتشاركية متينة" نقد علم المفاهيم، ص 12-13.

الترتيبية التي للمتكلم حق إنجازها. وهذا قريب كل القرب من نظريات التوليديين على الخصوص، فهم يميزون بين نظرية النحو ونظرية الإنجاز. والجرجاني كذلك يميز بين نظرية النحو ونظرية النظم وما النظم إلا إنجاز عرفه الجرجاني والنحاة المعاصرون بشكل متقارب جدا. إن الجرجاني أخرج الظواهر المجازية من مجال نظرية النحو، لأنها ناتجة عن نيات ومقاصد ترتيبيه راجعة إلى المتكلم والظروف لا إلى النحو وهذا هو <الممتاز> في فكر الجرجاني إن كان في النظر ممتازاً!«⁽¹⁾.

فالاختلاف بين النظريتين (النظريات) قائم على اختلافها في ضروب التأويل المعتمدة في التصوير لا غير وهذا ما يؤكد مرة أخرى عدم وجود تطور نوعي في اللغويات خارج حدود الأبجدية التصويرية⁽²⁾.

3.4.1.2.4. مرجعيات النحو العربي:

لم يتوقف العلوي عند حدود مناقشة النحو العربي وتحليل قضاياها، بل يذهب إلى أبعد من ذلك محاولاً مساءلة النحو العربي عن مرجعياته.

(1) أحمد العلوي، الطبيعة والتمثال، ص 249.

(2) يميز العلوي بين ما يسميه الأبجدية الحروفية والأبجدية التصويرية (المفاهيمية) يقول: «تختلف الأبجدية الحروفية عن الأبجدية التصويرية أو المفاهيمية في أنها غير مؤسسة ولكنها إملائية وإملائيته راجعة إلى محدودية المجال الذي تتصل به الأبجدية الحروفية، أما الأبجدية التصويرية فأبجدية مختزلة ومؤسسة وغير إملائية والنحو العربي ليس إلا أبجديتين مختزلتين مؤسستين غير إملائيتين والعبارة الأصوب أن يقال إن النحو العربي ككل الأنحاء ليس إلا نتاجاً لأبجدية قائمة قبل النحو نفسه. دليل ذلك أن الأبجدية التصويرية التي قام عليها النحو العربي وصنعها النحاة العرب هي التي تتخذ الآن في سياق النحو التوليدي أو غيره من الأنحاء المقترحة وذلك معناه أن الأبجدية الواحدة قد تقوم عليها أنحاء كثيرة» أحمد العلوي، "الأبجدية اللغوية بين اللغويات القديمة والمعاصرة"، ص 75.

لقد شكلت علاقة النحو العربي بالمنطق قضية جوهرية عند اللغويين العرب قدماء ومعاصرين فـ «تاريخ الأفكار في الإسلام لا يخلو من الإشارات للصراع بين النحاة والمناطقة. فبالإضافة إلى المواجهة بين الفيلسوف ابن عدي والنحوي السيرافي والتي كانت منصبة على جدوى وقيمة هذين العلمين، هناك أيضا الهجوم الذي قاده فيلسوف آخر هو أبو زكريا الرازي. ضد النحاة الذين يرفضون للعلوم الخارجية عن النحو الحق في أن تسمى علوما. كما ذهب فلاسفة آخرون إلى حد محاولة تقويض الأنحاء الخاصة معلنين المنطق نحوا كليا. وكان هذا موقف الفارابي وفلاسفة آخرين حاولوا بناء لغة مطابقة لمبادئ المنطق»⁽¹⁾.

لا نهدف هنا الكشف عن موقف العلوي من جوهر العلاقة بين المنطق والنحو⁽²⁾ وإنما نهدف بشكل أساس إلى الكشف عن علاقة أخرى لم تنل حظها من الدراسة، أو لنقل أنها ظلت غير معروفة أو مقصاة، تلك هي مسألة العلاقة بين النحو العربي والفيزياء اليونانية⁽³⁾.

فرغم غياب أشكال المقارنة هاته فإن وشائج القربى ظلت حاضرة ومتواجدة بشكل كبير من خلال تداول بعض المفاهيم الفيزيائية في النحو العربي كما هو الحال في مفهومي *الثقل والخفة*⁽⁴⁾، فأهمية هذين المفهومين في النحو لا تقل عن أهميتهما في مجالهما الأصلي. «إن

(1) A. Alaoui, Epistemologie de la linguistique, p. 89

(2) ينظر تفصيل ذلك في نفسه، ص ص 89-119.

(3) نعتقد أن العلوي هو أول من قال بفيزياء نحوية عربية.

(4) الإقتصار على هذين المفهومين لا ينفي وجود مفاهيم فيزيائية أخرى في النحو العربي. (الحركة، السكون، التغيير...)

جميع الوحدات اللغوية في النحو وكل الوظائف العاملة مصنفة إلى قسمين: الثقيلة والخفيفة. ولم يكن النحاة يصوغون بوضوح الأصل النظري لهذا التصنيف الذي جعلوا منه عقيدة. وعندما يغامر النحوي محاولا تفسير بعض جوانب الثقل والخفة المحايثة للوحدات اللغوية فإنه يعتمد على اعتبارات لغوية غير مقنعة. ومن المؤكد أن نحاة الجيل الأول، وهم المسؤولون الأولون عن إدخال مثل هذه المفاهيم إلى النحو، لم يكونوا في حاجة لتوضيحها بصياغة نظرية للغة حيث تأخذ هذه المفاهيم مكانها الحقيقي وكانوا يكتفون باستعمالها في تحاليلهم علما أن المعنيين في زمانهم كانوا يدركون ما يقولون، وكان ذلك في نظرهم نوعا من المسلمات ستثقل عروضهم إذا وردت في نصوصهم»⁽¹⁾. والسؤال الذي يجب أن يطرح: كيف تشتغل هذه المفاهيم في النحو العربي؟ وهل من فرق بين خصوصياتها الفيزيائية وخصوصياتها النحوية؟

إنه من الضروري القول إنه إذا كان التنقل جزءا من تعريف الخفيف والثقيل في فيزياء أرسطو فإن الخفة تعتبر جزءا من تعريف الأولوية. وبتعبير آخر يمكن أن نقول إنه إذا كان كل خفيف يتجه بشكل طبيعي نحو الأعلى فإن أولا في النحو يكون بالضرورة خفيفا في السلاسل الوسطية، أما بالنسبة إلى الخفيفة المطلقة والثقيلة المطلقة فنلاحظ أن الثقيل مثلا لا يمكن أن يكون ثانيا للخفيف المطلق لكون الاثنين أوليين مطلقين. لذلك لا يجعل النحاة من الحرف ثانيا للاسم لأنهم يعتبرونه ثقيلًا بشكل مطلق. والملاحظ بهذا الخصوص أن الثقل والخفة اشتغلا كعلة نحوية في تفسير بعض القواعد التي لا تطبق فيها القاعدة الأولى. وتقتضي قاعدة عامة أن اللغة تستعمل بالضرورة

(1) A. Alaoui, Epistemologie de la linguistique, p. 89.

الأشكال المقتصدة أي الخفيفة، ويجب أن تتجنب الأشكال التي تتطلب جهوداً خاصاً، وبهذه الطريقة تكون بعض الأشكال المستعملة ثانية وخفيفة بالنسبة إلى الأشكال المقصاة؛ لأنها ثقيلة رغم أنها أولية. وبالتالي يأخذ الثقل والخفة معنى غير مطلق ولن تشكل ميزة للمقولات. فالمنقوص والمقصور شكلان لا يمكنهما تلقي العلامات العاملة، لأن ذلك سيؤدي إلى "إثقال" شكلهما. وإذا كانت اللغة قد تجنبت أن تلحق بهما هذه العلامات فإنما كان ذلك بسبب من نزوع نحو الخفة حاضر كمبدأ عام في التشريع اللغوي. وهذا الاشتغال يمتد نحو الصرف حيث نلاحظ أن هذه المفاهيم تمثل قاعدة صلبة ودائمة. فهي تتدخل كلما تعلق الأمر بظواهر صوتية مرتبطة من قريب أو من بعيد، بالأشكال الصرفية. وجميع الأشكال الصرفية تخضع لمبدأ الخفة، وإذا استعملت بعض الأشكال من هذا الصنف في اللغة دون أن تكون أولية فيجب أن يكون لها شكل أول يتم إقصاؤه بسبب الثقل الصوتي. وقد قام سيوييه بصياغة مبدأ الخفة في علاقته بالتراتبية عندما اعتبر أن العلل يجب أن تتدخل لتفسير حالات الضرورة (...) وقرونا بعد ذلك نادى ابن جنى بالبحث عن هذه العلل التي ترغب العرب على إقصاء الأشكال الأولى "عن علل ما استكرهوا". ويعزو هذان النحويان ثقل هذه الأشكال الأولى لقانون الجهد الأدنى الذي يحدد اختيار الأشكال حسب بساطة تكوينها الصوتي "وإنما كرهوا تحريكها (الألف) في رمي لأنها إذا حركت صارت ياء أو واو فكرهوا أن تصير إلى ما يستثقلون⁽¹⁾.

بهذه الكيفية كانت مفاهيم الفيزياء حاضرة في النحو العربي، وهذا يفرض بالضرورة إيلاء هذا الجانب الأهميته التي يستحقها في

(1) Epistemologie de la linguistique, p. 109-110.

النحو العربي؛ لأنه حاضر بقوة في حجج النحاة وتفاسيرهم⁽¹⁾.

4.4.1.2.4. تفكيك المفاهيم ونقدها

تشكل المفاهيم اللغوية مظهرا من مظاهر العلم البشري المتحدث عن العالم «وإذا كان لقوم أن يسموا هذه الوقائع وأن تقوم أسماؤهم في نسق منتظم، فإنهم يكونون بذلك أصحاب نظر. وأما الذين يتنازلون عن حقهم في التسمية لسبب من الأسباب، فإنهم يمارسون بهذا التنازل وجودا ناقصا شبيها بالعدم. مسألة التسميات أساسية، لأنها تحمل خيال الشعب المسمي، ولأنها تعفي منتج التسميات من الحفظ والمتابعة وهما حظ الشعوب التي لا تسمي، ولأن إنتاج الأسماء يكون ناتجا ويفرض في وقت واحد سوفا يتم فيها الحوار بين المسمين. ومسألة التسميات أساسية، لأنها تمثل صورة التأويل عند المسمي، لأنه حين يؤول يسمي. فإذا نقلت التأويلات إلى لغة أخرى وصنعت لها ألفاظ مناسبة أو غير مناسبة - كما هو الحال عندنا - وابتعدت عن سوق الحوار المذكور آنفا فقدت طبيعتها السوقية وتقدمت إلى الناس منكرا أصلها التأويلي، وساعدت أسباب أخرى، أهمها قيام أسواق حوارية جانبية في بلاد البكم التأويلي فاستقر لها اسم جديد أو أسماء تميزها عن طوائف قولية أخرى. هذه الأسواق "الحوارية" الجانبية لا تشارك في تأويل وقائع هذا العالم وتسميتها، وإنما تبذل الجهد في تسمية التأويل وطوائف التأويلات الصادرة عن الأسواق القولية الأساسية»⁽²⁾.

(1) إن الحجج التي قدمها النحاة منذ سيبويه لتفسير الاختلاف في السلوكات العاملة بين المقولات المعجمية تنتهي إلى المفهومين الفيزيائيين للخفة والثقل. كما أن المتأخرين سيفسرون السلوك العامي للاسم بخاصيته الفيزيائية أي الخفة. نفسه، ص 42 وما بعدها.

(2) أحمد العلوي، ظهور اللغة وعناوين الظهور، ص 73.

بناء على هذا يدخل **العلوي** بعض الاقتراحات والتعديلات على بنية النحو يمكن أن نعتبرها ضرباً من ضروب النقد يقول: «سنقترح هنا طائفة من الاقتراحات، أول هذه الاقتراحات هو أنه من غير المعقول أن نتصور نظاماً عاملياً إفضائياً وأن نقبل مع ذلك المقولات المعجمية، النحو العربي القديم اعتاد أن يضع القواعد العاملة التي يملؤها انطلاقاً من القوائم العاملة الحاملة للمقولات وأدوارها العاملة ولكن النحاة القدماء وسيبويه منهم كانوا كثيراً ما يشكون في المقولة وجدواها في النحو...»، يهمنى هنا أن سيبويه كان يميل إلى الحل الثاني فهناك عوامل مختصة بالأفعال وأخرى مختصة بالأسماء ولا يتجاوز ذلك إلى التساؤل عن معنى هذا الاختصاص، القواعد العاملة تنظم في إطارها المحلات عن طريق الإفضاء بطريقة غير واضحة والمقولات تحلل في الأماكن المهيأة لها، من العوامل المختصة بالأفعال موقع الاسم، هنا سنغير الصياغة وسنقول إنه ليس هناك اختصاص وإنما هناك إفضاء للشكل المقولي يقوم به عامل الشكل، وإذا كان الحلان متوازيان ومتعادلين في خصوص أمثلة بسيطة مثل "الرجل جاء" فإن التعادل يفقد عند البحث في أمثلة من نوع "إن يدخل أدخل" التي لا يقال فيها "إن يدخل سأدخل" أو مثل "إذا جاء دخلت" التي لا يقال فيها "إذا جاء سأدخل". الحد اللغوي يقضي بأن المتغير ليس هو العلامة الإعرابية التي تلحق الفعل وحدها وإنما المتغير هو شكل الفعل كذلك. لا يمكن في نظرنا أن تحل المشاكل المتعلقة بشكل الفعل إذا لم يعترف بعامل الشكل ويكفي أن يقارن بين "ما زال يلعب"؟ "ما زال لعب" ليعرف أن الأمر ليس أمر اختصاص وإنما هو أمر إفضاء»⁽¹⁾.

(1) أحمد العلوي، آية الفكر...، ص 37.

لم يفت **العلوي** أيضا مراجعة المصطلحية اللسانية العربية، إذ من الأولى في نظره البحث عن مصطلحات جذورها في التراث عوض البحث عن مقابلات حديثة كما هو الشأن بالنسبة إلى ترجمة المصطلح التوليدي المعاصر بـ الإنجاز، لأن مصطلح **النظم** أقرب، يقول: «النظم يكاد إذن يقارب من الناحية المادية أي مادة الفكر لا شكله نظرية الإنجاز ولهذا فإننا نوجه هنا انتقادا لمن ترجم المصطلح التوليدي المعاصر بالإنجاز متجانفا عن مصطلح **النظم** الذي وفره الجرجاني ونظره»⁽¹⁾.

5.1.2.4. إبستمولوجيا اللسانيات الحديثة:

إلى جانب اهتمام **العلوي** بأقوال النحاة العرب القدماء، أولى اهتمامه أيضا لكتابات بعض اللسانيين العرب المعاصرين، ومن ذلك مناقشاته لـ **تمام حسان** و**محمد أركون**.

1.5.1.2.4. تمام حسان مناقشا⁽²⁾.

خصص **العلوي** قسما من كتابه **الطبيعة والتمثال** لمناقشة المقارنة التي يقيمها **تمام حسان** بين النحو وعلم المعاني من جهة المواضيع والتي يتناولها كل طرف، ويؤاخذه عن الفارق الذي يجعل بينهما، يقول: «يقدم تمام حسان بين يدي كلامه عن علم المعاني (341"الأصول") أن الشركة قائمة بين النحو وعلم المعاني من جهة دراسة الجملة ثم يقرر أن

(1) أحمد العلوي، الطبيعة والتمثال، ص 492.

(2) يرى العلوي أنه ليس من المعقول في شيء أن نقوم بكتابة لغوية تحت مراقبة سلطة لغوية أخرى كما فعل تمام حسان في كتبه (خاصة "الأصول" و"اللغة العربية معناها ومبناها" حيث كتبها تحت مراقبة اللغويات الإنجليزية (محاضرات جامعية 1992-1994).

الفارق الأساسي هو أن النحو يقف عند الجملة والمعاني تتجاوز الجملة إلى العلاقات بين الجمل. نعتقد أن هذا الفارق لا يسري في جميع المواضيع فمباحث التقديم والتأخير قد تكون متعلقة بالجملة الواحدة في علم المعاني ومن الأصوب أن نبحث عن فروق أخرى فكثير من الأبواب نراها مشتركة بين العلمين وقد أشار إليها تمام حسان وقال فيها: "إن المعاني تكون فيها عالية على النحو" وليس ذلك بصحيح فإن اتفاق الموضوعات لا يعني اتفاق تناول والموقف. اختلاف النحو والمعاني في بعض الموضوعات واتفاقها في البعض لا ينبغي أن يخدعنا فنغفل عن الفارق الأساسي وهو أن النحو يدرس أعمال الواضع والمعاني أعمال المتكلم⁽¹⁾.

إن العلاقة التي يقيّمها تمام حسان، بين علم النحو وعلم المعاني، لا تتعدى حدود فهمه للنص الذي استشهد به لاستخلاص تلك العلاقة وهذا مالا يقبله العلوي. يقول: «إن النص الذي استشهد به تمام حسان في خصوص "العلاقة بين العلمين" دليلاً على اعتماد علم المعاني على النحو ليس إلا فهما لظاهر هذه النصوص المستشهد بها، حين يقول السكاكي: إن علم المعاني هو "تتبع خواص علم الكلام" أو حين يقول المراغي إنه "قواعد يعرف بها كيفية مطابقة الكلام مقتضى الحال" أو حين يقول عبد القاهر "فلا ترى كلاماً وصف بصحة نظم أو فساده... إلا وأنت تجد مرجع تلك الصحة وذلك الفساد... إلى معاني النحو وأحكامه" حين يقول هؤلاء ما قالوا ينبغي أن ننتبه إلى أنهم يتحدثون عن الكلام الذي هو عمل المتكلمين القائم على النحو باعتباره بحثاً في الكلم الموضوعة. ليست هاهنا علاقة بين العلمين من جهة كون أحدهما يستغل معطيات الآخر ويجولها لتصلح في درس

(1) أحمد العلوي، الطبيعة والتمثال، ص 230-231.

العلاقات بين الجمل، وإنما هناك علاقة بين مستويين من التحليل: التحليل النحوي الذي ينظر إلى الإنتاج اللغوي مستقلا عن المتكلمين ويدرّس منه الملك الشائع العام والتحليل النظمي (علم المعاني) الذي يدرّس الإنتاج اللغوي من جهة كونه في جانب فيه راجعا إلى قدرات المتكلمين الخاصة واختياراتهم فهو بحث في العلم اللغوي الخاص بالمتكلم»⁽¹⁾.

يختلف **العلوي** أيضا مع **تمام حسان** من جهة التخرّيج الذي يعطيه لكلام **القزويني** حيث يقول: «ووجه الحصر أن الكلام إما خبر أو إنشَاء... الأول الخبر والثاني الإنشاء ثم الخبر لا بد له من إسناد ومسند إليه ومسند... ثم المسند قد يكون له متعلقات... ثم الإسناد والتعلق كل واحد منهما يكون إما بقصر أو بغير قصر» (عن الإيضاح القزويني). يرى **تمام حسان** أن القزويني " يضع مباحث علم المعاني في نطاق إسناد الجملة وعلاقتها الداخلية والخارجية وأساليبها وهو كلام لا يبعد بالمعاني عن النحو⁽²⁾ وهنا مكنم الاختلاف بين **تمام حسان** و**العلوي** الذي يقول: «إن الإسناد هو أول وأعظم ما يبعد المعاني عن النحو. أنظر إلى القزويني يجعل أحوال الإسناد إلى الخبر من أبواب بحث الكلام وبعده عن النحو الذي مجاله الكلم والذي لا يتطرق لا إلى إنشَاء ولا إلى خبر ولا إلى شرط إلا من جهة الصيغة التي تستدعي استعمالا وضعيا كلميا لا كلاميا (...). نلاحظ هنا كيف يستعمل التعلق بمعنى خاص مخالف للإسناد ويستعمل الخبر بشكل مخالف بمعناه عند النحاة ويستعمل التعلق بمعنى مخالف أيضا للنحاة فكلامه عن

(1) نفسه، ص 312.

(2) **تمام حسان**، الأصول: دراسة إستيمولوجية لأصول الفكر اللغوي العربي، ص 312.

الكلام وهو موضوع علم المعاني ولا حاجة للتفلسف في الفرق بينه وبين النحو فهذا يدرس الكلم»⁽¹⁾.

لا يميز تمام حسان، في نظر العلوي، بين المعاني النحوية والمعاني البلاغية، وهذا سبب الخلط الذي حصل له؛ إذ لا يظهر أن تمام حسان يميز بين المفاهيم النحوية والمفاهيم البلاغية أي تلك التي تقوم على العاملة وتلك التي تقوم على الإسناد ومتعلقاته. يقرر أن علماء المعاني يقبلون قبول التسليم أهم أصل من أصول النحو وهو أصل الوضع "وأول ما قبلوه من ذلك أن الأصل في كل جملة أن يكون لها ركنان أساسيان لا بد منهما في تكوينها المسند إليه والمسند..."⁽¹⁾ أولاً ينبغي أن يقال إن لا دور للإسناد في النحو العربي وإنما الدور الأكبر فيه للعاملية وسيبويه الذي تحدث عنه في كتابه لم يكن للإسناد استمرار في تحليته النحوي وإنما وقف به في مقدماته التي تحتاج إلى تفسير خاص يبين العلاقة بينها وبين التحليل السيبويهي ويحدد المفهوم الإسنادي عنده، الذي كان ولا شك بعيداً عن إسناد البلاغيين وأول ما يقال فيه، بالنظر إلى التحليل السيبويهي، هو أنه عبارة عن تقرير بسيط لحالة الكلام المركب باعتبار هذا الكلام ممثلاً لمعرفة عامة عند المتكلمين لا باعتباره عملاً لهم. لما تقدم يقال إن الأصول المشتركة بين العلمين كما فصلها تمام لا تطابق حقيقة العلاقة بينهما: أولاً لأن بعض هذه الأصول لا يقوم عليها النحو وذلك كالأصول القائمة على الإسناد وثانياً لأن بعض هذه الأصول الأخرى لا يقوم عليها علم المعاني وهي الأصول العاملة. حين يستعمل عالم المعاني المفعول والحال ويدرس رتبتهما فإنه لا يقصد بذلك وصف أشكال لغوية وإنما يريد أن يبين دلالة الرتبة حين تتصل بنيات المتكلمين، وتمثل عملاً من أعمالهم وبلغة أخرى فعلاقة

(1) أحمد العلوي، الطبيعة والتمثال، ص 322.

المفعولية بالفعل تتحول إلى علاقة تعلق بالمسند كما أشار إليه الخطيب القزويني في تفصيله لموضوع علم المعاني. لا يكفي إذن، أن نلاحظ اتحاد المصطلح في المعاني والنحو لنخلص إلى اتحاد المنطلقات العامة⁽¹⁾.

وكعادته في الذهاب بالنقد إلى نهاياته الممكنة يستدرك العلوي على تمام حسان، في بعض الأمور، كما هو الحال بالنسبة إلى تصوره للدلالات؛ إذ «إن كل ما سماه تمام حسان دلالات، كان سيصيب به عين الحقيقة لو أصحابه بتميز موضوعي بين عامل هذه الدلالات في علم المعاني وبين عامل الدلالات الأخرى في علم النحو، لكنه اكتفى بالمقارنة بين الملاحظات النحوية والملاحظات في علم المعاني جاعلا هذه المقارنة بين منهجين قائمين على موضوع واحد هو اللغة. لا ننكر أن الموضوع هو "اللغة" لكن اللغة شيء والفروق الإجرائية التي دبرها اللغويون العرب شيء آخر فكان يجب لتصح اعتباراته في أغلبها أن ينطلق من التمييز بين مفهومين إجرائيين قائمين في الفكر اللغوي العربي هما: لغة المتكلم ولغة الواضع وهذا ما لم يفعله»⁽²⁾.

2.5.1.2.4. محمد أركون مناقشا:

خصص العلوي قسما من كتابه (الطبيعة والتمثال) لمناقشة بعض جوانب الاستجواب الذي أجراه أركون مع بنيس، والذي دعا من خلاله إلى إمكانية اعتماد المناهج اللسانية في تأويل القرآن. إن الوقوف على جوانب من تعليقات العلوي يمكن أن يعطينا فكرة واضحة عن موقفه من اللسانيات ومن النظريات بوجه عام.

(1) نفسه، ص 332.

(2) نفسه، ص 237.

يعبر العلوي عن استغرابه لدعوة أركون ويعتبرها أمرا غير مقبول إطلاقا؛ لأن دعوة كتلك فيها الكثير من التهور والغلو الناتج عن شدة الإعجاب بالإجازات اللسانية، غير أن المتأمل في البحث اللساني يجد أن «اللسانيات لم تعد أن وضعت بعض الأسئلة "المشروعة العملية" ولكنها لم تجب إلى الآن عن سؤال واحد من الأسئلة التي وضعتها والفرق بين هذه "اللسانيات" و"اللسانيات" القديمة هو في تنظيم مواقع الأسئلة وهو أيضا في "إغناء" الأسئلة، ولكن من الأکید أن الفرق بين هذه "اللسانيات" و"اللسانيات" القديمة لا يكمن في الأجوبة ولهذا فإن الدعوة إلى استعمال "اللسانيات" المعاصرة ليست في الحقيقة إلا دعوة إلى إعادة تاريخ التفسير من جديد بشكل قديم يحمل ألبسة قشبية لسانية»⁽¹⁾.

إن القرآن الكريم هو أصل المعرفة، لأنه معرفة أولى لا تنقضي عجائبه كما قال النبي عنه، أما اللسانيات فهي صنع العقلان، فالصواب أن يكون القرآن أصلا للسانيات تسترشد وتستوحي من حوضه الفيض، أما أن نجعل اللسانيات منطلقا لتأويل القرآن ففي ذلك «تغافل كبير عن الوضعية المعرفية للكتاب المنزل، لأن هذا الكتاب يتقدم إلى الناس باعتباره اللغة الأولى فلا يمكن أن تناوله الأنظار

(1) نفسه، ص 12-13.

يضيف العلوي إلى ذلك ميل أركون إلى ركوب الموجات الفكرية لأسباب دعائية. في حوار مع بنيس دعا إلى اللسانيات وفي أمكنة أخرى من كتاباته دعا إلى علوم إنسانية أخرى وخصوصا إلى الأنثروبولوجيا وكان في كل أحواله يدعو مخاطبيه إلى معرفة العلم الذي يظن أنهم بعداء عنه وإذا خاطب الأوربيين دعاهم إلى معرفة ما عند قدماء الطائفة الإسلامية. وكأنه في ذلك كله ينسى أن هناك لسانيين لا لسانيات وعلماء إنسانيات لا علوم إنسانية كائنة مستقلة عن التاريخ.

ولكنه هو يتناول الأنظار. ولهذا فإن النظر في القرآن وتدبره يجب أن ينطلق من السؤال التالي وهو: كيف يمكنني أن أنظر إلى القرآن باعتبارها اللغة الأولى؟ لهذا فإن كل سؤال غير هذا هو سؤال غافل معرفيا "ميتي" تفكيريا⁽¹⁾. فالقرآن المجيد هو الصورة العربية للغة الأولى المؤسسة للكائن، هو كتاب الله في اللسان.

إن دعوة أركون لا طائل منها، في نظر العلمي، ولا تختلف عن دعوات كثيرة قبلها عرفها تاريخ المسلمين قامت على أساس تأويلي مصدره العقلان فظلت بعيدة عن مستلزمات النظر⁽²⁾. فلا سبيل إلى معرفة القرآن إلا بالقرآن نفسه أو بالقول المحمدي⁽³⁾ وحكمته التي تشمل كل أسس التأويل المطلقة، فلا تأويل إلا بالقرآن أو بكلام رسول الله صلى الله عليه وسلم الصحيح عنه الذي يشكل السيمياء الوحيدة لتأويل القرآن ولا يمكن أن يقود إلى ذلك لا المناهج الغربية ولا غيرها.

فالمبدأ الأساس الذي يجب أن يقود مؤول القرآن «هو أحد شيئين: إما أن يكون معتقدا أن صاحب الكتاب هو خالق كل شيء وإذن فإنه يجب أن يكون كلامه أساسا لكل شيء وهنا لا يجوز أن

(1) نفسه، ص 13.

(2) فماذا أضافت مقالة أركون عن الفاتحة والتي سماها قراءة الفاتحة؟ لا شيء. كل ما فيها تجريب أفكار لغوي فرنسي غير أصيلة ولا مبتكرة إذا قيست بقراءات الأقدمين من العرب.

(3) كلام النبي صلى الله عليه وسلم يقيني لأن له ضامن يبين له طرق الاطلاع والمعرفة، فما يعلمه لنا الأنبياء هو "تجريبي لا تصوير فيه لأنهم ينكرون أن تربط الواقع بالصورة أو الصنم علاقة ويتخذون موقفا علميا متينا لا موقف فوقه وهو أن المعرفة مرتبة تبلغ بالعضو العارف كالإبصار الذي يبلغ إليه بالعضو المبصر والسمع الذي يبلغ إليه بالعضو السامع" (الطبيعة والتمثال، ص 5).

تكون اللسانيات أساساً له، بل يكون هو أساساً لللسانيات ولللسانيات اللسانيات إلى ما شاء الله، وأساساً لغيرها من الأنشطة البشرية وأساساً للعالم والموجودات التي يدركها البشر والتي لا يدركونها. وأما ألا يكون معتقداً أن صاحب الكتاب هو خالق كل شيء، وفي هذه الحالة فإنه يكون لتطبيق "اللسانيات" على القرآن دور التمارين الرياضية التي تعطى للأطفال»⁽¹⁾.

إن اللسانيات هي نتاج الثقافة الغربية التي تبقى في جزء كبير منها صناعة ألفاظ وتصورات لا غير، فهي بذلك لا تختلف عن أشكال الخرافة النظرية التي أنتجها الغرب قديماً وحديثاً، فالخرافة اللسانية هي قرينة خرافات البدائيين الأمريكيين، وإن وجد فرق بين هذه الخرافات فهو في القوة التفسيرية لا في الطبيعة. هذه تفسر بالحكايات والأخرى تفسر بالتصورات. فهل من المعقول اعتماد معرفة خرافية في تأويل معرفة مطلقة؟

إن القرآن هو السيميوتيكية المطلقة التي يجب أن تستلهم بها النظرة، ومن ثمة فكل العلوم البشرية النظرية التصورية لا يمكن أن تبلغ الحقيقة القرآنية ومن يفعل ذلك لا يختلف في شيء عما يريد تغطية الشمس بالغربال «من الأکید أن تطبيق "العلوم" البشرية على القرآن لا يعني القرآن في شيء ونتاج ذلك لا يعنيه لأن الجبل هو الذي يعطي لما تحته شكله أما ما تحته فإنه يتلقى الشكل ولذلك فإن الدعوة المعرفية الصائبة هي الدعوة إلى تطبيق القرآن على "العلوم البشرية" وعلى العالم»⁽²⁾، بعد إعادة البحث فيه والخروج عن سلطة المفسرين القدماء

(1) أحمد العلوي، الطبيعة والتمثال، ص 14.

(2) نفسه، ص 20. بعد إعادة البحث فيه والخروج عن سلطة المفسرين القدماء الذين برهن التاريخ على حدود تفاسيرهم وعلى ضرورة التحرر منها.

الذين برهن التاريخ على حدود تفاسيرهم وعلى ضرورة التحرر منها.

إن كلمة الله تعالى هي أصل الحياة والمعرفة، بما الشفاعة والقيام للإنسان، ولا يصح لمسلم أن يعتقد أن الشفاعة آتية من العقلان⁽¹⁾؛ لأن ذلك يفضي إلى جعل شركاء من دون الله ولو كان لعقلان اللسانيات أن يخلص من شيء فأولى به أن يخلص اللسانيات من مشاكلها فهي «ما زالت لم تحل مشكلة الجملة وحال اللسانيين كحال الفيزيائيين الذين يعرفون شيئاً إذا بقي في حدود معينة فإذا تجاوز تلك الحدود تحولت المعرفة به إلى جهل. أما ما تجاوز الجملة فيعترف اللسانيون بأنهم فيه كمن يبحث عن دجاجة تطير وتختفي متى تشاء وتدرك كل الإدراك وتعرف أنه يبحث عنها، كمن يبحث عن تلك الدجاجة في قصر طوله كطول السماوات والأرض وعرضه كعرض الغيب»⁽²⁾.

إن اللسانيات هي إمكانيات لغوية محدودة ولذلك تبقى عاجزة عن اكتشاف ما هو أعلى منها ثم إنها اسم عام لأعمال لسانيين وليست كيانا كونيا مستقلا عن التاريخ.

(1) العقلانية تتناقض مع كتاب الله تعالى وحديث رسوله فقد «تبين فيهما أصل الشفاعة بل إن كل الخلاف القائم بين الناس منذ العهد الأول إنما هو في الشفاعة وأصلها والشفعاء ولا يصح لمسلم أن يعتقد أن الشفاعة آتية من العقلان وإن اختلف في أسماء كثيرة، فإن من ينكر أن الشفاعة الحقيقية القصصية والجمالية والتاريخية وما شابهها من الأمور الشفعية من الله تعالى بشفعائه، كافر وجاهل، لأن ذلك يفضي إلى القول بأن الشفيع شركاء من الله أو الشيطان (نقد المفاهيم ص 12) «العقلان تقوم تصوراته على بنية أسطورية من نوع: لم يخلق الله العالمين، لن يبعث الله الخلق، اتخذ الله ولداً هو العقلان، العقلان يغلب ويعلم أكثر مما يعلم الله، خلق الشيطان العالم، مات الله واستتاب العقلان» (نفسه ص 29).

(2) أحمد العلوي، الطبيعة والتمثال، ص 19.

3.5.1.2.4. النظرية والتمثال: (تمثال اللسانيات)

إن كلام الله عز وجل هو الحق والصواب فهو دليل ما فوقه دليل لا لي فيه ولا عوج، فهو بذلك الحقيقة المطلقة التي لا يمكن أن تعدلها حقيقة أخرى كيفما كان نوعها وأيا كان مصدرها، هو الحقيقة المطلقة لأنه كلام الإلاه الواحد الأحد والإلاه هو الذي يؤسس كلامه الكون. القضية كلها مرجعها القول بالإلاه الواحد أو القول بالآلهة. القول بالآلهة يؤدي إلى القول بأقاليم في الكون وبنظريات مؤسسة لتلك الأقاليم وبالآلهة هي صاحبة تلك النظريات المؤسسة. أما ما يقوله الإنسان وما يبينه من نظريات فإنه بناء تمثالي وظن عاجز؛ لأن مصدره هو العقلان. فالنظريات هي نظام كلماتي لا غير يتوسم بها أصحابها بلوغ درجة الاستكبار. يستوي في هذا كل النظار قدماء ومعاصرين، وإن كان هناك من فرق فيبقى محصورا في الموضوع المصنوع⁽¹⁾ والطريقة التي يصاغ بها لا غير. والواقع أن جدته في جدّة المفاهيم التي بني بها لا غير والتي تفرضها السوسولوجية المعرفية التي تجيز سحر الأسماء⁽²⁾، وهذا من خصوصيات القول النظري «الذي يعيد نفسه

(1) ليس هناك فرق بين النظريات في اكتشاف هذه أو تلك؛ لأنه لا موضوع يكتشف ويطلع عليه ويتجسس عليه من غير أبوابه وإنما الفرق في الموضوع المصنوع نفسه. حسب العلوي.

(2) "لأن من قوانينها أنك تجيز القديم أو ما لا يدخل قي اهتمامات القدماء إن اجعلت لها إسما جديدا حتى أن الإسم هو الذي يصنع المسمى (...). ولو جننت بألف حجة ودعوتهم إلى أن يقولوا إن هذا هو هو ذلك لما فعلوا لأسباب منها أن ذلك يقف في وجه التذاذهم بالأسماء المفترقة واشتهائهم الأسماء فلا سبيل إلى منعهم من خذه الشهوة إلا شهوة أخرى كأن تأتيهم باسم آخر تجعله علما على كتابات أقوام لا يرونهم وهذا شرط كبير فشرط الغياب مقو لشهوة الأسماء (الطبيعة والتمثال).

دائماً، ولا يقول إلا نفسه ولا يخبر إلا عن نفسه، لأن مقدماته نظرية، وأما الواقع فإن مقدماته واقعية (...). إن الواقع لا يعلمه إلا منزله، ولذلك فإن أصول الكلام عن الواقع هي في القرآن... فالقرآن يبين الأصول التي ينبغي أن تراعى عند الحديث عن الواقع»⁽¹⁾.

إن أقوال النظائر هي تماثيل تزعم محاكاة الواقع وما هي بقادرة على ذلك؛ لأن من يصف الواقع يجب أن يكون قادراً على صنعه، وهذا أمر بيد الله وحده خالق الكون. صحيح أن الواقع «يشم ويذاق ويلبس ويؤكل... ولكنه لا يوصف بالقول النظري بل يصف القول النظري قولاً نظرياً آخر ينتجه ويعده معادلاً للقول الطبيعي»⁽²⁾.

إن من يصف بالقول النظري هو أشبه ما يكون بمن: «اعتقد أنه فاعل نفسه فجره ذلك إلى ادعاء العظمة وكل ما هو من حق فاعل الأشياء، وحين يعتقد أنه فعل نفسه يستغرب ألا يكون قادراً على فعل الأشياء الأخرى فيزعم أنه قادر على ذلك ويعتقده؛ لأن ذلك وحده متوافق مع قوله بفعل الشيء ذاته فإن اعتقد أنه يفعل من الأشياء ما يريد ادعى أنه فعل العالم واجتهد ليأتي بالتصاميم التي أسس بها وهي نظرياته وهذا "أصل العلوم التصورية"»⁽³⁾.

فهل هناك فرق بين النظريات والتماثيل؟

إن ما يقوم به النظائر أنصار بناء "الأقاليم النظرية" و"الصناعة العلمية"، أنهم يدعون نظريات جديدة تملك من التميز والخصوصية على سابقاتها ما يجعلها ذات قيمة نظرية وحاجة علمية وإبراء فكري،

(1) أحمد العلوي، "من تماثيل الأحجار إلى تماثيل الأنظار"، ص 9.

(2) أحمد العلوي، الطبيعة والتماثل، ص 85، ص 81.

(3) نفسه، ص 81.

والحال أننا أمام صور مختلفة لنظرية واحدة⁽¹⁾، وهذا هو حال التماثيل التي يزيد الاهتمام بها كلما برزت بشكل أوضح وهذا حال اللسانيات الحديثة، فاهتمام الناس بها راجع إلى بروز تماثيلها النظرية مقارنة مع غيرها من النظريات. «إن التماثيل النظرية تبرز واضحة في الكتابة اللسانية بدرجة لا تبرز بها في الكتابة الأدبية أو الكتابات الاجتماعية أو الكتابات التاريخية والفلسفية وما شابه ذلك. فتماثيل هؤلاء أخفى وجوها، ولا تظهر كظهور التماثيل اللسانية، وبعض الناس يشتهون التماثيل، ولذلك هم يحبون المتاحف وفيها تماثيل مصنوعة من أحجار فهم يحبون اللسانيات والمنطق لأن فيها تماثيل مصنوعة من أنظار»⁽²⁾.

حاصل الأمر أن كل الأنحاء هي مجرد تماثيل⁽³⁾ اختلفت درجاتها التصويرية ولم تختلف درجاتها، أو لنقل، درجاتها المعرفية. النحو المعاصر تماثيل صنعها نحاة، كما صنع النحاة القدماء تماثيلهم وإن كانت التماثيل النظرية عند القدماء تماثيل مفككة، وكان النحو عندهم أصليا وإن كان قائما على تماثيل حقيقية عضوية، مشتتة يريدون فيها أن يضبطوا أو أن يراقبوا واقعهم اللغوي الذي هو، في جميع الأحوال، واقع نظري؛ لأن النظرية من شأنها ألا تشتغل إلا بمقدمات نظرية. فواقع النظرية المدروس نظري هو كذلك، أما اللغويون المعاصرون فجملة ما فعلوا هو أنهم أخذوا الأعضاء المفككة المشتتة المصنوعة في الأنحاء القديمة

(1) يذهب فوكو إلى أن الواجب هو "أن نبحت في الصور المختلفة للنظرية، لا في النظريات المختلفة". حفریات المعرفة، ص 831 و 250.

(2) أحمد العلوي، "من تماثيل الأحجار إلى تماثيل الأنظار"، ص 7.

(3) يميز العلوي بين الأنحاء استنادا إلى قيمتها النفعية، وليس من الضرورة أن تكون تلك القيمة في النحو العربي، فقد تكون أيضا في العقل العربي أودعها الله فيه بالفطرة.

وصنعوا بها تماثيل شبحية. هذه التماثيل الشبحية هي كالتماثيل المعروفة اليوم في الأنحاء الغربية أو بعض النماذج من الأنحاء العربية⁽¹⁾.

هذا هو حال النظريات، فهي تماثيل شبحية لا غير، لأنها لا تخرج عن حدود القول النظري الذي يعيد نفسه باستمرار ولا يخرج عن حدود التقاسيم اللغوية فمبدأ التقسيم والأقلمة حاضر بقوة على خريطة هي أشبه ما تكون بالإدارة النظرية⁽²⁾. فإذا كان أصل المعرفة هو العقلان فلماذا يختلف الناس في النظر؟ بمعنى آخر لم تختلف النظريات؟

إن الإجابة عن هذا السؤال تقتضي ضرورة التمييز في البحث العلمي بين: بحث تجريبي انتفاعي، وبحث (مباحث) نظري متمثل في كل فروع البحث الإنساني من فيزياء ولسانيات ومنطق وتاريخ... وشروط هذا البحث النظري هي شروط فردية (...). كما أن شروط هذا البحث هي شروط تاريخية وليست شروطاً خيالية أو مثالية، كما يظن بعض الناس، ولكنها شروط تاريخية؛ لأنها جملة الحوار القائم بين أصناف من البشر حول مواضيع معينة لا يستطيعون فيها قولاً من الناحية اليقينية فيضطرون إلى أن يتنافسوا حولها بطريقة نظرية، وهذا شأنهم في المسألة التاريخية والفلسفية والاجتماعية واللسانية والمنطقية⁽³⁾.

(1) أحمد العلوي، "من تماثيل الأحجار إلى تماثيل الأنظار"، ص 7.

(2) لا تختلف الإدارة النظرية عن أشكال الإدارة الأخرى في نظر العلوي، فالإدارة العباسية تختلف عن الإدارة المعاصرة من جهة الأجهزة الإدارية، كالوزارات والمحاكم والبنيات والقوانين، ولكن مع ذلك لا يجوز أن نقول إنه لم يكن هناك تداخل أو تجاوز أو ترادف بين الإدارة العباسية والإدارة الفرنسية، فكذلك يقال في القول النظري الذي هو قول إقليمي وإداري يقال فيه أنه يصح فيه ما يصح في القول الإداري والأعمال الإدارية (نفسه، ص 9).

(3) هذه الأفكار مستوحاة من كتابات أحمد العلوي.

فهل يعني قمافت الناس اليوم على النظريات تحولهم من عبادة تماثيل الأحجار إلى عبادة تماثيل الأنظار؟

4.5.1.2.4. أقوال عن التوليدية:

جرت عادة أهل النظر على استعظام الأسماء الكبيرة والثقة بدوغمائييتها والاختفاء حولها لأنها الطريق إلى العظمة والاستكبار، فكان من الطبيعي والحال هذه أن تكون النظرية التوليدية مجالا لامتلاك السيادة لمكانتها في خريطة النظريات الحديثة فقد ساد الاعتقاد أن «أية نظرية لغوية لا يمكن أن تتجاهل نظرية شومسكي، بل إن مكانة أي نظرية وإنجازها في حقل الدراسات اللغوية المعاصرة يتحدد بمدى صلتها بنظرية شومسكي، قربا وبعدا أو نقدا وتبديلا»⁽¹⁾. والواقع أن أمر اللسانيات التوليدية عند *العلمي* لا يخرج عن حدود النظر العقلاني بكل أبعاده شأنه في ذلك شأن كل النظريات اللسانية الغربية. إن «كلام اللسانيين الغربيين الذين يصفون عملهم بالبحث العلمي وتغرق في المقدمات الغليظة التي يصغون بها أقاويلهم فإذا جئت إلى المقصود لم تجد إلا بيانات نحوية قالها الناس من قبل بل إن الأدهى من ذلك أن يزعم قوم أنهم يبشرون بالبحث العلمي في مجال اللسانيات وعلم اللغة فتظن أنهم يعلمون ما يقولون فإذا سألتهم علمت أنهم نقلوا هذا الاسم عن أصحاب المذهب فلما رأوا أصحاب المذهب يقولون عن مذهبهم إنه علم اللغة وإنه علم اللسانيات سكن في روعهم ما صدقوه غيا فصرت لا تستطيع أن تنزع من نفوسهم هذه الكذبة ولكنك تظن رغم ذلك أنك لم تحسن أخذ مقاصدهم

(1) جون ليونز، نظرية شومسكي اللغوية، ترجمة وتعليق حلمي خليل، مقدمة المترجم.

فتنظر أن يكتبوا شيئاً من علم اللغة فإذا نظرت فيه قلت في نفسك:
فلعل المبرد وسيبويه فعلاً علم اللغة وهما لا يشعران؟»⁽¹⁾.

فالبرامج المعرفية النظرية واحدة لا تختلف في شيء عن الميتافيزيقا
التي هي نظرية الكون لأنها بعيدة عما بينه الله عز وجل في الكتاب
ولذلك فهي تفضي «إلى صنع أصنام قولية لا تختلف عن الصنم
الأفلوطيني إلا كما يختلف صنم من خشب عن صنم من
حديد»⁽²⁾.

هذا هو حال النظرية التوليدية التي يدعو أتباعها بـ الأفلوطينيين
الجدد⁽³⁾، وهم كذلك لأنهم لا يختلفون في شيء عن الصنم الأفلوطيني؛
وهو نظرية مادية توليدية. ولو جاز لأفلاطون أن يسأل بعض أهل زمننا
عن اسم مناسب لعمله لسموه بالمادية التوليدية أسوة باللغويات
التوليدية التي هي إنجاز لفرع من الفروع الأفلوطينية⁽⁴⁾. فمرجعيات
النظرية التوليدية هي مرجعيات أفلوطينية بالأساس⁽⁵⁾.

(1) أحمد العلوي، الطبيعة والتمثال، ص 28.

(2) نفسه، ص 124.

بعدها عما في الكتاب أصله أنها قائمة على إنكار الخلق وقدرة الله على
الإعادة واستحقاقه الاقصائي للملك وأنها قائمة على القول بالآلهة. لماذا؟ لأن
إنكار الإلاه الواحد الأحد أصله القول بالآلهة ضرورة.

(3) نفسه، ص 233 و256.

(4) نفسه، ص 281.

(5) ويضيف العلوي: لا ينبغي أن يفهم من هذا القول أن تشومسكي يصرح
بمعناه بصراحة، فإن ذلك ثابت بحجة مرجعيات القول النظري التي لا
تخرج عن مسلكين أشرنا إليهما آنفاً، فتشومسكي عندما اهتم بصياغة نماذجه
الصورية وزعمه أنها تعبر عن القدرات العقلية لمستعمل اللغة، كان متأثراً
بعلم النقد التجريبي وطب جراحة الأعضاء وقد أطر أعماله بالنزعة العقلية
الديكارتية.

لقد وضع أفلوطين «صنما "كليا" بين الشكل العام الذي تتولد به الصور في هذا العالم، صور الحيوان والإنسان والأشياء والأفعال وكل ما يجوز أن يشار إليه بنوع من أنواع الإشارة، أما اللغويون التوليديون فأرادوا أن "ينوا" الشكل العام الذي تتولد به الصور الكلامية، ومن المناسب أن نذكر هنا أن الأمر لا يقف عند إيالة اللغويات التوليدية بل يتعدى ذلك إلى التاريخ وإلى علم النفس»⁽¹⁾.

فما الجامع بين أفلوطين والتوليديين؟

يتحدث أفلوطين عن «النفس الكلية (= البنية الكلية) تصور في الهولي (=الظاهر) فتنبع الصورة في الهولي أما النفس الملية فيصور فيها العقل (=العالم العقلي أو البنية الكلية ويصور في العقل الآنية الأولى. إذن صور الأشياء التي أمامنا تأتي من وراء الأشياء وكل شيء مطلوب للمعرفة لا يخرج عن هذا البرنامج التصويري (الآنية والعقل... إلخ). وأما الأطراف الثلاثة الأولى فهي أقسام العالم العقلي الذي يتحكم في الطرف الأخير. تلك الأطراف هي بنية الشيء عنده والأطراف الأربعة هي "نموذج توليدي" للشيء»⁽²⁾.

فما علاقة هذا بالنظرية التوليدية؟

يجيب العلوي: «لا فرق بين هذا وبين عمل النحاة التوليديين فالمكون الصوتي هو الهولي الصوتية التي تتلقى الصور وتنطبع فيها من الأقسام الخلقية التي قبلها فالآنية الأولى عند أفلوطين هي نحو الموجودات غير الصنمي والعقل هو نحو الموجودات الصنمي وكأن العقل والآنية هما الموقع النظري أي الكليات، والنفس هي الجملة أي

(1) أحمد العلوي، الطبيعة والتمثال، ص 129.

(2) نفسه، ص 125.

موقع البنيات النوعية، والهولي هي الصوت؛ وما يتم من خلاف بين النحاة التوليديين اليوم أخو الخلاف بين فلاسفة الوجود والشيء الأفلوطينيين إذ يجوز أن تظل أفلوطينيا وإن غيرت هذه الأوضاع إذا حافظت على التصوير وعلاقات الصنم القائمة بين الحضرات وكذلك الأمر في اللغويات التوليدية فهي ربط للصنم الصوتي بالآنية الأولى الملقية للأصنام إذ يصور الأسفل ما في الأعلى حتى يصل الأمر إلى الصوت»⁽¹⁾.

تلك قواسم تجمع التمثالين الأفلوطيني والتوليدي⁽²⁾ وهي ليست نهائية⁽³⁾، وهذا شأن ما ينتجه العقلان فعلاقات التشارك بين نتاجه تبقى علاقات بنائية ترادفية وتشاركية بشكل متين مهما اختلفت خرائط النظر وأقاليمه. وهذا يؤكد قيام تشابهات أخرى بين التوليدية وعلم الكلام في المجال العرضي من جهة البحث عن قوانين الإحداث الكلامي، فالترادف النظري هنا قائم على نظرة خاصة إلى

(1) نفسه، ص 1251-26.

(2) إن العلاقة بين الحضرات في التمثال الأفلوطيني والأمر كذلك في التمثال التوليدي المعاصر "زمنية" تصويرية تستلزم أن تبين معتقدها المصور فيها ومقدار زمن التصوين ولكن أفلوطين والنحاة التوليديين لا يبينون ذلك. (للمزيد من التفاصيل ينظر المرجع السابق، ص 271).

(3) يمكن أن نجد قواسم أخرى كتلك المتعلقة بتمثال الكليات بتعبير العلوي وإن كان شيطان أفلوطين لا يقف عند تمثال الكليات الفرعي كتمثال الكليات اللغوية بل يريد أن يبني تمثال الكليات الكلي وإلى هذا أشار من خلال حديثه عن العالم العقلي الذي فيه "كل نفس وكل عقل" وهو "الحي التام" الذي تصورت منه حياة (نفس) كل الأشياء المشاهدة والمسموعة إلخ. في هذا العالم الحسي أي هو النفس الكلية أي هو بلغة المعاصرين البنية العامة التي تتصور في مختلفات العالم الحسي التي هي موضوعات البحث عن المعاصرين. (ينظر تفصيل ذلك في الطبيعة والتمثال، ص 281).

علم الكلام وعلم اللغة عند العرب فأولهما يعد مدخلا إلى ثانيهما⁽¹⁾.

يتحدث *العلوي* أيضا عن وجوه للتشابه وأخرى للاختلاف بين الأشاعرة والمعتزلة والتوليديين البنيويين المعاصرين. «إن المعتزلة والبنيويين لا يرون كلاما إلا في محل فتكون الدراسات القائمة على العزيمة البنيوية والمعتزلية، على الخلاف في أصول أخرى بينهما، بحثا في علاقات الكلام بالمحل. وكذلك كانت حال النحو العربي وحال الدراسات البنيوية المعاصرة فإن النحو بحث في تفرع المحلات النحوية بأثر الكلام إذ الكلام عند النحاة توزيع للمحل. وأما البنيويون فقد أطلوا عن النص والعلاقات ولا تذكر العلاقات إلا بذكر المحل؛ فالبنيوية اللغوية تصنف محل الكلام وبحث عن المحلات

(1) إن المذاهب اللغوية كلها تتبني على مواقف كلامية ضرورية. فلم تخل مذاهب القدماء من النحاة العرب من أساس كلامي حتى أنك لو سألت نحويا عربيا قديما عن علم اللغة العام عنده وبينت له المقصود بهذه المشيرة الكلامية لأجابك بأنه أشعري أو معتزلي أو ما تريدي أو من أهل الحديث والقرآن، وإن كان القرآن والحديث أصليين لا يجوز أن يرجع إليهما إلا على الأفراد والتأويل التجريبي لا على الجمع مع النظر والفلسفة. ولو كان في النحو العربي ما يشم منه رائحة مذهب من المذاهب الكلامية لاشتد عليه قول المذاهب الكلامية الأخرى ولكنه كان حلا وسطا بين مذاهب علم اللغة العام (= علم الكلام).

وإذا كانت مذاهب علم اللغة العام تبني ثم نبني عليها الأنحاء التفصيلية فما كان ذلك إلا لانطلاق التصوير في هذه المذاهب، أما عند العرب القدماء فإن التصوير كان محرما وإن مورس ممارسة خفيفة في مواقع أخرى أن يكون المصور بيانا كالعبارة الخارجية، فإن كان خفيا مغيبا لم يغامر أحدا بالتصاوير ولهذا كانت المذاهب الكلامية كلها (علم اللغة العام) مدخلا إلى المباحث اللغوية العربية وكانت هذه المباحث منتجما تجتمع عنده هذه المذاهب (الطبيعية... ص 581).

الخفية ولا يخرجون عن الاختلاف في ذلك. أما التوليدون والأشاعرة فقد تقدم لنا أنهما يمثلان اتجاهين متشابهين مختلفين: متشابهين في الاعتراف بانتساب الكلام المتحقق إلى أمر باطن ومختلفين في حقيقة الأمر الباطن؛ فهو عند الأشاعرة معنى قائم بإقدار الإلهي وهو عند التوليديين قدرة نحوية ولا ذكر عند هؤلاء للقدرة الإلهية ثم إنهما مختلفان كذلك في أمر التصوير الذي لا يحله إلا الذين يعتقدون مشابهة تلك القدرة المزعومة للإنجاز من جهة من الجهات وهم التوليديون»⁽¹⁾.

إن مجال مقارنة والمقايسة بين النظرية التوليدية والأنظار العربية يبقى بابا مشرعا على مصراعيه، ومع ذلك فإن المقايسات لا بد أن تراعي الفروق الجوهرية الحاصلة بين المجالين، لأنه لا قياس مع وجود الفارق بلغة أهل المنطق. مناسبة هذا القول وجود لقاء بين العرب واللغويين المعاصرين كما هو الأمر في مسألة القدرة والإنجاز ولكن هذا اللقاء "ليس في المبدأ ولكنه لقاء توارد على مفاهيم متقاربة لا ينفي اختلافهم في الصدور عن أمور متباعدة. اللغويون العرب إطارهم الأول حقوقي وهو النسبة والتملك وليس بسيكولوجيا ولا معنى للتوارد على شيء إن اختلفت المصادر وهذا الشيء مما يشير إليه كلام القاضي⁽²⁾ «وإذا تأمل حال أهل العلم بالفصاحة وعلم اختلاف مراتبهم فيها مع اشتراكهم في العلم بالكلام وأحواله عرف أن الذي له افتقرت أحوالهم غير الذي اشتركوا فيه فإذا لم يمكن الإشارة إلى القدرة وآلة وإلى علم بنفس الكلام فلا بد من علم زائد»⁽³⁾.

(1) أحمد العلوي، الطبيعة والتمثال، ص 60-1591.

(2) المقصود هنا القاضي عبد الجبار إمام المعتزلة.

(3) نفسه، ص 230.

فماهي أوجه الاتفاق أو الاختلاف التي يقيمها العلوي بخصوص مبادئ النظرية التوليدية؟

إن الحديث عن النظرية التوليدية هو حديث عن «آفاق التفكيك اللغوي ومستوياته في النظرية الشبكية أي التوليدية التي تصنع أشباح اللغة كما صنع الفلاسفة من قبل أشباح النفس العارفة" فكل "حديث عن الواقع يستلزم أن يكون المتحدث عارفاً لحقيقة الواقع، فإن لم يكن عارفاً بها أو أقام قولاً عن الواقع التاريخي أو اللغوي [...] فأن قوله لن يكون إلا إنكاراً للواقع⁽¹⁾ ويمكن مؤاخذه النظرية التوليدية من جهة الأسئلة التي تسعى إلى الإجابة عنها، ومن جهة وجهة تلك الأسئلة، يظهر ذلك في حديثها عن القدرة، فعن أي قدرة يتحدث التوليديون؟ هل يتحدثون عن القدرة في أصلها؟ إذا كان الأمر كذلك فمن الأولى أن يتحدثوا عن القدرة الأصل وهي عند الله عز وجل. أم يتحدثون عن القدرة بعد تجريدها وتفريغها، حينها؟ فذاتية الإنسان هي التي تحمل في القدرة فيكون البحث عن القدرة وهما لا غير. في جميع الحالات فإن معرفة اللغة باعتبارها واقعاً مادياً أمر بيد الله وحده فاللغة واقع مخلوق "وكل تعريف لواقع من جهة الإنسان، إلى منع واقع أو إقليم نظري يدعى ظلماً بالواقع"⁽²⁾.

وهذا تعسف على الواقع، لأنه لا يمكن بلوغ الدماغ البشري بالباطل المفاهيمي المعقالي النظرياتي فلو كان هذا يبلغ بهذا لبدأوا بأدمغة الذباب والحشرات فإنها من جهة أقرب من اللا من الدماغ البشري ولكن أدمغة الذباب لا تدرك قوانينها بالنظريات المفاهيمية ولا تعرف إلا إذا

(1) أحمد العلوي، "الشعوب"، ص 12.

(2) أحمد العلوي، "لسانيات هبل".

عرفت شريعة الدماغ البشري بل إن كل شيء محجوب إن لم يدخل إليه من جهة الدماغ البشري وشريعته وسيظل كل شيء مقفلاً حتى يعرف مفتاح ذلك الدماغ والمفتاح هو القرآن العظيم وما ظنك "بعلوم" أقوام صاغوها من الإنسان وسلوكه وتاريخه إلخ... وهم يجهلون كل شيء عن دماغهم؟! (1) مادام الأمر كذلك فإن من اللائق والصائب والناجع البحث في الإقدار الإلهي بدل القدرة (2).

من القضايا الأساس التي أولها البرنامج التوليدي اهتماما كبيرا: النحو الكلي أو ما يسمى باللغة المشتركة، فاللغات الإنسانية تمتلك مقومات خاصة هي ما يدعى بالنحو الخاص، كما تمتلك خصوصيات أخرى تشترك فيها مع كل اللغات الإنسانية، لقد سعى تشومسكي جادا إلى إثبات صدق دعواه تلك والبحث لها عن قوة إبراء. إن الحديث عن النحو الخاص والنحو الكلي ليست مسألة جديدة، كما يدعي التوليديون شأنها في ذلك شأن كل قول نظري، فقد تحدث النحو العربي مثلا عن أمور تدخل في هذا الباب من خلال تمييزه بين المجموعة الجمالية المثالية والمستقلة عن المجموعات المتمثلة في المعجم، وبين جميع الاعتبارات خارج العاملة. فتمثل البنية العاملة حينئذ نوعا من النحو الكوني يحول بطرق مختلفة، تبعا للإرغامات الخاصة باللغات، إلى أنحاء خاصة. فالوحدات التركيبية المشكلة مباشرة انطلاقا من القواعد العاملة ستكون إذن، بحسب هذا المنظور، كليات لغوية والأخرى التي تتشكل بشكل غير مباشر والتي تخضع لإرغامات خارج العاملة تكون

(1) أحمد العلوي، الطبيعة والتمثال، ص 32.

(2) يرى العلوي أن هدف التوليد هو الكشف عن القدرة لدى المتكلم، المتكلم الذي وظيفته الكلام وحده، وهذا لا يصح لأنه ليس للإنسان قدرات مختلفة (قدرة لغوية، قدرة أكليية...) ولكن له قدرة واحدة بها يتكلم ويعيش ويتألم ويمشي.

نتيجة مادة خاصة ويجب أن تدرج في النحو الخاص. عن مثل هذا بالتحديد يتحدث تشومسكي في برنامجه، وهذا دليل آخر يؤكد أن الناس اليوم يعيدون العزائم الكلامية القديمة بأسماء جديدة وتلك عادة أهل النظر⁽¹⁾.

ولنسلم مع تشومسكي بقوله الجديد، ولكن فلنسأله هل يستطيع بلوغ نحو كلي وهو نفسه ليس إلا جزءاً، وهل يدرك الكلي من هو جزئي؟ هذا أمر لا تقبل به مسلمات العقل والمنطق، ولا يقبل به تشومسكي نفسه، والظاهر أنه نسي والنسيان لا يلومه عليه *العلمي*؛ لأن القول النظري يقوم على النسيان.

بقي أن نشير إلى أن النظرية التوليدية ظلت خاضعة لتقلبات نظر ناحتها تشومسكي وهو دليل آخر على عدم وجود حدود للباطل، فهي توليدية لذلك فهي تلد، والتوليد يجب أن يكون في الشيء لا في دراسته، فما تقوله هذه النظرية يختلف عما يقوله المتكلم؛ لأنها تطرح مسلمات تنطلق منها، فيكون بهذا واضح النظر هو الذي يتكلم، والفرق كبير بين العمليات المتكلمية وما يقوله اللساني.

يظهر إذن، أن «النموذج التوليدي في صورته المختلفة ليس إلا تسميات جديدة لكائنات لغوية معروفة في خريطة قديمة. لتقف عند النموذج التوليدي والبنوي ولنقل إن الجديد هو في العلاقات القائمة بين الكائنات اللغوية لا في جدة هذه الكائنات اللغوية إن قيست

(1) أضف إلى ذلك أن مما يمنع قيام نحو خاص للغة، نحو يقيني، ارتباط يقينيته بأسبقية النحو الكلي. كيف؟ الجواب هو أن النحو الكلي شرط في قيام النحو الخاص وما دمنا لا نعرف النحو الكلي للغات فنحن لذلك عاجزون عن معرفة النحو الخاص اليقيني. إن النحو الكلي هو الطريق إلى معرفة الأنحاء الخاصة لا العكس. وما العمل بهذه الأنحاء الخاصة التي أقامها النحاة وهم غير عالمين بالنحو الكلي؟ العمل بها كالعامل بكل شيء ظني.

بالنظرية اللغوية العربية. وهذا معناه أنها كلها راجعة إلى أبجدية واحدة وتشبه الأنحاء والأبجدية في هذا لعبة الورق الأربعة المعروفة في المغرب فإنها أبجدية واحدة تلعب بها أنماط مختلفة من اللعب»⁽¹⁾.
ليبقى النحو التوليدي في مجمله قائما على مقولة الكلام النفسي وفي هذا لا يختلف عن أشباح النفس العارفة التي تحدث عنها الفلاسفة.

خلاصة:

إن الوقوف على هذه المفاهيم لا يعني أننا حصرنا الجهاز المفاهيمي الذي يوظفه العلوي في قراءاته، بل اكتفينا فقط بهذه المفاتيح، لأن الحديث عن المشروع ككل يحتاج إلى كتاب مستقل.
يظهر جليا أن العلوي يهدف إلى وضع ضوابط للنظر اللساني قوامه التشكيك في جغرافية هذا الإطلاق العربي والغربي. إن جغرافية الخطاب لا تستوعب لغة الأفكار ومن ثمة وجب الاستعاضة عن اللسانيات بمجالات تداولية تسترشد من النظر القرآني القائم على الجوامع الطبيعية وتبعد كل أشكال النظر القائمة على الجوامع المفاهيمية. فهو لا يفرق بين قدم وحديث لأن أصلهما نظر لا يخرج عن حدود العقلان، وهو بذلك يخرج عن قاهرة السلط المعرفية. لا هو تراثي يحاكي ويقدم ولا هو غربي ينتكس ويتبع، بل يسعى إلى البحث عن أجوبة راهنة لكل ما هو معيش، ويتجسس عن معارف النظائر ليخلخلها ويناطح بينها، فهو بذلك لا يصنع تمثالا يعبد، بل يبحث عن أحجار لرحم الأصنام وعبادها. يقول: «أنا لا أصنع شيئا يصح أن يسمى بأنه نظرية لأنني أدرس القول النظري؛ لذلك لا يجوز أن أجعل القول النظري موضوعا للدراسة وأن أصنع نظرية للترادف

(1) أحمد العلوي، "الأبجدية اللغوية..."، ص 58.

لأنه يجب أن أتحدث عن القول النظري بطريقة تجسسية لا بطريقة نظرية لأن القول النظري إن بحث بقول نظري آخر فالنتائج قول نظري ذو طبيعة شاذة ولهذا فإن كل قول عن القول النظري هو بالضرورة قول تجسسي، ولذلك فإنني أمارس على القول النظري تجسسا خاصا ومنه هذا الأمر الذي سميت به بتراصف النظريات أو تجاوز النظريات أو بالأصول الفلسفية⁽¹⁾ مثل القدر والحدوث والقوة هذه المسائل تنتمي إلى اللغة العادية بل تنتمي إلى اللغة الطبيعية ولذلك فإن أصحاب القول النظري يحسون بالمرارة حينما يقاس قولهم بألفاظ طبيعية، أو بألفاظ عادية، والألفاظ العادية هي أدنى (...) من الألفاظ الطبيعية فالترادف النظري والتجاوز النظري والإقليمية النظرية كما سميتها وألفاظ من هذا النوع ليست ألفاظا نظرية ولكنها تجسسية»⁽²⁾.

تبقى إبستمولوجيا العلوي إبستمولوجيا خاصة داخل خريطة اللسانيات، وهي كذلك لأنها مختلفة عن غيرها وهو اختلاف مشروع تميزه طبيعة البحث اللساني نفسه.

إن مصيبة اللسانيات أن موضوعها اللغة وبما أن العالم لغة واللغة لغة، فإن اللساني سيظل يلهث وراء استلزامات لغوية أبدية تحت رايات لا اختلاف إلا في ألوانها هي شكلية بانينية وعاملية سيبويهية ومقولية زمخشيرية ونظامية سوسورية وإبداعية تشومسكية واللائحة تطول طول الزمن العقلاني أما الزمن الحقيقي لحظة ولغة فيعلمه خالقه...

(1) اهتم العلوي في أبحاثه بالحفر في الأصول الفلسفية المعاصرة، فكل الأقاويل ترجع بالضرورة إلى أقاويل قبله، فالقول <أ>: لا يقوم إلا إذا كان قائما على قول هو <ب> و<ب> لا يقوم إلا إذا كان قائما على قول <ج> قبله، فإن اتبعنا هذا المسلسل الاشتقاقي سنصل بالضرورة إلى قول أول (من تماثيل الأحجار إلى تماثيل الأنظار"، ص 01).

(2) أحمد العلوي، "من تماثيل الأحجار إلى تماثيل الأنظار"، ص 31.

إن القراءة المتأنية لمشروع أحمد العلوي تقودنا إلى التمييز بين لحظتين أساسيتين: لحظة تأسيس ولحظة نقد. تتعلق الأولى بالدفع بالتحليل النحوية العربية القديمة والنظريات اللسانية الحديثة إلى نهاياتها، إنه هنا لساني يؤسس ولكنه ينبه إلى أن تأسيسه لا يقوم على المعتقد؛ وتتعلق الثانية باستخراج أصول وأسس النظريات والنماذج القديمة والحديثة، وهو هنا ينتقد، بل يجاوز النقد إلى الهدم.

ومما لاشك فيه أن التوجه الإبستمولوجي لدى العلوي صار يشكل مدرسة خاصة بالمغرب، تترجم هذا الأمر أعمال عدد من تلامذته الذين اختاروا هذا التوجه فأقاموا رسائل وأطاريح ومؤلفات تنحو منحاه وتستفيد من تأويله وتخرجاته...

بقي أن نشير إلى أن إدخال القول القرآني والمحمدي في المذاكرات الثقافية يعني إماطة اللثام عن التناقض الذي يعيشه (المسلمون)، إذ كيف يعقل أن نعد القرآن حقا مؤلفا بالمقدمة الإيمانية وفي الوقت نفسه نخرجه من القول الثقافي وكأنه حق صغير أو حق في كل شيء إلا في الثقافة. إنه لا معنى لترك القرآن في أيدي جماعة من السياسيين والمحترفين الدينيين من كل الجهات وأن يتخلى عنه أهل المعرفة. مادام القرآن المجيد يتعرض للقضايا المعرفية والدلالية والعلمية والمنطقية الشمولية الأصلية فلا معنى للحكم بإبعاده من المذاكرات المعرفية لمجرد استيلاء جماعات سياسية أو فلسفية أو محترفة دين بغير حق على الاختصاص به، لا فصل بين القرآن والمعرفة.

2.2.4. القوام الابدستمولوجي في تجربة مصطفى غلفان (1).

1.2.2.4. أسس التقويم الابدستمولوجي وأهدافه

يندرج مجهود مصطفى غلفان، كما هو مصرح به في مقدمة كتابه، في إطار مسعى يهدف إلى سد النقص الحاصل في مجال الدراسات التي تعرض بالتحليل النقدي للتجربة اللسانية في الثقافة العربية الحديثة؛ وذلك من خلال رصد الجوانب التاريخية والنظرية المتعلقة بها. ولتحقيق هذا المسعى كان لا بد من وضع إطار نظري ومنهجي يشكل منطلقاً لبلوغ الأهداف المتوخاة، وهذا ما عبر عنه الباب الأول من الكتاب بفصوله الأربعة.

مهد الباحث لهذا الباب بمجموعة من التساؤلات عن "اللسانيات العربية" وما تعبر عنه من غموض ملحوظ وعمومية ساذجة:

- هل هناك فعلاً لسانيات عربية؟
- ما المقصود بها؟
- ما هي سماتها النظرية والمنهجية؟
- ما هي النتائج النظرية والمنهجية المترتبة على تطبيق النماذج اللسانية على اللغة العربية؟⁽²⁾

إن الانطلاق من هذه التساؤلات ينم عن وعي عميق وإدراك دقيق لطبيعة التجربة اللسانية في الثقافة العربية، وهي تجربة هزيلة على الرغم من وجود بعض المحاولات التي تشذ عن هذا الوصف، وعلى الرغم أيضاً من التراكم الذي يمكن أن يلاحظه كل متتبع للدراسات

(1) نعرض لأهم خصوصية هذه التجربة من خلال ما جاء في كتابه: اللسانيات العربية الحديثة: دراسة نقدية في المصادر والأسس النظرية والمنهجية.

(2) نفسه، ص 9.

والمؤلفات اللسانية العربية. وبذلك تكون التساؤلات السابقة تعبيرا عن واقع مأزوم تعيشه اللسانيات العربية «لأن السؤال لا ينبثق إلا عندما يصبح الشيء موضع التساؤل غامضا وملتبسا. إلا عندما تصبح العلاقة بين الإنسان وما هو موضوع التساؤل واهية أو مزعزعة»⁽¹⁾.

يقتضي التساؤل بالضرورة، إذن، البحث عن جواب، لا يعبر عن كنه السؤال إلا عبر عملية تقويم تتضح بموجبها الرؤية. والتقويم في بعده الاستمولوجي هو إجراء غايته تحديد القيمة المعرفية لنظرية ما، وهو ما يعني البحث في مدى قدرتها على الإسهام في تقدم المعرفة.

استنادا إلى هذا التحديد يكون عمل **مصطفى غلفان** بمثابة تقويم استمولوجي للكتابة اللسانية العربية، الهدف منه الكشف عن مدى إسهامها في إغناء البحث اللساني، وذلك بربطها بالمبادئ النظرية والمنهجية المعروفة في الأدبيات اللسانية الحديثة، وتحديد عقباتها الاستمولوجية، «التي تقطع الطريق أمام التراكم اللامحدود للمعارف وتوقف نموها البطيء وتزج بها داخل زمن جديد وتفصلها عن مصدرها الاختباري ودوافعها الأصلية وتطهرها مما علق بها من أوهام خيالية، وهي بذلك تدفع التحليل التاريخي لا إلى تقليص البدايات الصامتة ولا إلى الصعود اللامحدود نحو الممهدين الأوائل، بل إلى رصد جديد من المعقولية ورصد نتائجه المتعددة»⁽²⁾.

لا يتردد الكثير من اللسانيين العرب في وصف الواقع الذي تعيشه اللسانيات العربية بـ "الأزمة"، وإذا كان **مصطفى غلفان** يتفق مع هؤلاء على هذا الوصف فإنه يختلف معهم حول كيفية تصورهم "الأزمة

(1) مارتن هايدغر، ما الفلسفة؟ ما الميتافيزيقا؟، ص 57.

(2) ميشال فوكو، حفریات المعرفة، ص 6.

البحث اللساني العربي"؛ إذ تخلط آراؤهم في نظره بين أمرين يتوجب التمييز بينهما:

- «وضعية اللسانيات كما تمارس في الكتابات اللسانية التي ينجزها اللسانيون العرب؛ أي اللسانيات كما وعائها وأدركها اللسانيون العرب ويمارسونها كنشاط فكري وعلمي في كتاباتهم وأبحاثهم اللسانية.

- وضعية اللسانيات عند جمهور المثقفين والمتنورين العرب؛ أي الكيفية التي تتمثل بها الثقافة العربية العامة الأفكار والتصورات اللسانية»⁽¹⁾.

إن التركيز على ضرورة تحديد "أزمة" اللسانيات العربية تحديداً دقيقاً ينم عن وعي بأهمية "أزمة العلم" ولحظاتها الدالة في تاريخ العلوم؛ لأنها الأساس الذي يدفع العلم إلى تجاوز الأزمة ونقد نفسه نقداً راجعاً بالنظر في أسسه ومناهجه السابقة.

بالنقد، إذن، يتغير مسار العلوم، وكل حديث عن "أزمة العلم" يدخل في إطار "إبستمولوجيا العلم"، ويكفي في هذا الصدد أن نشير إلى أن تطور الفكر الرياضي كان نتيجة لما عاشته الرياضيات، ومعها التفكير العقلاني كله في بداية القرن المنصرم، من "أزمة" حقيقية عرفت بـ "أزمة الأسس" وهي في الحقيقة "أزمة نمو"، وأزمة تحقيق الوحدة العضوية للرياضيات: وحدة الموضوع ووحدة المناهج (...). وقد كانت تلك "الأزمة" في حقيقتها البداية المكتملة للرياضيات الحديثة التي بلغت الآن مرحلة النضج... مرحلة تحققت فيها وحدة الموضوع والمنهاج بين الأصول والفروع، وقد كان ذلك بفضل تجاوز الهندسات الأقليدية...

(1) نفسه، ص 20.

زد على ذلك أزمة الفيزياء النيوتونية، وظهور نظرية النسبية، وأزمة استقلال الأنواع البيولوجية مع اكتشاف مفهوم التطور كأداة لتفسير تاريخ وأصل الأنواع العضوية.

بذلك كله يكون الاهتداء إلى طبيعة "أزمة" العلوم دالا في تاريخ العلم وتطوراته، وهذا ما وعاه **مصطفى غلفان**، وهو ما دفعه إلى تحديد دقيق لطبيعة أزمة اللسانيات العربية، ليتهدي إلى «أنها أزمة أسس؛ أي أزمة في المنطلقات الفكرية والنظرية والمنهجية التي تؤسس مجالاً معيناً وتحدد معالمه، إما لعدم وضوحها بالشكل الكافي، وإما لكون التراكم المعرفي المتوفر في هذا المجال قد وصل إلى الطريق المسدود في مستويي التحليل أو النتائج أو هما معا مما يتطلب إعادة النظر في الأسس والمبادئ العامة التي يقوم عليها هذا المجال المعني»⁽¹⁾.

موجب هذه الاعتبارات يقسم الباحث عوائق البحث اللساني العربي إلى:

- عوائق خارجية (أو مادية) تتعلق بالمحيط المادي والصعوبات الحقيقية التي تعترض سبل البحث العلمي في الوطن العربي؛
- عوائق داخلية (أو صورية) ترتبط بكنه الدرس اللساني العربي الحديث من حيث هو بناء نظري ومنهجي يمارس في الكتابات اللسانية العربية الحديثة⁽²⁾. والملاحظ أن **مصطفى غلفان** لم يهتم بالعوائق الخارجية (المادية)، لأنها لا تندرج مباشرة في الموضوع الذي يشتغل عليه. غير أن الإشارة إليها تنم عن إدراكه لأهمية العامل السوسولوجي في التشكلات الخارجية؛ لأنه أساس التفكير

(1) مصطفى غلفان، اللسانيات العربية الحديثة، ص 20.

(2) نفسه، ص 21.

الابستمولوجي⁽¹⁾ للظاهرة العلمية، واتصالها بفلسفة العلم، كما يؤكد على ذلك كارل مانهايم (1893 - 1947م) الذي يشير إلى أن العلوم، بما فيها المتخصصة جدا، يمكن النظر إليها بوصفها قابلة للتشكل اجتماعيا، فضلا عن عبثية محاولة الوصول إلى حقيقة بصورة مستقلة عن المعاني الاجتماعية والتاريخية، وبذلك تغذي سوسيولوجيا العلم فلسفة العلم وتتكامل معها إلى حد التداخل⁽²⁾.

أما العوائق الصورية فترتبط بكنهه اللساني كما أشرنا من قبل وأبرزها⁽³⁾:

أ. علاقة البحث اللساني بالتراث؛ أي بالفكر اللغوي العربي القديم، وهو مجال تدرج فيه معظم الكتابات اللغوية العربية المعاصرة. إننا مرة أخرى أمام إشكالية الأصالة والمعاصرة.

(1) يقول بياجى: «لقد أخذ التفكير الابستمولوجي ينبثق أكثر فأكثر من داخل العلوم نفسها... نتيجة لبعض الأزمات أو الصراعات التي تنتج بفعل السيرورة الداخلية للإنشاءات الاستدلالية، أو لتأويل معطيات التجربة ومن أجل التغلب على تلك الأزمات والصراعات يصبح من الضروري إخضاع المفاهيم والمناهج والمبادئ المستعملة، إلى ذلك الحين، لنقد راجع على نحو يمكن من تحديد قيمتها الابستمولوجية. في مثل هذه الحالات يكف النقد الابستمولوجي عن كونه مجرد تفكير حول العلم، ويصير إذ ذاك أداة للنقد العلمي لكونه تنظيما داخليا للأسس... إن الابستمولوجيا المعاصرة تنتج من ضرورة داخلية خاصة بالعلوم، وهي في حالة تطور، ومن مراجعة مستمرة لمبادئها وأدواتها المعرفية»

J.Piaget, Logique et connaissance scientifique, p. 50-51

(2) يعد كارل مانهايم (1893 - 1943) أبرز ممثلي علم اجتماع المعرفة. وقد اهتم بهذا الجانب أيضا توماس كون في كتاباته. للمزيد من التفاصيل يمكن الاستئناس بكتاب يمنى طريف الخولي، فلسفة العلم في القرن العشرين.

(3) مصطفى غلفان، اللسانيات العربية الحديثة، ص 21.

ب. غياب تطور علمي دقيق ومضبوط للغة العربية باعتبارها الموضوع الأساس للدرس اللساني.

إن هذه العوائق تحضر في الأدبيات اللسانية العربية بهذا الشكل أو ذاك، وخصوصا على مستويين:

- مستوى موضوع الدرس اللساني؛

- المستوى النظري والمنهجي⁽¹⁾.

وإذا علمنا أن «المسألة المنهجية في اللسانيات تبدأ بضبط مجموع الأدوات المعرفية ومجموع التقنيات التي يقترحها علم ما لتحديد موضوعه والبحث فيه»⁽²⁾، أدركنا أهمية المستويين اللذين يركز عليهما **مصطفى غلفان** في تحليله لعوائق البحث اللساني العربي.

إلى جانب الاهتمام بعوائق البحث اللساني، على مستوى الموضوع والمستوى النظري والمنهجي، أفرد الباحث مبحثا خاصا للحديث عن العلاقة بين الخطاب اللساني العربي والفكر العربي الحديث، وهذا ما مكنه من إيجاد تفسيرات ملائمة للكثير من العوائق، حيث لاحظ أن «العلل الثاوية وراء عوائق البحث اللساني العربي (...) لا تختلف في شيء عن العوامل المتحكمة في الإشكالات الكبرى للفكر العربي الحديث. إن مشاكل الخطاب اللساني العربي هي جزء من مشاكل الفكر العربي. وعلى غرار ما نجده في مجالات معرفية عربية أخرى، فإن العوائق السابقة يمكن ردها إلى عاملين اثنين هما: "هيمنة التراث على العقلية العربية... وحضور الغير في حياتنا الفكرية... والغير هنا هو الغرب"⁽³⁾. وسواء أكان الأمر هيمنة (هيمنة

(1) نفسه، ص 22.

(2) نفسه، ص 22.

(3) نفسه، ص 27.

التراث) أم تأثيرا (تأثير الغرب) فإن الأمر لا يخلو من تأثير سلبي في نظر غلفان⁽¹⁾، استنادا إلى رأي ميشال فوكو الذي يرى أن «مفهوم التقليد، يهدف إلى منح مجموعة من الظواهر المتعاقبة والمتماثلة (أو على الأقل المتشابهة) وضعاً زمنياً واحداً فريداً، يسمح هذا المفهوم أيضاً بالنظر إلى تبعث التاريخ من منظار الوحدة، ويبيح اختزال الاختلاف الخاص بكل بداية من أجل ردها وبكيفية متصلة إلى أصل سابق عليها، بفضل مفهوم التقليد، يمكن تجاهل التجديدات»⁽²⁾. أما التأثير «فهو مفهوم سحري، إلى حد يصعب معه تحليله، وهو بمثابة السند والأساس لظواهر الأصل والتواصل... تخترق الزمان والمسافات ليرتبط بين وحدات في تشكل أفراد ومؤلفات ومفاهيم داخل وسط ممتد وشاسع»⁽³⁾.

ولتجاوز مفهوم التقليد والتحديث «يتعين القيام بنوع من "النقد المزدوج" نقد الموروث والمستورد وتمحيصها على حد سواء، أي ننظر بفكر ناقد للتراثين العربي والغربي...»⁽⁴⁾.

وقد استمرت المواقف المتضاربة في الثقافة العربية، نتيجة لغياب التحليل النقدي البناء، لأن ما يحسب على التحليل النقدي يبقى في جوهره بعيداً عن النقد بمعناه العلمي الدقيق. ولتحقيق هذا الهدف سعى مصطفى غلفان إلى وضع أصول للنقد، يقول: «لن يصبح التحليل النقدي فعالاً في الثقافة اللسانية العربية إلا بوضع جملة من الأسس الواضحة المعالم منهجياً ونظرياً التي يمكن الرجوع إليها

(1) نفسه، ص 28.

(2) ميشال فوكو، حفریات المعرفة، ص 21..

(3) مصطفى غلفان، اللسانيات العربية الحديثة، ص 21.

(4) نفسه، ص 30.

لتمحيص ما يصدره المحلل الناقد من تقويم في حق الكتابات اللسانية»⁽¹⁾.

ولوضع تلك الأسس يستعير الباحث تقسيم فيلسوف اللغة سورل، الذي ميز بين "قواعد معيارية" و"قواعد مؤسسة"⁽²⁾، ومن القواعد المؤسسة التي تحدث عنها:

أ. تعدد التيارات والنماذج اللسانية:

إن الإيمان بهذا التعدد يعني "الانطلاق من الباب المفتوح"، كما أن القول بالتعدد قائم على تصور واضح يقبل بنسبية الحقيقة؛ إذ ليس من حق أي كان أن يدعي امتلاك الحقيقة والتوصل إلى القول الفصل مادام العلم نسق افتراضات؛ أي نسق من التخمينات والتوقعات التي لا يمكن تبريرها مبدئياً، وتلك الافتراضات لا يمكن أن نقول أبداً إنها "صادقة" أو "نسبية إلى حد"، أو حتى "محمّلة" بتعبير بوبر. كما أنه «لا يجوز لأي نموذج أن يدعي أنه ينوب عن الحقيقة. والنتيجة أنه لا يصح الربط بين أي نموذج والحقيقة. نحن لا نملك النموذج الكامل المثالي، بل ونعترف أنه لا فائدة من البحث عنه»⁽³⁾.

ومادام القول بالحقيقة أمراً صعباً، إن لم نقل مستحيلاً، فإن البحث اللساني العربي «مدعو إلى التكامل قصد خلق وعي لغوي يتجاوز حالة الغربة التي تعرفها اللسانيات في ثقافتنا اللغوية. وليس بإمكان أي أحد أن يدعي العكس حتى ولو وجدنا تطبيقات عربية لأحدث النظريات اللسانية. ولا نعي بالتكامل تلفيق النماذج وتهجينها،

(1) نفسه، ص 57.

(2) نفسه، ص 59. وبخصوص القواعد المذكورة ينظر المدخل العام من هذا العمل.

(3) نفسه، ص 63.

وإنما نقصد بذلك الاستفادة المتبادلة بينها فيما يتوصل إليه من نتائج حول اللغة العربية. إن التكامل يعني الانفتاح على الآخر مع وجود الاختلاف»⁽¹⁾.

ب. نقد المصادر اللسانية:

تكتسي "المصادر" عند مصطفى غلفان دلالتين:

أ. «الأصول الفكرية والمبادئ المنهجية التي تركز عليها نظرية لسانية معينة (...)» كما تشمل المصادر مجمل المبادئ الأساس التي تقترحها النظريات اللسانية الحديثة (...).

ب. المصادر التي يعتمدها باحث معين في دراسة موضوع محدد. وتحدد هذه المصادر الأبحاث التي انطلق منها الباحث أو استند إليها للوصول إلى نتائج معينة (...)»⁽²⁾.

إن الاحتكام إلى هذه المصادر يقود إلى أحكام موضوعية كما أن «للمصادر أهمية كبرى في الإلمام بالقضايا والظواهر التي تمت دراستها في هذا الإطار أو ذاك بواسطة مصطلحات ومفاهيم معينة. كما يسمح الإلمام بالمصادر بالوقوف على التقلبات التي يعرفها البحث اللساني وما يستجد فيه من معارف وتصورات ومناهج ونتائج نظرية وتطبيقية سواء في مستوى تحليل ظواهر لسان معين أو في مستوى التحليل اللغوي عامة»⁽³⁾. وبذلك يمكن أن نعتبر الاهتمام بالمصادر من قبيل البحث الأركيولوجي مادامت أركيولوجيا المعرفة تحليلاً للممارسة الخطابية في أصولها وشروطها.

(1) نفسه، ص 64.

(2) نفسه، الصفحة نفسها.

(3) نفسه، ص 66.

ج. التقويم الداخلي:

قبل أن يشرع في تحليل ونقد الكتابة اللغوية العربية الحديثة اهتم بالشروط التاريخية للبحث اللغوي العربي الحديث؛ لأن الكثير من عوائق البحث اللساني لا يمكن فهمها في نظره إلا «بالرجوع للشروط التاريخية التي صاحبت نشأة البحث اللغوي العربي الحديث وتطوره. إن الإطار التاريخي يسمح لمتبع الكتابة اللغوية بإدراك جملة من الملابسات الفكرية والاجتماعية التي رافقت الدرس اللغوي العربي منذ القرن التاسع عشر إلى يومنا هذا»⁽¹⁾، بيد أن إثارة الجانب التاريخي لا تعني البتة محاولة التأريخ للتجربة اللسانية العربية، إن التأريخ الذي يعنيه من النمط الذي يطلق عليه فوكو "التأريخ الاستمولوجي للعلوم"⁽²⁾.

إن ما يعنينا بالأساس هو أن إثارة الجانب التاريخي في نقد التجربة اللسانية في الثقافة العربية ينم عن وعي بأهمية تأريخ اللسانيات في الكشف عن الممارسة الاستمولوجية لللسانيات العربية، بالنظر إلى كون تاريخ العلوم والاستمولوجيا مبحثين متداخلين، إذ لا يمكن «أن نعرف علما من العلوم ما لم نعرف تاريخه»⁽³⁾. ومن ثمة تستوجب معرفة اللسانيات في الثقافة العربية فهم تاريخها، وهذا من الجوانب التي ظلت مهمشة في البحث اللساني العربي، والمحاولات في هذا الجانب شبه منعدمة، وهذا ما حدا بالباحث إلى محاولة رأب الصدع بين اللسانيات في ثقافتنا وبين تاريخها بتتبع مسارها بدءا من المراحل الأولى لتشكيلها؛ ونعني بذلك المرحلة النهضوية حتى العصر الحديث. فجاءت محاولته

(1) نفسه، ص 79.

(2) نفسه، ص 13. وينظر: فوكو، حفريات المعرفة، ص 182.

(3) A. Comte, Cours de philosophie, p. 128-129.

تشريحا لمصادر الخطاب اللغوي النهضوي، وتحديدًا دقيقًا لسماته، وتوضيحا لأهدافه، وتحليلا لنتائجه⁽¹⁾، وهذا يعني القيام بـ "استرداد ابستمولوجي" *La récurrence épistémologique* بتعبير باشلار، ويعني بذلك تتبع التطور النظري للسانيات وتطور السيرورة الضرورية لها. ومما سبق لا يمكن أن يكون تاريخ اللسانيات إلا ابستمولوجيا اللسانيات مثلما لا يمكن أن تكون الابستمولوجيا إلا تاريخية. ويزيد من أهمية تاريخ اللسانيات في محاولة مصطفى غلفان، كون دراسته نقدية، و«الدراسة النقدية للعلوم تحتاج لكي تكون دقيقة وشاملة إلى الرجوع إلى ماضي العلم ذاته. خصوصا والموقف هذا يتطلب في أحيان كثيرة عقد مقارنات بين الأسس والمفاهيم القديمة والأسس والمفاهيم الجديدة، إن المعرفة سواء كانت علمية أم فلسفية، أم "عامية" هي ذات طبيعة تاريخية دوما. والابستمولوجيا التي تريد أن تكون نظرية علمية في المعرفة لا بد لها من تاريخ العلم، تدرسه لا لذاته، كما يفعل المؤرخ، بل من أجل الاسترشاد والاستفادة منه في فهم المشاكل المطروحة في الحاضر؛ لأن الجديد لا يفهم إلا بالمقارنة مع القديم. والحاضر لا يتصور إلا بالماضي»⁽²⁾.

أما بخصوص معايير تصنيف الكتابة اللسانية العربية الحديثة، وهي: الموضوع، والمنهج، والغاية، فإنها تدخل في عمق التحليل ابستمولوجي «إذ يمكننا أن نميز في أي بحث علمي أو فلسفي بين المنهج والموضوع والهدف»⁽³⁾، ويذهب الجابري إلى أبعد من ذلك، حيث يعتبر البحث في مثل هذه القضايا (تعريف العلم وبيان موضوعه ومناهجه وغايته،

(1) نفسه، ص ص 80 - 84.

(2) محمد عابد الجابري، مدخل إلى فلسفة العلوم، ص 57.

(3) ماجد فخري، إشكالية المنهج: منهج أم مناهج عدة، ص 1.

وتحديد علاقته بغيره من العلوم...) هو من جملة الأبحاث التي تنتمي بشكل أو بآخر إلى علم الفلسفة⁽¹⁾، والمقصود فلسفة المعرفة، والمعرفة العلمية على الخصوص. كما لا يمكن أن نفصل هذه المعايير عن الفروع المعرفية التي أثبتنا تداخلاتها الاستمولوجية، وبصفة خاصة نظرية المعرفة والميتودولوجيا.

هذا عن الأسس والمنطلقات التي اعتمدها **مصطفى غلفان**، فكيف ستحضر هذه الأسس في تحليله للكتابة اللسانية العربية الحديثة؟

2.2.2.4. من تجليات التحليل النقدي في الكتاب

1.2.2.2.4. السمات المنهجية للكتابة اللسانية التمهيدية

على الرغم من الإسهام الإيجابي للسانيات التمهيدية في تقدم البحث اللساني العربي في بعض مناحيه، فإنها لم تسلم، في نظر الباحث، من بعض الهفوات لخصها فيما يلي:

أ. الارتباك في تحديد مجال البحث اللساني: يرجع هذا الارتباك والغموض إلى طبيعة «المصادر التي تعتمدها بعض الكتابات التمهيدية، وهي مصادر عامة بعيدة نسبيا عن اللسانيات بمعناها العلمي الدقيق»⁽²⁾. كما يفسر هذا الارتباك بعدم تحديد موضوع علم اللغة تحديدا دقيقا، فالمتبع لموضوعات الكتابة اللسانية التمهيدية، وتحليلها يلاحظ أنها حصرت مجالات علم اللغة في نطاقه الواسع؛ أي دراسة اللغة في إطارها العام تاريخيا وحضاريا واجتماعيا ونفسيا ولم تهتم بالمبادئ اللسانية العامة إلا في حالات نادرة.

(1) محمد عابد الجابري، المرجع السابق، ص 11.

(2) نفسه، ص 110.

ب. غياب تقنيات التحليل اللساني: يشكل الجانب التقني أحد الجوانب الأساس التي تتوسل بها اللسانيات في فرض منهجية علمية للتحليل، غير أن الأمر في الكتابة اللسانية التمهيدية ليس على هذه الشاكلة «إذ من النادر وجود كتابة تعرض التقنية المتبعة في التحليل اللساني؛ أي كل ما يتوسل بواسطته المحلل اللساني في وصف الظواهر اللغوية، من أدوات تقنية وطرق إجرائية في التحليل المباشر للغة. رغم أن جل الكتابات اللسانية التمهيدية العربية هي ذات منحى وصفي بالأساس، فإنها لم تعمل على تقديم المنهجية المتبعة في هذا الاتجاه من الدرس اللساني»⁽¹⁾. صحيح أن الكتابة اللسانية التمهيدية تتحدث عن موضوعات علم اللغة بإسهاب، لكنها لا «تعرض للكيفية التي يتم بها تناول هذه الموضوعات لسانيا، سواء في إطار المنهج الوصفي أم التاريخي أم التقابلي»⁽²⁾، وهذا ما يضع القارئ أمام تساؤلات عديدة، تربكه، فـ «تعامل الكتابة اللسانية التمهيدية مع تقنيات التحليل اللساني ظل عموماً منحصرًا في تقديم معلومات تعود لبداية هذا القرن، في صيغ يغلب عليها الطابع الأدبي. أما النفاذ إلى عمق المناهج اللسانية، باعتبارها أجهزة مفاهيمية لها أدواتها الواصفة التي تضبط عملية التحليل الوصفي للغة معينة، فذلك ما لم تتمكن الكتابة اللسانية التمهيدية من القيام به بشكل كاف»⁽³⁾، وإن كانت بعض الكتابات الصادرة منذ الثمانينيات قد تجاوزت نسبيًا هذا النقص.

(1) نفسه، ص 114.

(2) نفسه، ص 115.

(3) نفسه، ص 116.

ج. **عدم مواكبة النظريات اللسانية:** تتميز النظريات اللسانية، عموماً، بالتجدد، ولا سيما النماذج المتأخرة منها، كتلك التي عرفها النحو التوليدي والنحو الوظيفي، غير أن الواقف على الكتابة اللسانية العربية التمهيدية يجد «أنها لا تواكب في مجملها التطورات التي حصلت في البحث اللساني الحديث، وما عرفته النظريات من تغييرات وتصورات جديدة، وتكاد المرحلة التي تناولها الكتابة التمهيدية هي المرحلة البنيوية، في إطارها البنيوي في إنجلترا»⁽¹⁾. وتظهر عدم المواكبة، خصوصاً، في كتابات لسانية تمهيدية ينحصر النظر فيها في مجالات لسانية عديدة [صوت، تركيب، دلالة] في فترة زمنية محددة من تاريخ اللسانيات ولا تتجاوزها، دون أن تعير اهتماماً للتطورات التي عرفتها اللسانيات في إطار النحو التوليدي مثلاً. لقد عرض المؤلف لجوانب عديدة تمثل لعدم قدرة العديد من اللسانيين مواكبة مستجدات البحث اللساني وبذلك لم تقدم الكتابة التمهيدية للقارئ العربي المبتدئ المعلومات الكفيلة بمواكبة مستجدات النظريات اللسانية وتطوراتها.

د. **اللغة العربية في الكتابة التمهيدية:** اللغة العربية أساس البحث في الكتابة اللسانية التمهيدية العربية، غير أن هذه الكتابة «تخلو من أي ربط بين ما تقدمه من معلومات لغوية والواقع اللغوي العربي». وتكثر الكتابات التمهيدية العربية من المثال التطبيقي المأخوذ مباشرة من اللغات الأجنبية خاصة اللغة الإنجليزية. ويعطي عدم انشغال الكتابة التمهيدية بأمثلة من اللغة العربية الانطباع لدى القارئ عامة، والمبتدئ على وجه الخصوص، أن هذه المبادئ

(1) نفسه، ص 116.

المعروضة عليه لا تمس اللغة العربية في شيء ولا تنطبق عليها،
وبالتالي لا تهمه»⁽¹⁾.

وإذا كانت بعض الكتابات قد نجحت في أن تستقل أمثلتها من
العربية، فإن ما يلاحظ عليها أن أمثلتها بسيطة، وتطرح أكثر من
إشكال نظري، كما هو الشأن، مثلاً، بالنسبة إلى تحديد بنية الجملة
العربية، إذ لا نجد تصوراً واحداً لتمثيل بنية الجملة البسيطة، سواء تعلق
الأمر بالمنظور البنيوي أو المنظور التوليدي. وترجع النقائص السابقة إلى
جملة من العوامل يمكن تلخيصها في:

- الإفراط في التبسيط؛
- الجنوح للتعميم الشديد؛
- إهمال المصادر العلمية⁽²⁾.

يتعارض كل ذلك مع كل كتابة لسانية تمهيدية جادة ومنفتحة،
يمكن أن تسهم في خلق وعي لساني جديد في الثقافة العربية.

2.2.2.2.4. لسانيات التراث

عرض الباحث في مستهل حديثه عن لسانيات التراث للإشكالية
التي يندرج فيها هذا الصنف من الكتابة اللسانية العربية الحديثة، أي ما
اصطلح على تسميته في الفكر العربي الحديث "إشكالية الأصالة
والمعاصرة"، ليتناول بعد ذلك لأهم المنطلقات والاتجاهات في هذا
التوجه ليصل إلى تقويم الوضع الإستمولوجي للقراءة.

إن أول ملاحظة يمكن تسجيلها بخصوص هذا الوضع، في نظر
الباحث «أن المنهجية المعروفة بالقراءة أو إعادة القراءة، لا تجيب

(1) نفسه، ص 120.

(2) نفسه، ص 128.

بالتحديد عن جملة من الأسئلة منها: ماذا نقرأ؟ وكيف نقرأ؟ في ضوء ماذا نقرأ؟ إنها أسئلة تجعل الكتابة اللسانية القرائية لا تستند إلى أساس نظري أو منهجي محدد لعدم استناد القراءة نفسها إلى وضع إبستمولوجي محدد في غياب منهجية واضحة المعالم»⁽¹⁾.

أ. القراءة بين التأويل الذاتي والطرح المنهجي: إن السمة الغالبة على لسانيات التراث هي اعتمادها تأويل النصوص واستنطاقها، منطلقا مع عزلها عن سياقها، فهي قراءة «لا تنظر إلى المقروء كما هو في شموليته و كليته ولحظاته التاريخية. إنها لا تهتم بالتراث إلا في إطار ما تستهدفه من وراء عملها ممارسة نوع من الانتخاب والانتقاء ونزع النصوص من سياقها التاريخي، ثم إعادة زرعها في سياق جديد وإسقاطها على الماضي (إلى الوراء) وعلى المستقبل (إلى الأمام)، وعن التأويلات الحرفية أو الباطنية والمبالغات المعنوية»⁽²⁾.

فهل يمكن أن توصف قراءة بالموضوعية في غياب منهجية محددة؟ إن هذا غير ممكن إطلاقا في مجال المعرفة العلمية، لأن المعرفة العلمية - كما ينص على ذلك كارل بوبر - ينبغي أن تبرر باستقلال عن نزوات أي شخص، وأن يكون التبرير موضوعيا عندما يكون قابلا للمراقبة ويفهمه الكل. وإذا كان التأويل ضروريا فإن السؤال الذي يطرح كيف يمكن تحاشي المنزقات والهفوات التي تنتج عنه؟

يقدم الباحث جوابا عن هذا السؤال مفاده «أن التأويل الذي تقوم عليه القراءة ليس جملة من الإواليات المضبوطة الكفيلة بتحديد مسافات التأويل، إن القراءة في جوهرها مجموعة من "التقديرات"

(1) نفسه، ص 146.

(2) نفسه، ص 147.

المقدمة في شكل حدوس وتخمينات متباينة يتحول فيها التراث على صورة مستكنة مقدرة تومئ (...) إن تأويل النص القديم، إما تقدير، وإما حدس، وإما ظن، وإما تفكير ضمني (...) كيف يمكن أن نقيم مقارنات ونستخلص منها بعض النتائج والأحكام ذات الأهمية البالغة، إذا كان الأمر لا يعدو أن يكون أن هذا اللغوي القديم يفكر ضمناً بهذه الكيفية، أو أن هذا النص القديم يشير ضمناً إلى كذا وكذا؟»⁽¹⁾.

ب. القراءة ونظرية العلم: تكشف المتابعة الدقيقة للقراءة التي يقدمها لسانيو التراث عن « فهم عام لمضامين النظرية اللسانية، وإدراك غير واضح لها بسبب تداولهم إياها تداولاً حدسياً وتلقائياً، متناسين، في حالات عديدة، مصادرها الفكرية والأسس النظرية والمنهجية التي تقوم عليها. إن ما تعتبره القراءة اللسانية مفاهيم بسيطة مثل مفهوم العامل، ومفهوم الحالة، ومفهوم البنية العميقة والبنية السطحية، ومفهوم التحويل، وغيرها من مفاهيم التوليدية هي في العمق غير ذلك. إن المفاهيم اللسانية الحديثة ترتبط في جوهرها بمبادئ منهجية على جانب كبير من التعقيد النظري باعتبارها جزءاً من شبكة من الإشكالات المتداخلة»⁽²⁾، وهذا ما كشفنا عنه من خلال حديثنا عن لسانيات التراث وأهم تجليات التلقي التي ميزتها.

إن أي دراسة، في أي مجال من مجالات البحث العلمي، تقوم بمدى مساهمتها في تطوير مجالات البحث وتعميقها، أما استهداف التقارب لذاته، فلا يفيد النظر العلمي في شيء، ومن ثم لا أهمية له،

(1) نفسه، ص 148.

(2) نفسه، ص 151.

يقول **مصطفى غلفان** في هذا الصدد: «ليس المهم في شيء أن نصل إلى مثل هذا التقارب؛ إن عمق المشكل يكمن في مساءلة الأسس المنهجية والأبعاد النظرية للنشاط اللغوي العربي ونظيره الغربي الحديث. قد يحصل الالتقاء والتشابه بين الفكر اللغوي القديم والفكر اللساني الحديث، في كثير من المجالات المعرفية، كما يحدث صدفة أو عفويا بين جميع الثقافات الإنسانية إن ما يتعين القيام به وتوضيحه بالبحث والتنقيب هو كيف وضع هذا المفهوم أو ذاك في إطار نظري معين؟ كيف يتم توظيفه؟ ما علاقته بمفاهيم أخرى؟»

من المؤكد أن انتقاء المفاهيم وعزلها عن الإطارين النظري والمنهجي اللذين يتحكمان في هذه المفاهيم لا يقود إلى نتيجة منهجية مفيدة»⁽¹⁾.

إن القراءة في لسانيات التراث تهدف إلى البرهنة على صحة البحوث اللغوية العربية من خلال مقارنتها بالبحوث اللسانية، وهي مقارنة تقوم على التصويب الكلي للبحوث اللغوية، والبحوث اللسانية في الوقت نفسه وهذا يتنافى، في منظور الباحث، مع مفهوم النظرية وشروطها إذ يجب أن تكون النظرية «قابلة للإبطال أو، على الأقل، قابلة للتجاوز، في حين يكون ما تنادي به لسانيات التراث المتمثل في قابلية الفكر اللغوي العربي للقولبة والاندماج في مجموع النظريات اللسانية الحديثة أمرا مستحيلا فلا يمكن - على الأقل من الناحية النظرية - » البرهنة على صحة النظريات، كل ما يمكن القيام به هو البرهنة على خطئها» وكل نظرية لا تقبل الإبطال والدحض هي

(1) نفسه، ص 151.

ميتافيزيقا. «إن الفرق بين العلم والميتافيزيقا هو الإبطال
«Falsification»⁽¹⁾.

إن ما تقدمه لسانيات التراث يجعل أصالة التراث العربي مرتبطة
أساساً بهذا الشكل من المقارنة، وهذا يعني أنه لا وجود للتراث
اللغوي العربي ولا لأصالته إلا بالارتباط المباشر بالنظريات
اللسانية الحديثة. والواقع أن «أصالة الفكر اللغوي العربي
ليست مرتبطة بمدى ملاءمتها بما تقدمه النظريات اللسانية
الحديثة. إن اللسانيات ليست مقياساً لتقويم أصالة التفكير
اللغوي العربي القديم، إن أصالة هذا الفكر مرتبطة بالإطار
الحضاري العربي الإسلامي وبالشروط التاريخية التي وجهت
التفكير اللغوي العربي في المسار الذي سار فيه بكل
الملابسات والأبعاد المعروفة»⁽²⁾، وهذا ما لم يأبه به لسانيو
التراث.

ج. القراءة والعمل اللساني: اتخذت الدراسات اللغوية منحى جديداً
محمياً سوسير الذي استطاع أن يضبط بدقة موضوع اللسانيات
ويخلصه من القضايا الخارجة عن اللغة بالدعوة إلى تركيز البحث
على دراسة اللغة في ذاتها، ومن أجل ذاتها، غير أن النظر إلى
«الدراسات اللغوية التي تندرج في إطار لسانيات التراث لا تهتم
بالموضوع (...)»، إنما لا تتناول اللغة العربية باعتبارها بنية مكونة
من مستويات مختلفة. إن غاية الكتابة اللسانية القرائية هي
التوفيق بين التصورات اللغوية القديمة ومضامين الدرس اللساني
الحديث. إنها تتعالى عن موضوعها الأصلي لينصب اهتمامها حول

(1) نفسه، ص 151.

(2) نفسه، ص 154.

التراث اللغوي، فهي لا تصف ولا تفسر الظواهر اللغوية العربية. إن قراءة الفكر اللغوي العربي القديم أو إعادة قراءته في ضوء اللسانيات يوحي بأن موضوع اللسانيات الأساس هو تأويل التراث وليس دراسة اللغة في حد ذاتها ولذا كما⁽¹⁾.

إن النظر في مبادئ التراث وتقييمها أمر مشروع، خصوصا إذا كان الهدف هو تطوير الفكر اللغوي العربي القديم، وكان هذا النظر يعتمد قواعد البحث اللساني السليم بعيدا عن التأويل والدوغمائية، لكن النظر إلى القراءة التي تقدمها لسانيات التراث يكشف أنها «أقرب ما تكون إلى العمل الفيلولوجي من حيث إنها تضع الشروح المساعدة على فهم النصوص المساعدة. إن القارئ في مجال التراث العربي ليس إلا شارحا وفيلولوجيا، إنه يحاول أن يضع الشروح المساعدة على فهم النصوص القديمة فيجد نفسه من أجل تقريب فكر قديم من معاصريه (...) يلجأ إلى استعمال ألفاظ وتعابير حديثة. وهكذا يأتي الشرح يختلط فيه القديم والحديث عبر ألفاظ لا يربط بينها سوى إرادة الشارح. لذلك لن تفيدينا النتائج المتوصل إليها عن طريق المقارنة أو التشابه اللذين تقف عندهما لسانيات التراث نظرا لتباعد أهدافها وأهداف العمل اللساني الصرف. عن دراسة اللغة سانكرونيا يتعلق بدراسة قواعد اللغة العربية العام وطرق اشتغالها والجهاز الواصف لهذه اللغة.

د. حدود لسانيات التراث: إن الهدف، هنا، هو الكشف عن بعض القضايا النظرية والمنهجية العامة التي تثيرها لسانيات التراث، والكشف عن النتائج المترتبة على ذلك. فالقراءة في هذا النمط من اللسانيات تطرح إشكالات كثيرة منها جملة من القضايا الفكرية

(1) نفسه، ص 155.

تبقى أهمها إشكالية "هوية" التراث اللغوي وعلاقته بالنظريات اللسانية وتنوعها، فـ «إذا تناولنا مثلا المستوى النحوي لهذا التراث اللغوي، فإننا نعرف أنه يشكل منظومة مرجعية خاصة بالثقافة العربية الإسلامية القديمة. إنه نسق فكري وضع في فترة تاريخية محددة نتيجة عوامل معينة، وقام على أسس فكرية معينة باعتباره جزءا من بنية ثقافية عامة، هي الثقافة العربية. بمختلف مكوناتها الحضارية (فكرية واجتماعية ودينية وسياسية) غير أن تعدد القراءات يفقد التراث اللغوي العربي "خصوصيته" الحضارية، وذلك عندما نجعله قابلا لأن يصاغ حاضرا ومستقبلا في أي نظرية لسانية ممكنة اليوم وغدا. ما تنتهي إليه القراءة أنه كلما ظهرت نظرية لسانية جديدة فإن النحو العربي يكون قادرا على احتوائها»⁽¹⁾.

فهل من المعقول أن يكون النحو العربي بنيويا وتوليديا ووظيفيا في أسسه النظرية والمنهجية؟ إن هذا غير ممكن إطلاقا وكل توجه من هذا القبيل يوقعنا في «مفارقة منهجية ومغالطة إبستمولوجية. إن ما يكون بنيويا تصنيفيا لا يمكنه أن يكون، في الوقت ذاته، توليديا تحويليا نظرا لاختلاف الأسس النظرية والمنهجية بين التصورين»⁽²⁾.

هـ. حول مقولة تجانس التراث: إذا كنا نتحدث عن النحو العربي بهذا الإطلاق، فإن ذلك لا يسوغ اعتبار هذا النحو مدونة متجانسة، لأننا عندما نعتبره كذلك نسمح لأنفسنا « باستنتاج أمور لا تتفق وحقيقة الظاهرة المدروسة. إن التجانس التي تضيفه

(1) نفسه، ص 157.

(2) نفسه، ص 158.

القراءة على التراث يلغي التناقض الذي يزخر به هذا التراث عبر مساره الطويل»⁽¹⁾.

إلى جانب التجانس تعتمد المقارنة بين اللغويات واللسانيات على مظاهر التشابه، لكن «ما هو هذا التشابه الذي يمكن أن يتمظهر في نمطين من التفكير لكل منهما شروطه الموضوعية والذاتية التي أفرزته وخصائصه التاريخية التي وجهته»⁽²⁾.

إن هذا التشابه والتجانس يلغيان الخصوصيات التي تميز كل ثقافة سواء أعلق الأمر بالثقافة العربية الإسلامية أم بالثقافة اللسانية... وهذا ما لم يعه لسانيو التراث.

و. الأبعاد الحضارية للقراءة: إن اللجوء إلى قراءة الفكر اللغوي العربي القديم، يفرض علينا أن نميز بين موقين: «- موقف حضاري: تكون القراءة فيه، فعلا، وسيلة تكفل لنا التعرف على ذواتنا حضاريا، وتسمح لنا بإبراز خصوصياتنا أمام تحديات العصر المتعددة، وفي هذا الاتجاه تعتبر القراءة وسيلة ناجعة للتعريف بالتراث اللغوي العربي، لا باعتباره جزءا من تاريخ الفكر العربي فحسب، وإنما باعتباره أيضا محطة تاريخية في مسار الفكر اللغوي الإنساني لا يمكن تجاهلها.

- موقف علمي: حيث ينبغي أن ينظر إلى التراث على أنه نتاج معرفي، محدد بإطار تاريخي وثقافي، يوضح مصادره الفكرية، ويرسم الخطوات والمراحل التي اتبعتها لتحقيق جملة من الأهداف الفكرية والاجتماعية والسياسية، يقتضي منا أن ننظر إلى التراث اللغوي العربي باعتباره نتاج مرحلة من مراحل الفكر الإنساني

(1) نفسه، ص 161.

(2) نفسه، ص 162.

التي تفاعلت مع مراحل أخرى»⁽¹⁾. وعليه وجب التفريق بين طبيعة العمل اللساني باعتباره ممارسة وبين البحث اللغوي بصفته إسهاماً حضارياً.

3.2.2.2.4. لسانيات العربية

ميز مصطفى غلفان في لسانيات العربية بين ثلاثة اتجاهات أساسية: اتجاه بنيوي وصفي، واتجاه توليدي تحويلي، واتجاه تداولي وظيفي.

1.3.2.2.2.4. الكتابة العربية الوصفية:

وقف الباحث في كتابات الوصفين على جملة من الملاحظات، أهمها:

أ. عدم تحديد المصادر والأسس النظرية والمفاهيم المنهجية توضيحاً كافياً.

ب. الانتقائية في التعامل مع النظريات اللسانية الوصفية

ج. السطحية في تداول المفاهيم والمبادئ اللسانية الوصفية.

- عدم تحديد المصادر والأسس النظرية والمنهجية:

يتحدث الوصفيون عن الوصفية بإطلاق، دون اهتمام بتحديد الإطار النظري الذي تعتمد، وكأن المسألة بذلك الواضح الذي يبدو في كتاباتهم. فمن « المعروف أن اللسانيات الوصفية أو البنيوية اتجاهات ومدارس متعددة تتفق في أمور وتختلف في أخرى. غير أن الدارسين العرب لا يهتمون بمسألة التحديد المضبوط للإطار النظري الذي يشتغلون فيه ويوظفونه في تعاملهم مع اللغة العربية»⁽²⁾. هذا

(1) نفسه، ص 164.

(2) نفسه، ص 178.

ما نلاحظه عند تمام حسان وعبد الرحمان أيوب وريمون طحان... وغيرهم.

أ. الانتقائية في التعامل مع مبادئ اللسانيات: إذا كان الوصفيون يتفقون على بعض الأسس النظرية، فإن الاختلاف قائم بينهم حول الكثير من المفاهيم، ويرجع ذلك إلى الاختلاف في بعض جوانب التحليل، فقد ركز البعض على الجانب الشكلي لمستويات التحليل اللغوي، بينما ركز البعض الآخر على الجانب الوظيفي. وقد استتبع هذا الاختلاف اختلافاً آخر على مستوى المفاهيم.

ب. من البساطة في التعامل إلى السطحية: يتعامل الوصفيون العرب «مع المبادئ البنيوية بكثير من البساطة، حيث لا يتم عرضها بالشكل الذي يقتضيه البحث العلمي من عمق وضبط ودقة. فالكتابة اللسانية العربية الوصفية تتحاشى الدخول في التفاصيل والجزئيات، وكل ما له علاقة بالأمور الصورية المتعلقة بالمفاهيم والمبادئ المستعملة في التحليل اللساني»⁽¹⁾. وهذا ما جعل تحليلاتها عامة تفتقد إلى الدقة المطلوبة.

– المنهج الوصفي واللغة العربية:

تتلخص السمات التي تميز تطبيق المنهج البنيوي على اللغة العربية في النقاط التالية:

● التطبيق الجزئي:

تقصر الكتابة الوصفية مجال اهتمامها على بعض القضايا الجزئية، وهذا ما يجعل الجهود موزعة، مما يحول دون تحقيق نتائج، ولذلك فعلى الرغم من «مرور أزيد من نصف قرن على ظهور المنهج البنيوي لا

(1) نفسه، ص 184.

تتوفر اللغة العربية على أي تحليل وصفي شمولي لبنياتها، ولا حتى على التحليل البنيوي المتكامل لأحد مستوياتها»⁽¹⁾.

● من التبسيط إلى السطحية:

فضلا عن «تعامل الكتابة اللسانية العربية الوصفية مع مبادئ اللسانيات العامة بالتبسيط، اتسم تعاملها مع القضايا العربية - من الناحية الوصفية - بكثير من السطحية بسبب انعدام التحليل الوصفي العميق وعدم التعمق في سبر أغوار بنيات اللغة العربية»⁽²⁾. وهذا ما تكشف عنه المتابعة الدقيقة لكتابات الوصفيين أمثال أنيس فريجة، وتمام حسان وعبد الرحمان أيوب وريمون طحان... الخ.

● أي تحليل جديد للغة العربية؟

تلجأ الكتابة اللسانية الوصفية «للتراث اللغوي العربي مستلهمة منه جملة من المفاهيم والمصطلحات بل حتى بعض التصورات، لقد ظل التحليل الوصفي للنظام الصرفي العربي محتفظا بالتسميات الموروثة عن الفكر اللغوي القديم مثل "الماضي" و"المضارع" و"الأمر" بالرغم من كثرة الشكوى من المصطلح القديم بسبب دلالاته الملبسة وعدم شموليته»⁽³⁾.

● أي وصف للغة العربية؟

إذا كانت الكتابة الوصفية العربية تتخذ من المنهج الوصفي منطلقا، فإن الملاحظ أنها لم تتقيد بخطوات هذا المنهج، فمن «المعروف أن التحليل الوصفي يبدأ بتحديد ما اصطلح على تسميته بالمتن *Corpus* باعتباره مادة البحث اللساني. ويتعلق الأمر بجمع النصوص

(1) نفسه، ص 188.

(2) نفسه، ص 188.

(3) نفسه، ص 188.

المنطوقة أو المكتوبة أو هما معا، ويشترط فيه نوعا من التجانس والتمثيلية والتحديد الزماني والمكاني للغة الموضوعة للوصف.

إن كتاباتنا الوصفية لا تأخذ بعين الاعتبار هذا الأساس المنهجي الهام في التحليل الوصفي. ما هي المادة اللغوية التي درس اللسانيون العرب؟ ماذا وصفوا؟ إن الكتابة الوصفية العربية تتحدث عن تحليل اللغة العربية، لكنها لا تحدد منهجيا هذه اللغة العربية التي تنطق منها»⁽¹⁾ على هذا الأساس يكون نقد الوصفين للنحاة واللغويين نقدا غير مبني على أسس نظرية ومنهجية متكاملة.

● الكتابة الوصفية والنحو العربي:

لقد رأى الوصفيون العرب فيما صح من نقد الوصفين الغربيين للنحو التقليدي قابلا للتطبيق على النحو العربي «غير أن مجمل ما أخذته اللسانيات البنيوية في أوروبا وأمريكا على الأنحاء التقليدية الغربية، لا ينطبق بالضرورة على النحو العربي لاختلاف المرجعيتين الفكريتين الثابيتين وراء الممارسة النحوية العربية واللاتينية - الإغريقية. ومهما يكن، فإن نقد الكتابات اللسانية للتراث اللغوي القديم لم يكن متماسكا ولا مقنعا وبصفة عامة لم يكن له أي مردودية نظرية أو منهجية»⁽²⁾.

إن المفهومات التي سقط فيها الوصفيون العرب في نقدهم للنحو العربي يمكن تلخيصها فيما يلي: «أولا: إنه نقد لم يكن قائما على رؤية منهجية أو نظرية أو شاملة للفكر اللغوي العربي القديم، وإنما يتعلق الأمر بملاحظات متفرقة تحاكي في حالات عديدة ما ورد في الفكر الغربي من نقد للنحو الغربي التقليدي.

(1) نفسه، ص 194.

(2) نفسه، ص 198.

ثانياً: إن نقد النحو العربي لم يكن نقداً موضوعياً، بقدر ما كان دفاعاً عن المنهج الوصفي ووسيلة لتبرير اللجوء إليه.

ثالثاً: وقوف الكتابة اللسانية الوصفية العربية عند حدود النقد، دون أن تتمكن من تقديم نظرية لسانية بديلة للنحو العربي القديم، أو حتى أن تبلور وتنمي الأفكار اللغوية القديمة، نحو ما هو أفضل لدراسة اللغة العربية.

رابعاً: إنه نقد "عجز عن دحض الأطروحات التقليدية" بحيث ظلت الأفكار اللغوية القديمة هي السائدة، واستمر الفكر النحوي العربي القديم مصدراً أساسياً لكثير من الكتابات الوصفية العربية التي اعتمدت بوعي أو بدون وعي تصورات القدماء ومصطلحاتهم ومفاهيمهم في أسلوب جديد⁽¹⁾.

2.3.2.2.2.4. الكتابة التوليدية العربية:

عرض مصطفى غلفان بتفصيل للأطر النظرية التوليدية، والتغيرات التي عرفت في نظمها الأصلية، ليصل إلى الكشف عن خصوصيات الكتابة التوليدية في الثقافة العربية.

إن المتتبع لمسار الدرس التوليدي في الثقافة العربية يلاحظ أن الكتابة التوليدية العربية قد تمكنت «من تقديم جملة من الاقتراحات الجديدة المتعلقة بطبيعة البنيات العربية صوتاً وصرفاً وتركيباً ودلالة ومعجماً. وجاءت بعض هذه الكتابات مضاهية شكلاً ومضموناً لنظيرتها الغربية أمريكية وأوربية من عدة أوجه، في مقدمتها تقيدها المطلق بشروط وقواعد البحث العلمي اللساني وخطابه»⁽²⁾.

(1) نفسه، ص 199.

(2) نفسه، ص 223.

لقد عرفت النماذج التوليدية تطورات متلاحقة، فرضت على كل باحث في إطار البحث اللساني التوليدي مواكبة المستجدات والمتغيرات الطارئة، فقد «أصبحت دراسة اللغة العربية محكومة بجملة من الأصول والمفاهيم النظرية والمنهجية المضبوطة، فبدون معرفة الإطار الذي تندرج فيه هذه الكتابة أو تلك، لا يمكن بأي حال من الأحوال إدراك طبيعة تحليل المقدمة ونتائجها النظرية. فلم يعد ينظر للغة العربية نظرة حرة اعتباطية قائمة على التأمل والانطباع، وإنما تنقيد المقاربة بالإطار النظري للنموذج الذي تشتغل فيه وتحاول تطبيقه على اللغة العربية مستعملة مجموعة من وسائل الاستدلال والبرهنة على ما تقوم به»⁽¹⁾.

لقد كان ذلك دافعا جعل الكتابة التوليدية العربية تحقق مجموعة من الأهداف منها:

- تمكينا من صياغة قواعد للظواهر اللغوية المدروسة تتسم بالبساطة والوضوح والأناقة، على غرار ما هو معروف في النحو التوليدي.
- تقديم قواعد عامة تفسر المعطيات تفسيرا شموليا، وهذا ما نجده في كتابات عبد القادر الفاسي الفهري وداود عبده مثلا. إن مواكبة الكتابة اللسانية التوليدية العربية لمستجدات النظرية التوليدية، جعلها تخضع لتعدد النماذج اللسانية؛ وهو تعدد له إيجابياته. ومن هذه الإيجابيات:

- إثراء البحث اللساني العربي
- تقريب الدرس اللساني العربي من واقع البحث اللساني العالمي
- تعميق المعرفة العلمية باللغة العربية

(1) نفسه، ص 223.

- إثارة إشكالات جديدة واقتراح الحلول المنهجية الممكنة
 - التحليل العميق والشامل للغة العربية
- بيد أن هذه الإيجابيات لا تخفي بعض الصعوبات التي مازالت تحد من فعالية الكتابة التوليدية العربية، وهي صعوبات يمكن إجمالها فيما يلي:
- عدم تقدم بحث توليدي متكامل للغة العربية،
 - تناولها التجزيئي لقضايا اللغة العربية والخلط بين النماذج اللسانية،
 - عدم التدقيق في فرضياتها ومدى ملاءمتها للغة العربية.
- وقد تمخض عن هذا الوضع « أن التعامل مع النماذج التوليدية تسم برؤية مرحلية لا تبحث عن المعالجة الشمولية لظواهر اللغة العربية، وإنما عن تقديم أشتات و"منوعات" من التحليل التوليدي الذي ينحصر في الاشتغال بمواد لغوية منتقاة من اللغة العربية أو مترجمة عليها من لغات أجنبية تلائم النموذج المقترح. وتكون الحصيلة وجود فراغات وقفزات في نحو اللغة العربية التوليدي، الذي تظل أجزاءه تبحث باستمرار عن يتممها ويملاً هذه الفراغات»⁽¹⁾.
- أما فيما يخص الموضوعات والقضايا التي يقترحها التوليديون، فيلاحظ أنهم يكتفون بتقديم اللبنة الأولى، وهي لبنات أشبه ما تكون بتقارير عامة عن برامج العمل التي يرومون البحث فيها مستقبلاً. لكنهم سرعان ما يتحولون إلى موضوعات جديدة مطبقين ما ظهر من افتراضات جديدة في البحث اللساني التوليدي دون أن يعودوا - إلا نادراً - لتعميق البحث والتحليل فيما تم وضعه من لبنات أولى والدفن بها نحو صياغة، لا نقول نهائية، ولكن شاملة وعامة تأخذ بعين الاعتبار الظواهر المدروسة في تكاملها.

(1) نفسه، ص 235.

● إشكالية المعطيات في الكتابة التوليدية العربية:

رأينا أننا عند حديثنا عن الكتابة اللسانية الوصفية العربية أن منطلقات الوصفين كانت من محاورتهم للتراث النحوي العربي. غير أن التوليديين رأوا في هذا الشكل من المحاوره اجترارا لأصول ومبادئ النحاة، ولذلك حاول تجاوزه من خلال اقتراح حلول وتصورات أخرى.

لكن السؤال الذي يطرح هنا هو: ما هو الأساس النظري للمعطيات اللغوية في النظرية التوليدية؟

من المعروف أن موضوع اللسانيات التوليدية هو المتكلم المستمع المثالي الذي يعرف لغته جيدا ويعيش في عشيرة لسانية متجانسة كليا. غير أننا إذا «استثنينا موقف الفاسي الفهري في مسألة المعطيات وطبيعتها وما يرتبط بهذا الموضوع الهام من إشكالات، فإن الكتابات التوليدية العربية الأخرى لم تحدد طبيعة هذا المتكلم السامع المثالي، وكأن الأمر لا يطرح أي إشكال بالنسبة إلى اللغة العربية، صحيح أن مفهوم المثالية مفهوم منهجي، ولا علاقة له بالدلالة العادية للكلمة، لكن واقع اللغة العربية استعمالا أو اكتسابا ليس هو واقع الإنجليزية أو الفرنسية أو الألمانية»⁽¹⁾.

3.3.2.2.2.4. الكتابة التداولية الوظيفية العربية:

اهتم مصطفى غلفان بتتبع مسيرة اللسانيات الوظيفية، وعرض لمصادرها الأساس، فوجد تلك المصادر موزعة بين المنطق والفلسفة اللغوية وبعض النظريات الحديثة.

ومن خلال عرضه لتلك المصادر والأسس استنتج غياب أي اهتمام حقيقي بالدراسات التداولية العصرية في الثقافة العربية، والمحاولة

(1) نفسه، ص 238.

الوحيدة التي وقف عليها هي محاولة طه عبد الرحمن، وهو أحد المفكرين العرب الأوائل الذين حاولوا التعريف بالفكر التداولي، وتطبيقه في بعض مناحي الثقافة العربية الإسلامية.

فقد اهتم طه عبد الرحمن بالقضايا التداولية من وجهة نظر منطقية وفلسفية مستمدا وسائله النظرية والمنهجية من علمين حققا نتائج باهرة، هما: اللسانيات والمنطق. وهذا ما اكسب هذه النظرية رؤية منهجية ناقدة تنم عن وعي كبير بأهمية المنهج العلمي.

ولقد عرفت اللسانيات الوظيفية تطورات متلاحقة تمثلت في أعمال مدرسة براغ، وأعمال اللسانيين التشيكيين المعروفة بالوجهة الوظيفية للجملة والمدرسة النسقية (لندن)، وهذا ما عرض له الباحث بالدرس والتحليل، كما عرض لمبادئ النحو الوظيفي وبنيته العامة، المتمثلة في البنية الحملية، والبنية الوظيفية، والبنية المكونية، وتبنى هذه البنيات بتطبيق ثلاثة أنواع من القواعد: قواعد الأساس، وقواعد إسناد الوظائف التركيبية والتداولية، وقواعد التعبير. ليصل بعد ذلك إلى نحو اللغة العربية الوظيفي ممثلا له بكتابات المتوكل، التي تنم عن "متابعة" دقيقة لتطورات نظرية النحو الوظيفي الذي وضعه سيمون ديك. كما تتسم كتابات المتوكل بوحدة الرؤية النظرية والمنهجية، المحددة بأصول اللسانيات الوظيفية وتكيفها مع معطيات اللغة العربية، وترتب على هذه الوحدة في الأسس النظرية النظرة الشمولية لظواهر اللغة العربية المدروسة والتكامل فيما بينها. وقد مكنه ذلك من وضع جزء هام من نحو اللغة العربية الوظيفي.

هذه بعض السمات النظرية والمنهجية التي وسمت البحث اللساني العربي، وهي سمات تكشف عن اختلاف وتفاوت واضح بين اللسانيين العرب؛ فبينما عجزت بعض الكتابات (التمهيدية والتراثية

والوصفية) عن تحقيق أهدافها، نجحت كتابات أخرى، إلى حد بعيد، في السمو بالدرس اللساني العربي وتوجيهه وجهة صحيحة تتسم بالدقة والضبط، وهذا ما تعبر عنه كتابات عبد القادر الفاسي الفهري ذات السمة التوليدية، وكتابات أحمد المتوكل ذات التوجه الوظيفي، على سبيل المثال لا الحصر، وقد «تأتى لها ذلك بفضل ما تزودت به من أسس وأصول منهجية واضحة المعالم بشروط النظرية اللسانية العلمية من اشتغال بالمعطيات وتحديد الإطار النظري وصياغة صورية. وكان من النتائج المباشرة لهذه الدراسات، أن تغيرت النظرة إلى اللغة العربية، التي أصبح ينظر إليها، في ضوء الدراسات اللسانية، على أنها لغة طبيعية لا تختلف في شيء عن باقي اللغات العالمية الأخرى. كما لم يعد التجديد في البحث اللساني العربي مقصورا على الباحثين المستعربين، كما كان عليه الأمر في بداية القرن العشرين، بل إن بعض الكتابات (الفاسي الفهري والمتوكل) ساهمت بشكل ملحوظ في إغناء بعض النماذج الغربية نفسها، وبالتالي تبين أن الممارسة اللسانية العربية لم تعد مجرد تطبيق حرفي أعمى كما يدعي البعض ذلك»⁽¹⁾.

بذلك كله يكون **مصطفى غلفان** قد تتبع بالبحث والتحليل والتقويم مختلف اتجاهات البحث اللساني العربي بالكشف عن موضوعاتها ومناهجها وغاياتها. وهي أمور تدخل في عمق التحليل الإبستمولوجي.

إن تحديد موضوع اللسانيات تحديدا دقيقا شكل منطلقا حاسما في تغيير وجهة الدرس اللساني الحديث، إذ إن أول ما قام به سوسير هو تحديد موضوع اللسانيات، بحصر ما يدخل في طبيعة الممارسة اللسانية،

(1) نفسه، ص 228.

وما ينأى عنها ليتأخى ممارسات أخرى. وبذلك حدد للسانيات أسسها وموضوعها وجهازها المفاهيمي حتى تتميز عن غيرها من الممارسات المحاكلة لها، يقول سوسير: « إن مهمة اللسانيات تتجلى في: أ...ب...ج: تحديد موضوعها وتعريف نفسها بنفسها»⁽¹⁾. كذلك فعل تشومسكي عندما حدد موضوع الدرس التوليدي في الاهتمام بالنحو عوض الاهتمام باللغة.

وعلى هذا الأساس فقد أصبحت اللسانيات مع سوسير وبعده تشومسكي ممارسة صامتة للإبستمولوجيا من داخل اللسانيات، وهو ما يدخل في إطار تقليد علمي يقوم على تفكير تأملي في العلم وتنظيم داخلي للأسس بمراجعة مستمرة لمبادئه وأدواته المعرفية.

والواقع أنه على الرغم من أهمية تحديد الموضوع؛ فإن بعض اتجاهات البحث اللساني العربي لم تول اهتماما لهذا الجانب، وذلك ما حدا بـ **مصطفى غلفان** إلى إيلاء هذا الجانب ما يستحق من أهمية، واختبار مدى كفاية الاتجاهات اللسانية، بل وتصنيفها، اعتمادا على هذا المعيار.

أما من جهة المنهج فإنه لا ينفصل عن الموضوع، إذ إن « هناك ضرورة منطقية تجبر صنفا لسانيا على استخدام منهج مخصوص وهو يتناول بالدراسة الموضوع الذي ارتضاه»⁽²⁾. من هذا المنطلق ربط الباحث بين اتجاهات البحث اللساني العربي وبين مناهجها، فكان عمله بذلك في صميم البحث الإبستمولوجي، مادنا نجد «عند الباحثين الإبستمولوجيين والمهتمين بمناهج العلوم، القول بأن "طبيعة

(1) F.D. Saussure, Cours de linguistique general, p. 20

(2) محمد الأوراغي، الكليات والوسائط، ص 41.

الموضوع هي التي تحدد المنهج"، وإذن فالخطوة الأولى في كل بحث علمي هي تحديد الموضوع والتعرف على طبيعته»⁽¹⁾.

علاوة على ما ذكرنا اهتم مصطفى غلفان بالأصول الإبسمولوجية للنظريات اللسانية العربية مما مكن من ترتيبها في سياقاتها المرجعية، وفي ظل الشروط المعرفية والتاريخية التي أفرزتها. وبذلك يتجاوز التأصيل الملاحظات العارضة إلى النبش والحفر ومتاخمة الابستيمي، وهو ما يمكن من ملء الثغرات في الاتجاهات اللسانية العربية، وهذا لا يختلف في شيء عن تقاليد إبسمولوجية مترسخة في الغرب، تجد أبرز معالمها عند جوليا كريستيفا من خلال محاولتها الرامية للكشف عن مجموعة من الشروط الواقعية والذاتية والداخلية للإنتاجات النوعية للمفاهيم والنظريات العلمية⁽²⁾. ونظير ذلك نجد عند غلفان الذي اهتم بالشروط التاريخية للبحث اللساني العربي وهذا ما مكنه من التمييز بين خطاب لغوي فوضوي وخطاب لساني عربي حديث. واهتمامه كذلك بالشروط السوسولوجية من خلال التمييز بين العوائق الذاتية والعوائق الموضوعية.

من القضايا الأساسية التي استأثرت باهتمام الباحث أيضا: المفاهيم المتداولة في اتجاهات البحث اللساني العربي، حيث لاحظ أن تلك المفاهيم تستعمل دون مراعاة لسياقاتها المرجعية؛ إذ «إن ما تعتبره القراءة اللسانية مفاهيم بسيطة مثل مفهوم العامل ومفهوم الحالة ومفهوم البنية العميقة والبنية السطحية ومفهوم التحويل وغيرها من مفاهيم التوليدية هي في العمق غير ذلك. إن المفاهيم اللسانية الحديثة ترتبط في جوهرها بمبادئ منهجية على جانب كبير من

(1) محمد عابد الجابري، التراث ومشكل المنهج، ص 71.

(2) J. Kristeva, Les épistémologies de la linguistique, p. 2-13.

التعقيد النظري باعتبارها جزءا من شبكة من الإشكالات المتداخلة»⁽¹⁾.
إن الاهتمام بالمفاهيم وبطريقة تشكلها تبقى خطوة أساسية في كل ممارسة إبستمولوجية، ونستحضر في هذا الصدد بعض المحاولات الدالة في تاريخ اللسانيات، فقد اهتم بارت في كتابه "إمبراطورية العلامات" بالأصول المعرفية للمفاهيم السوسيرية: كالدليل، والاعتباطية، والنسق، والنظام...، ويعيد اعتمادا على ذلك، قراءة السياق المعرفي برمته للعصر الذي أنتج فيه سوسير أفكاره. كذلك فعل فوكو، وجان كلود شوفالييه الذي تتبع بناء المفاهيم النحوية خلال القرن السابع عشر والقرن الثامن عشر⁽²⁾.

من هذا المنطلق فإن إبستمولوجيا اللسانيات يجب أن تهتم بالكشف عن الأصول المعرفية المختلفة للمفاهيم الواصفة، إذ الملاحظ أن الكثير من تلك المفاهيم تستعمل في كثير من الأحيان بعيدا عن سياقها المرجعية.
تلكم جوانب من نقد مصطفى غلفان للمصادر والأسس النظرية والمنهجية في اللسانيات العربية الحديثة، وإذا كان كل بحث يقوم بمصادره باعتبارها الأصول والمبادئ المنهجية التي يرتكز عليها اتجاه لساني معين، أو التي يعتمدها باحث معين في دراسة موضوع محدد، فإن مصادر الكتاب تكشف عن اطلاع واسع ودراية عميقة بمحتوى الكتابات التي تشكل مرجعا أساسا للبحوث الإبستمولوجية المعاصرة ونمثل لذلك بـ: بوبر⁽³⁾ و *Ullmo*⁽⁴⁾، وباشلار

(1) مصطفى غلفان، اللسانيات العربية الحديثة، ص 150.

(2) J kristeva, Les épistémologies de la linguistique, P. 5.

(3) مصطفى غلفان، اللسانيات العربية الحديثة، ص 147، هامش 48، ص 151، هامش 61 - 62 - 63.

(4) نفسه، ص 149، هامش 54 - 55، ص 151 هامش 64 ص 152 هامش 65.

Bachelard⁽¹⁾، و *كانغليم*⁽²⁾ و *فيتغنشتاين* *Wittgenstein*⁽³⁾ وغيرهم، كما يقيم المؤلف المصادر اللسانية بالرجوع إلى يابيعها وأصولها بإحالتها على تشومسكي *Chomsky*⁽⁴⁾ وروس *Ross*⁽⁵⁾ وفيلمور *Fillmore*⁽⁶⁾ وكروس *Gross*⁽⁷⁾ وماكفلي *McCawley*⁽⁸⁾ و *E. Bach*⁽⁹⁾ و *لايكوف* *Lakof*⁽¹⁰⁾ في إطار النحو التوليدي والدلالة التوليديّة. أما في إطار اللسانيات الوظيفة فنجد إحالات على: *فريج* *Frège*⁽¹¹⁾ و *راسل* *Russel*⁽¹²⁾ و *كارناب* *Carnap*⁽¹³⁾ و *تارسكي* *Tarski*⁽¹⁴⁾ و *موريس* *Morris*⁽¹⁵⁾ و *أوستين* *Austine*⁽¹⁶⁾ و *هاليداي* *Halliday*⁽¹⁷⁾ و *ديك* *Dik*⁽¹⁸⁾ ...

-
- (1) نفسه، ص 150، هامش 56، ص، 152 هامش 67.
 - (2) نفسه، ص 152، هامش 68، ص 164 هامش 91.
 - (3) نفسه، ص 247، هامش 11.
 - (4) نفسه، ص 247، هامش 11.
 - (5) نفسه، ص 142، هامش 22.
 - (6) نفسه، ص 216، هامش 27، ص، 218 هامش 29.
 - (7) نفسه، ص 239، هامش 67.
 - (8) نفسه، ص 210، هامش 16.
 - (9) نفسه، ص 102، هامش 16.
 - (10) نفسه، ص 210، هامش 16.
 - (11) نفسه، ص 246، هامش 8.
 - (12) نفسه، ص 246، هامش 8.
 - (13) نفسه، ص 246، هامش 8.
 - (14) نفسه، ص 246 هامش 8.
 - (15) نفسه، ص 246 هامش 9.
 - (16) نفسه، ص 246 هامش 10، ص 247 هامش 12. ص، 248 هامش 13.
 - (17) نفسه، ص 256 هامش 24، ص 257 هامش 25. و هامش 26.
 - (18) نفسه، ص 259 هامش 29، ص 259 هامش 30. ص، هامش 33.

الواضح من خلال هذه المصادر أن المؤلف استطاع أن يقدم تقويماً داخلياً للسانيات العربية الحديثة، يقوم على توضيح مصادرها الأساس والعناية بقضاياها ذات المردودية المنهجية، مثل طبيعة المعطيات المعتمدة في التحليل اللساني وعلاقتها بالتقعيد وتحديد الإطار النظري⁽¹⁾. وبكل ذلك يبقى الكتاب من المحاولات التأسيسية لابستمولوجا لسانية عربية حديثة.

إن ترسيخ وعي نقدي في اللسانيات العربية يستلزم بالضرورة الوعي بأهميته ودوره في تصحيح مسار اللسانيات في الثقافة العربية، وهذا ما نجد بعض بوادره في المحاولات السابقة، غير أن تلك المحاولات، على أهميتها، تبقى محدودة؛ بالنظر إلى مجموعة من الصعوبات، لعل أهمها:

- سلطة الرقيب: التي تؤمن بالقداسة الفكرية والمشیخة، وتقضي على كل حوار علمي جاد وبناء⁽²⁾.
- المجاملة: مجاملة المؤلف لصداقة بينه وبين المراجع أو تغلب عليها القسوة لسبب من الأسباب غير العلمية. وكثيراً ما تمر الكتب دون مراجعة بسبب المقايضة: أي أن (أ) يتغاضى عن المآخذ التي توجد

(1) نفسه، ص 279.

(2) أورد الدكتور حمزة بن قبلان المزيني في مقدمة كتابه مراجعات لسانية نصاً جاء فيه، «فقد كتب الأستاذ رئيس النادي الأدبي في تقديمه للكتاب (ص 7) أنه "...حينما يتبنى النادي طباعة هذا الكتاب فليس معنى ذلك أنه يقر الاتهام الموجه إلى الدكتور رمضان عبد التواب وهو علم بارز من أعلام وأساطين اللغة العربية الأكفاء. فللدكتور رمضان من علمه ومكانته المعروفة ما يشفع له في مواجهة هذه التهمة...". وقوله (ص 8)، "إن قيام النادي الأدبي بنشر هذا الكتاب ليس من باب تأييد الاتهامات بين بعض الكتاب وبعض... (مقدمة الطبعة الثانية من الكتاب)

في الكتاب الذي ألفه (ب) لكي يتغاضى (ب) بالمثل، عما يوجد في كتاب (أ) من المآخذ⁽¹⁾.

- **عدم القبول بالاختلاف:** فكثيرا، ما تتحول اللسانيات إلى تلاسن، لحسابات بعيدة كليا عن اللسانيات.

- **الاعتبارات القطرية الضيقة:** وهي اعتبارات تحد الثقافة العربية بحدود جغرافية ضيقة، فينجم عن ذلك بعض الحسابات التي لا يفهمها إلا أصحابها.

- **الكسل المعرفي المتمثل في عزوف اللسانيين عن متابعة ما يكتب في مجال تخصصهم...**

إن وضعا من هذا القبيل يوجب تضافر الجهود للنهوض بمستوى اللسانيات في الثقافة العربية، وتقويمها نظريا ومنهجيا حتى لا يبقى البحث اللساني في ثقافتنا ضربا من الأهواء، وحتى لا تبقى اللسانيات العربية لسانيات صامتة.

(1) نفسه، مقدمة الطبعة الأولى.

عود على بدء...

حاولنا في هذا الكتاب تخصيص بعض سمات الخطاب اللساني الحديث. ولم يكن مسعانا رصد المحطات التاريخية للسانيات على الرغم من أهميتها في بناء الذاكرة التاريخية للسانيات، وعلى الرغم أيضا مما يحمله هذا الجانب من دلالات على مستوى تقويم المنجز، وتحديد عوائق النمو، واختلالات التمثل العلمي لأسس البحث اللساني بمعناه الحديث ورسم مسارات تطوره. بل ركزنا على بعض الملاحظات المنهجية التي حددت مجرى مقاربتنا، وهذا يدخل في إطار مشروع نتناول في إطاره أهمية بعض القضايا الاستمولوجية في إنضاج محاور الاستدلال، وتنويع المجالات المعرفية التي يمكن أن تحتضن كثيرا من الأسئلة التي كان يغلب عليها في المراحل السابقة الطابع الأدلوجي، ولم يرق النقاش حولها إلى المستوى العلمي... ومن أهم الملاحظات التي يمكن أن نشير إليها في هذا السياق:

أولا. إننا نعتبر الكثير من القضايا التي استأثرت بنقاش مسهب في الأوساط اللسانية، من قبيل أن المفاهيم والنماذج المعاصرة ذات جذور تراثية في النحو العربي أو البلاغة أو فقه اللغة، أو أن اللسانيات أداة واصفة استحدثت لوصف اللغات الغربية، وأن اللغة العربية لا توصف إلا بآلة النحو العربي، وقضايا أخرى أقرب مماثلة، لم تعد تطرح بالحدة نفسها التي عرفتتها مراحل الستينيات والسبعينيات والثمانينيات من القرن المنصرم، وربما يكون هذا من

إيجابيات تطور اللسانيات في الثقافة العربية. فقد تزايد الوعي بضرورة تناول علاقة اللسانيات بالتراث تناولا إبستمولوجيا قادرا على فرز مستويات الفصل والوصل بين المفاهيم وآليات الاستدلال والظواهر الموصوفة في كل من التراث اللغوي العربي القديم واللسانيات الحديثة، فهذا الوعي بالأسس الميتودولوجية والفلسفية والمعرفية والصورىة للخطابات يمثل المدخل المناسب للوقوف على حدود العلاقة بين القديم والجديد.

ثانيا. إن الانخراط في الممارسة اللسانية من خلال تبني أدوات النماذج اللسانية، قد ساعد على تحقيق شرط التراكم الذي مكن من تطوير النقاش حول مسائل كانت تخضع للنقاش العفوي، في حين أن صياغة تفسيرات دالة حول هذه المسائل كان يستدعي إنجاز ممارسة لسانية منضبطة بآليات الوصف والتفسير التي توفرها النماذج اللسانية، فمثلا مسألة ترجمة أوصاف النحاة القدامى إلى اللسانيات المعاصرة، أو اعتماد المفاهيم الواصفة النحوية القديمة ومعرفة مدى صلاحيتها لوصف معطيات العربية، أو ضرورة مراجعة المتون التمثيلية للغة العربية المتضمنة في أعمال القدامى، وغيرها من القضايا، كانت تستلزم مراكمة أعمال لسانية تطبيقية.

ثالثا. إن المسار التراكمى الذي قطعه اللسانيات في العالم العربي، حول إمكانية صياغة مشاريع بحث علمية تستهدف معالجة مجموعة من القضايا التي أصبح تناولها أمرا ممكنا ضمن مقاربة قطاعية *sectorial* متشعبة التخصصات؛ مثل إشكالية بناء ضوابط ترجمة المصطلح اللساني، أو إشكالية توسيع مجالات تطبيق اللسانيات نحو مجال الترجمة، أو تعليم وتعلم اللغات، والتخطيط اللغوي، والسياسة اللغوية، والمعالجة الآلية للغة، أو حوسبة اللغة العربية، أو

المقارنة بين اللغات واللهجات... وقد تطلب استيعاب اللسانيات العربية لهذه القضايا تطوير البحث في تخصصات لسانية دقيقة مثل السوسيولسانيات والصرف والتركيب والدلالة والمعجم والذريعات (التداوليات) والمعالجة الآلية واللسانيات الحاسوبية واللسانيات المقارنة...

ولا نتوخى هنا رسم منحني تطوري دقيق لمسار الدرس اللساني العربي الحديث، كما أشرنا آنفا، وإنما نود الوقوف على بعض العوائق والاختلالات الابستمولوجية والميتودولوجية والمؤسسية المرتبطة بالممارسة اللسانية في الثقافة العربية، وسنحصر النقاش في مجموعة من المحاور الأساسية:

1. إشكالية التراكم:

على الرغم مما حققته اللسانيات العربية من تراكم على مستوى بناء الأوصاف الصوتية والصرفية والمعجمية والتركيبية والدلالية والذرائعية للغة العربية، فإن هذه الأوصاف المؤطرة بسلطة النماذج اللسانية ظلت محكومة بمجموعة من العوائق أهمها في نظرنا:

1.1. عائق اللغة الموصوفة:

ممثلة بسلطة الشاهد النحوي التي تمزج بين معطيات تنتمي إلى عريبات متباينة؛ عربية كلاسية وأخرى حديثة، وظلت تراوح دائرة المعطيات المكرورة والمتداولة، ولم تستطع النفاذ إلى معطيات جديدة في التركيب أو المعجم أو الدلالة، لأن لسانيات المتون⁽¹⁾ لم تنضج بالشكل المطلوب في اللسانيات العربية، كما هو الحال في اللسانيات

(1) الفاسي الفهري، ملاحظات أولى عن تطور البحث اللساني بالمغرب.

العربية في ظل تطور أساليب المعالجة الآلية للمتون، وبالتالي أضعنا فرصة اكتشاف تحولات النسق اللغوي العربي، وحصرتنا تمثلاتنا عن اللغة العربية في لغة منسجمة أو منشطرة إلى نوعين أو ثلاثة في أحسن الأحوال؛ لغة عربية كلاسية وأخرى حديثة ولغة وسطى دون أن يكون هذا التقسيم مدعوما بدراسات سوسiolسانية مدققة. وبمسح تقني مضبوط لمتون تداول هذه اللغات من إعلام وصحافة وكتابات علمية أو أدبية، كما أضعنا فرصة تطوير لسانيات الظواهر باكتشاف معطيات للوصف جديدة. وبالتالي فالظواهر الموصوفة في التركيب أو الصرف أو المعجم أو الدلالة باتت مكرورة في مجموعة من الأعمال اللسانية قد تتجدد آلة وصفها، لكن المعطيات الموصوفة تظل هي نفسها. وعندما يتم الالتفات إلى ظاهرة قد تبدو جديدة، فإن ذلك يحدث بإيعاز من سلطة النموذج اللساني الذي يتبناه الباحث، والذي يعالج ظواهر مماثلة في لغات أخرى يبحث لها اللساني العربي عن نظيرها في العربية.

2.1. عائق اللغة الواصفة:

لا يقترن هذا العائق بعدم القدرة على استيعاء النماذج والأطر النظرية الصالحة لوصف اللغة العربية، بل قد نلني الباحث اللساني العربي يتمثل نماذج متنوعة، تجعله يستوعب مدارس لسانية متنوعة المشارب من توليدية ووظيفية وغيرها. إلا أن اللغة الواصفة تنتمي إلى التكنولوجيا النظرية، وكغيرها من التكنولوجيات اللسانية النظرية فهي تضم آليات استدلالية ومنهجية معقدة تدخل في سيرورة بناء لغة العلم وتحتاج إلى تمرس بالتقنيات المضمرة التي لا يصرح بها ونعتقد أن هذا التمرس يشكل القوة الدافعة إلى تطور الآلة الواصفة وإلى تطوير تفسيرات دالة قادرة على رسم منحنيات جديدة للنموذج أو النظرية.

فالتراكم الذي عرفته اللسانيات العربية ظل محصورا في نماذج محددة، ولم يحدث في إطار عدد من المدارس اللسانية مثل النحو العلاقي أو النحو المركبي المعمم أو النحو المعجمي الوظيفي...، ففي اللسانيات الغربية المعاصرة نجد البردايم *paradigme* الواحد يحتضن نماذج متنوعة تعرف تطورات متشعبة، فالملاحظ أن المدارس السالفة تم التعامل معها بشكل ظرفي في الثقافة العربية وعرفت انقطاع السند. والملاحظ أيضا أن التنويعات النظرية والتوجهات التحليلية داخل البردايم التوليدي لم يتم الانفتاح عليها في اللسانيات العربية بالشكل المطلوب أي لم نشهد بعد صراع مدارس لسانية داخل المدرسة اللسانية الواحدة. كما أن الخلفيات الاستمولوجية والفلسفية والاستلزامات النظرية لكثير من النماذج اللسانية تظل غائبة فيما يكتب في البحث اللساني العربي، فيتم تلقي آلة واصفة منقطعة السند عن أصولها الاستمولوجية والفلسفية.

كما أن التقاطعات المعرفية التي تشهدها اللسانيات في العصر الراهن مع عدد من العلوم مثل علم الأحياء والعلوم المعرفية والرياضيات والمعالجة الآلية والتقييسية للغة... جعلها تجدد حقل الاكتشاف ومجالات التفسير وتعيد بناء تصوراتها⁽¹⁾ فلا مجال هنا للكلام المكرور. فهذه التطورات إن لم يتم استيعابها في الثقافة اللسانية العربية ستظل نقاشاتنا تدور في حلقة قضايا متجاوزة في مسار تطور العلم، فهناك عدد من القضايا التي ينبغي أن تعاد صياغتها وتصورها من جديد فالعلوم المعرفية في الوقت الراهن فتحت آفاق ناضجة لمناقشة عدد من المسائل مثل آليات تنظيم المعجم الذهني، وتقييس السلوك اللغوي

(1) J. P. Descles, interdisciplinarité et unité de la science, in the problem of the unity of science pp 109-115.

الإنساني، ومعالجة الأمراض الكلامية والازدواجية اللغوية التي أصبحت تعالج ضمن البحث المعرفي كشكل من أشكال الازدواجية في التمثلات المعجمية والتركيبية الذهنية ولم تعد تطرح بالشكل الذي دأبت عليه الأبحاث السوسiolسانية في السبعينيات والثمانينيات والتي ما زالت أفكارها تتردد في عدد من الأعمال السوسiolسانية العربية.

إن مطلب التراكم يبني على أسس علمية، كما يقتضي أن يكون مبنيا على استخدام سلطة العلم في الاكتشاف والتجديد والتطوير⁽¹⁾ وابتكار أنجع الوسائل النظرية والاستدلالية لمعالجة مجموعة من المشاكل التي ينبغي أن يحصل تطور في معالجتها حتى يتسنى لنا الانتقال نحو مشاكل جديدة تستوجب حلولاً نكون قادرين على ابتكارها ونعتقد أننا لا نحتاج إلى بديهة قوية كي نلاحظ ضعف التراكم على مستوى عدد من المسائل التي شكلت نواة برنامج البحث اللساني العربي⁽²⁾ مثل اللسانيات التاريخية أو المقارنة أو اللسانيات التطبيقية في مجال تعلم اللغات وتعليمها أو حوسبة اللغة العربية، واستعمال أدوات اللسانيات

(1) نحيل في هذا الصدد على المجالات الاستكشافية التي تفتحها اللسانيات التوليدية في تطوراتها الحالية بشأن الأسس الأحيائية للملكة اللغوية وتطوراتها وتصميم اللغة الإنسانية ونظيره داخل هندسة الذهن، وعلاقته بالملكات المعرفية الأخرى، وأيضا الدراسات ذات الطبيعة الاستمولوجية حول المبادئ التفسيرية الموحدة بين اللسانيات والفيزياء وعلم الأحياء. ينظر بهذا الخصوص:

M. P. Palmarini and cedric Boeckx, 2005, language as Natural object-linguistics as natural science, pp. 447-466.

(2) في الواقع إذا استثنينا ما قدمه الفاسي الفهري في كتابه: اللسانيات واللغة العربية حول عناصر برنامج اللسانيات واللغة العربية، فإننا لا نجد من الباحثين من ارتقى بمشروع اللسانيات العربية نحو صياغة برامج بحث متسقة.

النفسية في دراسة الأمراض الكلامية للناطقين بالعاميات في العالم العربي، أو استعمال اللسانيات العصبية أو المعرفية في دراسة تمثلات الإنجاز أو الفهم عند المتكلم العربي.

2. إشكالية تأصيل التقاليد المؤسسية لممارسة العلم:

إن ممارسة العلم المعاصر منغرس في مؤسسات البحث العلمي فالعلماء ينتظمون في بنيات جماعية، ولقد كان لتوماس كون وإمير لاكاتوش دور كبير في تحليل سلطة التقاليد المؤسسية في العشائر العلمية، ويفضي بنا النقاش هنا إلى سوسولوجيا العلم، ودور مختبرات البحث والفرق العلمية المتخصصة أو المتعددة التخصصات بالمعاهد والجامعات ومراكز البحث في تطوير البراديمات العلمية وتعديلها وإعادة صياغتها أو دحضها. فهذه التقاليد لم ترسخ بالشكل الكافي في المجتمعات العربية، لأسباب هيكلية وتنظيمية وتكوينية ومادية وسياسية...، فالحاجة أصبحت ماسة نظرا إلى ما تعرفه اللسانيات المعاصرة من نمو المقاربات المتعددة التخصصات، وظاهرة تشابك البراديمات *la compactification des paradigmes* إلى تشكيل مختبرات بحث متعددة التخصصات في اللسانيات المعرفية والحاسوبية والمقارنة. فالتراكم ضمن التطور اللساني أضحى من الممكن وصفه أفقيا وعموديا، إذ يحدث (التراكم) في مسارات متشعبة الخطوط ومتعددة الأبعاد، وهذه الصورة أصبحت تفرضها الخريطة الاستمولوجية للعلوم المعاصرة، ولا يمكن للسانيات العربية أن تتموقع في راهنية البحث اللساني المعاصر إلا ضمن هذه الخريطة المعرفية الجديدة لكي يكون لها إسهام ذا دلالة. ومن المفروض أن يدفع التنظيم المؤسسي لممارسة البحث اللساني إلى دراسة عدد من القضايا اللسانية في أفق علمي منفتح

على تخصصات متقاطعة ومتعددة تفضي إلى توسيع أنوية النظريات بقوانين وقيود علمية جديدة⁽¹⁾ من خلال تطبيقات ممتدة نحو مجالات فرعية جديدة.

3. إشكالية التأصيل الاستمولوجي:

غير خاف على متبع الممارسة العلمية في الدول المتقدمة أن كل خطاب معرفي في قطاع من قطاعات المعرفة العلمية يستتضم كثيرا من التقنيات الاستدلالية والمفاهيم ذات الأصول المعرفية المتعددة، والمقدمات الفلسفية والطرق الاستكشافية، التي لا يصرح بها لأنها جزء من تقليد

(1) R. De Beaugrande, linguistic theory and Meta-theory for science of texts, draft.

يتحدث دبوكراند عن سمات تصميم (design) النظريات المعاصرة المتعددة والمتقاطعة التخصصات باعتبارها (أي السمات) ملامحا لمعمارية Architecture البناءات النظرية المعاصرة:

يفضل تصميم نظري إذا استطاع استيعاب مجالات استكشافية أكثر مقارنة بتصميم نظري منافس.

يفضل تصميم نظري إذا صاغ مجموعة من التماثلات بين ميادين متعددة تبدو للوهلة الأولى متباينة.

يفضل تصميم نظري إذا استلزم بناؤه مفاهيم نظرية أقل.

يفضل تصميم نظري إذا مكن من إنجاز تقدم انطلاقا من وصف الأنساق والأنظمة مرورا بتفسير السيرورات والإجراءات وصولا إلى تقييسها .Simulation

يفضل تصميم نظري إذا كان تقييسه وحوسبته أسرع وأكفى مقارنة بتصميم آخر.

ينبغي أن يمكن التصميم النظري من إجراء مقايسة Commensurability بين عناصره وعناصر تصاميم أخرى بديلة.

يجب أن يمتلك التصميم النظري تطبيقات تجريبية ذات قيمة نوعية وليس فقط عملية.

علمي منغرس في آليات إنتاج المعرفة الاستدلالية، وبالتالي فهذه المعرفة ضمنية، تتوارث بين الخطابات وتنتقل بين القطاعات المعرفية. غير أن المتبع للكتابة اللسانية العربية يلاحظ أن من بين ما يجعل انخراطها في إنتاج المعرفة اللسانية انخراطا سطحيا، كون السياق الميتودولوجي والإبستمولوجي الذي يؤطر إنتاج الأفكار وتبليغها غير مؤسس بالشكل المطلوب في مؤسساتنا العلمية، وهذا ما سنسعى في الكشف عن بعض جوانبه.

معلوم أن النماذج اللسانية لها أصول رياضية ومنطقية... وهي أصول مضمرة في تقنيات الصورة التي تنتجها، والتي تسعى من خلالها في صقل الآلة الواصفة، وتوفير شروط محكمة لآليات الوصف تتقاطع فيها مع العلوم الأخرى وهي عبارة عن مبادئ ميتودولوجية... إن الكثير من هذه الأصول لا يتم استحضاره في الدرس اللساني العربي، وهذا يعني أن جزءا مهما من سياق اللسانيات غير الظاهر يتم تغييبه، مما يجعل تلقي اللسانيات في الثقافة العربية تلقيا مبتورا. ومما لا شك فيه أن القدرة على التطوير تأتي من القدرة على الامتلاك المعرفي للخلفيات الاستدلالية الكامنة وراء إنتاج الآلة الواصفة والنماذج الصورية، وهو ما يدعو إلى ضرورة إقامة تخصصات تدرس هذه القطاعات المعرفية.

إن تغييب هذه الجوانب يؤدي إلى عدم إدراك الأبعاد المختلفة لممارسة العلم. فالعلم له وجه فلسفي ووجه تقني؛ ويظهر وجهه التقني داخل المعرفة اللسانية في إطار النماذج الصورية التي تبنيها اللسانيات، وتطورها بتعديلها وتكييفها مع أنظمة اللغة الطبيعية أو مع أنظمة الحواسيب. فهذا البعد يقرب العلم من مجالات تسعى في استثمار المعرفة استثمارا تطبيقيا ملموسا.

وعليه فإن كل حديث عن تطور اللسانيات يظل حديثا عاما
وفضفاضا ما لم تدرك أهمية امتلاك المعرفة اللسانية في بعدها التقني من
ضمن أبعاد أخرى متعددة، إذ إن من بين خصائص العلم قدرته على
تجاوز حدوده الخاصة، وقيامه بأبعاد تطبيقية تمس مجالات متباينة
(تدريس اللغة، التخطيط اللغوي...).

بيبليوغرافيا

المراجع العربية:

1. الأوراغي، محمد، اكتساب اللغة في الفكر العربي القديم، دار الكلام للنشر والتوزيع (د.ت) (د.ط).
2. الأوراغي، محمد، الكليات والوسائط، (في جزأين) منشورات دار الأمان، الطبعة الأولى 1421هـ/2001م.
3. البعزاتي، ناصر، سمات التقدم في العلم، عن كتاب: مفهوم التقدم في العلم، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، سلسلة ندوات ومناظرات رقم 112، 2004م.
4. البعزاتي، ناصر، الاستدلال والبناء: بحث في خصائص العقلية العلمية، دار الأمان المركز الثقافي العربي، 1999م.
5. البعزاتي، ناصر، خصوبة المفاهيم في بناء المعرفة، دار الأمان، المركز الثقافي العربي، 2007م.
6. البعزاتي، ناصر، مفهوم الإبدال، ضمن كتاب: المفاهيم: تكوينها وسيرورتها، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، سلسلة ندوات ومناظرات، الرقم 87، تنسيق محمد مفتاح وأحمد بوحسن، السنة 2000م.
7. بنعبد العالي، عبد السلام، ويفوت سالم، درس الإستيمولوجيا، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، الطبعة الأولى 1985م.
8. بوزيان، رشيد، قراءات في اللسانيات التوليدية من "العاملية والربط" إلى "البرنامج الأدنى"، الطبعة الأولى 1999م.
9. الجابري، محمد عابد، تكوين العقل العربي، دار الطليعة، بيروت، الطبعة الأولى، 1984م.

10. الجابري، محمد عابد، مدخل إلى فلسفة العلوم، الجزء الأول، تطور الفكر الرياضي والعقلانية المعاصرة، مطبعة دار النشر المغربية (د، ت).
11. حرب، علي، أصنام النظرية وأطراف (نقد بورديو وتشومسكي)، المركز الثقافي العربي، الطبعة الأولى، 2001م.
12. حرب، علي، الماهية والعلاقة نحو منطق تحويلي، المركز الثقافي العربي، الطبعة الأولى، 1988م.
13. السيوطي، جلال الدين، الاقتراح، السيوطي، جلال الدين، الاقتراح في أصول النحو، القاهرة.
14. شالمرز، آلان، نظريات العلم، ترجمة فؤاد صفا والحسين سحبان، دار توبقال للنشر، 1991م.
15. عبد الفتاح، الزين، قضايا لغوية في ضوء الألسنية، الشركة العامة للكتاب، الطبعة الأولى، 1987.
16. عبد السوارث، مبروك سعيد، في إصلاح النحو العربي، دار القلم، الكويت، 1985م.
17. العلوي، أحمد، الطبيعة والتمثال مسائل عن الإسلام والمعرفة، الشركة المغربية للناشرين المتحددين، الرباط 1988م.
18. غلفان، مصطفى، اللسانيات العربية الحديثة: دراسة نقدية في المصادر والأسس النظرية والمنهجية، جامعة الحسن الثاني عين الشق، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، سلسلة رسائل وأطروحات رقم 4.
19. الفاسي الفهري، عبد القادر، اللسانيات واللغة العربية، دار توبقال للنشر، الطبعة الأولى، 1985م.
20. الفاسي الفهري، عبد القادر، المعجم العربي، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 1986م.
21. الفاسي الفهري، عبد القادر، البناء الموازي، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 1990م.
22. الفاسي الفهري، عبد القادر، حوار اللغة، منشورات زاوية، الرباط، 2008م.

23. قاسم، رياض، اتجاهات البحث اللغوي الحديث في العالم العربي (في جزأين)، مؤسسة نوفل، بيروت، الطبعة الأولى، 1982م.
24. المتوكل، أحمد، اللسانيات الوظيفية: منشورات عكاظ، الرباط، 1989م.
25. المجدوب، عز الدين، المنوال النحوي العربي، قراءة لسانية جديدة، قراءة لسانية جديدة كلية الآداب - سوسة، دار محمد علي الحامي، الطبعة الأولى، 1998م.
26. مصلوح، سعد، دراسات نقدية في اللسانيات العربية المعاصرة، عالم الكتب، الطبعة الأولى، 1410هـ/1989م.
27. وقسيدي، محمد، العلوم الإنسانية والإيديولوجيا، دار الطليعة، بيروت، الطبعة الأولى 1983م.
28. وقيدي، محمد، ما هي الإبستمولوجيا؟ مكتبة المعارف الرباط، ط2، 1987م.
29. أحرشواو، الغالي، السيكلوجيا الحديثة: من المقاربة السلوكية إلى المقاربة المعرفية، ضمن سيكلوجية الطفل: مقاربات معرفية، مطبعة النجاح الجديدة، 2008م.
30. الحداد، مصطفى، اللغة والفكر وفلسفة الذهن، تطوان، مطبعة الهداية، 1995م.
31. غاليم، محمد، النظرية اللسانية والدلالة العربية المقارنة، دار تبال للنشر، 2007م.

الدوريات:

1. البعزاتي، بناصر، "العناصر الإبدالية والتيمية والأسلوبية في الفكر العلمي"، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، سلسلة ندوات ومناظرات، رقم 116، السنة 2004م.
2. البعزاتي، بناصر، "مستويات في القوة والوثاقة"، ضمن كتاب: آليات الاستدلال في العلم، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، سلسلة ندوات ومناظرات، الرقم 84، تنسيق عبد السلام بن ميس، السنة 2000م.

3. بلسبول، محمد، "بعض مظاهر التحولات التيمية والبراديغماتية في اللسانيات المعاصرة، ضمن العناصر الإبدالية والتيمية والأسلوبية في الفكر العلمي"، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، سلسلة ندوات ومناظرات، رقم 116، السنة 2004م.
4. بنكيران، أحمد الطيب، "الخلفية الفلسفية في النظرية التوليدية"، مجلة عالم الفكر، المجلد الخامس والعشرون، العدد الثالث، يناير/مارس 1997م.
5. الجابري، محمد عابد، "التراث ومشكل المنهج"، ضمن كتاب المنهجية في الآداب والعلوم الإنسانية لمجموعة من الكتاب، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، سلسلة معالم 1، ط 1، 1986م.
6. جاك دريدا، "البنية، الدليل، اللعبة في حديث العلوم الإنسانية"، ترجمة: محمد البكري، مجلة الثقافة الجديدة، (د.ت).
7. الحناش محمد، "البحث اللساني بين العمق والعقم: سفر التهافت". مجلة دراسات أدبية ولسانية. العدد 4. صيف/خريف 1986م.
8. زغبوش، بنعيسى، تقييس الأنظمة الاصطناعية للغة الطبيعية، مجلة العلوم التربوية والنفسية، مجلد 4، العدد 2، السنة 2003م.
9. زغبوش، بنعيسى، ومصطفى بوعناني، عبد النبي سفير، "نماذج البحث المعرفي ونمذجة العمليات المعرفية"، مجلة معرفية، العدد 1، 1997م.
10. العلوي، أحمد، "أسس منهج البحث في اللغويات العربية"، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد بن عبد الله، فاس، العدد الأول، 1979م.
11. العلوي، أحمد، "ظهور اللغة وعناوين الظهور"، مجلة دراسات أدبية ولسانية العدد 4، صيف/خريف 1986م.
12. العلوي، أحمد "من تماثيل الأحجار الأنظار، بحث في أركيولوجيا المعرفة اللسانية"، جريدة المحور الثقافي، عدد 7، دجنبر 1987م.
13. العلوي، أحمد، "آية الفكر وكبرياء النظر"، مجلة الموقف عدد 1، مارس 1987م.

14. العلوي، أحمد، "اللغة والعقلان"، مجلة الموقف، عدد، 8، دجنبر 1988م
15. العلوي، أحمد، "الشعوب" مجلة المشاكاة، عدد 21، السنة الثالثة
يناير/فبراير/مارس، 1990م.
16. العلوي، أحمد، "نقد علم المفاهيم"، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية
جامعة محمد الخامس الرباط، العدد 71، السنة، 1992م.
17. العلوي، أحمد، "لسانيات هبل"، (مقال مطبوع).
18. الفاسي الفهري، عبد القادر، "أساسيات الخطاب العلمي والخطاب
اللساني"، ضمن كتاب المنهجية في الآداب والعلوم الإنسانية، مجموعة من
الكتاب، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، سلسلة معالم 1، ط 1، 1986م.
19. الفاسي الفهري، ملاحظات أولى عن تطور البحث اللساني بالمغرب،
ضمن مجلة فكر ونقد، العدد 96، السنة 2008م.
20. كروس، موريس، "حول فشل النحو التوليدي"، دراسات سيميائية
أدبية لسانية، عدد 3، صيف/خريف، 1988م.
21. مخوخ، عبد النبي، "تصور توماس كون لتقدم المعرفة العلمية"، ضمن
كتاب: مفهوم التقدم في العلم، منشورات كلية الآداب والعلوم
الإنسانية، الرباط، سلسلة ندوات ومناظرات رقم 112، 2004م.
22. المصري، عبد الفتاح، "التفكير اللساني في الحضارة العربية"، مجلة الموقف
الأدبي، العددان 135 - 136، تموز - آب 1982م.
23. الرحالي، محمد، "بعض الخصائص الصورية للنمذجة اللسانية"، ضمن:
قضايا في اللسانيات العربية، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية،
ابن مسيك سيدي عثمان، 1992م.
24. غاليم، محمد، "بعض مهام اللسانيات في السياق المعرفي"، مجلة فكر
ونقد، العدد 96 مارس 2008م.

بحوث جامعية:

1. دريوش، محمد، اللغة النحوية في كتابات بن مالك، رسالة لنيل دبلوم
الدراسات العليا (بمبحث مرقون)، جامعة محمد الخامس، كلية الآداب،
الرباط، السنة الجامعية 1991 - 1990م.

2. عبد الرحيم الدويري، التأويل والمعتقد، دراسة في النص والممارسة اللغوية، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا، (بمبحث مرقون)، إشراف أحمد العلوي، كلية الآداب الرباط.
3. البوشيخي، عز الدين: قدرة المتكلم التواصلية وإشكال بناء الأنحاء، بمبحث (مرقون) لنيل دكتوراه الدولة في اللسانيات، جامعة المولى إسماعيل، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، مكناس، 1998م.

المراجع المترجمة:

1. تشومسكي، نعام، اللغة ومشكلات المعرفة، ترجمة حمزة بن قبلان المزيبي، دار توبقال للنشر، ط 1، 1990م
2. تشومسكي، نعام، ثلاثة عوامل في تصميم اللغة، عن كتاب: دلالة اللغة وتصميمها، ترجمة: غاليم والرحالي وجحفة، دار توبقال للنشر، 2007م.
3. فوكو، ميشال، نظام الخطاب، ترجمة محمد سبيلا، دار التنوير، 1984م.
4. فوكو، ميشال، حفریات المعرفة، ترجمة سالم يفوت، الطبعة الثانية - منقحة، 1987م.
5. كوهن، توماس، بنية الثورات العلمية، ترجمة شوقي جلال سلسلة عالم المعرفة كانون الأول، 1992م.
6. ليونز، جون: نظرية تشومسكي اللغوية، ترجمة وتعليق حلمي خليل، دار المعرفة الجامعية، ط 1، 1985م.

المراجع الأجنبية:

1. Alaoui, A, (1992), Hermenologie coranique et argumentation linguistique, Edition Okade.
2. Alaoui, A,(1998) Epistemologie de la linguistique Arabe. Edition Okade.
3. Andler, D. Largeault, F. Sernin, B, S(2002), philosophie des sciences, folio essais tom 2.
4. Barber, A, (2003), Epistemology of language, oxford Ed.
5. Blanché, R, (1955), L'épistémologie, PUF, Paris

6. Botha, R.P, (1971), Le statut méthodologique de la preuve linguistique externe en grammaire générative, *Langages*, n 24, décembre.
7. Botha, R. (1982), On The Galilean style, *lingua* n 58.
8. Botha, R, P, (1989), *Challenging Chomsky*, Basil Blackwell.
9. bresnan, J.W, (1982) *the mental representations of grammatical relations* mit press Cambridge.
10. Chomsky, N, (1957), *Structures syntaxiques*. Seuil, Paris.
11. Chomsky, N, (1969), *La linguistique Cartésienne*, Traduction de N. Delanoë et D. Sperber, Editions seuil.
12. Chomsky, N, (1971), *Aspects de la théorie syntaxique*, traduction de Jean - Claude Milner, Seuil, Paris.
13. Chomsky, N,(1979) in *Théorie du langage, théorie d'apprentissage, débat entre Chomsky et Piaget*.
14. Chomsky, N, (1981), *Règles et représentations*. éd Propositions.
15. Chomsky, N, (1981), *Lectures on Government and Binding*. Foris, Dodrecht.
16. Chomsky, N, (1986 - a). *Knowledge of language: Its Nature, Origin, and Use*. Preager, New York.
17. Chomsky, N, *Barriers..* MIT press, Cambridge, Massachusetts.
18. Chomsky N, (1987), *La nouvelle syntaxe*, traduction et représentation par Alain Rouvret, ed Seuil.
19. Chomsky, N,(1988), *language and the problems of knowledge*.
20. Chomsky, N,(1992) "A minimalist program for linguistic theory". *MIT papers in linguistic* Num. 1.
21. Chomsky, N,(1994) "Bare phrase structure", *MIT working papers*.
22. Chomsky, N,(1995 C) "Categories and transformation", *The framework Draft*.
23. Chomsky, N,(1998), "Minimalist inquiries", *The framework Draft*.
24. Chomsky, N,(2000), "Minimalist inquiries: The framework". In *step by step: Essays on minimalist syntax "In Honour of Howard lasnik"*. MIT. Press.

25. Chomsky, N,(2000), New Horizons in the study of language and Mind, Cambridge University Press.
26. Chomsky, N, Hausser, M.D, Fitch, W, T, (2005), Appendix, the minimalist program, Draft.
27. De baugrande, R, (2005), linguistic theory and Meta - theory for science of texts, Draft.
28. Derrida, J, (1988) Y a - t - il une langue philosophique?, Entretien avec Derrida, in: Autrement, N° 102, Paris.
29. Descles, J, P,(2000), interdisciplinarité et unité de la science, in the problem of the unity of scienceped world scientific.
30. Dubois, J,et autres, (1973), Dictionnaire de linguistique, Librairie Larousse.
31. Elbouazzati, B,(2004),Interactions des composantes paradigmaticques thématiques et stylistiques dans la pensée scientifique, in Les éléments paradigmaticques thématiques et stylistiques dans la pensée scientifique,Université Mohamed v, Rabat, n 116.
32. Fodor J.A,(1983), The Modularity of Mind, MITpress.
33. Foulquié, P, (1986), Dictionnaire de la langue philosophique, ed, PUF, Paris.Granger, G.G,(1979), Langages Et Epistemologie, Klincksieck.
34. Greimas, A, J, Courtès, (1979 – 1986) Sémiotique, Dictionnaire raisonné de la théorie du langage, Tome 1, ed Hachette.
35. Hjelmslev, L,(1966), Le Langage, traduis du Danois par Michel Olsen, les Editions Minuit.
36. Hjelmslev, L (1971), Problémogènes a une théorie du langage, traduit du danois par Una Canger avec la collaboration d'Annick, les éditions de Minuit.
37. Jackendoff, R,(1992) The Languages of Mind, MIT,Press.
38. Kristeva, J, (1959), Recherches pour une sémanalyse, Paris.
39. Kristeva, J, (1971), L épistémologie de la linguistique Langages, n-decembre, N 24.

philosophie.

41. Miller, P, et Torris, Th, (1990), Formalismes syntaxiques pour le traitement automatique du langage naturel, Hermès.
42. Milner, J, C, (1982), Ordres et raisons de langue, ed Seuil.
43. Neil, S,(1999), Chomsky ideas and ideals, Cambridge university press.
44. Neil, S, Langue, (2005a) Frogs, Savants Blackwell publishing.
45. Palmarini, (1979), À propos des programmes scientifiques et de leur noyaux scientifiques in Théories du langage, théorie d'apprentissage, débat entre Chomsky et Piaget.
46. Palmarini, M, P, and C, Boeckx, (2005), langage as Natural object - linguistics as natural science, the linguistics Review n° 22.
47. Piaget, J, (1969), Logique et connaissance. Gallimard? Paris.
48. Piaget, J, (1973), Introduction à l'épistémologie génétique, TI, Paris.
49. Psillo, S, (2007), Philosophie of science, Edinburgh University Press.
50. Revzin, (1986), Les modèles linguistiques, Paris, Dunod.
51. Ronat, M et Couquaux, D,(1986) La grammaire Modulaire, Ed de Minuit.
52. Saussure, F, (1960), Cours de linguistique générale, Payot, Paris.
53. Seuren, P, A, M(1998), Western linguistics an historical introduction, Blackwell publishing.
54. Thagard, P, (2007), Philosophy of psychology and cognitive science, edited by Paul Thagard.
55. Illinois June,(2002) The Oxford Handbook of epistemology Chicago.
56. Toulmin, S (1973), l' explication, scientifique, édition Armand colin, traduction Jaques lecercle.
57. Tomalin, M, (2006), Linguistics and the formal sciences, the Origins of generative grammar, Cambridge edition.
58. Vernant, J.P, (1979) Religions, histoire, raisons, F.M., Paris.